العدد السادس عشر ـ الجزء الثالث ـ سبتمبر ـ2023 ـ السنة الثالثة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري - الشؤون الإدارية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق - المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد - بك إدارة أعمال - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم - مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم - جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 - الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية ـ كلية التربية للبنات ـ جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي ـ دكتوراه قانون خاص ـ كلية الحقوق ـ جامعة الموصل ـ جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية ـ الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة الموصل ـ جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية ـ جامعة السليمانية ـ جمهورية العراق .
9. أ.م.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله ـ وزارة التربية والتعليم ـ فلسطين .
11. أ.د. خليفة صحراوي ـ رئيس قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة باجي مختار عنابة ـ الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي ـ دكتوراه العلوم السياسية ـ مدير وحدة البحوث والدراسات ـ جامعة القادسية ـ كلية القانون ـ جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية ـ جامعة بورسعيد ـ جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية ـ جمهورية العراق .
15. أ.د.عدنان فرحان الجوراني ـ أستاذ الاقتصاد ـ جامعة البصرة ـ جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.
17. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي ـ نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.
19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي ـ رئيس قسم أصول التربية ـ كلية التربية ـ جامعة بور سعيد ـ جمهورية مصر العربية.
20. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم اللغة الإنجليزية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.

22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي ـ عميد كلية الدراسات العليا ـ الجامعة اليمنية ـ الجمهورية اليمنية.
23. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم الجغرافية ـ جامعة تكريت ـ جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر ـ أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة ـ كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق .
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1- أ.م.د.آرام نامق توفيق ـ كلية العلوم ـ جامعة السليمانية ـ جمهورية العراق.
2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ـ ليبيا.
3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال ـ قسم نظم المعلومات ـ الجامعة الأردنية- فرع العقبة ـ المملكة الأردنية الهاشمية.
4- أ.د. جميلــة غريّب ـ قسم اللّغة العربيّة و آدابها ـ جامعة باجي مختار- عنابة ـ الجمهورية الجزائرية .
5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي ـ المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ـ الرباط ـ المملكة المغربية.
6- أ. م.د. رضا قجة- علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
7- -أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
8- أ.د. علي سموم الفرطوسي ـ كلية التربية الأساسية ـ الجامعة المستنتصرية ـ جمهورية العراق.
9- أ.د. حدة قرقور ـ كلية الحقوق ـ جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ الجمهورية الجزائرية.
10- أ.د. مازن خلف ناصر ـ كلية القانون ـ الجامعة المستنصرية ـ جمهورية العراق.

11- أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
12- أ.م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي ـ كلية الكنوز ـ الجامعة الأهلية ـ جمهورية العراق.
13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي ـ عميد الشؤون الاكاديمية ـ جامعة العلوم الحديثة ـ الجمهورية اليمنية.

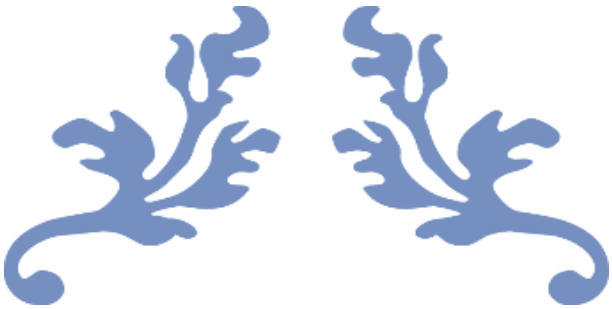

مقال العدد

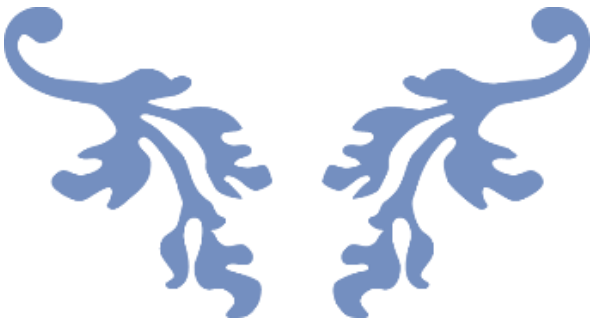

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

في العدد السادس عشر (الجزء الثالث) من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ضّم عددا من البحوث القيمة ذات المعيار العلمي العالي بما تحمله من قدرات معرفية وعلمية أسفرت عن أقلام باحثين لهم منزلتهم العلمية والعملية في حقول تخصصهم ؛ لذا سعت المجلة على أن تضّم في عدد هذا العدد النوعي من البحوث ، وليس الكمي ، فالغاية هو طرح الأفكار العلمية المتميزة للعالم القارئ.

لذ دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من بحوث المشاركين في المرتمرالدولي العلمي الثالث عشر بالاضافة الى بحوث بعض الباجثين من خارج المؤتمر، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص محاور المؤتمر والمجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

وأخيرا .. نتقدم بكل العرفان المزدان بأريج الورد للكل الجهود العلمية والفنية والإدارية التي ساعدت ، وتضافرت لأجل أن يصدر هذا العدد ... الاحترام الممتد بالشكر .

02/09/2023 المغرب

هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

اهمية التكامل المعرفي في توحيد الخطاب الدينيوفق المنظورالفكري
أ.د حيزومه شاكر رشيد صالح / ا.م.د عمار باسم صالح.....10

المخاطر الاجتماعية المهددة للمجتمعات المعاصرة "تطبيقا لنظرية اولريش بيك"
د. برجم سومية.....28

أثر الفن التشكيلي في فهم المشهد المعاصر
م.د اسراء فاخرزيارة / علاء جبار زبون 31

اضرار المخدرات أسبابها ونتائجها وعلاجها
م. د. مريم مجيد عبد الله / أ.م.د.عبد الهادي محمود الزيدي..... 47

خوارزميات الذكاء الاصطناعي بين تحقيق المساواة و نشر العنصرية
د.زقوارن سامية.....64

اثار الادوية والادوية المنتهية الصلاحية اسباب ومعالجات
م. م. انتظار إبراهيم ياسين.....80

الإفراط في استعمال الإحصاء في العلوم الاجتماعية
الباحثة / تجنانت محمد / د. كحلوش كهينة..... .....102……

اختصاص القضاء الإداري في حسم الدعاوى الضريبية / دراسة مقارنة
مدرس القانون العام/ زينب صبري محمد الخزاعي.... 110

أهمية مادة التربية الفنية في تنمية الإبداع والتعبير لدى مدرسي مادة التربية الفنية
المستشار- لينا أحمد محمد الزنكني.....137

العنف الرقمي ضد المرأة بين القيود المجتمعية والآليات القانونية
م.م مروة عبدالله شغيت.....157

The four economic dimensions of growth
Dr.ZOHEIR AHMED/ HAOUAT AMINA……..……167

The Moroccan "neo-liberal" model between ideological dogma, demagoguery and scientific knowledge: For a reprioritization of the issues
Prof. Abderahmane EL ARABI/ Prof. Ghizlane CHOUAY……182

اهمية التكامل المعرفي في توحيد الخطاب الديني وفق المنظور الفكري

أ.د حيزومه شاكر رشيد صالح
كلية العلوم الاسلامية /جامعة بغداد /العراق
hazomasaleh@cois.uobaghdad.edu.iq
009647700670760

ا.م.د عمار باسم صالح
كلية العلوم الاسلامية /جامعة بغداد /العراق
amar.saleh@cois.uobaghdad.edu.iq
009647904219659

الملخص

إن فهم النص الديني ضرورة معرفية لتوحيد الخطاب الديني وهو أمر ميسور وسهل ولا يصعب إلا على معرض عنه لم يجهد نفسه في البحث والاستقصاء عن أساليب فهمه وفهم قضاياه معتمداً الطرق السليمة لمعالجة ألازمات الفكرية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية اليوم.

بين البحث أن يتصف الخطاب الديني بالعقلانية، فلا يمكن للشخص أن يتحدث بأحكام الإسلام ويُلقي بها على المسامع دون أن يفكّر في تحليلها وتفسيرها وإيصالها إلى أذهان الناس بالوسائل والأساليب المناسبة.

اكد البحث ان وحدة الخطاب الديني تحث على العدالة في الحقوق والواجبات لكل فرد من افراد المجتمع ،ومن غير تفضيل لفرد على آخر تحت مسوغ كان، وهدفها الأساس هو تحجيم التعصب الديني لدى أتباع المعتقدات المختلفة في المجتمع الواحد.

حاول البحث ان يبين ان هناكالكثير من المصطلحات المتداولة في عصرنا الحاضر فمصطلح الخطاب الديني يحاول البعض تعميمه لعولمة الفكرة وتأطيرها بإطار مقدس وصولا إلى تبنيه قانونا يقدم على أي نزعة دينية أو مذهبية أو أثنية أو عرقية ونحوها.

وفي اتجاه اخر في بعض وسائل الإعلام هناك محاولةلجعل الخطاب الديني هدفا للفرد في المجتمع وصولا إلى محو الفوارق الثقافية بين إفراد المجتمع وانتهاءا إلى طمس الهويات الفرعية.

وقد خلص البحث انه يجب على الخطاب الديني المعاصر الابتعاد عن النَفَس الطائفي ويدعو إلى الوحدة والتقريب بين جميع المذاهب الإسلامية، تحت مظلة حب الوطن والتعايش السلمي.

الكلمات المفتاحية : التكامل .المعرفة.الخطاب.الدين.الفكر

The importance of cognitive integration in unifying religious discourse according to the intellectual perspective

Prof. Dr. Haizoumah Shaker Rashid Saleh
Prof. Ammar Bassem Saleh
College of Islamic Sciences / University of Baghdad / Iraq

Abstract
Understanding the religious text is an epistemological necessity to unify the religious discourse, which is easy and easy. It is not difficult except for those who reject it, who did not strain themselves in researching and investigating methods of understanding it and understanding its issues, adopting sound methods to address the intellectual crises that Islamic societies suffer from today.
The research confirmed that the unity of religious discourse urges equality in the rights and duties of every member of society, without giving preference to one over another under a religious, ethnic, intellectual, behavioural or societal justification.
The research tried that among the terms that have become widely circulated in our time is the term religious discourse, which some are trying to generalize and frame with a sacred framework to adopt a law that precedes any religious, sectarian, ethnic or racial tendency and the like.
The research concluded that the contemporary religious discourse should move away from the sectarian self and call for unity and rapprochement between all Islamic sects, under the umbrella of patriotism and peaceful coexistence.

Keywords (integration, knowledge, discourse, religion, thought(

مقدمة البحث

إن فهم النص الديني ضرورة معرفية لتوحيد الخطاب الديني وهو أمر ميسور وسهل ولا يصعب إلا على معرض عنه لم يجهد نفسه في البحث والاستقصاء عن أساليب فهمه وفهم قضاياه معتمداً الطرق السليمة لمعالجة ألازمات الفكرية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية اليوم.

ان فكرة اعتدال وتوحيد الخطاب بلا شك فكرة جميلة وبخاصة بعد الويلات التي جرتها الهويات الفرعية من اصطراع داخلي احرق الحرث والنسل، اصطراع مدروس يدفع باتجاه سمو مبدأ المواطنة و التعايش.

بين البحث أن يتصف الخطاب الديني بالعقلانية، فلا يمكن للشخص أن يتحدث بأحكام الإسلام ويُلقي بها على المسامع دون أن يفكّر في تحليلها وتفسيرها وإيصالها إلى أذهان الناس بالوسائل والأساليب المناسبة .

وقد خلص البحث انه يجب على الخطاب الديني المعاصر الابتعاد عن النَفَس الطائفي ويدعو إلى الوحدة والتقريب بين جميع المذاهب الإسلامية، تحت مظلة حب الوطن والتعايش السلمي.

حاول البحث ان كثيرا من المفاهيم تناولت في عصرنا الحاضر مصطلح الخطاب الديني، الذي يحاول البعض تعميمه في محاولة منه لعولمة الفكرة وتأطيرها بإطار مقدس وصولا إلى تبنيه قانونا يقدم على أي نزعة دينية أو مذهبية أو أثنية أو عرقية ونحوها.

وهناك اتجاه في بعض وسائل الإعلام يحاول جعل الخطاب الديني هدفا للفرد في المجتمع وصولا إلى محو الفوارق الثقافية بين إفراد المجتمع وانتهاءا إلى طمس الهويات الفرعية .

من أجل ما تقدم اخترنا هذا البحث، محاولين إماطة اللثام عن الموضوع بتجرد كبير.

واقتضت منهجية البحث تقسيمة على مقدمة و مطلبين وخاتمه، تناولنا في مقدمة البحث السبب من وراء اختيار العنوان ، وخصصنا المطلب الأول لإعطاء فكرة عن مفهوم الخطاب الإسلامي مع بيان أهميتها للفرد والمجتمع، وجعلنا المطلب الثاني مخصصا لأهمية المعرفة في فهم الخطاب الديني، وأما الخاتمة فقد أوجزنا فيها أهم نتائج البحث وما توصلنا إليه ، وأخيرا فهذا جهد المقل فان وفقنا فهو محض فضل من الله وان كانت الأخرى فمنا ومن الشيطان، والله تعالى ورسوله صلى الله عليه واله وسلم براء منه.

الباحثان

المطلب الاول

مفهوم الخطاب الاسلامي

لإعطاء فكرة عن مفهوم الخطاب الاسلامي نرى من المناسب ان نعرّف الخطاب بانه بيان يوجّه إلى الناس كافة البشرباسم الإسلام ،وذلك لدعوتهم إلى الإسلام، أو تعليمه لهم، وتربيتهم عليه بعقيدةً أو شريعةً، عبادة كانت ام معاملة، فكراً أو سلوكاً، أو لشرح موقف الإسلام من قضايا الحياة والإنسان والعالم، فردية أو اجتماعية، روحية أو مادية، نظرية أو عملية(بوطنة،15،2006،).

واللافت للنظر في هذه المسالة لابد للتوقف لتبيان هذه المفاهيم ،ولتبيان هذه الموضوع لابد ان نتطرق لتبيان هذه المفاهيم او المصطلحاتاذ يطلق عليها بخطاب الإسلام اوالخطاب الإسلامي ،او الخطاب الديني، أو خطاب المسلمين، اذن فمصطلحخطاب الإسلامينصرف إلى خطاب الوحي،وهو الخطاب المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأما فيما يخص خطاب المسلمينفهو ذلك الإنتاج الفكري والفقهي والعلمي،والتعبير عن سائر الفهوم والجوانب المعرفية،ويمثل ايضا بالدرجة

الاساس خطاب المسلمين واجتهادهم وفهمهم في التعامل مع خطاب الإسلام في الكتاب والسنة والسيرة، ومحاولاتهم تنزيله على واقع الحياة في كل زمان ومكان،والانسان بطبيعة مصدرهمحل الخطأ والنسيان، وهو بطبيعته قابل للمراجعة، والمناقشة ، والتقويم،والاختبار،والتعديل،والإلغاء،فالخطاب بهذه النسبة هو المنتج البشري الاجتهادي المرتكز إلى قيم الإسلام(حسنة،2011،22).

والخطاب الإسلامي المعاصر يعاني من غربة الزمان والمكان لدرجة كبيرة، وعدم إدراك حال المخاطبين وحاجاتهم وكيفية التعامل معهم وإيصال الخير إليهم، فالعالم يتطور بشكل سريع ومتزايد، والدنيا حولنا تتغير بحاجاتها ومشكلاتها فمن المنطقي أن لا تتم معالجتها بنفس الوسائل ونفس الطرح ونفس المنطق والتصور والخطاب(حسنة،2011،103)

وللخطاب عدة اساليب فمنها القديمة ومنهاالحديثة،ومنها الخطبة والمحاضرة والدرس والحديث والمقالة والرسالة والكتاب والندوة والبحث الميداني، والتحقيق الصحفي والبرنامج الإذاعي أو التلفزيوني والعمل الدرامي، ويمكن أن يستخدم فيه النثر والشعر والزجل والقصة والمسرحية، كما يمكن أن يستخدم فيه كل أجهزة الإعلام المعاصر وآلياته: المكتوبة والمسموعة والمرئية، محلية واقليمية وعالمية؛ من الإذاعات الموجهة إلى القنوات الفضائية إلى شبكة الانترنت(بوطنة،2006،16).

فالخطاب الإسلامي يتبين لنا بانه خطاب الدعاة والوعاظ والخطباء والمفتين والباحثين، في حين يقدم إلى جمهور الناس على أنه الوصف السليم والفهم الصحيح للإسلام في عقيدته ونظامه الأخلاقي وآدابه وشريعته، ولهذا لعب الخطاب الإسلامي دور أساسي في تكوين العقل المسلم والوجدان المسلم، ومنه يتلقى عامة الناس تصورهم للإسلام وللعالم في ظله،ومن الامور التي اهتم بها الاسلام وجعلها من ضمن القيم العليا التي لا نقاش واختلاف فيها المساواة، حيث وردت في نصوص صريحة في الصحيفة مثلا (ان ذمة الله واحدة)، وفي موضع اخر ذكر (وان بعضهم موالي بعض دون الناس) وهذا يعني انهم يتناصرون في السراء والضراء ، وتضمنت الصحيفة ان (المؤمنين يبني بعضهم على بعض بما نال دمائهم في سبيل الله) ،ومعنى قوله يبنى هو من البواء ، أي المساواة(السهيلي،17).

ان مبدأ المساواة من اهم المبادئ التي تساهم في بناء لمجتمع وتحصينه وقد اهتم به الاسلام وله الصدارة في منظومة المفاهيم قال تعالى : ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى...)). وقال رسول الله (ﷺ) ((يا ايها الناس الان ربكم واحد ، وان اباكم واحد ، الا لا فضل لعربي على اعجمي ، ولا عجمي على عربي ولا احمر على اسود ، ولا اسود على احمر الا بالتقوى ، ابلغت))(ابن حنبل،1984،411).

حيث نقصد بالمساواة المساواة امام الشرع والقانون وكافة الاحكام

الاسلامية(الصلابي،2006،432) وليس المساواة في جميع شؤون الحياة كافة وهذا غير معقول ومن البديهيات اختلاف الناس في قابلياتهم وكفاءاتهم بل الاختلاف والتفاوت في الخلقة الذي يقتضي عدم المساواة بل اعطاء كل ذي حقاً حقه من السنن الالهية بل هي غاية الخلق(الكيلاني،1989،179).

المطلب الثاني: أهمية المعرفة في توحيد الخطاب الإسلامي

ان للمعرفة اهمية لجميع مناحي الحياة ، ولها معاني عدة فهي العرفان والعلم والعريف والعارف بمعنى مثل عليم وعالم(ابن منظور،1995،2898)، وهي عِلم وأدرك بتفكرٍ وتدبرٍ لأمره(رضا،1960،77).

ونجد ان إدراك الشيء على ما هو عليه هي المعرفة، فهي مسبوقة بنسيان بعد العلم، بخلاف العلم ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف(الجرجاني2007،236)، فالعرفان والمعرفة إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره وهو أخص من العلم ويضاد الإنكار، اذن فالعلم إدراك الشيء

بحقيقته(الاصفهاني،331،1992) .

وتقالايضا والحديث هنا عن المعرفة انها تدرك آلاثار وإن لم تدرك ذاته ،والعلم يندر أن يقال إلا فيما يدرك ذاته وحقيقته، فالعلم يتطلب الإحاطة بأحوال المعلوم على وجه التمام لذا تتصل المعرفة في التصورات،و يستعمل العلم ايضا في التصديقات، ووفق هذا السياق نجد ان مفهوم نظرية المعرفة في إطار الدراسات الفلسفية يراد به بصورة أساسية البحث المنظم في الوجود الذهني للمدركات والقوالب الذهنية(شورش،21،2002).

والإنسان المسلم عندما يبرع في نوع معين من العلم ويرتبط بشأن من شؤون الحياة،فهنا برع الانسان في هذا المجال ، ثم يكون جاهلاً فيما عداه، وليست الغاية من التعليم الوقوف بظاهر العلم عند حدود القشور وتحصيل العائد المادي، فهذه نظرة مبتورة لن تحقق للفرد أمنه العقلي والنفسي، ولن تجلب للمجتمع أمنه الاجتماعي، إذ أن الوسائل فيها قد قطعت عن الغايات، فلم يعد للعلم عوائد على مستوى الفرد أو المجتمع، وبقيت النفوس بظلامها الدامس حتى ولو بدّلت في عيشها من سكن الكهوف إلى سكن ناطحات السحاب، فهو لا يعني إلا تقدم الآلة وتأخر الإنسان، بينما المنهج الإسلامي في التعليم يطلب من الإنسان أن يتزود بالعلم ليعرف كيف يتعامل مع السنن الكونية وسنن الحياة فتتحول العمليهالتعليميه إلى وسيلة لغاية أعظم وهي معرفة خالق الكون وواهب الحياة(ابومحمد،11،2002).

لذلك نجد ان علماء الإسلام في عصور الازدهار الحضاري الإسلامي لم يعرفوا ذلك الانفصام بين علوم الدنيا وعلوم الدين، إذ كان العالم منهم يبرع في العلوم الشرعية كما يبرع في المجالات العلمية والفلسفية والاجتماعية وغيرها(ابوريان،44،1997)، وانطلاقاً من توجيهات القرآن الكريم التي كما حثت على التفقه في الدين وتعلّم التأويل؛ حثت على النظر في ملكوت السموات والأرض واكتشاف سنن الأنفس والآفاق، ولمّا ابتعد المسلمون عن توجيهات القرآن الكريم في عصور التخلف الإسلامي، حدث ذلك الانفصام بين علوم الدين وعلوم الدنيا، إذ أصبح لعلوم الدين مجالاتها المنفصلة عن مجالات علوم الدنيا، مما فاقم كثيراً من أزمة التخلف والتأخر الحضاري للمسلمين.

ذلك أن بعض المسلمين قد اندفعوا نحو تيار النهضة الغربية الحديثة التي أسست حضارتها على أنقاض الدين والكنيسة؛ التي كانت تحارب العلماء وتضطهدهم، ولم يمعنوا النظر في أصول هذه النهضة العلمية الحديثة المستمدة جميعها من ثمار المعرفة الإسلامية في عصور الحضارة المجيدة، عن طريق الأندلس أو بغداد أو إبان الحروب الصليبية، وكل العلم المنقول عن الإسلام كان علماً شمولياً قائماً على ضبط المناهج مع ارتباطه بقاعدة الإيمان، إذ أن العلم عند المسلمين كان مرتبطاً بالدين في عصور النهضة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً، وهذا هو سر ازدهاره وتقدمه العظيم في تلك العصور الخوالي(ابوريان،3،1997).

ومن أجل النهوض حضارياً بواقع العالم الإسلامي، ينبغي تطوير المفهوم السائد للدراسات الإسلامية، والمنحصر في دائرة مواد بعينها هي ما يحتاج إليه الناس في المفهوم الضيّق لمعرفتهم بالله(ﷻ)؛ والمشتملة في الأغلب على المفردات الآتية: القرآن وعلومه، التفسير، الحديث وعلومه، الفقه، العقيدة، التصوف، السيرة والتاريخ الإسلامي، ويضاف إلى ذلك أن جميع هذه المفردات تفتقر إلى التدريب العملي، على اعتبار أن العلوم الإسلامية ليس لها صلة بالتدريب، وفي مقابل ذلك إخراج الكثير من المواد العلمية والأدبية كالطب والهندسة والزراعة والعلوم والفلك والاقتصاد والفن وغيرها عن نطاق العلوم الإسلامية(الفاتح،13،1992).

فينبغي على المؤسسات التعليمية أن تنطلق بمناهجها التعليمية إلى رحاب أوسع في ضوء تعاليم القرآن الكريم، وهدي السنة النبوية المطهرة والسيرة العلمية للسلف الصالح من الأمة الإسلامية، الذين

فهموا الدين منهجاً للحياة وأسلوباً للعمل، فكيّفوا عليه تصورهم للعلم والمعرفة والبحث والتدريب(الفاتح،14،1992).

وفي تطوير البحث العلمي لم يعد النظر إلى العلم بكونه المحتوى المعرفي لمجموعة المقررات الدراسية التي يدرسها التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية كافياً في فهم طبيعة العلم وتعلّمه، إذ أن النظرة إلى العلمكمحتوى معرفي أو مادةدراسية فحسب تعكس فهماً محدوداً لطبيعة العلم وتجعله منحصراً في الجانب المعرفيوتهمل جانباً على درجة كبيرة من الأهمية ألا وهو الجانب السلوكيالمتمثل في النشاط الفكري القائم على التفكير السليم والتقصي العقلي والبحث والخيال الخصب ومهارات التفكير العلمي وحل المشكلات، فالبحث العلمي يؤكد أهمية أساليبالملاحظة الدقيقة وفرض الفروض والتحقق من صحتها عن طريق التجربة العلمية(خفاجة،41،2002).

و الجزء المهم والحيوي من رسالة مؤسسات التعليم هو البحث العلمي، اذ به تلتمس طريقها نحو العمل الأفضل في المستقبل، وبه كذلك تتوصل إلى صواب أو خطأ تجربتها في الماضي، فالبحث العلمي هو الجزء الخلّاق والمبدع في العمل الجامعي، وهو الذي يعمل على تنمية المعرفة؛ وإثراء الفنون الانتاجية وزيادة رصيد التراث العلمي والحضاري للإنسانية، فعملية التقدم والتطور في شتى المجالات الدينية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية إنما يكون طريقها من خلال البحث العلمي، فإذا توقف البحث العلمي أصيبت جميع جوانب الحياة بالجمود والتصلب وعجزت المجتمعات عن تحقيق أي تطور أو تقدم(الفاتح،18،1992).

اما في ما يخص الابداع أو التفكير الإبداعي فالعملية الذهنية التي نستخدمها للوصول إلى الأفكار والرؤى الجديدة، أو التي تؤدي إلى الدمج والتأليف بين الأفكار أو الأشياء التي يعتبر سابقاً أنها غير مترابطة(الحيزان،24،2009) فالإبداع هو قدرة عقلية تدفع بالفرد إلى السعي والبحث عن جديد، وهو ليس شيئاً بعيداً عن تناول الكثيرين من الأشخاص إذ يستطيع اي فرد من المجتمع أن يكون مبدعاً حتى لو اكتسب المعارف والمهارات التي توهله وتقوده إلى ذلك ،وعمل على تنميتها في نفسه(هلال،53،1997).

ولابد من الانتقال الى ثقافة التلقين والذاكرة إلى ثقافة الإبداع، والتي تدفع بالمتعلم نحو إدراك لعلاقات جديدة من أجل تغيير الواقع، وذلك يستلزم إعداد نظام تعليمي يسعى إلى مساعدة المتعلمين بكافة مستوياتهم على إدراك علاقات جديدة، وكشف التناقضات السائدة في الواقع، في سبيل تغيير للواقع المعاش، ومحاولة صياغة واقع جديد يحقق مطالب ومصالح المسلمين، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع مشكلات واقعنا وتداعيات العصر ومشكلاته، وتقديم قدراً من المعارف والعلوم التي تنمي قدرات الإبداع لديهم، مثل القدرة على حل المسائل والمشكلات وليس تحصيل المعارف فحسب(بدران،52،2020).

فالتفكير الابداعي هو أن يأتي الطالب بأفكار أو آراء أو حلول لمشاكل أو اكتشاف جديد لم يسبق اليه أحد، وهذا المستوى من التفكير إنما يأتي من خلال تدريس المناهج بطريقة ابداعية، أما الطرق الروتينية التقليدية فالاستمرار بها يؤدي إلى التوقف؛ وبالتالي التراجع عن الركب المتسارع، فإما أن نتقدم أو نتقادم.. فلابد من التجديد المستمر للنفس والفكر والطموحات، ويجب أن يدرك الطالب أن الدراسة ليست مجرد اجتياز مرحلة والحصول على شهادة؛ بل إن المناهج الدراسية هي لبناء نفسية الطالب وشخصيته وفكره وتفجير الطاقة الابداعية الكامنة بداخله وتوظيفها في تحقيق المقصد العام للشريعة الاسلامية ألا وهو عمارة الأرض والاستخلاف فيها.

وفي ظل النظام العالمي المعقد الذي يعيش فيه العالم الإسلامي لم تعد الفتاوى الفقهية التي تخص الأفراد بكافية في معالجة الأزمات المتعددة التي تهدد وجود المسلمين وكيانهم، فالأمة أضحت بحاجة إلى فقه

حضاري يحسن فهم المسألة الحضارية بمجملها، والمسائل المتفرعة عنها، وما تشتمل عليه من تكليف كلي وتنظيمات وتأسيسات داخل الحضارة الواحدة وفيما بين الحضارات، ومن أجل اظهاردور الحضارة الإسلامية كحالة أصيلة ،من الممكن ان نقدم إلامكانياتالعليا على مستوى التأصيل والقواعد،بل ايضا على مستوى المسائل والقضايا والأفكار والقيم والمبادئ، وعلى مستوى السنن والنواميس التي تؤكدها وتقررها من الاختلاف والتنوع الحضاري، فالتعارف والتحاور، فالتوازن الحضاري المأخوذ من الميزان السماوي والمناقض للطغيان الدولي والحضاري، وسنن التداول والإبدال الحضاري، وكذلك سنن التدافع الحضاري، تلك السنن والقيم التي تواجه مقولات راجت في الساحة العالمية من قبيل صدام الحضارات وصراعها، وحروب الثقافات)(اسماعيل،،522،2014).

النتائج

بعد هذه الرحلة الماتعة في ثنايا الكتب والدراسات الفكرية والفلسفية نذكر اهم ما تم تحقيقه في هذا البحث وما توصلنا إليه من نتائج، فنقول:

1-إن توحيد الخطاب الإسلامي (خطاب المسلمين) ينبغي أن يقترب كثيراً من خطاب الإسلام (خطاب الوحي) حتى يتمكّن هذا الخطاب من معالجة أزماتنا الفكرية ، باحترام أهل الأديان الأخرى وعدم محاربتهم في عقائدهم وسلوكياتهم مع مراعاة خصائص أفراد المجتمع الآخرين.

2-ينبغي أن يتصف الخطاب الديني بالعقلانية، فلا يمكن للشخص أن يتحدث بأحكام الإسلام ويُلقي بها على المسامع دون أن يفكّر في تحليلها وتفسيرها وإيصالها إلى أذهان الناس بالوسائل والأساليب المناسبة .

3--يتصف الخطاب الديني بالوسطية، وهي عدم التعصّب لمذهب معين، بل الأخذ بالنافع من تراثنا الإسلامي.

4-تتمثل الوسطية في الموازنة بين العقل والقلب، فلا يتحدّث بالعقل المجرّد عن العاطفة، ولا بالعاطفة البعيدة عن العقل، بل يمازج بينهما كي يتصل العقل مع القلب في الخطاب الإسلامي.

5-يتصف الخطاب الديني بالموازنة بين المادية والروح، فكما يهتم ويحثّ الناس على العبادة والأعمال القلبية والتعلّق بالآخرة، يدعو إلى عمارة الدنيا والاستمتاع بطيباتها بما يرضي الله تعالى.

6- يجب على الخطاب الديني المعاصر الابتعاد عن النَفَس الطائفي ويدعو إلى الوحدة والتقريب بين جميع المذاهب الإسلامية، تحت مظلة حب الوطن والتعايش السلمي.

7- أما الخطاب الديني الموجّه إلى غير المسلمين فينبغي أن يتّسم بالتآلف والتعايش والمحبة لا التصادم والتشنيع، لأن ذلك سوف يصمّ الآذان عن سماع كلمة الحق، ويغلق القلوب عن أن يدخلها نور الهداية.

8-الخطاب الإسلامي المعاصر يعاني من غربة الزمان والمكان لدرجة كبيرة، وعدم إدراك حال المخاطبين وحاجاتهم وكيفية التعامل معهم وإيصال الخير إليهم، فالعالم يتطور بشكل سريع ومتزايد، والدنيا حولنا تتغير بحاجاتها ومشكلاتها فمن المنطقي أن لا تتم معالجتها بنفس الوسائل ونفس الطرح ونفس المنطق والتصور والخطاب

المصادر

القران الكريم

1. ابن حنبل،أحمد ،1984،المسند،بيروت، منشورات دار صادر.
2. ابن منظور،أبو الفضل محمد بن مكرم ، ،1994، لسان العرب،بيروت، دار صادر.
3. ابو ريان،محمد علي،1997، أسلمة المعرفة_ العلوم الانسانية ومناهجها من وجهة نظر إسلامية ،مصر، دار المعرفة الجامعية.
4. أبو محمد،ابراهيم ،2002م من قضايا التحديات في القرن الواحد والعشرين_ التعليم في ضوء فكر سعيد النورسي، القاهرة، شركة سوزلر.
5. *الأصفهانى* ،ابو القاسم الحسين بن محمد ،1992 *المفردات* في غريب *القرآن* ، المحقق: صفوان عدنان الداودي: دمشق بيروت ،دار القلم، الدار الشامية .
6. بواطنة،جمال محمد ، تجديد الخطاب الديني المعاصر ضرورة ملحة، بحث ضمن المؤتمر العام الواحد والعشرون للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة .
7. الجرجاني،محمد الشريف ،2007 ، التعريفات، تحقيق وزيادة: عبد الرحمن المراعشلي،بيروت، دار النفائس.
8. حسنة،عمر عبيد ، 1988،الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية ،القاهرة، المكتب الإسلامي.
9. حسنة،عمر عبيد ،2005، الخطاب الإسلامي وقفة للمناصحة، القاهرة، المكتب الإسلامي.
10. الحيزان،عبد الإله بن إبراهيم ،2009، لمحات عامة في التفكير الابداعي ،الرياض، مجلة البيان .
11. خفاجة، ميرفت علي ،2002، أسس ومبادئ البحث العلمي ،الاسكندرية،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
12. رضا،احمد:1960 معجم متن اللغة، بيروت، منشورات دار ومكتبة الحياة .
13. شورش،عبد الكريم،2002، القبض والبسط في الشريعة، ترجمة دلال عباس، بيروت،دار الجديد .
14. الصلابي،علي محمد ،2006، ، فقه التمكين عند دولة المرابطين ، القاهرة،مؤسسة أقرأ للنشر والتوزيع والترجمة .
15. عبد الفتاح،سيف الدين ،2004، الفكر الإسلامي المعاصر مفهوماته ومجالاته التداولية، عقدتها مجلة قضايا إسلامية معاصرة،بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، السنة 8، العدد 26.
16. الفاتح،حسن الشيخ،1992، دور مؤسسات التعليم العالي في التدريب والبحوث في مجال الدراسات الإسلامية،بيروت ،المكتبة الثقافية.
17. الكيلاني،ماجد عرسان،1989 ، فلسفة التربية الاسلامية ، مكة،مكتبة هادي
18. هلال،محمد عبد الغني ،1997، مهارات التفكير الابتكاري؛ كيف تكون مبدعاً ،القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية .

المخاطر الاجتماعية المهددة للمجتمعات المعاصرة "تطبيقا لنظرية اولريش بيك"

الدكتورة برجم سومية
الجامعة: جامعة الشادلي بن جديد الطارف الجزائر
sousousemsem3@gmail.com
00213659914308

المخص:
تمثلت الإشكالية البحثية لهذا البحث في ضرورة الكشف عن مدى تأثر المجتمعات المعاصرة بالمشكلات الحديثة التي انتشرت به خاصة مشكلات الجريمة بشتى أنواعها منها الجرائم الجنسية والإدمان على المخدرات وفساد الأغذية وانتشار الأمراض والأوبئة، وتلوث البيئة ومشكلات البطالة والإرهاب ...وغيرها ومن الظواهر الخطيرة الأخرى التي تهدد أمن المجتمع بكل فئاته حتى تلك المصنفة في قمة السلم الاجتماعي حيث انتشر الخوف والقلق لدى الافراد على حاضرهم ومستقبلهم مما استدعى الامر الى وجوب تفسير كل هذه المخاطر وإيجاد حلول علمية لها لتفاديها والتقليل من حدتها لأجل زرع الطمأنينة بنفس الفرد وإحلال الامن والسلام بالمجتمعات .

كما يهتم بيك بدراسة المخاطر الناجمة من عصر الحداثة وما بعدها، أي أنه يتناول بالدراسة المخاطر التي يعرفها عالمنا اليوم وأثرها على المجتمع الإنساني، وهذه المخاطر الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات وبنيتها الثقافية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال يعد النمو السكاني السريع مشكلة اجتماعية ترتبط بأخطار في المجتمعات النامية الا ان الوضع قد يكون معكوس في الدول المتقدمة التي تعاني من انخفاض في نسبة النمو السكاني. وكثير من الظواهر قد تختلف في تأثيرها من مجتمع لأخر .
وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: هل فعلا هناك مخاطر تهدد المجتمعات المعاصرة أم لا ؟؟

وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمدنا على نظرية العالم اولريش بيك في التحليل والتفسير لإعطاء صورة واضحة ومفهومة عن كل ما عرض سابقا.

تكمن أهمية هذا البحث في أن هذا الموضوع يستدعي البحث والدراسة نظرا لمدى استفحاله بالمجتمع والذي أصبح يؤرق الفرد ويأثر على جل عملياته الاتصالية والعلائقية، ونسبة تزايد المشكلات أدى الى ضرورة ملحة في وجوب البحث والاستفسار عن مدى انتشارها.

كما نجد أن هذه الدراسة هدفت الى التعرف عن المخاطر الاجتماعية التي تهدد المجتمعات المعاصرة حسب ما قدمه اولريش بيك في نظريته مجتمع المخاطرة ، وكذلك التعرف على الأسباب التي أدت الى ظهور مثل هذه المخاطر بالمجتمع ومعرفة مدى تأثيرها به.

بينما وضعت منهجية التحليل الوصفي للظاهرة المدروسة نتيجة ما خلفته هذه المشكلات من زعزعة لأمن المجتمع حيث تغيرت العلاقات الإنسانية بين الافراد وأصبحت تمتاز بالجفاف والنفور وعدم الثقة بين الأطراف وقل فيها الاتصال واصبح يعتمد فيه على التقنية التي اخذت صبغة جديدة للتواصل فيما بينهم خاصة بالفترة الأخيرة مع انتشار فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية: المخاطرة ، المجتمع، مجتمع المخاطرة ، المجتمعات المعاصرة، الآفات الاجتماعية

The social risks threatening contemporary societies « As Applied to Ulrich Beck's Theory"

Dr. Berredjem Soumaya
El Chadli Bendjedid University El-Taref

Abstract

The research problem of this research was the need to reveal the extent to which contemporary societies are affected by the modern problems that have spread, especially the problems of the crime of various kinds, including sexual offences, drug addiction, food corruption, the spread of diseases and epidemics, environmental pollution, unemployment problems and terrorism ...And other dangerous phenomena that threaten the security of society in all its categories, even those classified at the top of the social ladder, where fear and anxiety spread among individuals over their present and future, which necessitated the necessity of explaining all these risks and finding scientific solutions to avoid and minimize them to instill reassurance in the individual and bring security and peace to societies.

Beck is also interested in studying the risks arising from the era of modernity and beyond, that is, he deals with the study of the risks that our world knows today and their impact on human society, and these social risks vary according to different societies and their cultural and economic structure, for example, rapid population growth is a social problem associated with risks in developing societies, but the situation may be reversed in developed countries suffering from a decrease in population growth. Many phenomena may differ in their impact from one society to another. Here the following question can be asked: Are there dangers threatening contemporary societies or not

To answer this question, we relied on the theory of the scientist Ulrich Beck in analysis and interpretation to give a clear and understandable picture of everything that was presented earlier.

The importance of this research lies in the fact that this topic requires research and study due to the extent of its aggravation in society, which has become a concern for the individual and affects most of his communication and relational processes. The increasing rate of problems has led to an urgent need to research and inquire about the extent of their spread.

We also find that this study aimed to identify the social risks that threaten contemporary societies, as presented by Ulrich Beck in his theory of risk

society, as well as to identify the reasons that led to the emergence of such risks in community and to know the extent of their impact on it.

While the methodology of descriptive analysis of the studied phenomenon was developed as a result of the destabilization of the security of society caused by these problems, as human relations between individuals have changed and become characterized by dryness, aversion and distrust between the parties, and communication has decreased and it has become dependent on the technology that has taken on a new character to communicate with each other, especially in the recent period with the spread of the coronavirus.

Keywords: risk, Society, risk society, contemporary societies, Social pests.

1-مقدمة:

ارتبط موضوع المخاطر في المجتمعات المعاصرة بالعالم الألماني **"اولريش بيك"** الذي حدد مصطلح "المخاطرة" من خلال كتابه الذي أصدره عام 1986 تحت ما يسمى "مجتمع المخاطرة" ثم عقبه بمؤلف آخر سماه " مجتمع المخاطر العالمي:بحث عن الأمان المفقود" الذي تحدث فيه عن مدى خطورة العالم المعاصر لما يحدث فيه من فوضى واندثار للقيم والأعراف التي سادت المجتمعات الحديثة من قبل لأنها نابعة من مخلفات الحداثة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي شهدتها الشعوب، فانتقال المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات صناعية ثم إلى مجتمعات حديثة أنتج مخاطر مباشرة وغير مباشرة(أي أنها خفية) لأنها استفحلت ضمن مختلف القطاعات العامة والخاصة الاجتماعية منها و السياسية والاقتصادية والبيئية والصحية وحتى الثقافية منها، فهو ما عبر عن انعكاسات جمة للحداثة وتأثيراتها السلبية على المجتمعات الإنسانية أين أصبحت ظاهرة الخطر والمخاطرة في علاقتهما مع الحداثة والعولمة من المواضيع المقلقة في الحقل السوسيولوجي المعاصر.

2-الإشكالية :

مع مطلع الألفية الثالثة بدأت الأنظار تتجه إلى ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية التي أفرزتها العولمة خاصة مع صدور وثيقة عالمية عن الأمم المتحدة تتحدث عن مجتمع المخاطر في عصر العولمة، والتهديدات المتنوعة التي باتت تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، وأصبح من الصعب السيطرة على تلك المخاطر أو حبسها داخل حدود جغرافية معينة، بسبب العولمة التي باتت تصدر الكثير من المخاطر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى كافة دول العالم ،بما في ذلك دول العالم الثالث الأكثر عرضة للمخاطر بسبب نقص التنمية وضعف السياسات الاجتماعية لذلك أصبح من الضروري توافر الجهود الدولية والعالمية لمواجهة تلك المخاطر ، و كذا وضع سياسات اجتماعية قوية للحد من خطورتها على المستوى الفردي والجماعي .ويعتقد الكثير من الباحثين والمنظرين الاجتماعيين أن المشكلات الاجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن فإنها تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى، ومن ثم تؤدي إلى تهميش الفئة التي تعاني من تلك المشكلة وإقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتنميته، وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية، التي تتجلى غالبا في الاحتجاجات، غلق الطرقات والأبنية الرسمية، العنف المجتمعي لفظي ومادي، ارتفاع نسب البطالة يقابلها ضعف القدرة الشرائية عند المواطن، انتشار الجريمة والمخدرات وغيرها .كل هذه المظاهر تمثل مخاطر اجتماعية حقيقية وجب معالجتها والتصدي لها من خلال وضع السياسات التنموية والاجتماعية الشاملة.

أظهرت تقارير التنمية البشرية أن حياة معظم السكان في معظم دول العالم في تقدم مستمر، و التطورات التكنولوجية و التعليم و الدخل تحمل بشائر في حياة أفضل و أطول عمرا و أكثر أمانا، و قد عادت العولمة بالكثير من المكاسب على التنمية البشرية.

لكن هذا لا ينفي بوجود مخاطر تهدد العالم كتدني مستوى المعيشة و التوترات المجتمعية و أعمال العنف و إهمال الصحة العامة و المخاطر البيئية و الجريمة و التمييز كلها عوامل تزيد من تعرض الأفراد و المجتمعات للمخاطر.

ولهذا سلطنا الضوء على أهم الاخطار التي تحدث للافراد وتمس بجميع خصوصياتهم وانجازاتهم المستقبلية، كما يجب إعطاء حلول ومقترحات تقلل من هذه المخاطر وتعمل على البحث في أسبابها. كما نركز في موضوعنا على المخاطر النابعة من المجتمع والتي تكون ضمن البناء الاجتماعي لإحداث الضرر بالأفراد و الجماعات فيه، لأن المخاطر الاجتماعية تشمل مخاطر تتعلق بالأسرة وبناءها، و تتعلق

بالطفولة و بكبار السن و حمايتهم، و تتعلق بالمجتمع و معايير بناءه و مخاطر تتعلق بالمؤسسة و مدى استقرارها و صمودها أمام التحديات بالإضافة الى المخاطر الناتجة عن البيئة و تلوثها . .وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: هل فعلا هناك مخاطر تهدد المجتمعات المعاصرة أم لا ؟؟

3-أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن هذا الموضوع يستدعي البحث والدراسة نظرا لمدى استفحاله بالمجتمع والذي أصبح يؤرق الافراد خاصة لأنه يمس بالدرجة الأولى أمن واستقرار المجتمع والذي وجب دراسته من الناحية العلمية والنفسية والاجتماعية على حد سواء وهنا تكمن الأهمية في ما يلي:

- تزايد نسبة المشكلات الاجتماعية بشكل ملفت للانتباه في السنوات الأخيرة .
- تحث على التنبيه لمدى كثرت المشكلات التي يعاني منها الفرد .
- محاولة التخفيف من هذه الظاهرة من خلال وضع أنشطة أو دورات إعلامية تحسيسية حول مخلفات هذه الظاهرة وانعكاساتها على الفرد في مختلف مراحلهم العمرية.

4-أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على ظاهرة سلبية تعمل على تهديم الميدان الاجتماعي في مراحله التأسيسية الاولى وهنا سنضع بعض الاهداف علها تساهم في الحد أو التقليل منها مستقبلا:

- التعرف على الأسباب المؤدية لانتشار المشكلات والآفات الاجتماعية .
- كذلك التعرف على مدى التأثير الذي يتركه الاجرام وتبعاته على نفسية الفرد و المجتمع .
- كذلك التعرف الآليات الوقائية التي تعتمدها المصالح المعنية في الحد والقضاء على هذه الظاهرة.

5-تحديد المصطلحات:

1-تعريف المخاطر:

لغويا: من خطر يخطر، خطورة وخطر فهو خطر وخطير وخطر: لأمر أي كان مؤديا إلى الهلاك والتلف، وصار خطيرا أما مخاطر جمع أخطار وتعني مهلكات، تجنب مخاطر الطريق.

اصطلاحا: يعرف **"طوني بينيت"** المخاطرة أو المجازفة على انها شيء يشعر الافراد الذين يقطنون في المجتمعات البرجوازية المعاصرة وقد ارتبطت بالشعور بالأمن وتوفر الحياة الكريمة لتفادي الضرر وما يميز المخاطر هي محاولة تثبيها والتحكم فيها، والمجازفة أو المخاطرة أصبحت تختلف عن مجرد الأخطار كالمجاعات أو الكوارث الطبيعية (نهى محمد, أحمد السيد;) فهو مصطلح يتكون من كلمتين مجتمع ومخاطرة ويعرفه **"لاروس"** هو إمكانية أو احتمال فعل حادث فيه أذى أو ضرر، وهو المجتمع الذي يشرف على الهلاك ، ومجتمع اليوم هو مجتمع تسوده العديد من المخاطر التي تحدث مشكلات عديدة لحوادث المرور وظهور الجريمة بكل اشكالها كجرائم الاغتصاب والبغاء والادمان على الخمر وتناول المخدرات وانتشار الامراض والاوبئة وتلوث الطبيعة وانتشار البطالة...وغيرها من ظواهر باثولوجية

خطيرة تهدد أمن المجتمع بكل فئاته حتى الموضوعة على قمة الهرم الاجتماعي الا انه انتشر الخوف بالمجتمع وانتشر القلق على مستقبلهم ، وهذا بالذات ما يتوافق مع الوصف الذي قدمه "اولريش بيك" بان وصفه من حلال الموقف الذي يمكن أن ينتج اقل قرار فيه اخطر كارثة حيث أن التحولات التي تتعرض لها البيئة تحتوي على مضاعفات خطيرة بالمجتمع ، ومخاطر المواد الكيميائية السامة والنفايات والتلوث...الخ وما من احد يقدر على اجتناب آثار ارتفاع حرارة الارض.

وهنا بعض التعريفات الموجزة من قبل هؤلاء الباحثين:

عرفه **"اولريش بيك "** على انه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم ، ويتم عرضه من قبل الحداثة نفسها.

كما عرفه **"انطوني غيدنز":** بأنه المجتمع الذي تتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، فهذا المجتمع يعد من مجتمعات الخطر.

وعرفه **"روبرت كاستال"** في كتابه الأمن الاجتماعي فمجتمع المخاطر هو المجتمع الذي تحدث به الكوارث التي تقع ضمن الحالات الاستعجالية والتي تهدد بأن تكون حالات عادية.

أما **نيكولاس لومان** في كتابه المخاطرة نظرية سوسيولوجية عرف المخاطر ،على أنها أذى محتمل يخيف الفرد ،ويرتكز على قرار اتخذه بنفسه أنها عملية حسابية تأخذ بعين الاعتبار الخسارة والفائدة المحتملة باستناد إلى الزمن. (شفيقة , سرار;، 2017)

كل هذه التعريفات السابقة تتفق مع ما ورد في كتاب مجتمع المخاطرة **"الاولريش بيك "** الذي يعني به حالة من توافق الظروف أصبحت فيها فكرة إمكانية التحكم في الآثار الجانبية والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات محل شك، كما فرق بين المخاطر والكارثة فالمخاطرة حسبه تعني بوقوع الكوارث أي بإمكانها أن تتحول مستقبلا واذا ما نجحت بالتحول تصبح كارثة، فالمحاطر هي أحداث تقعد بحوثه أما الكارثة فه واقع فعلي. (أنتوني , غيدنز ت، فايز الصباغ;، 2005) .

وهنا نرى أن المخاطر متصلة باتخاذ القرار يضم سلوك معين قد يتحقق، ومع تزايد المخاطر والاخطار مقابل الفرص فإن المجتمع أصبح يعيش في اللامن وفقدان اليقين بخصوص قدرته على مواجهة هذه الأخطار والمخاطر عبر الزمان والمكان.

2- تعريف المجتمع:

تشكل هذا التعريف باعتباره موضوعا جديدا في الجزء الثاني من القرن 19 عشر، الا انه يمكن اعتبار أن مضمونه اقترح قبل ذلك. كما أن مجال الشبكات العلائقية بين الافراد تشكلت ككيان مستقل ومتنوع عن إرادة الافراد التي تحكم فيها آلية التشغيل الداخلية والهي التحولات التي لا تتحكم بها الافراد بشكل واعي.

انها المسلمة التي تقول بأن هذا الكيان يؤثر مباشرة في ذاتية افراد وسلوكياتهم. وان هذه الفئات البشرية ليست طبيعية ومتحررة من الزمن، بل هم عبارة عن ذوات متحولة وموضوعة تاريخيا، بمعنى آخر أن ليسوا مكونين من قبل. بل هم من يعتمدون على تغير الافراد، والتبدل وقت ما أرادوا ضمن مؤسساتهم، بل العكس هم الأفراد فاعلون على المدى التاريخي يحسدون ويعبرون عن حالات اجتماعية تضع شروط معينة للفعل الإنساني، ان صياغة هذه الكرة السابقة للأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم ضمن المجتمع فهي نظرة نابعة من فكرة تعريف الفرد، وقد وضعت هذه الأفكار ضمن التعريف الحديث المعارض للنموذج الفرداني. وهذا الطرح جاء بهدف انتقاء المفهوم السابق للفرد الا ان هذا المفهوم نبع نتيجة التناقضات التي خلفت بين النموذج الفرداني والعمل الفعلي للنظام الليبيرالي على مستوى العمل اذ

يمكننا العثور على أصل هذه العملية التي عملت على تولد هذا التعريف الحديث ضمن الاستياء الذي حدث ضمن الباحثين في النظام السياسي. فهذا الشل الذي انتج الشعور بإحباط أسهم في انبثاق الفكر النظري والتوجيهي مما أدى الى ولادة مفهوم المجتمع. ان اقتناع بفكرة تطبيق مبدأ الليبيرالية لم يعطي النتائج المرجوة والمنشودة التي تدفع بالبحث عن أسباب فشله، وقد تبين أن الأسباب الحقيقية تكمن في طبيعة المقدمات النظرية للفكرة الليبيرالية، كما أن هذا النقص لا يرجع بالأساس الى نقص تطبيق المبادئ الليبيرالية كما أكد الباحثون المحبطون بل ارجع الى أن الليبيرالية كانت تستند على مجموعة من أفكار النظرية الخاطئة غير المبررة للعالم وهو ما أدى الى عدم كونها وسيلة لتحقيق اهداف التي كانت تسعى لها الثورة الليبيرالية.

كما أن لهذا الفشل أسباب نظرية هي تعرضت لعديد الانتقادات بهدف وضع نموذج جديد يسمع بضرورة اكمال نجاح عملية تبلور المؤسسات والعلاقات التي احدثتها الثورة الليبيرالية، فهذا يعتبر أهم النماذج التي انبثقت من ردود افعال النقدية ضد الليبيرالية. (ميغيل كابريرا; ت، حسن احجيج;، 2023).

فالمجتمع هو عبارة عن أراد يعيشون فيما بينهم في بيئة جغرافية واحدة يتأثرون بكل ما يحيط بهم من ظروف خارجية وداخلية تطرأ عليهم وتتغير بتغيرها ، فالعادات والتقاليد والأعراف السائدة بالمجتمع هيا المتحكم الأساسي في العلاقات الاجتماعية بين الافراد.

6 -نظرية اولريش بيك عن مجتمع المخاطرة:

يرى أن مجتمع المخاطر نشأ في نصف القرن 20، وهو مجتمع ناجم عن سلبيات الحداثة ، كما يبحث في ضرورة معرفة إدارة هذه الاخطار وكيفية الوقاية منها وهذا ما أوضحه أولريش بيك في كتابه مجتمع المخاطرة والذي أشار يه الى أن أفراد القرن 20 أصبحوا مرغمين على مواجهة السلبيات التي خلتها الحداثة ومحاولة إيجاد حلول لها للتقليل من تحدياتها ومواجهتها، وهو ما اسماه (بعقد المخاطرة) (أولريش بيك ت، علا عادل وآخرون;، 2013)أي مدى القدرة في التحكم في الأخطار الناتجة عن الصناعة والقدرة على تغييرها...غير أنه في كتابه الأخر الذي أسماه "مجتمع المخاطر العالمي" حيث يتبين لنا انه يتحدث عن مجتمع عالمي تنتشر فيه المخاطر والأخطار في مختلف الأماكن...أو كما تم وصفها بالمخاطر الطيارة التي تنتقل من مكان لآخر دون أن نقدر على التحكم فيها والتي تؤدي للعولمة وانسيابية التدفق وتخطي الحدود القومية دورا بالغا في عولمة المخاطر والأخطار ومنه توسيع نطاق عدم الأمان المصطنع.

فنجده انطلق في نظريته من ثلاث وجهات هي:

1) العولمة: حيث أدت الى عولمة المخاطر والأخطار وتجسيد اللاقومية مع تراجع الدولة القومية، فبات ضروريا أ يتم فهم المخاطر في سياق عالمي **(بالقومية المنهجية).**

ويواصل **بيك** حديثه عن مجتمع المخاطر بقوله أن مرحلة العولمة هي مرحلة الشكوك وهي غير مسئولة ومن ثم فان الاستقرار السياسي داخل الدولة سيكون مرتبط باستمرارية عدم التفكير في أي شيء لعدم وجود الثوابت. وفي ظل ذلك الوضع أصبح التمييز غير ذي معنى فلا يمكن التمييز بين الأمور السياسية والأمور الاقتصادية أو الطبيعية أو الثقافية أو المادة وإعادة إنتاج المعرفة، ومن ثم فالسبيل الوحيد لفهم ما يدور في مرحلة العولمة علينا أن نعي أن العالم أضحى في مرحلة انقسام وعلينا أن نسلخ أنفسنا (**بالمواجهة الذاتية**) للآثار غير المقصودة لعملية الحداثة وهو ما يطلق عليه **بيك** (**الحداثة الانعكاسية**) أو (**الحداثة الثانية**) ذلك لان دينامية التدمير الذاتي للحداثة الأولى المصاحبة لمرحلة ما بعد التصنيع قد أصبحت ذو طابع انعكاسي (نهى محمد, أحمد السيد;) .

2) التصوير والإخراج: وهو يعني أن المخاطرة والتي هي أمر كارثي متوقع ومتنبأ به يتم إخراجه وتصويره بوصفه توقعا ذا مصداقية ما يكسبه الصفة الحقيقة فيشكل صورة نمطية ذهنية في عقول الناس بأن الكارثة حاضرة بينهم أي أن مستقبل الكارثة حاضرا، الأمر الذي يهدف غالبا إلى منعها وتفاديها والتصوير السينمائي للمخاطرة لا يعني تزوير الحقيقة من خلال تزوير مخاطر غير حقيقية وإنما هو عرض سياسي إعلامي للجمهور وللعالم حتى يدركوا مستقبل المخاطرة ومنه تفادي الوقوع في الكارثة من خلال التأثير على القرارات الحالية وحسن إدارة الوضع والتحكم فيه.

3) المقارنة بين المخاطر البيئية والاقتصادية والإرهابية: انطلق **بيك** في تحليله من 3 منطلقات للمخاطر الكونية وهي مخاطر بيئية ،ومخاطر اقتصادية مالية، ومخاطر الإرهاب فاعتبر أم المخاطر البيئية والاقتصادية أي عن حسن نية، أما مخاطر الإرهاب فهي مقصودة عن سوء نية ، ويربط **بيك** كل هذه المخاطر بثقافة المجتمع الناشئة فيه وفق ما اسماه ب الإدراك الثقافي للمخاطر وهو أن كل مجتمع له تقييمه الخاص لمستوى المخاطر ودرجتها، وكلما قلت إمكانية تقدير الخطر اكتسب الإدراك الثقافي المتنوع المخاطر ثقلا أكبر وتنوعت المخاطر وأخطار كتلوث الهواء والبحار والغازان الدفينة. (أولريش بيك ت علا عادل وآخرون;) .

أهم العناصر التي أنهت ما يسمى بعصر الحداثة:

1)العولمة: فان العولمة تتحدى سيادة الدولة وتضر بالاستقلالية اقتصادية عن طريق اجبار الدول على اعتماد سياسات تتناسب مع نزوات رأس المال المتنقل .

فإن ظاهرة العولمة تتشعب فيها أمور عديدة وتتداخل فيما بينها كالثقافة والاقتصاد ،ولا شك أن للعولمة عدة إيجابيات وسلبيات يمكن حصرها في جل الاصعدة الثقافية والاقتصادية أو السياسية ففي الوطن العربي لازال هناك صراع أيديولوجي رافض للعولمة نتيجة عدم وجود دراسات كافية لها، من دون وجود تيارات يمكن تقبلها دون شروط. ويمكن القول ان هذه المرحلة الاخيرة قد بدأت بوادر الدراسات الرصينة للعولمة بهدف صيغة استراتيجيات عربية، وعدم مواجهة الآراء المناهضة والرافضة للتفاعل... فنحن نقوم باختيار كل ما يساعدنا ولا يخالف تعاليم ديننا ومبادئنا لأنه جعل من العلم فريضة إنسانية ، فالله عزوجل اكرما بكل ما في السموات والأرض وانعم علينا بكل خيراته الظاهرة والباطنة لهذا وجب أن يكون لنا مشروع نهضوي متكامل ننتقي له أفضل ما في العولمة من مزايا المنهجية والتجارة والتطبيقات ، ولكن يجب علينا أن نقوم بفرز مزايا العولمة من سلبياتها.

سنحاول هنا الوقوف عند هذه الآثار:

الاثار الإيجابية:

- فالعولمة تعمل على تطور الحياة الإنسانية و ازدهارها، كما تؤثر و تتأثر بالحركة التاريخية ، كما تعمل عل خلق نوع من روح التعاون في جل القطاعات.

- كما تعمل على إيجاد حوار متبادل بين الثقافات المتغيرة والأديان لأنه يعمل على ترسيخ التعاون والتسامح والتعايش بين الحضارات - كما أن للعولمة آثار ايجابية في إلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس و المواصفات للمنتجات في مختلف أصقاع العالم ، وتحسين جودتها ، كما و تعمل العولمة على تحرير التجارة من القيود الجمركية و تساعد على سهولة انتقال رأس المال ، مما يفسح المجال أمام الدول للابتكار والتجديد و يزكي المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى جودة الإنتاج ورفعه.

-حرص الكثير من البلدان على الموازنة بين الثقافات العالمية و الثقافة المحلية ، بالتفتح على الآخر من جهة و المحافظة على هوية المجتمع و قيمه من جهة أخرى ، مما سيفسح المجال لأبناء البلدان المتأخرة من تحسين فرصهم في الارتقاء الاجتماعي والثقافي و السياسي.

- تفرض التغيرات المصاحبة للعولمة توفير المزيد من الحريات السياسية و المجتمعية و الثقافية فلا عجب أن ينعكس ذلك المطلب على البلدان النامية ، التي أصبحت مرغمة على نشر القيم الديمقراطية علاوة على ديمقراطية التعليم ، من حيث إتاحة فرص التعليم للجميع ، وقد أصبح ينظر للمدرسة كأداة فاعلة للمساهمة في هذا التحول الديمقراطي ، بحيث تصبح مجتمعا مصغرا يمارس فيه التلميذ حريته ، وتنمو فيه خصائصه الاجتماعية.

الاثار السلبية:

- تزايد نسب البطالة في الدول النامية لعجزها عن منافسة الشركات العظمى الممارسة للتجارة ، مما يترتب عليه تدمير القطاع الصناعي ، و اغلاق المصانع و تسريح العاملين .

_ زيادة الطلب على بعض السلع التي كانت تعتبر غير ضرورية من خلال إشاعة أنماط من الاستهلاك ترتكز على الدعاية لسلع كمالية كالأطباق الفضائية و الهواتف المحمولة.

- تقليص دور الحكومات و المنظمات الدولية في تنظيم الإعلام لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية ، بما يستتبع ذلك من خصخصة لوسائل الإعلام بما في ذلك من مخاطر الدعاية المغرضة وعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية ، بالإضافة إلى ترويج القيم والتقاليد الأمريكية، وا حلال اللهجات العامية محل اللغة العربية الفصيحة ، و ا شاعة الفساد و الانحلال الخلقي في الشعوب المستهدفة وخصوصا طبقة الأطفال و المراهقين.

- مما لا شك يه ان من اهداف العولمة هو تحطيم وتهديم الهوية القفافية للامة وطس كل معالمها الدينية خاصة الإسلامية منها من خلال تسخير التقنيات الحديثة في الإعلام لبعث الشبهات والشهوات، واشاعة أنماط سلوكية و مفاهيم دخيلة و غريبة عن ثقافة الأمة و حضارتها.

- الهيمنة الاقتصادية الغربية و تدمير اقتصاديات الأمم الأخرى ، أو جعلها تابعة للاقتصاد الرأسمالي الغربي (عمار , جيدال وآخرون;، د.ت)

2)الفردية والمخاطر: تعني أن الفرد هو محور كل برنامج أو مشروع يتبناه المجتمع كما تعني حرية الفرد في الحياة وفي الاختيار وهو بذلك أساس منطلق كل عمل تنموي أو تحديثي.

ويرى بيك ان زيادة الفردية قد اسهمت في تراجع مؤسسات الزواج وذلك بسبب التحرر من القيود الاجتماعية من خلال التعليم العام والسفر والعمل والهجرة وإعادة التوطين وبذلك أصبحت بعض المؤسسات كالأسرة مهددة الآن في حين أن العديد من علماء الاجتماع ينظرون تقليديا إلى هذه العملية على أنها تحريرية (تحرير الأفراد من قيود العشيرة القبيلية أو الإقطاعية الدينية) .وبالتالي فهم ينظرون إلى المسؤولية الفردية بدل المسؤولية الأسرية لان الأسرة كانت تعتبر لأزمنة عديدة أساس الأمن الاجتماعي والاقتصادي من خلال تماسكها ورعايتها لأفرادها أما في حال المسؤولية الفردية أصبح لزاما على الأفراد تأمين أنفسهم بأنفسهم بالإكراه ويصبح الأفراد الذين تحرروا من التقاليد تابعين لسوق العمل وأيضا تأمين للتأهيل للاستهلاك، والتنظيم، ولأنظمة الحماية للقوانين الاجتماعية لتنظيم المرور للعروض الاستهلاكية للإمكانيات والطرق في مجال الاستشارات والعلاجات الطبية النفسية والتربوية وبالتالي فان زيادة التفرد يصاحبها مخاطر فردية أكبر.

3) الثـورة الجنسـانية: لقـد أصـبحت العائلـة مسـرحا للتناقضـات الحاصـلة بـين الجنسـين ولكنهـا ليسـت السـبب فـي ذلـك، فكـل مـا يحصـل مـن أزمـات عقلانيـة بـين الـزوجين ومجـالات العمـل وتربيـة الأبنـاء وطـرق التـدبير المنزلـي والتطـوير الفـردي مـرده إلـى طبيعـة النظـام الصـناعي الحـديث وديناميـة التفـرد التـي فصـلت الإنسـان عـن انتمائـه الطبقـي فلـم يعـد يفـرق بـين الرجـل والمـرأة إلا مـن خـلال العمـل والمنفعـة وتحقيـق المصـالح فأصـبح ينظـر إلـى أعضـاء المجتمـع بغـض النظـر إلـى كـونهم ذكـورا أو إناثـا ممـا أدى إلـى التحـرر مـن حـدها الأدنـى كـل هـذا جـاء بسـبب الفردية.

إن الثـورة الجنسـانية فـي ظـل الحداثـة قامـت بتوسـيع نطـاق الفـرص المتاحـة للمـرأة مزيـدا مـن فـرص التعلـيم وفـرص العمـل وهـذا مـا أدى أيضـا إلـى مخـاطر بالنسـبة للمـرأة فالمسـاواة المحققـة بـين الجنسين رفعت الحماية الاجتماعية للنساء وألغت المسؤولية الاجتماعية تجاهها.

7-العوامل المساهمة في انتشار ظاهرة المخاطر:

لقد وجدت الاخطار العالمية منذ وجود الانسان على وجه الأرض وهي تختلف باختلاف الأزمنة ...فنجد أن العالمية اولريش بيك وانطوني غيدنز قد اتفقا على كون فكرة المخاطرة ارتبطت بالعصر الحديث وعصر العولمة بظهور النهضة الأوروبية في القرنين 16 و 17 عشر. فنجد أن جيدنز قال بأن ارتباط المخاطر وجد حسب ارتباطها بالمكان والزمان فموضوع المخاطرة هو وليد الظروف الاجتماعية المرتبطة بالمشكلات التي مست جميع الأصعدة كالتي تتعلق بالمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ، وكان هذا كله من مخلات الحداثة التي عملت على توجيه المؤسسات التكنولوجية لخدمتها وتحقيق أهدافها.

الا انها شهدت العديد من الاخفاقات تمثلت في تدمير العناصر البيئية المتمثلة في (الانسان، الهواء، الحيوان، الأرض، المياه) وهو ما أثر على البعد اجتماعي والثقافي، من خلال انهيار الروابط الاجتماعية. فظهرت على انها علاقات طيارة من جهة لأنها تتشكل وتنصهر بسرعة وهذا ما ينذر بالخطر من جهة أخرى فهي تمتد وتتطور متحدية بذلك المكان والزمان بفضل تكنولوجيا المعلومات لأنها تعتمد على علاقات افتراضية لأنها بالحقيقة تتشكل خطرا على العلاقات الأساسية (الحقيقة).

إضافة الى ذلك فتوسع العلاقات الاجتماعية عبر الفضاءات الكترونية تعمل على خلق مخاطر في توسع شبكة العلاقات الاجرامية لأنها تعمل على تغذية الصراعات والنزاعات العرقية ذات طابع ثقافي وديني مما قد يترتب عنها اخطار عالمية أخرى.

وهنا نقول أن العولمة قد ساهمت بشكل ملفت الى تشكل المخاطر الاجتماعية وتوسعها عبر مختلف الدول عن طريق التجارة العالمية والأسواق الحرة. وهذا ما أدى الى خلق مشاكل عالمية كالأزمة المالية وتكدس السلع المحلية وانتشار البطالة والفقر، أما على الجانب الثقافي فقد ظهرت ثقافات محلية وإقليمية بسبب الهيمنة الثقافية على الدول الكبرى وهذا ما انتج صراعات طائفية وعرقية وقومية كثير.

8- أولريش بيك، المخاطر بين عدم اليقين وانعدام الأمن:

يذهب أولريش بيك إلى أنه من أجل فهم عدم اليقين المصنعة، و انعدام الأمن في مجتمع المخاطر العالمي هناك حاجة إلى تحول نموذجي في العلوم الاجتماعية. ويذكر بيك بوضوح أن الهدف هو السعي إلى "فهم وتصور علم اجتماعي مستوحى ومستنيرا من انعدام الأمن للروح المعاصرة. بحيث يتم التركيز على إدارة المخاطر، بدلا من إنتاج السلع، فالمخاطرة قد صارت أكثر من مجرد تهديد، (متعلق بالأمن) لقد صارت مقياسا لفعلنا. فقد حل منطق توزيع المخاطر مكان منطق توزيع الثروات، فمجتمع المخاطرة يجعل من المستقبل سؤال الحاضر. ولذلك فمضمون المخاطرة يعني الحدث الذي - لم يحدث بعد - والذي يحفز الفعل. لذلك لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج وبالأضرار التي حصلت فعلا لأنها تستند في جزء منها إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر و المستقبل، وفي جزء منها أيضا إلى خسارة في الثقة

العامة أو إلى خسارة الثقة فيمن يفترض فيهم حمايتنا من المخاطر. هكذا تمتاز المخاطر بجزء منها حكما إلى التكهن، بما فيها من تدمير لم يحصل بعد، لكنه يتهددنا، إذ إن حقيقته الحاضرة تكون ماثلة تحديدا في بعده المستقبلي. ومن ثم فالوعي الذي نعطيه عن المخاطرة ليس وعيا واقعيا في الحاضر، بل موقعه الأساس هو المستقبل. والمستقبل كما نعلم شيء غير موجود، إنه بناء، إنه وهم، وهو الذي يصبح سبب التجربة والفعل الحاضرين.

ومن ثم فإن واحدة من القضايا التي يتعامل معها أولريش بك هي انهيار أشكال التأمين الاجتماعي في مواجهة المخاطر المجتمعية. فالدولة وعدم قدرتها على "ضمان" حماية المواطنين ضد هذه المخاطر، في ضوء مشكلة عدم اليقين التي تثير تساؤلات حول الكيفية في مواجهة الدولة، إلى جانب المؤسسات والأفراد، ولهذا فسوسيولوجيا المخاطر الامنية قد تساعد على تسليط الضوء على حقيقة سوسيولوجيا الأمن داخل المجتمعات الرأسمالية المتأخرة. وعلى ذلك فتركيز بيك على إدارة "المخاطر"، بدلا من إنتاج السلع، في مجتمعات المخاطر، فضلا عن تأكيده على عدم اليقين الناجمة عن "التحديث الانعكاسي،" يوفر إطار ا للنظر في أدوار الدول في تنفيذ الأمن كظاهرة (عالمية) سياسية واقتصادية، والنتائج المحتملة للتوسع في الأمن، وأشكال إدارة مخاطره. التي تقرها الدولة، ذلك أن أولريش بيك يعتقد أن العيش في عالم الحداثة وهو أن نعيش في بيئة من الفرص والمخاطر. ومن ثم فمحاولات تقييم المخاطر، لا غنى عنها للاحتلال للمستقبل.

ومن جهة أخرى فإن أولريش بيك الذي يفترض تغييرا عاما في الحداثة، يفترض أيضا أنه مع تآكل المؤسسات التقليدية وثقة المعرفة العلمية تصبح القضية غالبا ما تنتج بنشاط من قبل الأفراد. على اعتبار أن العمل تتخذ ما يشير: أن الثقة أسهل بكثير للتدمير من البناء. و اذا تم تقويض الثقة مرة واحدة فمن الأصعب استعادتها. الاجتماعي بشكل عام يعتمد أكثر أو أقل على الثقة، هناك نتائج تجريبية في سياق تصور المخاطر، فالمخاطر إلى جانب أن الإلمام بمكان أو وضع أو شخص ينتج الثقة. ولذلك سوف يطور الأشخاص الثقة إذا كان للشخص أو الحالة خصائص تقييمية بشكل ايجابي . ولهذا فإنه ومنذ أن تآكلت الثقة العامة في مؤسسات مثل الحكومة ووسائل الإعلام أو الأسرة، وهي تثير المزيد والمزيد من الاهتمام في العلوم الاجتماعية (السعيد رشدي كريمة فلاحي;، 2020)

9-الآثار المتوقع حدوثها نتيجة مجتمع المخاطر

- لقد أصبح الفرد جزء من الاخطار العالمية باعتبارها شئنا داخليا لدولة ما، فلا يمكن لأي دولة ان تواجه الاخطار لوحدها ومنه تنجم أنظمة صراعات جديدة ي عدم التكافؤ الاجتماعي.
- أصبح تقدم العلوم يكمن في دور العلماء بمجال العلوم والتكنولوجيا والتي تعمل على توضيح التحولات وفهمها على أساس المبدأ التالي: أنا لا أرى مخاطرة إذن لا وجود للمخاطرة، وهذا يهدف الى زيادة من حدة الوعي بالمخاطرة.
- يحدد الخوف بالإحساس بالحياة حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حسن أولويات على مقياس التدرج القيم مما يؤدي إلى تغليط القوانين وزيادة حدثها أو إلى نوع من الشمولية ضد المخاطر.
- يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب، وهو يصيب كل الأفراد الأغنياء والفقراء وفي كافة المجالات (أولريش بيك ت. علا عادل وآخرون;)

في الواقع لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج والأضرار التي حصلت فعلا ففيها نجد أساسا التعبير عن مركب مستقبلي يستند في جزء منه إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل وفي جزء منها أيضا إلى خسارة في الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تقوية المخاطر (اولريش بيك ت.جورج كتورة، الهام الشعراني;، 2009).

10- خاتمة:

لقد تعرض المجتمع الإنساني طوال السنوات الماضية للمخاطر نتيجة لعملية التحديث التي عملت على تغيير أنظمة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن النظرة المستقبلية للعلم والتكنولوجيا غير مستقرة فكثيرا ما تنجم عنها معرفة متناقضة حول وجود المخاطر المعاصرة وتركز على دراسة المخاطر الناتجة عن التهديدات التكنولوجية.

إلا أن المجتمعات الصناعية الحديثة أنتج مخاطر جمة رغم حرصها الشديد على الحرص والحد من أضرارها إلا أن العالم اليوم شهد طفرة خطيرة لم يشهد مثيلها من قبل الا وهو ظهور وبروز فيروس كورونا الذي عمل على تهديم كل الأبنية الصحية لكبريات دول العالم وزعزع كل الخطط التي كانت تطمح إلى تطويرها وتنظيمها حسب كل ما يتطلب له المجتمعات المعاصرة من رفاهية ورقي لتحسين كل المستويات المعيشية للأفراد ففيروس كورونا جعل من العالم قرية وبائية كبرى تسبح ضمن مشاكل صحية عديدة لا تقوى على مجابهتها نتيجة لما توصلت له البلدان المعاصرة من انحطاط في المجال الصحي مما اضطر العديد من الدول لغلق الحدود والمدارس وحتى أن الحياة اليومية للأفراد انقلبت رأسا على عقب من تردي الأوضاع الصحية والمعيشية للأفراد خاصة من كانوا يعيشون على توفير قوت يومهم من خلال عملية البيع والشراء، وهذا ما تكلم عنه بيك في أن المجتمعات الصناعية ولدت خاطر مجتمعية على مختلف الأصعدة الأمنية والاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية المصاحبة للحداثة وفي ذات الوقت فإن المؤسسات العلمية والتكنولوجية هدف إلى تحقيق عديد من الانتصارات الإنسانية إلا انه شهد نوعا من الإخفاقات التي أثرت على الإنسان والحيوان والبيئة كالتجارب النووية والحروب البيولوجية والكيميائية التي أطلقتها بعض الدول لمحاولة منها القضاء على العنصر البشري،إلا إن الطموح العلمي الزائد أدى إلى ظهور أوبئة وأمراض جمة لم يستطع الإنسان تجاوزها .

قائمة المراجع

- السعيد رشدي كريمة فلاحي .(2020, 09 03) .;اولريش بيك وسوسيولوجيا المحاطر الامنية . *مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية*.498-497 ,*26*,
- أنتوني ,غيدنز ت، فايز الصباغ .(2005) .;*علم الاجتماع* .Vol)ط .(1بيروت ,لبنان :المنظمة العربية.
- اولريش بيك ت.جورج كتورة، الهام الشعراني .(2009) .;*مجتمع المخاطرة* .Vol)ط .(1د.ت : المكتبة الشرقية.
- أولريش بيك ت علا عادل وآخرون .(s.d.) .;*مرجع سابق* .
- أولريش بيك ت .علا عادل وآخرون .(s.d.) .;*مرجع سابق* .
- أولريش بيك ت، علا عادل وآخرون .(2013) .;*مجتمه المخاطر العالمي)بحثا عن الامان المفقود* .Vol) (ط .(1القاهرة ,مصر :المركز القومي للترجمة.

- شفيقة ,سرار .(2017, 02 01) .;*مجتمع المخاطرة والامن الاجتماعي* .موقع انتربوس Récupéré sur
- عمار ,جيدال وآخرون) .;د.ت .(*الاسلام والعولمة* .دار القومية العربية.
- ميغيل كابريرا ;ت، حسن احجيج .(2023) .;*مفهوم المجتمع في العلوم الاجتماعية* .المركز العربي ودراسة السياسات.
- نهى محمد ,أحمد السيد .(s.d.) .;سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العلوملة)رؤية اولريش بيك .(*مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية*.15 ,*31* ,
- نهى محمد ,أحمد السيد .(s.d.) .;*مرجع سابق* .

أثر الفن التشكيلي في فهم المشهد المعاصر

م.د اسراء فاخرزيارة
جامعة البصرة- كلية الفنون الجميلة / العراق
sraa1234567890aa@gmail.com
009647832715511

م.م علاء جبار زبون
جامعة البصرة- كلية الفنون الجميلة / العراق
Zaboonalaa6@gmail.com
009647722041216

الملخص

يمثل فن التشكيل دوراً هاماً كلغة بصرية (مجردة) تكثف المعنى في حياة الأنسان منذ القدم الى المعاصرة ، بالرغم من تعدد إتجاهاتهِ وتحّولاتهِ ووظيفتهِ الجمالية، فقد أخذ منحى آخر يتجسد بالمستوى الثقافي المجتمعي ، وتشكّل الهوية للمجتمعِ ، فهو لغةً وخطاب وتواصل بين افراد وجماعات حتى أصبح عبر المسار العولمي مشهد معاصر، كما هو في تجربة الفن الغربي في تحولاتهِ عبر الضاغط الفكري ومشاركة الجمهور كحدود تواصلية إشتغلت على الخطاب السياسي والأجتماعي والأقتصادي والديني، وأن العلوم الأنثروبولوجية والسيسيولوجية ومنها الفنون تحققت في مسار وجود (الحركة) أي حركة الفكر التي إعتمدها الكثير من الفلاسفة مثل (بركسن، اسبينوزا، نيتشة) واصفة المفاهيم التي تشكل حركة الفكر العالمي للمشهد المعاصر ،التي وظفت بالفن المفاهيمي الذي فكك الصورة الكلاسيكية، ليجعل صراع قائم في حياة الأنسان ،وهذا ماتسعى له العلوم الأنسانية بالكيفية التي تفهم المشهد العالمي المعاصر صورة نتاج حركة الفن التشكيلي ، إذ تمثلت مشكلة البحث الحالي بالسؤال عن مامدى تاثير الفن التشكيلي بالفن المعاصر؟ فتمثلت أهمية البحث الحالي في هذه الدراسة التي اخذت في مفهومها حيزاً كبيرا بالدراسات المعاصرة لفهم المشهد العالمي بصورة أعمق ، والتصدي لهذه المشكلة نابع من حاجة الفنانين والمثقفين لها كونها ترفد وتغني المعرفة والمكتبات بتزويدهم بهذه المعلومات الجديدة.فقد تمثل هدف البحث بالتعرف عن دور وتأثير فن التشكيل بالمشهد العالمي المعاصر، ثم الفصل الثاني المتمثل بالمبحث الاول والثاني الخاص بمفهوم البحث ، وفي الفصل الثالث المنهج الوصفي التحليلي لأختيار نماذج تحليل العينه من المجتمع (15) نموذج مختارة (3) للتحليل وفي الفصل الرابع وتوصل البحث الى نتائج:

1- جاء الفن التشكيلي متواصلاً مع المجتمع والحياة العصري.
2- لم يعد الفن المعاصر صورة تأملية ذاتية، بقدر ماجاء متساوقاً مع نموذج الحياة العصري.
3- لايتحقق الفن التشكيلي في صورتهِ الأبداعية الاّ عبر المختلف والمتجدد المجسد لحركة قلق الأنسان وصورة حركة التقدم العلمي والتحضر الأجتماعي.

وتم وضع عدد من التوصيات والمقترحات منها:-

- اقامة دورات تثقيفية للمجتمع بأهم ماتوصلت اليه الفنون التشكيلية من حركة وتطور وتحولات شكلية وفكرية للمجتمع المختص والعام.
- تسليط الضوء على أهمية الفن المعاصر وعمل مؤتمرات خاصة بالفن المعاصر .

المقترحات

- تأثير العولمة في الفن التشكيلي المعاصر.
- التشاكل الحركي في النص البصري المعاصر.

الكلمات المفتاحية: أثر،الفن التشكيلي، فهم المشهد، المعاصر.

The impact of plastic art on understanding the contemporary scene

Dr. Israa Fakhir Zyara
Alaa jabbar zabbon
University of Basra - College of Fine Arts / Iraq

Abstract

Formation art plays an important role as a visual (abstract) language that intensifies the meaning in human life from ancient times to the contemporary, despite its multiplicity of directions, transformations, and aesthetic function. Through the global path, a contemporary scene, as it is in the experience of Western art in its transformations through the intellectual pressure and the participation of the public as communicative borders that worked on the political, social, economic and religious discourse, And that the anthropological and sociological sciences, including the arts, were achieved in the course of the existence of (the movement), i.e. the movement of thought adopted by many philosophers such as (Brxen, Spinoza, Nietzsche) describing the concepts that constitute the movement of global thought for the contemporary scene, which was employed in conceptual art that dismantled the classic image, to make a struggle It exists in human life, and this is what the human sciences seek in the way that understands the contemporary world scene as a product of the plastic art movement. The importance of the current research in this study, which took in its concept a large space in contemporary studies to understand the global scene more deeply, and to address this problem stems from the need of artists and intellectuals for it as it enriches and enriches knowledge and libraries by providing them with this new information. In the contemporary landmark scene, the second chapter represents by the first and second topics related to the research concept, and the third chapter the descriptive analytical method for choosing models for analyzing the sample from the community (15) selected models (3) for analysis, and in the fourth chapter we reached the results:

1- Fine art came in contact with modern society and life.

2- Contemporary art is no longer a self-reflective image, to the extent that it is consistent with the modern life model.

3- Fine art is not achieved in its creative, expressive, different and renewed image that embodies the movement of human anxiety and the image of the movement of scientific progress and social civilization.

Several recommendations and proposals were made, including:

- The establishment of educational courses for the community on the most important findings of the mechanism of plastic arts in terms of movement, development, and formal and intellectual transformations for the specialized and general society.

- Shedding light on the importance of contemporary art and holding conferences on contemporary art.
-The impact of globalization on contemporary plastic art.

Keywords: impact, plastic art, understanding the scene, contemporary.

المقدمة

يعد الفن المعاصر فن تواصلي مع الجمهور بما يشكل من لغةً موازية للغة التقليدية التي انتجتها الفنون الخاضة لظواغط المجتمع وتحولاتهِ الفكرية بأساليب متعددة ومتنوعة ومنها مايسمى بالفن الأشهاري(العلامي) ،الذي يستخدم بالواجهات الاعلامية للمحلات والأسواق التي أثرت بالمجتمع ، فضلاً عن الرسالة الأجتماعية والسياسية في تنفيذ المشاهد الثورية في الفن المعاصر كما هو في الفن الكرافيكي، لهذا يعد الفن المعاصر ظاهرة عالمية جسدتها ضمن أثر الأحداث العالمية مثل ظاهرة كورونا وظاهرة الفعل العولمي،فأصبحت فاعلية الفن داخل الحياة والمجتمع فاثر الفن المعاصر له دورهام وعلى وجه التحديد الفن الغربي، وعلى مستوى البيئة نشاهد أثر الفن واضحاً في تشكيل معالم واجهات الابنية اذ يتم تشكيل الصور والمناظر التي تحقق من زخم البنايات كما هو في لندن،فالفن له أثر في تشكيل هويتهِ داخل العالم، كما في الفن الأفريقي له أثر بارز في تشكيل مفاهيم الحداثة كما اشتغل (بيكاسو) في تشكيلة للاقنعة التي جسدها،اذ شكلت صورة الفن العالمي بالمنجزات الفنية على المختلف والمتلاقح في عولمة الفن الغربي، متأثراً بذلك فنون الشرق لاسيما الفن العربي والعراقي كما في اعمال جواد سليم وفنانون آخرون، آتسمت أعمالهم بالحداثة الممزوجة بالهوية العربية والموروث الحضاري الرافديني.

الفصل الأول

مشكلة البحث

عندما نتحدث عن المعاصرة في سياق العلوم الأنسانية، يعني هذا أن هناك شى سابق علية، يتحدد أما في سياقهِ الزمني الذي يدخل التاريخ حسب (هيغل) أو دراسة الوعي في تقسيماتهِ للحقب الزمنية (الاكلاسيكي، الحديث، المعاصر) حسب فوكو شريطة أخذ النظر للتحولات كضاغط فكري أسهم في خارطة وشكل المتمثلات التي ترسم ملامح المشهد المعاصر وفهمه وفق دراسة انثربولوجية كما هو عند (كلود ليفي شتراوس) أو سسيولوجية أوفلسفية شاملة (إجتماعية،دينية،سياسية، اقتصادية،فن) الفن له دور في صياغة فهم المشهد العالمي ، لكن هذه المرة جاء عبر حيز أشتغالات الحقل الفني والمعيار الجمالي، كما هو في الفن الكلاسيكي وفنون عصر النهضة التي طابقة الشكل الآيقوني الى حّد التسامي لجعل صورة المثال الأعلى هو المعيار الجمالي، وكما أتخذت الرومانسية الأنسان مركزاً، والحداثة رؤيا بالنظر للعالم والأنسان في وضع أسلوب علمي يبتعد عن الآيقوني مايحدد خصوصية التي لايبقى منها الاملامح الشكل الأنساني أو الحيواني والتعبيري، وهذا مايؤكد تحوّله في مساحة الأبداع الذي يرسم صورة المشهد العالمي (للالم)، أي ألم الأنسان بالمفهوم الكلي عبر الحدث كما هو في لوحة الجورنيكا.أما في فنون مابعد الحداثة التي فككت الإطر في تجسيد صورة التمرد وفهم مركزية العالم المبني على الصراع سيما بعد الحرب العالمية وانتكاسة الأنسان، فضلاً عن أثر التطور التكنولوجي الذي عن طريقة أصبح الأنسان صورة السلعة الأستهلاكية التي مهدت الى مابعد الحداثة للفن المعاصر الذي يعد وليد نتاجات فنون مابعد الحداثة.على هذا الأساس أصبح للفن دور في تشكيل صورة العالم جمالياً، بوصف أن الفن لغةً مجردة وعالم موازي لفهم صورة الأنسان والكوارث في عالميته كونه لغة رامزة على حد تعبير (سوزان لانجر) عاجزة اللغة التقليدية (المنطوق والمكتوب) عن فعل التعبيرية، فضلاًعن أن الفن متجاور مع علوم الفلسفة بعلم الجمال الذي يفتح التأويل بأسمى أشكال التفلسف،كما هو

الحال في الحركة التي تنتج (الابداع) الذي جعل (جيل دولوز) أن يعّرف الفلسفة بوصفها فن أبداع المفاهيم وعلى هذا الأساس يصبح الشكل الأساسي في هذا البحث الذي يصاغ عبر إشكالية الكيفية التي يظهرها الفن في فهم المشهد المعاصر عبر التساؤل الآتي(كيف أسهم تأثير الفن التشكيلي في فهم المشهد المعاصر؟ وبطرح السؤال بشكل آخر (ماهو دور الفن التشكيلي في تشكيل صورة وفهم المشهد المعاصر جمالياً).

أهمية البحث والحاجه إليه:

تكمن أهمية البحث الحالي في كونه يسلط الضوء على المفهوم الأثر في الفن التشكيلي ودراسة التنوع التقني في نتاجات العالم المعاصر وتعدد اساليبهِ بما يفيد ويعزز الجانب التجريبي في الفن التشكيلي,كما تكمن حاجة البحث في كونه دراسة تعزز ميادين الدراسات البحوث التي تدرس في المقارنات بين تجارب الفن الشرقي والغربي .

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى:دراسة مفهوم الأثر للفن التشكيلي في فهم المشهد المعاصر وكيفية توظيف هذا المفهوم و طريقة تجسيده في الفن التشكيلي العراقي المعاصر.

منهج البحث : - أعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العمل الفني التشكيلي (رسم - نحت- خزف) على أسس ادراك بنيتهِ الكلية.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يتحدد البحث في اثر الفن التشكيلي في فهم المشهد المعاصر

الحدود الزمانية: للفترة من (2010- 2020) .

الحدود المكانية: العراق

أداة البحث: اعتمد الملاحظة و المؤشرات والمقاربات الفكرية والجمالية التي انتهى اليها الأطار النظري كأداة تحليلية للبحث .

الفصل الثاني

المبحث الأول/مفهوم الأثر في الفن التشكيلي

أن واحدة من المحركات الأساسية في فكر الأنسان هي الحركة، فحركة الفكر التي تعتمد على التأثير والتأثر لتترك فاعلية أثر متحولة في لغة صورية كما هو في الفن سيما منه الفن التشكيلي ، فحركة الحياة وقوانينها الطبيعية بما فيها حركة الفن تؤثر الواحدة بالاخرى ،كما هو في أثر الفعل والتطور التكنولوجي الذي إعتمد الفن المعاصر كآلية إخراجية في تنفيذ العمل الفني نشاهده اليوم ، بات واضحاً كمشهد عالمي معاصر يتحدد عن طريقة آلية العرض

وتّحولات الصورة الجمالية، كما هو في الفن الرقمي كثقافة معاصرة قياساً لباقي الحقب الزمنية بفعل السرعة المعلوماتية والاستعانة بالكمبيوتر ، الى الحّد الذي جعل من أثر الفن التشكيلي المعاصر متواصلاً مع كل بلدان العالم، فضلاً عن أثر التحول في الفن الغربي الذي أثر على باقي الفنون والأتجاهات والأساليب مع الفن الشرقي على سبيل المثال،كما هو في أساليب عصر النهضة الايطالي من نتاجات (ليوناردو دافنشي ورافائيلو ومايكل انجلو) في حركة الالوان التي ظهرت أثر جديد في تكوين صور حسب درجة تأثير المؤثر على المستوى الشكلي والمستوى المعرفي والإدراكي للشي،أذ تكون لتجربة الفنان أثرها في نتاجاتهِ الفنية حيث مرورة بالتجربة التي تختلف عن سابق زمن التجربة.(**كولونجود،روبين جورج:1966،ص187)**

يعد الفن التشكيلي من الفنون التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الزمان والمكان وشهد البعد التاريخي للفن التشكيلي تأثرات عديدة بالبيئة المحيطة كالطبيعة وماحتوته من أشكال ساعد في أعادة الشكل الفني الأبداعي في سياق ذهب بعيداً عما ذهب إليه الآخرون أذ انتقل الشكل وبشكل واضح بأتجاه البعد الجمالي، وتعد البيئة هي المنبع الرئيسي للمخيلة الفنان في النتاجات الملموسة تتعلق بالخامة وتشكيلها والموضوعات الاجتماعية وكيفية صياغتها ، فصياغة الموضوعات البيئية فنياً يتم بشكل يحمل ميزات البيئة وخصائصها التي تدعو المتلقي إلى التبصر بما تحويه البيئة من قيم جمالية ساعد الهام الفنان في موضوعهِ ، وانعكاس إحساسه ومفاهيمه وعواطفه المتصلة بكل ما يدور في محيطة البيئي ، والبيئة متنوعة الجوانب ،ويمكن معالجتها عبر الفن بأساليب متعددة تثري الدراسة وتجعل لها مغزى في الحياة . **(محمود بسيوني:1985 ، ص47 ، 48).**

نرى أن التطلع على النتاجات الغربية كما هو في فترة الحداثة عن طريق تجربة الفنان العراقي الذي زاوج بين الفن الغربي والنتاج الشرقي، مع إستحضار الموروث الحضاري الذي أنُتج عبر هذا الأثر، أي التلاقح المعرفي والثقافي الذي أنتج فناً حديثاً، فمنذ قدم الحضارات كحضارت وادي الرافدين ومصر القديمة التي تحددت عبر أثر الفن التشكيلي تاريخ يشكل مشهد عالمي للصورة الحضارة عبر الفن ، أذ ارتبط مفهوم الأصالة والهوية بالنتاج الحضاري الذي يرتبط بين التراث والمعاصرة. (**عبد الحميد شاكر:1987،ص49)**

أثر الفن القديم على الجديد من رسومات ومنحوتات بصياغة جديدة ينفتح على نظام آخر جديد (**أن كل عمل فني منذ الرسوم المنحوتة على الصخور وصولاً الى آخر تقلبات الحداثة هوموضوع مفتوح على تذوق لانهائي مايحدد تجديدهُ).** (**ايكو، امبرتو: 1987،ص81)**

أن أثر الفن التشكيلي في صورة الأنسان والنظر الى العالم أبتدأ منذ المعارض الأولى للأنسان الذي أستعان بجدران الكهوف لرسم صورة المشهد العالمي بدراسات المكثفة كأساس مفاهيمي تأريخي مهد لتحولات الصورة الجمالية عبر توالي الحقب الزمنية التي استمرت مروراً بالفن المعاصر وأثرهِ في تشكلات المشهد العالمي المعاصر من وجهة ونظرة جمالية تتحدد بالفن التشكيلي كلغة مجردة تظهر سمات وخصائص الفن المعاصر المتواصل عالمياً كلغةً عالمية مجردة يتفاهم فيها الجميع بالرغم من اختلاف اللغات والثقافات، بوصف أن الفن التشكيلي تحديداً تتصف قيمته الجمالية بهذا المشترك المتواصل والمتسارع، مثال على ذلك أيقونة (التفاحة المقضومة)أصبحت متداولة عالمياً كما انها أصبحت شعار (لوكو) وعلامة للشركة فهذا الشكل من الخطاب التشكيلي لرسم صورة (التفاحة) التي تمثل صورة تؤسس فهم

مشترك في وسط الأختلاف لهُ الأثر البالغ في الكيفية التي تجعل من الفهم المشترك ،فضلاً عن كونها لغة مجردة قابلة للتأويل وعاجزه للغة التقليدية بترك الأثر الذي يؤثر على مخيلة الجمهور للمستوى الاعلامي للتسويق والدعاية وعلى مستوى المعنى المشترك كخطاب،كشكل الميزان الذي يرمز للعدالة، وشعلة نصب الحرية ومشابة.أن أثر الفن جسد معالم الحرية منذ القدم والى الآن بين الفرد والمجتمع عبر مواضيع تشكيلية تناولها الأنسان اذ يقول هيغل " **أن شاعرية العالم القديم نابعة من تحكم الحرية، وأن القوى الأجتماعية في العالم القديم لم تكن بعد قد أستقلت عن الفرد، فالفرد موجود بإنسجام تام وعلاقات متناسقة مع الأفراد الآخرين".** **(أوفيسا نيكون، يودجين:1979، ص301)**

كما أن للفن دور نفعي في حياة الانسان عن طريق توظيف الأعمال الفنية كما هو في السابق لتلائم طقوسه السحرية، حسب مفهوم هاوزر" **أن هناك دافعين مختلفين تستمد منها الأعمال الفنية ،فمنها ينتج لكي يوجد فحسب وبعضها ينتج لكي يرى" .(هاوزر، ارنولد :1971،ص20)** فضلاً عن أن للفن دور تعبيري مشترك في مخيلة الأنسان لتأثيره في المجموع عن طريق الإيحاء والمشاركة الوجدانية وعن طريق المحاكاة. واحياناً آخرى تكون الدوافع السحرية التي تتمثل عبر إستحضار الأنفعال بصورة قصدية في الحياة العملية أي في اتجاها التعبيري . **(كولنجورد،روبين جورج:1966،ص89).**

كما أن للفن دوربأرز في إيصال شكل الفكرة كما هو في المضامين الروحية الاجتماعية في الفعل السحري الذي يعمل على فكرة التقديس ، وفكرة الخضوع بأثار فنية خطابها يجسد الفكرة السحرية لكن بصورة جمالية عبر رسومات او منحوتات أو نقوش الخ. (**غاتشيف، غيروغي:1990،ص21).**

فدور الفن التعبيري قديماً كان أثره قائماً حتى في تشكيلات الوحده الزخرفية التي تعد في أصلها محاكاة للطبيعة لكن بفعل المخيلة أستطاع أن يجعل الأنسان أو الفنان منها رموزاً وتعابير في أشكال محورة ومتحولة الى أشكال هندسية خارجة عن الطبيعة أثرها ينتج خطاب للجماعات بمستوى فني رفيع. (**هاوزر، ارنولد:1971،ص14).**

فألاثر في الفن التشكيلي بالغ الأهمية في فهم صورة الوجود كما هو في الأثار الفنية التي جسدتها فنون " سومر" كحراك فكري يجسد عن طريقها الاثارة الروحية كما تفعل الموسيقى في صورة جمالية. (زوهير صاحب: 2023،ص1)

فأن أثر الفن التشكيلي في صورتهِ التعبيرية كما في فنون مصر القديمة التي تعمل على الإثارة الروحية وتجسيد المعتقد،بسردية حكائية اسطورية تمثل مشهد صورة (القوة) أي قوة الملك بالكيفية التي يستمدد قوته من الالهه الحد الذي يجعل من نفسة الملك والاله، أي سلطان الموت الذي يهدد الجميع في سياق فلسفة الوجود في الحياة التي تتجة نحو فكرة الخلود والأنتصار على الموت، فهنا موت الجسد لايعني شياً بقدر بقاء صورتهٍ التي تؤمن له بقاءهِ وخلودهِ. **(اتيان سوريو: 1974،ص14).**

فبناء الصورة النحتية كما عند اخناتون ورسومات الاهرامات التي تترك الأثر الرمزي والتعبيري في تجسيد الحركة الفكرية في ذلك الوقت ،فضلاً عن أنها أصبحت أشكال تزينية الى الحد الذي جعل من هيكل أن يصف رمزية الأعمال وتعبيريتها في بلاد النيل (مصر)بلد الرمز

وفنها الرمزي. أما صورة النتاج الفن الأوربي في الأثر الفني الذي جسد صورة الرمز الديني عبر الرسومات والمنحوتات الصوفية التي ابتعدت نوعاً ما عن الفن الاكلاسيكي ومطابقة المثال الأعلى والتي أعتمدت التطابق والاختلاف أي الشخصية والاشخصية للمسيحية في صورة الأنسان والاله أي حركة جدل المتناهي بالامتناهي (صورة الاله الامتناهي) والأنسان(المتناهي) التي عن طريقها يحيا الحياة ويتألم ويموت، ومن ثم يبعث ويحيا ويعود الى مجده في آلية حركية وجمالية عبر الأثبات والنفي والتركيب . **(كرم يوسف :1970،ص275)** هنا يتحدد أثر الفن التشكيلي في الصورة التي تدعة الى خطاب الانتشار بوصف أن الصورة سترابو STRABO) هي مايثقف به الجهلاء. **(هاوزر، ارنولد، 1971، ص151).**

المبحث الثاني

اثر الفن التشكيلي الغربي على العراق

أن التجربة الفنية غنية بالتحولات، أي أن التحول ناتج عبر الاثر الذي خلفته التجارب السابقة أو المتجاورة، فتّجربة الفن التشكيلي الغربي لها بالغ الأثر على تجربة الفن العراقي بالرغم من الاختلاف (الثقافي /الأجتماعي/الديني) لكن أثر التجربة بالحركة الفكرية التي فرضته سلطتها كقوة دافعة لهذا التعدد بالمختلف والمتجدد الذي يتموعد طريقة تجربة الفن التشكيلي ليصبح معياراً جمالياً عالمياً عبر الأثر الذي تركهُ هذا التحول، أي التحول الجمالي بالنظر الى الأشياء والعالم وفق رؤية متجددة يتشكل عنها صورة المشهد المعاصر في آلية الحراك الفكري جعلت من النتاج الأبداعي للشكل الايقوني منتهي الصلاحية وأسطورية فعل الخيال هو الأثر الفاعل في مساحة الفن والابداع ، كما نلاحظ في بدايات التجارب الأولى في بدايات الفن التشكيلي العراقي الذي ترك أثر التجربة الغربية للحداثة في تجديد هجين مابين التراث والمعاصرة وهذا مأكدت علية جماعة بغداد للفن الحديث 1951في توظيف وأستلهام الموروث الحضاري من فنون سومر وأشور والفنون الأسلامية ومقامات الحريري عند جواد سليم في عمل (بغداديات) وتوظيف الخط العربي عند شاكر حس آل سعيد ، وضياء العزازي وأخرين. **(كامل عادل:2000،ص10).** ففاعلية الأثر جاءت عن طريق التأكيد للأصالة بين التراث والمعاصرة مع المحافظة على الهوية بأسلوب حداثي يعطي خصوصية للمنجز الفني، فالأثر بوصف آخر جاء عن طريق المعاصرة التي تعني الأنفتاح على ثقافة العصر والتفاعل معها بالإستجابة الجمالية ، وهذا مانعني به الأثر للتحول الجمالي الذي ذكرناه والذي يتسق مع المعايشة الحميمية للتطورات العلمية والتحولات الفكرية المعاصرة التي تؤكد سمات العصر والقدرة على ترك الأثر، أي أثر العالم على الذات وعلى الهوية العراقية(أثر الفن التشكيلي الغربي). **(كامل عادل:2000،ص12).** فالاثر لايتحقق الاعندما ينفتح على ثقافة الآخر عبر التجربة في أبتكارات وأساليب جديدة ومتنوعة، والتي بدأت من أول بعثة خارج العراق سنة 1931، بعد هذه الفترة زار العراق بعثة من الفنانين البولونين الذين أثروا في الحركة التشكيلية العراقية أبان الحرب العالمية الثانية من الأساتذة الذين نقلوا التجربة في أكادمية الفنون الجميلة في منتصف الستينات ومنهم البولوني (أرتموفسكي والقبرصي فالنتيوس). **(مجلة المثقف العربي: 1971،ص24).** أن أثر الفن التشكيلي أثر إنساني بتجسيد صورة(التصوير) فكل الأزمنة منذ عصر النهضة والعصر الأكلاسيكي والحقب المتوالية مروراً بتجربة الفن العراقي يجمعها حركة (عالم التصوير) يقول ميرلوبونتي " **أن الفنان يبحث له أسلاف مايجعل مثل هذه المحاولة ممكنة إنما هو إنسحاب**

جميع الأزمنة الى واحد بعينه، والحق أن كلاً من الفنان الاكلاسيكي والفنان الحديث إنما ينسبان الى ذلك العالم الواحد(عالم التصوير) بشرط أن نتذكر أن مهمة التصوير مهمة واحدة وقد أستمرت منذ أيام رسوم الأنسان على جدارن الكهوف". (زكريا ابراهيم:1966،ص 193).

فأثر الفن متحرك بحراك التحول ، أي ماهو آني يصبح قديماً ثم يتحول ويتوالد عن أساليب جديدة، وكأننا إزاء حركة تقدم في الفن المعاصر،حسب مفهوم (كروتشة)الذي يذكر أن حلقات تاريخ الفن حلقات تقدمية جميعاً وهذا الارتباط في حلقاتهِ التاريخية يؤسس الأثر في العصر الحالي بذائقة المتلقي والفنان ترتبطه روابط مع الآخرين ممن درس معهم الفن كلغة لها أثرها على البشرية الحاضرة والمستقبلية. (**جان برتليمي: 1966،ص193)**

يرى الباحثين أن تشكلات أثر الفن التشكيلي في صورتهِ الشمولية تسير عبر التاريخ كتجارب متعاقبة تؤثر بعضها في البعض الآخر، فضلاً عن أن للفن دور في صناعة الهوية لكل حقبة زمنية على مستوى المشهد العالمي الحضاري، أو الفكري الذي يحدد وعي الحقبة الزمنية كمشهد عالمي كما هو في الفن الاكلاسيكي أو فنون عصر النهضة أو الحداثة ومابعدها،أو الفن المعاصر الذي أصبح كظاهرة تشكيلية متحولة لايتحدد عن طريقها سوى أنها ظاهرة تشهد مركزية الفكرة أي مفاهيمياً على كل الظواهر السابقة من تجارب فنية، فضلاً عن أنها تكسر حاجز البيت العاجي للفنان لأن يكون متفاعل مع المجتمع والجمهور العالمي ليضع سؤال الفن أمام الإنسان كإنسان داخل الحياة والمجتمع، أي داخل الحياة المتحولة عبر تقلبات الآفكار والتطورات العلمية لأن يجسدانه في نفسة وفق الزمن والثقافة المعاصرة،أي وفق معيارية المتغير (أن لكل عصر أسلوبه وخصائصه ومعاييره الخاصة التي تميزه عن الاخر) الى الحّد الذي جعل من دور الفن التشكيلي أن يسهم في كل مجالات الحياة (فن حيوي) ومتفاعل حتى في وسائل الاعلانات ولغة التواصل الأجتماعي بتوظيف فاعلية الرسوم الآيقونية لشكل الأنسان والحيوان كلغة تشير الى المعنى، كما أن التشكيل أخذ فاعليته بالعمارة، فلم تُعّد البنايات جامدة كما تعودت عليها ذاكرة الأنسان، بل أصبحت متحركة بحركة التشكيل النحتي والتكوين البنائيى المجرد الذي يوحي لإشكال داخل حياة الأنسان كالفن الكرافيكي الذي يمثل الصورة الثورية لمجتمع بأكمله عبر بث الرسالة والخطاب لكل الفنون التشكيلية (رسم نحت خزف).

المؤشرات التي أسفر عنها الأطار النظري

1- لايتحدد أثر الفن ،الآعبر التّحول الفكري الذي يؤسس للصورة الفنية جمالياً.
2- للرسالة دور مهم لايتحقق الآبالتعبير عن صورة الأثر الذي يتركه الفن للجمهور.
3- لايتشكل المفهوم الحضاري والهوية الآفي سياق الأثر الفني كصورة جمالية، كما هو في أثار كل الحضارات.
4- أن الدور الذي يتركه أثر الفن لايتكثف إلآلكونه لغة مجردة قابلة للتأويل والتفسير والفهم.
5- لايتحقق أثر الفن التشكيلي إلآبالموضوع الذي يتناول كلية الأنسان ليصبح عالمياً.
6- لاتظهر قيمة الأثر الفني، الآبالتحول الذي يجعل من ترك الأثر صورة جمالية ولغة موازية.

7- لاتظهر سمات وخصائص ومعالم الأثر الفني إلأبالزمن الذي يحقق جدل التأثير والتأثر عبر الحقب الزمنية التي تؤكد الأختلاف الأسلوبي وتحّولات المعيار الجمالي.
8- أن حياة الاثر الفني مقرونة ومتلازمة في حركة التحوّلات الفكرية،فضلاً عن التواصل عبر الماضي والحاضر وافتراض المستقبل مع حركة الحياة والمجتمع.
9- أن الأثر الذي يتركه العمل الفني التشكيلي لايتحقق الاعبر تجسيد موضوعات الأنسان(الدينية،السحرية، الأجتماعية) على شكل دلالات ورموز.
10- للأثر الفني دور توثيقي يترجم صورة حياة واحداث الأنسان،ليس توثيقاً خبرياً بقدر ماهو نقل صورة جمالية قابلة للبحث والتنقيب والحفر على المستوى المعرفي والخطاب الجمالي.
11- لاتتحقق القيمة العليا للأثر الفني ،الابترك الأثر الجمالي الذي يُعبر عن صورة وفهم الانسان عن العالم والوجود.

الفصل الثالث/ آجراءات البحث

مجتمع البحث :يتحدد مجتمع البحث الحالي بالأعمال الفنية التشكيلية المعاصرة (كظاهرة واضحة) يتبين عن طريقها مفهوم الأثر في الفن التشكيلي ودورة بالمشهد المعاصر في عينة البحث.

عينة البحث: تم اختيار مجموعة من النماذج كعينة للبحث بلغ عددها (4) نماذج من أصل (20) انموذج تمثل مجتمع البحث، وقد تم الأختيار قصدياً وبالأفادة من مؤشرات البحث.

تحليل العينة:-

استخدما الباحثان خطوات في تحليل نماذج العينة ، كي يكون التحليل علمياً وفق عنوان البحث الحالي.

تحليل عينة نموذج (1) اسم الفنانة: نادية فليح / عنوان العمل: جذوع خاوية /سنة الانجاز2014

تحلي العينة:-

أن قيمة الفن المعاصر كفن أدائي يكمن في الصورة الأخراجية المغايرة للطرح التقليدي كما تعودت علية ذاكرة الجمهور، ففي هذا العمل أستعارة الفنانة جذوع النخل كخامة حية لأعطاء دلالة التغيب التقني للمواد المعروفة في الفن التشكيلي،فضلاً عن وضع المشهد التغريبي الذي يثير التسأول والدهشة لدى المتلقي في كسر المألوف هذا الذي يصور مفهوم (الخواء) عندما يتحول الأنسان بالصفة المشتركة لجذع النخلة التي جعلت منه الفنانة أن تضع جسد الانسان بجسد النخلة لتضع أثر صورة الذبول وأثر المخيلة في صناعة نتاج جمالي عن طريقهِ تتكشف علامات تثير سؤال (الانحناء) ودمج صورة الانسان بالنخلة، ودلالات اليبس والذبول الغير قادر على حمل الثمار(الرطب) ليفتح النص في تشظية الدلالي لمدلول غائب أثرة الدلالي يحفز الاثر الذي يتركه في مخيلة المتلقي كفن لايتحرك الاعبر هذه الآلية التفاعلية بين المنجز الفني وأعادة انتاجه في لحظة التلقي ، الحراك الذي جعل من المتغير أن يضع شكل النخلة في هذا المشهد بعد ماكانت مثمرة بالذاكرة ،أثر صورة الجفاف انحناء النخلة والأنسان معاً ، سلال

كانت بالماضي ممتله، متغير جعل من السلال بهذا الشكل خواء مشترك، علامة (الفقد) باتت تسكن الأجساد (جسد الأنسان/ الزرع/الأنتاج) أثر (الخواء /الفقر/الجوع الغياب) بات يشكل تركيب الصورة الجمالية للفكرة، صورة أثر الأنسان المعاصر دمج زمن الماضي بالحاضر، أثر غياب الماضي كموروث وظف بشكل وإخراج معاصر داخل أطار أشتغالات نظام العمل الفني في هندسية المشهد التي ترسم الخط الافقي بعد غياب العمودي رسم ملامح الطريق وأثر الموت، خطاب يجسد الشكل التنازلي لحياة وهرمية كل من الأنسان والزرع، أثر كابوس شيخوخة منتظرة، صورة ذبول مشهد عالم الأنسان المعاصر(المتطور-المتقدم- المتفوق) من أجل السير نحو هذا المسير الذي أختاره لنفسه ، مشهد عراقي عالمي يرفع شعار الدمار والموت.

تحليل عينة نموذج (2) اسم الفنان: رياض غنية / عنوان العمل: سبايكر ذاكرة الموت / الانجاز2015

تحليل العينة:

أن هذا الانموذج يتشكل الأثر عبر عدة محاور، فعلى مستوى الأسلوب التقني أستخدم الفنان الأسلوب المعاصر بالطرح، عن طريق توظيف المشهد (سينو كرافيا) بدمج صورة الزمان بالمكان بأستحضار الأثر الزماني كحدث، والصورة المكانية عبر طريقة العرض في تصوير مكان الحدث باللوحة على الجدار وتكثيف البنية التي تحدد علاقة الخامة المستعارة (القماشة السوداء) من نفس المكان داخل ساحة (معرض) مغلق يطل على الفضاء المفتوح للحدث نفسة، ليشارك الجمهور المتلقي في بناء صورة الأثر الذي تركة الحدث، أي الكيفية التي أستطاع الفنان (رياض غنية) عن طريقها يوظف حركة حادث الجرم(سبايكر)كحدث في عمل فني يرسم الصورة الجمالية لحركة(الم الانسان-الموت- المأساة - الانسان) في تركيب بنائي يجُسد معالم وجودية لمصير الأنسان المجهول، فسمة الأختزال للشكل المعروض للعمل الفني، هو تكثيف دلالي يستحضر مركزية الفكرة على التوظيف التقني أي (المهارة) عندها يصبح أنموذج الفن المعاصر بهذا الشكل عنوان لفنان ومكان وحدث عراقي كموضوع مقترح، وحدث عالمي لمشهد عالمي يعيشة الأنسان من صور التغيب والصراع والدمار والموت، أذ كانت البساطة في تشكيل العمل الفني تؤكد كثافة أثر الصورة التعبيرية ، فضلاً عن أثر صورة البشاعة، تماماً كما أستخدم التبسيط والاختزال (بيكاسو)في عمل (الجورنيكا)التي جسدت عنفوان آلم الانسان وبشاعة النازية على قرية الجورنيكا، لكن البنية العميقة للتركيب تكمن قيمتهُ بالتصعيد الجمالي لصورة القبح، كقصيدة الشاعر الذي يرسم صورة البشاعة والموت بشعرية التي تشارك الجمهور وتترك أثرها عبر التأليف ، فالاشتغال العلامي مابين (الحضور والغياب) غياب الانسان بالمشهد التصويري للمنجز الفني وحضورة عبر أثر الانسان الذي يتحدث عنه العمل الفني، فالأثر يتشكل عبر (التزامن) بنفس اللحظة التي يتزامن بها الزمان والمكان كحدث، فضلاً عن الأثر الذي يتركة العمل الفني لدى المتلقي داخل نظام التشكيل للعمل الفني الذي اخرج الحدث من واقعهِ ليضعهُ في تشكل مخيلة فنان دلالاتها تركت أثراً في بنية النص، لبناء أثراً آخر دلالي يتبناهً المتلقي.

تحليل عينة نموذج (3) اسم الفنان: محمد مسير / عنوان العمل: مأساة الكرادة/سنة الانجاز2016

أن بصمة أثر الفن التشكيلي مع وأقع الأحداث بات يصور المشهد المعاصر ويتساير مع تسارع الأحداث اليومية في صورة الحياة الأجتماعية للأنسان،عن طريق تصوير مشهد الادانة وتمثلات صورة المأساة والألم والدمار من أحداث آنية يعيشها الانسان، اذ كان للتفجير المكان لمنطقة الكرادة في العاصمة العراقية بغداد الأثر البالغ في حراك مشاعراحتجاجية ورافضة جاء الفن ليجسد صورة الحدث الذي يسُهم في ترك الأثر في نفوس الاخرين كذاكرة متمردة ومحتجة ورافضة للشكل الدموي وموت الأنسان الذي ترك صورته الفنان ليجعل من الابرياء والمظلومين أرواحاً طاهرة تمثلت على شكل رموز(حمائم طائرة) فدلالات الون واشتغالاتها داخل اللوحة كما في النموذج من لون قاتم يخيم على روح الانسان،فضلاً عن دلالات اللون الاحمر التي تشير الى القساوة والقتل،فقد إستخدم الفنان طريقة الاسلوب المعاصر في أخراج العمل الفني وفق آلية العرض من مكان الحدث ليكثف الصورة المأساوية لمشهد الدمار والحرب في صورته الخاصة بحادث تفجير المكان وللأشارة العامة كونها أي حرب أصبح ظاهرة عالمية تمثل مشهداً عالمياً يشهده العالم من حروب وقتل ودمار، إذ يظهر الفنان معالم تراجيديا الحزن في بناء تشكيلي جمالي كلغة فن سامي يرتقي بترجمة الاحداث،والعالم كظاهرة مجتمعية ودولية عالمية تشير الى فعل الدمار ومايسببه من مسأة ونهاية للانسان، صورة جمالية تجسد معالم الهمجية واللاعقلانية واللاخلاقية للانسان.

تحليل عينة نموذج (4) أسم الفنان دلير سعد شاكر:2018 تكوين جداري خزفي

تركت التحولات الفكرية والجمالية أثراً فنياً في صورة جمالية مغايرة للواقع، ومختلفة تماماً عما تعودت علية ذاكرتنا،أن الفن التشكيلي بهذا النموذج لم يعد محدد بخامة وأحدة بل مابين خامات متعددة كمركب في التكوين البنائي للعمل الفني لاخراج صورة جمالية قاسية التجريد يكمن فهمها منطقياً خارج الأنفعال الغرائزي العاطفي وخارج صورة الواقع ، تكمن قيمته المعاصرة كونه خارج الواقع والطبيعة، فقط أثارة مخيلة الفنان لانتاج عمل فني تجريدي يعمل على أستفزاز الجمهور بالتساؤل في إيجاد أوصال ومسافات ربط تفسر بالفهم الرياضي المنطقي، التي لاتثير بأحساس وبشي ما، بقدر ماتعمل على تحفيز المتلقي لايجاد معنى عبر هذا المركز المهجن الذي لانعرف عنه شياً سوى أن الخزاف(دلير) وضح في أن الموضوع الذي يستمدة في عملة مأخوذ من محاكاة شكل أسلاك الكهرباء ، سيما شبكة تقاطعات اسلاك الطاقة الكهربائية للمولدات التي باتت تشكل ظاهرة يعيشها المجتمع العراقي وثقافة في بنية حياته للأشارة على مستوى تراجع الأقتصادي والتدهور، فضلاً عن ان رموز تقاطعات الاسلاك الافقية والعمودية بتقاطعاتها تشير الى مدى التشابك والتعقيد الذي يشهده صورة العالم بأسلوب فني لانعرف الاقساوته التجريدية التي تحيلنا الى الشكل المبسط الذي يحمل بنفس الوقت التعقيد العالي في إيهاميته وغموضة التي جعلت من غياب الأشكال الأدمية والحيوانية وأشكال الطبيعة ذاكرة منسية في بناء عالم مفترض أفترضة الفنان كبديل مغاير ومختلف للعين والذكرة، فقد تنمية خيال ينتج مفاهيم متجاورة وفق قساوة التجريد التي ترك الأثر الجمالي في مساحة الفن المعاصر ، وأثر مخيلة المتلقي لإعادة الانتاج الجديد وفق تفكيكة برؤيا مختلفة لانتاج معنى مختلف.

النتائج والاستنتاجات

1- جاء الفن التشكيلي متواصلاً مع المجتمع والحياة العصري.
2- لم يعد الفن المعاصر صورة تأملية ذاتية، بقدر ماجاء متساوقاً مع نموذج الحياة العصري.
3- لايتحقق الفن التشكيلي في صورتهِ الأبداعية الاّ عبر المختلف والمتجدد المجسد لحركة قلق الانسان وصورة حركة التقدم العلمي والتحضر الأجتماعي.
4- أن أشتغالات الأثر في الفن التشكيلي المعاصر ظهر عبر مركزية الفكرة التي تحدد تفاعل الفن مع المجتمع والحياة.
5- ظهر الأثر الجمالي بالحقل الفني عن طريق آلية توظيف الرسالة بين الفنان والجمهور لكن جاء هذهِ المرة في لغة مجردة يتشكل عن طريقها أثر الخطاب الفني.
6- أن أثر التمظهرات الجمالية في تحليل نماذج عينة البحث تكمن في موضوع الأنسان كمشهد عراقي معاصر وعالي، يجسد معاناة الأنسان ورسم كل الألم من حروب ودمار يعيشه العالم المعاصر(الصراع) على المستوى (السياسي والاقتصادي والمعتقد الديني).
7- أن أثر الخطاب الجمالي في الفن التشكيلي ناتج عن طريق تحول موضوعات الواقع الى اللاواقع داخل نظام وتركيب العمل الفني عبر أثر مخيلة الفنان في صياغة موضوعاته.

الاستنتاجات

1- أن ماهية الاثر بالفن التشكيلي لاتتحدد الاّعبر التمظهر الجمالي الذي يتجاوز صورة الواقع وتجسيد موضوعاته،الذي لايكتفي بنقل الرسالة ووصف المشهد، بقدر مايفتح باب التأويل بالقرأءة في مساحة(الاختلاف) من منظور جمالي.
2- للعمل الفني تركيب دلالي يتمثل بتمثلات مزدوجة من الموضوعات على مستوى الخاص كما هو في العراق كظاهرة، وعلى المستوى العام الذي يُشكل صورة المشهد العالمي المعاصر.
3- أن للتحولات الفكرية والجمالية بالتجربة الغربية للفن دور وأثر بارز في فاعلية المثاقفة والتثقيف كتجاوز فكري(أنساني) تجاوز معرفي (جمالي) في أثر التجربة الفنية التي أصبحت كمشهد عالمي معاصر مشترك.
4- يعد أثر الفن التشكيلي وتشكلاتهِ الجمالية في صياغة فهم الحياة ووصف المشهد كخطاب يتّشكل بإسلوب يُظهر عن طريقها لغة المعاصرة، واللغة الحضارية الخارجة عن التقليد للمشهد المعاصر عراقياً أم عالمياً.

المصادر:

1- اتيان سوريو:- الجمالية عبر العصور، ت: مشيل عاصي ،منشوراتعويدات،بيروت،1974.
2- ايكو، امبرتو:- في أصول الخطاب (النقد الجديد) ت احمد المديني،بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1987.
3-أوفيسا نيكون. يودجين:- موجز تاريخ النظريات الجمالية،ت باسم السقا، دار الفارابي، بيروت،1979.
4-جان برتليمي:- فلسفة الفن في الفكر المعاصر، مكتبة مصر، القاهرة،1966
5- زكريا ابراهيم:- فلسفة الفكر المعاصر، القاهرة مكتبة مصر،1966

6- زوهير صاحب:- مقتربات في الفن الحديث في الفنون التشكيلية السومرية، كلية الفنون الجميلة،بغداد، 2023.
7- عبد الحميد شاكر: العملية الابداعية في فن التصوير، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1987.
8- غاتشيف، غيروغي:- الوعي والفن، ت نوفل نيون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت، 1990.
9-كامل عادل:- التشكيل العراقي التأسيس والتنوع، دار الشؤن الثقافية العامة ، بغداد،2000.
10- كرم يوسف :- تاريخ الفلسفة اليونانية، لجنة التاليف والنشر،القاهرة ،1970.
11- كولونجود،روبين جورج:-مبادى الفن،ت أحمد حمدي محمود،الدار المصرية للتأليف والترجمه،القاهرة،1966.
12- محمود بسيوني ، أصول التربية الفنية ، ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1985 .
13- مجلة المثقف العربي:- العدد الرابع، السنة الثالثة، تشرين الاول،1971.
14- هاوزر، ارنولد:- الفن والمجتمع عبر التاريخ ،ت فؤائد زكريا ، دار الكتاب العالمي ،القاهرة،1971.

أشكال العينة

نادية فليح:2014 جذوع خاوية

رياض غنية:2015 سبايكر ذاكرة الموت

محمد مسير /2016 ذكريات مأساة

دلير سعد شاكر:2018 تكوين جداري خزفي ومواد مختلفة

اضرار المخدرات أسبابها ونتائجها وعلاجها

م. د. مريم مجيد عبد الله
وزارة التربية، مديرية تربية بغداد الكرخ الثالثة/ ثانوية غانم حمودات
Maryam71majeed@gmail.com
009647505957529

أ. م. د. عبد الهادي محمود الزيدي
جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية
abdulhadialzaidi@yahoo.com
009647806003539

الملخص

تكمن مشكلة بحث ((اضرار المخدرات أسبابها ونتائجها وعلاجها)) في تسليط الضوء على أضرار المخدرات، كونها مشكلة عالمية، ذات اثر بالغ الخطورة على المجتمعات التي أبتلية به لضررها الفادح من الناحية الصحية، والاجتماعية والاقتصادية؛ للخطر الحقيقي الذي يتسبب في المدمن من تحطيم نفسه بانحطاط كرامته، وهدم وتفكك لأسرته التي يعيلها او تعيله، كون المدمن عالة على أسرته، وباختياره للإدمان فهو يعد عنصراً غير منتج أو فعال في المجتمع لذا جاء هذا البحث ليبين مفهوم الإدمان، واسبابه، واضراره وطرق علاجه.

Drug damage causes, consequences and treatment

Dr. Maryam Majeed Abdullah
Ministry of Education, Directorate of Education of Baghdad Al-Karkh3 / Ghanem Hamoudat High School for Distinguished Students
Dr. Abdul Hadi Mahmoud al-Zaidi
University of Baghdad / College of Islamic Sciences

Abstract
The research problem ((Drug damage causes, consequences and treatment)) lies in shedding light on the harms of drugs, as it is a global problem, with a very serious impact on the societies that have been afflicted by it due to its severe harm in terms of health, social and economic. The real danger that causes the addict to destroy himself by the degradation of his dignity, and the demolition and disintegration of the family that he or she supports, The addict is dependent on his family, and by choosing addiction he is considered an unproductive or effective element in society, so this research came to explain the concept of addiction, its causes, damages and methods of treatment.

المقدمة

الحمد لله العلي العظيم الذي علمنا وهدانا والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعينﷺ واله وسلم تسليماً كثيراً وبعد...

مشكلة البحث:

انتشار تعاطي المخدرات، التي تؤثر على سلوك الفرد وعدم القدرة على التحكم في تصرفاته ولهذا الامر خطر كبير لأنه؛ يجعل متعاطيه يفقد عقله، ويتحول من أنسان الى حيوان بجسد انسان، والآثار الجانبية التي تسببها تصرفات متعاطي المخدرات على المجتمع من حولهم.

أهمية البحث:

تأتي أهمية بحث ((**اضرار المخدرات أسبابها ونتائجها وعلاجها**)) لمحاولة لرفع القدرات العلمية، والمعرفية، والأخلاقية، والمهارية، للشباب بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام للابتعاد عن التورط في تعاطي المخدرات وحمايتهم من خطورتها، بزيادة الوعي لديهم من اضرار ما يستجد في الوقت الحالي بالابتعاد عن التقليد الاعمى الوافد الى مجتمعنا الإسلامي من الأفكار الغريبة بتسليط الضوء على الأسباب التي تؤدي الى الادمان الذي يتسبب في مشاكل جسدية، ونفسية كبيرة تصل به الى فقد حياته.

هدف البحث:

يهدف البحث الى هدفين:

الهدف الأول: التعرف على أسباب زيادة تعاطي المخدرات.

الهدف الثاني: محاولة الوصول الى حلول جذرية تقلل، وتقضي على تعاطي المخدرات.

حدود البحث ومجتمع الدراسة:

يقتصر البحث الحالي على مجتمع توضيح مشكلة تعاطي المخدرات بالعراق بشكل خاص والذي يمثل عينة البحث.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من حيث وصف الظاهرة ثم البحث في الاسباب والنتائج.

الدراسات السابقة:

لم تكن دراستنا هذه الأولى لبحث هذا الموضوع، ولكن لأهميتها قمنا بدراسة الموضوع مع مراجعة الدراستين السابقتين:

- الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، أ. د. محمد حمدي حجاز. جامعة دمشق- كلية التربية- قسم علم النفس وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض، مجلة الفكر الشرطي -المجلد الثاني عشر- العدد(45) سنة2003.
  ملخص الدراسة: الذي يؤكد في دراسته على أن السلوك البشري المتأثر بالعوامل الثقافية، والاجتماعية هو من ابرز أسباب السلوك الإدماني. كما أكد في نفس الدراسة على أن التربية بطريقة محددة، والصفات الوراثية، والصفات الشخصية، والثقافية هي من أبرز أسباب الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية.
- الإدمان على الخمر والمخدرات، أ. د. مكي دردوس. كلية الحقوق جامعة منتوري. عدد18. ديسمبر.2002. قسطنطينية-الجزائر.
  ملخص الدراسة: الذي يؤكد في دراسته على أن الإدمان سلوك مكتسب يمكن للفرد أن يتجنبه، كما أكد في نفس الدراسة على أن البطالة أهم أسباب الإدمان.

خطة البحث: شمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، فكان المبحث الاول: في ماهية المخدرات من النواحي كافة، وتناول المبحث الثاني أضرار المخدرات، وكان المبحث الثالث: دراسة عملية من خلال

استبانة أظهرت أضرار وأسباب تعاطي المخدرات وتحليل نتائجها ببرنامج اكسل، وأنهينا البحث بخاتمة شملت خلاصة ما توصلنا اليه بشكل نتائج وتوصيات، وحاولنا الالمام بالموضوع عن طريق البحث الموسع بالمعلومة الصحيحة.
الكلمات المفتاحية: مفهوم المخدرات، الحكم الشرعي للمخدر، اضرار المخدر، أسباب الإدمان المخدر، نتائج ادمان المخدر.

المبحث الأول

مفهوم المخدرات واسبابها وحكم الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم المخِدرات.

أولاً: المخِدرات لغة استترت، والخادر: المتحير، والخادر والخدور من الدواب وغيرها: المتخلف الذي لم يلحق، وقد خدر. وخدرت الظبية خدرا: تخلفت عن القطيع مثل خذلت، والخدور من الظباء والإبل: المتخلفة عن القطيع، ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه، وأن لفظة (المخِدرات) مشتقة من المخْدر أي مستْر يَمّد للجارية في ناحية البيت(ابن منظور،1994،ص.233/4).

والمخَدر: تشير الى الظلمة، والخدرة: حالكة الظلام، ومنه صفة المخادر: وتعني الكسلان، ويمكن أن يكون المخِدر دواء أو شراباً، ويصاحبه فتور وكسل ينتاب شاربه، وكلمة خدارت: جمع مخّدر خدوُر، وأخدر فهو خادر ومخدر إذا كان في خدره وهو بيته وقد تقدم قريبا، والعرين الأسد، أي وأخدر العرين الأسد ويعني به بيته: ستره وواراه فهو مخدر، على صيغة اسم المفعول، أي قد أخدره العرين ومخدر على صيغة.(الزيدي،2001،ص.334/6).

ثانياً: المخدرات اصطلاحاً: مفردها مخدر وهي كل مادة تسبب فقد الوعي بدرجات مختلفة كالبنج، والافيون، والحشيش وغيره.(معلوف،1960،ص.377).وهي مسكرة أو مفترة، بعضها طبيعية وبعضها الآخر مواد مستحضرة كيميائياَ، تؤثر على العقل بنسب متفاوتة، وتعاطيها يسبب الإدمان، ويؤدي الى تسمم في الجهاز العصبي، وبهذا تسبب ضرراً للفرد وللمجتمع، ويحظر التعامل بها أو زراعتها، أو صناعتها خارج نطاق القانون، ومما لا يخالف شريعتنا الإسلامية الغراء.

ونجد في هذا التعريف نوع من الاحاطة والشمول لكي يكون تعريفا ناجحا وعلميا، ومع ذلك وربما لخطورة موضوع المخدرات نفسه حاولت جهات عدة تعريفها من زاويتها، وسنحاول هنا المرور على بعضها لزيادة المعرفة بالموضوع.

اما مفهوم المخِدرات من الجانب الاجتماعي: فتشمل أي مادة طبيعية أو صناعية أو كيميائية يحتمل إنها تقود الى الاعتياد ومن ثم الادمان، أو قد تسبب نوعاً من الخمول والكسل والاسترخاء، أو عكس ذلك من فرط حركة غريب أ وانتباه غير عادي أو ربما هلوسة، واذا امتنع عنها، فقد يكون ذلك سبباً لبروز علامات مرضية نفسية وجسدية كبيرة ومؤثرة على الفرد والمجتمع. كما تعرف أيضا: بكونها مواد تقود متعاطيها، الى السلوك الغريب والشاذ، ولذلك ينظر اليها أنها مواد مشتتة للعقل، مسببة سلوكا شاذاً .(فريدة،2009،ص.148).

وفي المفهوم القانوني ينظر اليها: المخدرات كل ما يسبب الاعتياد والادمان، وتؤذي جهاز الإنسان العصبي وهي ممنوعة قانونياً، من التداول والزراعة، أو حتى إدراجها في الصناعة في غير ما حدده

القانون، وقد ورد في المادة 20 من القانون الجزائري حول الوقاية من المخدرات وكل ما يؤثر على العقل، بحظر تعاطيه وتداوله بصورة غير مشروعة، وذلك لسنة 1961، المعدل وبموجب بروتوكول 1972".

كما حددت **وعرفت الاتفاقيات الدولية المخدرات، للدلالة على خطورتها**، انها كل ما يتسبب في التخدير، سواء كانت مواده طبيعية أم صناعية، وهي مراقبة دولياً تبعاً لاتفاقية سنة 1961، وقد تكرر التأكيد عليها في سنة 1971 كذلك.

وهناك أيضا تعريف محدد من الجانب الطبي للمخدرات: إذ يقصد بها المواد الطبيعية أو المصنعة المسؤولة بإيقاع تبدل في النشاط الذهني، وتكون مؤثرة على الجسم ووظائفه الطبيعية، وهي نوعان، الأول: المخدرات الجائزة وهي الأدوية المتوفرة في الصيدليات لغرض العلاج، والثاني: المخدرات غير الجائزة أو الممنوعة، وتكون على صورة نبات طبيعي مثل الحشيش أو ما يسمى بالقنب الهندي، أو قد تكون مصنعة، وهي التي تسبب الإدمان. فهذه المواد: نباتية كانت أم كيمياوية أم سوى ذلك، تكون ذات صيغة معينة، تجعل الانسان مدمناً، من غير اختياره، يستثنى من ذلك من يتناولها لأغراض التداوي، وذلك يحدث في بعض الأمراض، ويكون التعامل معها وفق متابعة طبية دقيقة، بحيث لا تسبب ضررا على من يتناولها في الجوانب النفسية أو الصحية أو الاجتماعية.(أبو جناح،2000،ص.30).

وبهذا يتبين ان المخدرات مواد طبيعية أو مصنعة ذات خواص بيو كيميائية تحمل امكانية التأثير على أعصاب ودماغ الإنسان، مما ينتج عنه اضطرابات جسدية وعقلية ونفسية لكل من يتناولها.

المطلب الثاني: أسباب تعاطي المخدرات وادمانها.

تعددت اسباب تعاطي المخدرات والإدمان عليها الى عدة أسباب ولعل ابرز هذه الأسباب هي :

1. الأسباب النفسية التي تدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات بسبب؛ تعلقها بتكوينه الشخصي فالاضطراب العاطفي يؤسس للاضطرابات النفسية وعلى أثرها يتحقق الاستعداد النفسي لتعاطي المخدرات لكون الدافع النفسي يتأثر ويؤثر بمصادر السلوك فهو يمثل انعكاس لتدخل العوامل البيئية والشخصية فيكون عاملاً رئيساً لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.(رشيد،1993،ص.29).
2. التفكك الأسري وانشغال الوالدين عن الأبناء، وعدم وجود الرقابة والتوجيه الذي يؤثر على عدم استقرار الاسرة، مجالسة أو مصاحبة رفاق السوء ما يدفع الفرد الى تعاطي المخدرات(زهران،1974،ص.111).
3. الجهل والأمية من أهم أسباب الإدمان على المخدرات فالفرد المتعلم في الهيئات التعليمية التربوية يكون محصناً من تعاطي المخدرات لأداركه بمخاطرها.(غانم،2005،ص. 33).
4. الأسباب الاقتصادية كالبطالة التي تدفع الافراد لتعاطي المخدرات والإدمان عليها هرباً من المشاكل والضغط النفسي الذي يتعرضون له بالإضافة لسوء استخدام أوقات الفراغ. (شفيق،1990،ص.86).
5. الجهل بأخطار استعمال المخدر، وضعف الوازع الديني، والتنشئة الاجتماعية غير السليمة، والثراء الفاحش والتبذير دون حساب. (د.ن.(2015).مكافحة المخدرات والإدمان موقع: https://www.moh.gov.sa- أخر تعديل19 /جمادى الثانية/ 1436هـ، تاريخ الاسترجاع: 2023/5/3).
6. التطور والتكنولوجية الحديثة انعكست على المجالات الاجتماعية للأفراد حيث أصبح من الممكن جداً عبر وسائل الاتصالات الحديثة المتنوعة اختصار الزمن والمسافات للتواصل في كل مكان من دول العالم.(جابر، 2001، ص218). فصاحبتها سلبيات كثيرة وشكلت سبباً في تفشي بعض الجرائم ومنها تعاطي المخدرات وذلك؛ لسهولة ترويج تعاطي المخدرات عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة بالإنترنت والهواتف النقالة(زيد،1988، ص66).

عوامل وراثية (جينية): بمجرد البدء بتناول المواد التي تسبب الإدمان، قد يتطور مرض الإدمان بسبب الصفات الموروثة (الجينية)، والتي تكون سبب في تأخير أو تسريع بالمرض.(أبو جناح،2000،ص.42).

7. المطلب الثالث: الحكم الشرعي للمخدرات.

تنظر الشريعة الاسلامية لموضوع المخدرات على أنها محرمة لأنها؛ مفسدة للعقل فالعقل بهذه الأهمية، فقد حرم الله عز وجل جميع مهلكات ومفسدات العقل البشري، مهما تكن من مطعومات أو مشروبات، وفي مقدمة المحرمات في الإسلام: شرب الخمر، وقد أكدت سنة النبي ﷺ- تحريم الخمور والمسكرات، مثل: الحشيش أو الأفيون أو الكوكايين، وكذلك كل ما يسكر أو يفتر قوة الإنسان، لكونها تتسبب في غياب العقل وتشتيته.

وحرمة الشريعة الإسلامية كل ما يذهب بالعقول ولأن مجتمع الجاهلية كان يرفض كل شيء يأمره بترك العادات التي تربى عليها كالنهي عن شرب الخمر فقد جاء حكم التحريم به بالتدريج ولم يأتي دفعة واحدة حتى يتقبلوا الامر فجاء قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ}(النساء: 43).

وجه الدلالة: كان المسلمون يشربون الخمر حتى وقت الصلاة ثم يدعون شربها، فيأتون الصلاة وهم يعلمون ما يقولون (الطبري،2001،ص. 659/8). حتى جاء التحريم التام وفق ترتيب المنهج فنزل قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ}(سورة المائدة: 90-91).

وجه الدلالة: أن الخمر يزيل العقل، وإذا زال العقل استولت الشهوة والغضب، وعند استيلائهما تحصل المنازعة بين الأصحاب، وقد يؤدي ذلك إلى الضرب والقتل والمشافهة بالفحش، فيورث ذلك العداوة والبغضاء.(الرازي،2000ص. 423/12).

وتعد هذه مرحلة وسطى، بين التحذير من الخمر؛ لكون إثمها أكبر من نفعها وبين التحريم القطعي؛ وكانت مهمة هذه المرحلة: هي منع ظاهرة الشراب، أو محاربة الإدمان، عن طريق تحريم الشراب بقرب أوقات الصلاة. وعلوم أن أوقاتها موزعة على ساعات اليوم، وبينها ساعات لا تتسع لمعاقرة المسكرات، وهذه النقطة قد لا يرضي المدمن، ثم ستكون هناك صعوبة في التخلص من السكر، لكي يعلموا ما يقولون أثناء الصلاة، إضافة الى أن للشراب غالباً مواعيد هي صباحاً ومساء، وهذه الأوقات تقع فيها أوقات الصلاة المكتوبة، مما يضع المسلم أمام إختبار واضح: فإما الصلاة وإما الشراب: إما طاعة الله وإما معصيته، والمسلم يعلم جيداً، إنه لن يكون مسلماً من غير أداء الصلاة التي هي ركن الدين الأساس.(أيوب،واخرون،2015،ص343/10). كما أكدت السنة النبوية على حكم تحريم الخمر فعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: ((كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ)).(البخاري،2002، ص58/1). وبما ورد في صحيح مسلم، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ)).(مسلم، 1955،ص1587/3). إذ يؤكد الحديث الشريف: إن كل ما خالط عقل الانسان ومنعه من العبادة والتفكر والعمل وممارسة واجبه في الحياة، فهو محرم لا ينبغي تعاطيه.

المبحث الثاني

أضرار المخدرات ونتائجها على المدمن

أكدت دراسة علمية طبقت في مناطق عدة من العالم، سنة 2017، وروّجت لها مجلة (عالمنا في بيانات) الصادرة باللغة الإنجليزية عام 2019، إن تعاطي المسكرات والمخدرات والإدمان على الكحول يؤدي إلى وفاة ما يقرب من (350) ألف شخص كل عام، كما أن ذيوع ونشر المخدرات هو من المسببات الرئيسة المؤدية إلى الموت في الكثير من دول العالم، فمثلا: في عام (2017) كان عدد الوفيات السنوية الناتجة عن تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، أكثر من عدد الوفيات في حوادث السير.(العقلة، احسان.(2022). بحث عن المخدرات. موقع: https://mawdoo3.com أخر تحديث 9/ يناير/ 2022، تاريخ الاسترجاع 2023/7/1) .

وسنعرض هنا أهم الاضرار التي تسببها المخدرات في مختلف الجوانب:

المطلب الأول: الأضرار الصحية للمخدرات.

تنتج عن ادمان المخدرات بشكل عام على المتعاطي لها اضرار جسيمة ولعل من أبرز هذه الاضرار.(العمري،2021،ص40وما بعدها).

1/ **اضطرابات القلب:** مما يتسبب بارتفاع ضغط الدم، وقد ينتج عن ذلك تمزق الشرايين والموت المفاجئ.

2/**الإصابة بالتهابات في المخ:** إذ يحدث تآكل الملايين من الخلايا العصبية المكونة للمخ، فينتج عنه حالة الهلوسة المربكة للفكر والبصر والسمع، وربما ضعف أو مسخ الذاكرة نهائيا.

3/**اضطرابات الجهاز الهضمي:** وتؤدي الى منع الشهية للطعام، مما يتسبب في نقص في الوزن.

4/ **زيادة نسبة السموم في الجسم:** وينتج عنها الإصابة بتليف الكبد، فالأفيون مثلاً: يحلل خلايا الكبد ويصيبها بالتليف وارتفاع مستوى السكر.

5/**ضعف جهاز المناعة:** وينتج عنه ظاهرة التعب والنحول وفقدان التوازن لدى المصاب، يرافقه صداع مزمن، وكذلك طنين الأذنين، واحتقان العينين.

6/ **أضرارا بالغة للمرأة الحامل والنشاط الجنسي:** فقد يتسبب في فقر الدم، والإصابة بمرض السكر واضطراب القلب وضعف الكبد، والتهاب الرئتين وإصابة الأجنة بعيوب خلقية، أو شكل مقلوب للطفل، ونقص في النمو وربما تمر المرأة بحالة إجهاض.

7/**الإصابة بالصرع:** ثبت علمياً إمكانية تعرض المدمن على المخدرات، لمرض الصرع في حالة إمتناعه فجأة عن تناول المخدرات، بعد أقل من عشرة أيام من وقف تعاطيها.

8/**تهيج للأغشية المخاطية:** بحصول التهاب في الشعب الهوائية، وبروز التحسس الرئوي المزمن، وربما الإصابة بالتدرن الناتج عن ترسب المواد الكربونية في القصبات الهوائية.

9/ التهابات مزمنة في المعدة: وهو يؤدي الى خلل في عملية الهضم، ويتسبب في حصول التهاب في غدة البنكرياس التي تنتج هرمون الأنسولين وهو يوازن مستوى سكر الدم، ومما ينتج عن ذلك أيضاً: ظاهرة الانتفاخ والتخمة، المرتبط بزيادة الغازات الناتجة عن تقلبات الجهاز الهضمي وسوء الهضم، وقد يتطور الى الإصابة بالإسهال أو الإمساك.

10/**الاصابة بالسرطان:** تعد المخدرات من المسببات المؤكدة للإصابة بأخطر أنواع السرطان، وأشرسها.

المطلب الثاني: أضرار المخدرات على الجهاز العصبي والنفسي والعقلي:

أولاً: أضرار المخدرات على الجهاز العصبي:

تؤثر المخدرات بشدة على أجهزة الجسم بشكل عام، ويتأثر الجهاز العصبي للجسم أكثر من غيره في هذا المجال، لأنه المستهدف الرئيس من مواصلة الإدمان، والجهاز العصبي يؤثر على بقية أعضاء الجسم ووظائفه، لكونه الجهاز المسيطر على أجهزة الجسم الأخرى، فعند تناول المدمن للمخدرات، يحدث خللاً قوياً في عمل الجهاز العصبي، يعقبه كسل واضطراب في أداء المخ، وهي حالة ناتجة عن ما تسببه المخدرات من اضطراب في المادة الكيميائية المكلفة بتوصيل الاشعارات العصبية، ثم يحدث بطء في بقية وظائف الدماغ، ثم ضعف في قدرتها على حفظ بالمعلومات، وهي كذلك تصيب الأداء الحركي للجسم بالوهن، وظهور الشعور الوهمي بالسعادة المفرطة الذي يربك وظائف الجسم بشكل مؤكد. .(فريدة،2009،ص148).

ثانياً: أضرار المخدرات النفسية والعقلية:

وأبرزها هي: (السيد،1986،ص15).

1/الشعور المزمن بالخوف والقلق، وكذلك وجود اضطرابات واضحة في وظائف الجسم.

2/ ظهور خلل واضح في طريقة عمل المخ، وقد ينتج عنها تغيرات معينة في تركيبة المخ بشكل عام، وقد تتطور الحالة الى ميل المدمن الى الانتحار.

3/ ظهور اصابات واضطرابات فيما يسمى بالإدراك الحسي، وخصوصاً في حاستي السمع والبصر.

4/من الممكن تعرض المدمن الى حصول خلل لديه في الأبعاد الزمنية والمكانية وتقدير الأحجام، فيتجه الزمن عنده للبطء، ويشعر بميل المسافات للطول، وتتجه الأحجام عنده للتضخم.

5/بروز حالة مرضية ترتبط بصعوبة وبطء التفكير، مع زيادة القلق والتوتر والشعور بالضيق وعدم الاستقرار.

6/التهيج العصبي غير المبرر، مصحوباً بمزاج صعب، والتوتر والانفعال الدائم والحساسية الكبيرة تجاه الكثير من الأشياء.

7/الميل الى إهمال العناية بالمظهر الشخصي، وتناقص القدرة على العمل، وصعوبة الاستمرار فيه.

المطلب الثالث : نتائج أضرار المخدرات الاجتماعية والاقتصادية

أولاً: من أبرز الأضرار الإجتماعية التي يسببها الإدمان، هي: (العمري،2021،ص50).

1/ معلوم أن المخدرات تسلب الميزة الإنسانية لمتعاطيها، وتقلل من مكانته وتجعل منه أقرب الى معيشة البهائم، يفشل في إدارة الأسرة، وتسيير أحوالها بصورة رشيدة.

2/ يبتعد المدمن عن أجواء أسرته، ثم بقية شرائح المجتمع، ولهذا تتفكك علاقته مع محيطه من أسرة وأصدقاء.

3/ ظاهرة التوتر والعصبية وسوء مزاج المدمن تكون واضحة، فينتج عن ذلك خلافات ومشاكل بين أفراد الأسرة، بسبب سلوكه المرفوض.

4/ ميل المدمن بدرجة كبيرة الى الانحراف والرذيلة والمعصية، فتعدّ صفات الكذب والغش والزنا والإهمال وغيرها من سمات شخصيته، وكذلك انتشار الجرائم المختلفة بين المدمنين.

5/يمتاز المدمن بمخالفة القوانين ومعارضة عادات وتقاليد الناس، بسبب ميله الى تحقيق نزواته الشيطانية التي تراوده وتضغط عليه.

6/ يلاحظ كثرة حوادث المرور في الشوارع بسبب المدمنين، لقلة تركيزهم وفقدانهم الوعي.

7/ ومن الأضرار الكبيرة: إهدار أموال الدولة التي تنفق في محاربة المخدرات، بملاحقتها وإنشاء المشافي المختصة بمعالجة حالات الإدمان، وإهمال بناء المرافق والمؤسسات التي تخدم المجتمع كالمستشفيات والمدارس والخدمات العامة.

ثانياً: ابرز أضرار المخدرات الاقتصادية:

1/ من أضرارها الواضحة: هدر المال الخاص والعام واتلاف موارد الأسرة وممتلكاتها.

2/ تفشي المرض وانتشار الكسل والفتور بين متعاطي المخدرات، مما يتسبب بانعدام الانتاج ويلحق الضرر بمصالح المجتمع الاقتصادية.

3/ معلوم أن الإدمان يستنزف أموال الدولة ويهدر الموارد الاقتصادية، فيفرض على الدولة مهمات جديدة تتعلق برعاية هؤلاء المدمنين، وإقامة مستشفيات، وملاحقة المروجين لتلك المواد المخدرة المحظورة، وغير ذلك من النفقات التي تخصصها الدولة لمعالجة هذه الظاهرة.

4/ (إذا كانت الأموال التي تنفقها الدول في مجال الخدمات والإنتاج والتنمية تعود بالنفع عليها، فإن الأموال التي تنفق في مجال تجارة المخدرات وتعاطيها تعتبر أموالاً ضائعة لا تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، بل يعد إنفاقها مزيداً من الخسائر والتدهور والانهيار الاقتصادي).(الرماني، زيد بن محمد.(2017/7/10). *الواقع وآفاق المواجهة*. تم استرجاعها في 2023/7/6 من الموقع الالكتروني.

5/ تعاني البلدان التي تزرع فيها المخدرات، من خسائر اقتصادية كبيرة، أولها عدم الاستفادة من هذه الأراضي التي لو زرعت بالمحاصيل الزراعية لكانت ذات فائدة أكبر، ويستفيد منها المجتمع.

6/ تخسر البلدان التي تهرب اليها المخدرات، نفقات كبيرة وأموال طائلة في تهريب المواد المخدرة وفي خزنها وتوزيعها على المدمنين والمتعاطين.(ضوء،2020،ص.47).

المطلب الرابع: نتائج أضرار المخدرات على المجتمع والشباب.

واجهت البلاد الإسلامية التي أحتلها المستعمرون فساداً كبيراً من ذلك، منها: محاربة المحتلين لدينهم علناً، وسلب عقولهم، وسرقة ثروات بلدانهم، ومنها: اشاعة الانحراف والشذوذ كالإدمان على الخمر والمخدرات ، والرذيلة، والقمار، وباتوا يستدرجونهم حتى خرجوا عن استقامة الإسلام، ثم تسلّم المنحرفون قيادة الرذيلة في البلدان الاسلامية، وانتشروا فيها للتأثير على الأجيال الناشئة. وقد نشروا تعاطي المخدرات ونشرها بين الناس، متجاهلين رفض القانون الدولي العام لها، وانه يحرّم التعامل وتجارتها. وقد كان بعض هؤلاء من الدخلاء على المجتمع الاسلامي، يقومون بتهريب المخدرات إلى البلدان المحتلة، ثم يشاركون عصابات الجريمة في أرباح تجارتها الشاذة، ويشجعون سرّاً على تناولها وإدمانها، بهدف سرقة الأموال الحرام من جانب، وتحطيم رغبة وروح المقاومة في نفوس مدمنيها من

جانب آخر، بوأد القوى والنشاطات التي تدفع الإنسان إلى الكفاح وطلب الخلاص من ذل الاستعباد.(الميداني،2000،ص427).

ويتجه معظم مدمني المخدرات في العالم، إلى الحصول على المال اللازم لاقتناء المخدرات، بطرق ملتوية مختلفة إن تطلب الأمر، متجاهلين القيم الاجتماعية وأعراف المجتمع، لهذا ينبغي على الحكومات المجتمع كله، القيام بمهمة مواجهة انتشار المخدرات، والقيام بحملات توعية متنوعة للتنبيه والتحذير من خطورة المخدرات على الفرد والمجتمع بشكل عام، عن طريق: إقامة محاضرات دينية، وتنظيم نشاطات ثقافية ورياضية عامة، في مؤسسات المجتمع المختلفة كالمدارس والمؤسسات والجامعات، وكذلك استثمار أماكن تجمعات الشباب لنشر التوعية بخطورة المخدرات، فالشباب ثروة كل أمة وأمل مستقبلها المنشود. (السيد،1986،ص23).

المبحث الثالث

الدراسة العملية للأضرار المخدرات

بعد عرضٍ لكل عناصر الموضوع من مفهوم المخدرات واسبابها واضرارها ونتائجها قمنا بدراسة تؤيد بحثنا من خلال عمل استبانة استطلاعية على عينة عشوائية بطرح عدد من الأسئلة حول أسباب الإدمان على المخدرات بشكل استبانة مفتوحة وكان عدد الردود 75 رداً كما هو مواضح بالشكل(1).

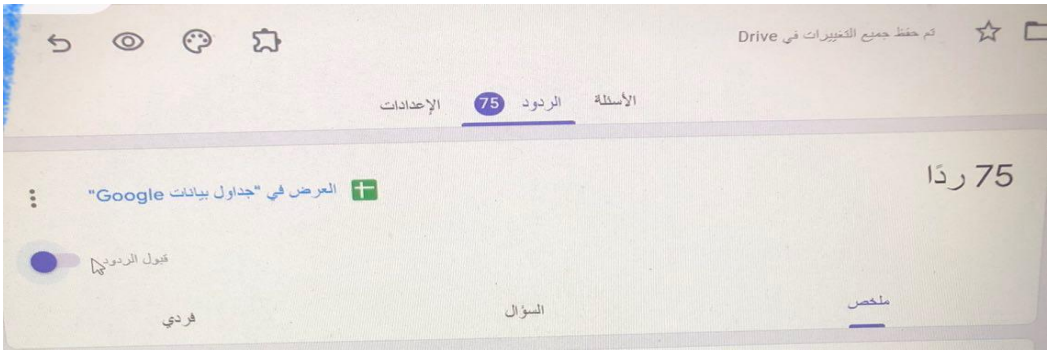

الشكل رقم (1) يمثل الردود في الاستبانة العشوائية.

ثم أستخلصنا من هذه الأجوبة عدد منها وقدمنه بشكل أسئلة في استبانة مغلقة وكان عدد الردود 60 رداً كما هو مواضح بالشكل(2).

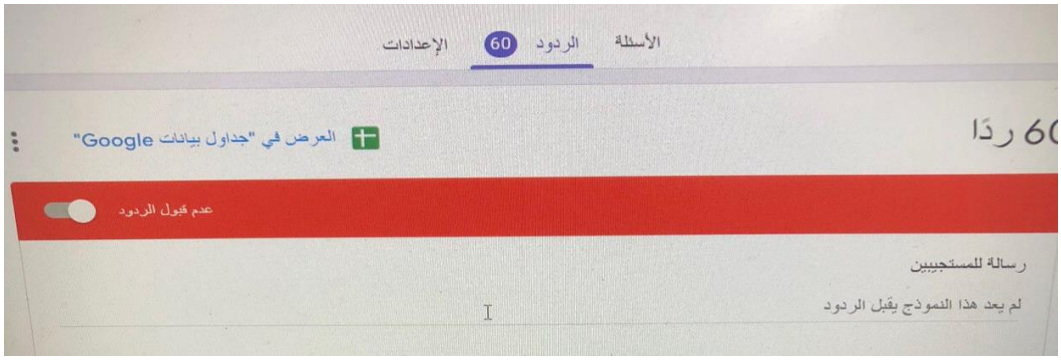

الشكل رقم (2) يمثل الردود في الاستبانة المغلقة.

ثم قسمنا الأسئلة على اربع محاور وهي: المحور النفسي، والمحور الاسري، والمحور الاجتماعي، والمحور الديني.

البنود	ك/ دائما	النسبة %	ك/ أحياناً	النسبة %	ك/ أبدا لا	النسبة %
عندما أشعر بألم أخذ مسكن بدون استشارة طبيب.	15	2.5	11	18.3	34	56.6
عندما يعرض عليه مسكن وأنا أشعر بصداع أخذه مباشرةً.	13	21.6	14	23.3	33	55
عند الشعور بتحسن لاستعمال نوع معين من الدواء استمر عليها.	11	18.3	9	15	40	66.6
عدم معرفة المتعاطي للمخدرات بأضرارها سبب في ادمانه.	21	35	13	21.6	26	43.3
مجموع التكرار	**60**	**-**	**47**	**-**	**133**	**-**

جدول رقم (1) المحور النفسي

البنود	ك/دائما	النسبة %	ك/ أحياناً	النسبة %	ك/ أبدا لا	النسبة %
يلجأ البعض الى تعاطي المخدرات بسبب سوء معاملة الاسرة لهم.	14	23.3	6	10	40	66.6
زيادة مشاكل الاسرة من ابرز أسباب الإدمان.	24	40	34	56.6	2	3.3
تدني المستوى الثقافي للأسرة سبب في ادمان افرادها.	23	38.3	27	45	10	16.6
ادمان أحد الابوين يورث الإدمان لأبناه.	13	21.6	44	73.3	3	5
مجموع التكرار	**74**	**-**	**111**	**-**	**55**	**-**

جدول رقم (2) المحور الاسري

البنود	ك/ دائما	النسبة %	ك/ أحياناً	النسبة %	ك/ أبدا لا	النسبة %
اختلاط المسلم بغيره من الأديان الأخرى سبب في الادمان.	3	5	25	41.6	32	53.3
جهل المتعاطي للمخدرات بحرمتها في الشريعة الإسلامية.	18	30	33	55	9	15
توقف أولي الامر عن تقديم النصيحة سبب في الادمان.	15	25	4	6.6	41	68.3
أعتقد بأن المسكرات في الشريعة الإسلامية تعد من الكبائر.	47	78.3	5	8.3	8	13.3
مجموع التكرار	**83**	-	**67**	-	**90**	-

جدول رقم (3) المحور الاجتماعي

جدول رقم (4) المحور الديني

البنود	ك/ دائما	النسبة %	ك/ أحياناً	النسبة %	ك/ أبدا لا	النسبة %
السكائر الالكترونية من مظاهر التطور في المجتمع.	9	15	17	28.3	34	56.6
أعتقد بأهمية وفائدة المنشطات لتوفرها في الأسواق.	3	5	25	41.6	32	53.3
استخدم المعسل بالنركيلة ذات النكهات المختلفة لرخصه سعره.	6	10	17	28.3	37	61.6
سبب الإدمان على(المخدرات) هو سهولة الحصول عليها.	18	30	22	36.6	20	33.3
مجموع التكرار	**36**	-	**81**	-	**123**	-

عرض النتائج وتفسيرها مناقشتها.

تم استخراج النتائج النهائية من خلال تقسيم أسئلة الاستبانة الى محاور وأظهرت نتائج المقياس كما موضح بالجدول رقم(5) إجابات أفراد العينة كاملة، بعد ترتيبها بحسب خيارات الاجابة (دائماً، احياناً، أبداً لا) في المحاور الأربع فاحتل المحور الديني بتكرار(دائماً) المرتبة الاول من اراء المجيبين على الاستفتاء بعدد 83 وبنسبة33%، وتلاه المحور الاسري بعدد 74 وبنسبة 29% ثم جاء في المرتبة الثالثة المحور النفسي بعدد60 وبنسبة24% وجاء في المرتبة الأخيرة لنفس التكرار المحور الاجتماعي بعدد36 وبنسبة14%، اما من حيث الاجابة بتكرار (أحياناً) فقد جاء في المرتبة الأولى المحور الاسري بعدد111 وبنسبة 36%، ثم تلاه المحور الاجتماعي بعدد81 وبنسبة26 % أما إجابة المحور الديني فقد جاءت بعدد67 وبنسبة 22% في حين جاء المحور النفسي بعدد 47 وبنسبة 15% ومن حيث الاجابة ب (أبداً لا) فقد جاء هذا الاخير بالمرتبة الأول بعدد133 وبنسبة 33% ثم تلاه المحور الاجتماعي بفرق يسير بعدد123 وبنسبة 31%، في حين جاء المحور الديني بعدد90 وبنسبة22%، في حين تراجع الى المرتبة الاخيرة المحور الاسري لنفس التكرار بعدد55 وبنسبة14% وقد تم توضيح النتائج في جدول رقم (5)

وأسئلة الاستبانة لكل محور في جدول خاص بالإضافة الى الجدول الرئيسي الذي يضم كل المحاور جدول رقم (6) وقد تمت الإفادة بالنسبة لطريقة التقسيم الى محاور من بحث منشور في مؤتمر قدمناه سابقاً(عبدالله، 2023، ص. 337).

جدول رقم (5) يمثل نتائج إجابات المحاور

المحور	ك/دائما	النسبة %	ك/ أحياناً	النسبة%	ك/ أبدا لا	النسبة %	مجموع
المحور النفسي	60	24%	47	15%	133	33%	**240**
المحور الاسري	74	29%	111	36%	55	14%	**240**
المحورالاجتماعي	36	14%	81	26%	123	31%	**240**
المحور الديني	83	33%	67	22%	90	22%	**240**
مجموع التكرار	253	**100**	**306**	**100**	**401**	**100**	**960**

بعد تطبيق مقياس مفهوم المخدرات اشارت البيانات الإحصائية بعد تحليلها الى نتائج الدراسة ومعالجتها ببرنامج أكسل بتباين المحاور والشكل أدناه يمثل مخطط توضيحي لنتائج اثر المحاور في الادمان اللون الأزرق يمثل المحور النفسي، واللون البرتقالي يمثل المحور الاسري، واللون الرمادي يمثل المحور الاجتماعي، واللون الأصفر يمثل المحور الديني.

شكل رقم (3) مخطط يمثل اثر المحاور في تعاطي المخدرات

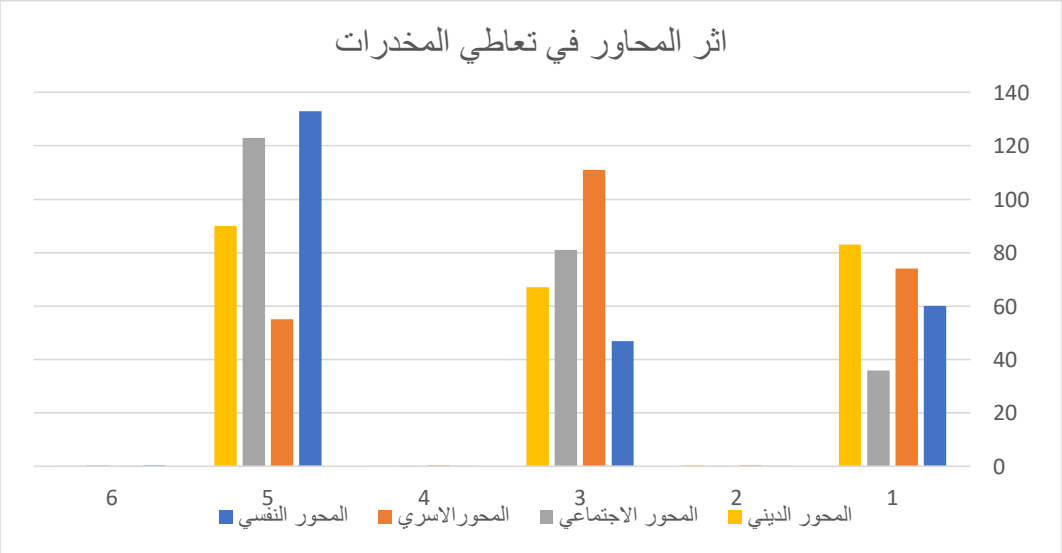

تحليل النتائج	المحور النفسي	المحور الاسري	المحور الاجتماعي	المحور الديني
الوسيط	**60**	**74**	**81**	**83**

الوسط الحسابي	**80**	**80**	**80**	**80**
الانحراف المعياري	**46.35**	**32.31**	**43.50**	**11.78**
الحد الادنى	**47**	**55**	**36**	**67**
الحد الاعلى	**133**	**111**	**123**	**90**

جدول رقم (7) يمثل نتائج المحاور

بنود الإدمان على المخدرات جدول رقم (8)

ت	البنود	دائماً	أحياناً	أبداً لا
1	عندما أشعر بألم أخذ مسكن بدون استشارة طبيب.	15	11	34
2	عندما يعرض عليه مسكن وأنا أشعر بصداع أخذه مباشرةً.	13	14	33
3	عند الشعور بتحسن لاستعمال نوع معين من الدواء استمر عليها.	11	9	40
4	عدم معرفة المتعاطي للمخدرات بأضرارها سبب في ادمانه.	21	13	26
5	يلجأ البعض الى تعاطي المخدرات بسبب سوء معاملة الاسرة لهم.	14	6	40
6	زيادة مشاكل الاسرة من ابرز أسباب الإدمان.	24	34	2
7	تدني المستوى الثقافي للأسرة سبب في ادمان افرادها.	23	27	10
8	ادمان أحد الابوين يورث الإدمان لأبناه.	13	44	3
9	السكائر الالكترونية من مظاهر التطور في المجتمع.	9	17	34
10	أعتقد بأهمية وفائدة المنشطات لتوفرها في الأسواق.	3	25	32
11	استخدم المعسل بالنركيلة ذات النكهات المختلفة لرخصه سعره.	6	17	37
12	سبب الإدمان على(المخدرات) هو سهولة الحصول عليها.	18	22	20
13	اختلاط المسلم بغيره من الأديان الأخرى سبب في الادمان.	3	25	32
14	جهل المتعاطي للمخدرات بحرمتها في الشريعة الإسلامية.	18	33	9
15	توقف أولي الامر عن تقديم النصيحة سبب في الادمان.	15	4	41
16	أعتقد بأن المسكرات في الشريعة الإسلامية من الكبائر.	47	5	8

الخاتمة: نتائج البحث و المقترحات والتوصيات:

نتائج البحث

1. المخدرات: هي كل ما يطلق عليها مادة مسكرة أو مفترة، طبيعية في وجودها أو مستحضرة بطرق كيمائية، وتخلف تأثيراً سلبياً على العقل، وتعاطيها يسبب الإدمان، وينتج عن ذلك تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع.
2. تقرر الشريعة الاسلامية بشأن المخدرات: أنها محرمة لكونها مفسدة للعقل، وقد حرم الله عز وجل كل ما يضره أو يعطله عن عمله.

3. تسبب المخدرات ارتفاعاً في ضغط الدم، وقد يؤدي ذلك الى تلف كبير الشرايين أو ربما الموت المفاجئ.
4. تعاطي المخدرات ينتج عنه الإصابة بالتهابات مختلفة في المخ، مثل تلف الملايين من الخلايا العصبية المكونة للمخ، ثم يتطور الأمر إلى الشعور المدمن بالهلوسة المؤثرة على فكره وسمعه وبصره وبقية وظائف الجسم.
5. تحّطم المخدرات مكانة الإنسان، وتقلل من قيمته في المجتمع، وتوصله الى درجة البهائم، فيفشل في توجيه أسرته وأبنائه الى الطريق المستقيم.
6. أظهرت الدراسة الميدانية من خلال الجداول المرفقة: أن عدم استقرار الحالة النفسية لها دور مهم في دفع متعاطي المخدرات الى ذلك، وأن الوازع الديني مهم جداً في معالجة الظاهرة.

أما أبرز المقترحات والتوصيات التي جاء بها البحث فهي:

1. التحدث مع أفراد الاسرة وخاصة الأطفال حول أخطار استعمال الادوية دون استشارة الطبيب وتوضيح خطورة تعاطي المواد المخدرة.

2 ـ يجب على الآباء والأمهات الذين ادمنوا المخدرات والكحول أن يتجنبوا التعاطي اماما ابنائهم ليكونوا قدوة حسنة لهم، كما أن أولاد الذين يتعاطون المواد المخدرة أكثر عرضة للإدمان من غيرهم.

3. تنبيه الأبناء عن عدم تناول أي شيء خارج البيت من شخص لا يعرفونه أو لا يثقون به ودعمهم وتشجيعهم لمقاومة ذلك.

4 ـ التأكيد على العلاقة المستقرة بين الآباء وبين أبنائهم تقلل من أخطار استخدامهم للمخدرات.

5. توجيه علماء الدين بالسير باتجاهين: الاتجاه الأول نحو من لم يتعاطى عن طريق زرع الوازع الديني داخل نفوس الابناء وتوضيح حرمة استخدام المواد المخدرة التي تفقد الانسان عقله، وكرامته، وتخرجه عن شعوره. والثاني: إلقاء محاضرات في الاقسام الاصلاحية، لتوعية نزلاهم حول حرمة الإدمان، ومخاطرها وتأثيرها على الصحة.
6. التوعية الشاملة لكل أفراد المجتمع من الأحداث، والشباب بجميع وسائل الإعلام المختلفة لحثهم على تجنب آفة الإدمان.

7. إنشاء المراكز الإصلاح والتأهيلية لعلاج المدمنين والتفريق بين المتعاطين وبين تجار المخدرات بزجهم سوية لما لهذا الامر من أضرار على المتعاطي، والخوف من عدم التماثل للشفاء لمجاورتهم.

8. فرض الرقابة المشددة على الحدود لضمن عدم تهريب المخدرات داخل البلد وبيعها في الأسواق، ومراقبة الأماكن العامة ك المدارس، والجامعات، والمقاهي والأحياء التي يتعاطى فيها المخدرات.

9. فتح المراكز والنوادي المجانية للشباب لممارسة الأنشطة الرياضية، والثقافية، والترفيهية، والاجتماعية، والدينية وتشجيعهم على ارتيادها لممارسة هوايتهم عن طريق تقديم الهدايا من خلال الأنشطة التي تقدمها بدخولهم المسابقة والفوز بها.

10. كما أدعو وزارة التربية والتعليم بتكليف جميع دوائرها بحث باحثيهم على زيادة تكثيف عمل البحوث والدراسات حول مشكلة المخدرات، ومحاولة إيجاد الحلول الجذرية بتعاون جميع الأطراف أبتدأ من الاسرة، الدولة، والمجتمع للتخلص من هذه المشكلة الهدامة وللمحافظة على أولادنا.

المصادر

- القران الكريم

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري.(1994). *لسان العرب*.(ط.3). بيروت: دار صادر.
2. ابو جناح، رجب محمد. (2000). المخدرات آفة العصر. ليبيا: دار الجماهير.
3. أيوب، أحمد بن سليمان. وآخرون.(2015). *موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام*.(ط.1). إشراف: د. سليمان الدريع. د. مكان. دار إيلاف الدولية.
4. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي.(2002). *صحيح البخاري*.(د. ط). دمشق: دار ابن كثير.
5. جابر، حسن محمد.(2001). *المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر للمخدرات* .(د. ط). بيروت: دار الحوار.
6. د. ضو، خالد.(2020، كانون الأول). التكيف الفقهي والقانوني لتعاطي المخدرات والاتجار بها. *مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية*.المجلد3،(4)، 34-53.
7. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي.(2000). *مفاتيح الغيب*.(ط.3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
8. رشد، سهير.(1993). *الأقراص المنومة والمهدئات*.(د. ط). بيروت: الدار العربية للعلوم.
9. الرماني، زيد بن محمد.(2017/7/10). إدمان *المخدرات، لواقع وآفاق المواجهة*. تاريخ الزيارة 2023/7/6 موقع الالوكة: https://www.alukah.net .
10. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق.(2001). *تاج العروس من جواهر القاموس*.(د. ط). الكويت: وزارة الارشاد.
11. زهران، حامد عبد السلام.(1974). *الصحة النفسية والعلاج النفسي*.(د. ط). القاهرة: عالم الكتب.
12. زيد، محمد.(1988). *آفة المخدرات وكيفية معالجتها*.(د. ط).بيروت: دار الأندلس.
13. السيد، حسين كامل.(1986).*احذروا المخدرات*.(د. ط). مصر: وزارة الاوقاف.
14. شفيق، محمد.(1990). *التنمية والمشكلات الاجتماعية*.(د. ط). الإسكندرية: محمد المكتب الجامعي الحديث.
15. الطبري، محمد بن جرير.(2001). *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن*.(ط.1) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركيز. د. مكان: دار هجر.
16. عبدالله، مريم مجيد.(2022). *تدني التعليم في العراق (أسباب ومعالجات)*.(ط.1). بحث منشور في مؤتمر "نحو استراتيجية وطنية شاملة لمحو الامية في العراق"(17- 2022/10/18. العراق: مؤسسة دار صادق الثقافية.
17. العقلة، احسان.(2022). بحث عن المخدرات. موقع: https://mawdoo3.com أخر تحديث 9/ يناير/ 2022، تاريخ الاسترجاع 2023/7/1) .
18. العمري، د. عبد الكريم.(2021). *الاضرار الناجمة عن تعاطي المسكرات والمخدرات*.(د. ط). السعودية: دار المآثر.
19. غانم، محمد حسن.(2005). *الإدمان*.(د. ط). القاهرة: دار غريب للطباعة.

20.فريدة، قماز.(2009). *عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات* .(د. ط). رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة منتوري. قسطنطينة.
21.مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري.(1955). *صحيح مسلم*.(د. ط). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
22.معلوف، لويس.(1960). قاموس المنجد في اللغة والادب. بيروت: المطبعة الكاثوليكية.
23.الميداني، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة.(2000). *أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير- الاستِشراق- الاستعمار، دراسة وتحليل وتوجيه(ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري)*.(ط.8). دمشق: دار القلم.
24.د.ن.(2015).مكافحة المخدرات والإدمان موقع: https://www.moh.gov.sa- أخر تعديل 19/جمادى الثانية/ 1436هـ، تاريخ الاسترجاع: 2023/5/3.

خوارزميات الذكاء الاصطناعي بين تحقيق المساواة و نشر العنصرية

الدكتورة زقوارن سامية
كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
الوظيفة أستاذةمحاضرة (أ) أو مشاركة
E-mail: szegouarene@yahoo.fr
+213550208683

الملخص:
يشهد العالم حالياً ثورة تكنلوجية بسبب دخول خوارزميات الذكاء الاصطناعي في كل المجالات، مما جعلها جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية بداية من التشخيص الطبي ووصولاً إلى الهاتف الذكي، حيث أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورا هاما لتحقيق الصالح العام و تسهيل الحياة و ضمان حقوق الأجيال الحالية و القادمة اذ تكمن أهميته في قدرة الآلات الرقمية و أجهزة الكمبيوتر على أداء مهام الانسان مثل قدرة التعلم و التفكير، الا أن أهم الإشكاليات التي بدأت تظهر فيه هي عنصرية بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فعادة ما يصنف الناس الآخرين ممن يتعاملون معه وفقاً لعدد من المحددات على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو الدين، وهذاما يتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون الذي ينادي به الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 و كل الصكوك الدولية و الإقليمية و الدساتير الوطنية. و من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:
ما هو الدور الذي تلعبه خوارزميات الذكاء الاصطناعي في مكافحة التمييز العنصري أو تقريره ؟
وللإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث:
المبحث الأول :الذكاء الاصطناعي آلية ذات حدينبين تفعيل مبدأ المساواة وتكريس العنصرية.
المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي آلية للتحيز الجنسي.
المبحث الثالث: الذكاء الاصطناعي بين واقع نماذج الروبوتات العنصرية و تحديات تكريس المساواة و مكافحة التمييز العنصري

الكلمات المفتاحية : خوارزميات الذكاء الاصطناعي ، القدرة على التفكير ، ،الأنظمة الذكية ،العنصرية ، مبدأ المساواة.

Artificial Intelligence algorithms betweenachieving equality and spreading racism

Dr : Zégouarène Samia
faculty of law university of Algiers 1

Abstract :
The world is experiencing a technological revolution due to the entry of STI algorithms in all fields, making them an integral part of our daily lives from medical diagnosis to smartphones. Artificial intelligence plays an important role in achieving the common good, facilitating life and guaranteeing the rights of present and future generations. Its importance lies in the ability of digital machines and computers to perform human tasks, learn, and think. However, the most critical problem that is beginning to appear in it is the racism of some al applications. People usually classified and are treated according to several specifications based on skin colour, sex, race or religion. This is contrary to the principle of equality before the law proclaimed in the 1948 Universal Declaration of Human Rights and all international and regional instruments and national constitutions. Hence the following problems can be raised: what role do artificial intelligence algorithms play in combating racial discrimination or their report? The answer to this problem relied on the descriptive analytical curriculum by dividing the research into three parts:
Part one: Artificial intelligence double-edged mechanism.
Part two: Artificial intelligence sexism mechanism.
Part three: Artificial intelligence between the reality of racist rob models and the challenges of enshrining equality and combating discrimination.
Keywords: Artificial intelligence algorithms, able to think, smart system, discrimination, the principle of equality.

مقدمة :

في السنوات 100 الماضية، شهد العالم تسارعا هائلا في التطور التكنولوجي بفضل تخصيص المزيد من الموارد للبحث والتطوير وتوليد المعرفة ؛ وقد جعل ذلك التكنولوجيا بمفهومها العابر للجغرافيا عنصرا هاما لقياس تطور المجتمعات وتقدمها ؛ ومع ذلك، أثار هذا التطور السريع أسئلة مهمة ومؤثرة في كل مرحلة من مراحل تاريخ البشرية، ومن خلالمراقبة التقدم التكنولوجي. نلاحظ ضغط القوى العظمى لتطوير تطبيقات متقدمة للغاية، مثل تطبيق الذكاء الاصطناعي (AI) واستخدامه في العديد من المجالات ؛ مما أثر بشكل كبير في نوعية حياة المجتمعات التي تستخدمها،[1](إسميك حسن، د.ت)| الذكاء الاصطناعيAI: بين خدمة البشرية أو التفوق عليها ، stratigics ، | https://strategiecs.com/ar/analyses/artificial-intelligence-serving-humans-or-surpassing-them?psafe_param=1&gclid=EAIaIQobChMIlt_c097l_QIVD7TVCh2MdgBrEAMYASAAEgJiJfD_BwE تاريخ الزيارة 2023/3/18.فتخيل أنك تدخل أحد مراكز التسوق التي تحتوي على نظام أمان قائم على الذكاء الاصطناعي، ثم تتفاجأ من أن الأبواب تمنعك من الدخولبعد تحليل أنظمتها لملامح وجهك، والتي أظهرت أنه من المحتملأن ترتكب جريمة داخل المركز، إما لأن ملامح وجهك تنتمي إلى عرق معين أو أن ملابسك تشير إلى عقيدة دينية. هذا الحدث قد يبدو غريبًا، ومع ذلك، يشهد العالم اليوم تطورًا سريعًا للتقنيات المتقدمة بسبب ظهور خوارزميات الذكاء الاصطناعي في جميع مناحي الحياة، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، من التشخيص الطبي إلى الهواتف الذكية. فإن من بين القضايا الناشئة الأكثر بروزًا هي العنصرية في بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي. عادة ما يتم تصنيف الأشخاص الذين يعاملونهم وفقًا لعدة معايير على أساس الجنس والعرق والدين. وبما أن هذه الأنظمة من صنع الإنسان ولا يمكن أن تكون محايدة، فهل تصبح الآلة بعد ذلك انعكاسًا لذلك الشخص؟[2](سجدي نجود،2022)| هل يورث البشر عنصريتهم للذكاء الاصطناعي؟ ، Independent arabia | https://www.independentarabia.com/node/357311/ تاريخ الزيارة : 2023/03/18. لهذا السبب، ينغمس المبرمجون في ثقافاتهم المهيمنة، معتقدين أن خوارزمياتهم خالية من التحيزات التي جعلت الذكاء الاصطناعي وحشًا عنصريًا، ويتصرفون بطرق تعكس عدم التسامح والتمييز في المجتمع. دفع هذا بعض المطورين والباحثين إلى التركيز على الجانب الآخر من الخوارزميات، وهو التحيز تجاه أفراد معينين، ويمكن أن يؤدي هذا التحيز إلى اتهام شخص ما بجريمة لم يرتكبها لمجرد أنه ينتمي إلى عرق معين. وبعد بحث بسيط على محرك بحث Google الشهير، ستجد آلاف القصص التي يرويها أصحابها عن التمييز في الذكاء الاصطناعي على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين. إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي تحقيق نهج متوازن بين الحق في المساواة وظهور التمييز العنصري ؟

تعريف الذكاء الاصطناعي: يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه قدرة الآلات الرقمية وأجهزة الكمبيوتر على أداء مهام محددة يتم محاكاتها ومماثلة لتلك الخاصة بالأشياء الذكية ؛ على سبيل المثال، القدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات تفكير. الهدف من الذكاء الاصطناعي هو الوصول إلى الأنظمة الذكية والتصرف مثل البشر عند التعلم والفهم. توفر هذه النظم للمستخدمين مجموعة متنوعة من الخدمات مثل التعليم والاستشارة والتفاعل وما إلى ذلك.[3] (Copeland, B.J 2019)Artificial intelligence https://www.britannica.com/technology/artificial-intelligence .Date of visit 06.09.2023.

1. - يعرّف الذكاء الاصطناعي أيضًا على النحو التالي: " إنها التقنية التي تمكن الآلات من تقليد مختلف المهارات البشرية المعقدة". [4] (Sheikh, H., Prins, C., Schrijvers, E. 2023) | Artificial

Intelligence: Definition and Background. In: / Mission AI. | https://doi.org/10.1007/978-3-031-21448-6_2) تاريخ الزيارة 2023/09/06

وتعرف الخلايا العصبية الاصطناعية بأنها العلم الذي يدرس التحكم والتواصل في الكائنات الحية لتحقيق نموذج مثل العقل البشري، ويمكن أيضًا تعريفه على أنه هياكل حسابية مصاغة على أساس علم أمراض الخلية.

أما **العنصرية**: التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أصلهم أو انتمائهم، أو عدم انتمائهم، إلى مجموعة إثنية أو عرق معين. وهذا التمييز والكراهية والعنف موجه ضد الأقليات[5]. (Wex definitions team, May 2022) / racism / https://www.law.cornell.edu/wex/racism

العنصرية: هي تعبير عن السلوكيات والمعتقدات التي تدعم فئة ما وتعطيها الحق في السيطرة على فئة أخرى ، وتسلب جميع حقوقها من حقيقة أن المجموعة الثانية تنتمي إلى عرق أو دين ، والفئة الأولى تمنح نفسها الحق في التحكم في مصيرهم وممتلكاتهم وهويتهم[6]. Abu Khleif,, (2014) Definition of racism :The | anti-Racial Safety Organisation , http://www.aoadlibya.org/article/ تاريخ الزيارة 2023/03/20.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي آلية ذو حدين بين تفعيل مبدأ المساواة و تكريس العنصرية

الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين قد يعتبر وسيلة هامة تسمح بتفعيل مبدأ المساواة من خلال استعمال امكانياته لتحقيق الصالح العام الذي حدد في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة كما قد يكون وسيلة لتكريس العنصرية من خلال التطبيقات المبرمجة و الخوارزميات .

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل مبدأ المساواة ومكافحة التمييز العنصري

للذكاء الاصطناعي عدة استعمالات تسمح له بتحقيق المساواة و ضمان حقوق الأجيال الحالية و القادمة من خلال استعمال تطبيقات مبرمجة تجعله أقدر لتقديم افضل تخمين، حول ما يشكل تمييزًا، وما لا يشكل تمييزًا و بالتالي مكافحة التمييز العنصري.

الفرع الأول: استعمال إمكانات الذكاء الاصطناعي ضمان حقوق الأجيال القادمة

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي عديدة وضرورية عندما يتعلق الأمر بتعزيز مهمة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). إن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قادرة على توليد خدمات جديدة تعتبر حاسمة لنجاح أهداف التنمية المستدامة. أحد الأمثلة على ذلك هو القدرة على إنشاء خدمات مبتكرة لمعالجة مجالات الاهتمام الكبيرة لأهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة الثالث في مجال الرعاية الصحية، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) لتقديم فحوصات صحية عن بعد وأدوات المراقبة. ومن خلال تحليل كميات هائلة من البيانات، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم رؤى من مجموعات كبيرة من المرضى لتحسين التحليل والتشخيص التنبؤي. لقد نجح بالفعل في تنفيذ نماذج لتشخيص كوفيد من خلال فحوصات الرئة والتمييز بين أنواع السعال المختلفة. يتمتع الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بالقدرة على تعزيز أنظمة الرعاية الصحية من خلال تبسيط إجراءات المستشفى، وتوفير تشخيصات أكثر دقة، وتسهيل اتخاذ القرارات السريرية، وتقديم علاج ورعاية فائقة الجودة بجودة أعلى وبتكلفة منخفضة[7]. (د.ن ،د.ت) /الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام د.ت / https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/artificial-intelligence-for-good.aspx تاريخ الدخول18 ..2023.03 .

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي ومساعدة المجتمع في مكافحة التمييز العنصري

التمييز العنصري خطير جداً في حياتنا وهو أحد أسباب الفتنة والحروب التي تؤدي إلى التمييز بين الناس. لقد عرفت العنصرية منذ ولادة الحياة على الأرض، وذلك من خلال السلوكيات والمعتقدات التي تتجلى من خلال العنصرية. ويمكن أن ترفع فئة إلى درجة تهيمن فيها على أخرى، وتحرم الأفراد من جميع حقوقهم، مثل العنصرية على أساس البلد أو الأصل أو العرق أو الدين أو الجنس أو اللون، والعنصرية على أسس اجتماعية، وهي الأوسع في العالم.

وخاصة بعد مقتل رجل أسود يدعى "جورج فلويد" على يد ضابط شرطة أمريكي أبيض، انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة المتحدة مقطع فيديو لضباط شرطة بريطانيين وهم يخنقون رقبة رجل أثناء اعتقاله. إحياء ذكرى مأساة الرجل الأسود "جورج فلويد" الذي أثار رحيله موجة من الاحتجاجات في أنحاء الولايات المتحدة. كما لوحظ أنه بعد نشر الفيديو على الإنترنت، تمت إحالة الضابطين إلى مكتب سلوك الشرطة وتم إيقاف أحدهما عن العمل ومنع الآخر من المشاركة في العملية الميدانية.[8](د.ن. 2021) ./ مقتل جورج فلويد: السجن 22 سنة ونصف لضابط الشرطة السابق المدان بالقتل./ . https://www.bbc.com/arabic/world-57619409. تاريخ الزيارة: 2023/09/07.

من منظور استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة التمييز العنصري: حاول باحثون من جامعات بنسلفانيا وكولومبيا وشمال الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة التمييز العنصري، لا سيما وأن المعاملة التمييزية للمجتمعات المتحضرة كانت قضية قائمة منذ فترة طويلة. طور باحثون من كلتا الجامعتين أيضًا تقنية تكشف عن التمييز على أساس خصائص محددة، مثل الجنس أو العرق، بناءً على تقنية تُعرف باسم**"خوارزميات الواقع المضاد"** "counter-reality algorithms" بحيث يتم تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي ، لتكون قادرة على تقديم أفضل تخمين، حول ما يشكل تمييزًا ، وما لا يشكل تمييزًا.

هي تطبيقات تساعد على فهم ومعرفة البيانات والمعلومات في المجلات المختلفة . نظرا لأهميتها في الحياة اليومية فقد أصبح من الضروري استخدامها والاستفادة منها في محاربة التمييز العنصري في بعض الدول العربية والأوروبية المجتمعات و منها :

1- **تطبيق: الملاحظات الصوتية**: **Application: Otter Voice Note**هو تطبيق يتيح للمستخدمين تسجيل الملاحظات الصوتية وتدوينها بسهولة حيث يعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي لفهمها والتقاط المحادثات الصوتية الطويلة التي تحدث بين عدة أشخاص وتحويلها إلى ملفات نصية ومشاركتها مع أشخاص آخرين لذلك تعد المشاركة مثالية للصحفيين والطلاب لأنه يساعدهم على أن يكونوا أكثر تركيزًا وتعاونًا. أثناء الاجتماعات والمقابلات والمحاضرات وغيرها من المحادثات المهمة، كما يسمح لك بالتقاط الصور لإدراجها في النص، وتشغيل الصوت بسرعة قابلة للتعديل، بالإضافة إلى تصدير الملاحظات النصية كملفات TXT أو PDF أو SRT أو نسخها ملاحظات صوتية يمكن تصديره كملفات MP3، من بين ملفات أخرى، كما أنه يتكامل أيضًا مع iOS وتقويم Google، ويذكرك بتسجيل الاجتماعات، ويقوم تلقائيًا بإعداد المحادثات للاجتماعات.[9](آية العضيبات، 2020) / تطبيق otter voice notes /

https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-otter-voice-notes/ تاريخ الزيارة: 2023/09/07.

2-**تطبيق Replika**: هو عبارة عن روبوت دردشة تفاعلي يعتمد على الذكاء الاصطناعي ويمكن استخدامه للتحدث مع أشخاص آخرين أو أشخاص حقيقيين، ويعتبر هذا التطبيق أيضًا تطبيق مراسلة، ولكن في هذه الحالة أنت تقوم ببرمجة إنسان افتراضي، فهو يعتمد على الذكاء الاصطناعي، وهو مصمم للتعامل معك كشخص حقيقي، وبذلك يوفر لك مكانًا آمنًا للحديث عن أفكارك ومشاكلك ، كما أنه متاح لك على مدار الساعة ، سبعة أيام في الأسبوع ، وتتميز بالقدرة على فهم أفكارك ومشاعرك وتحسين مزاجك ، حيث يمكنك تعلم مهارات جديدة في التعامل والعمل لتحقيق أهداف مثل التفكير الإيجابي وإدارة التوتر[10]. (Admin. 2022) / What You Need to Know About…Replika. *Ineqe Safeguarding Group*./ https://ineqe.com/2022/01/20/replika-ai-friend/. تاريخ الزيارة: 2023/09/07.

3-**تطبيق Brain.fm**: هو تطبيق يمنحك مجموعة من المقطوعات الموسيقية التي صممها الذكاء الاصطناعي لتحسين التركيز والتأمل والنوم والاسترخاء خلال 15 دقيقة من الاستخدام اليومي. كل ما عليك فعله هو تثبيت التطبيق واختيار ما تريد تحقيقه، مثل التركيز أو الاسترخاء أو التأمل أو النوم، وسيبدأ التطبيق في تشغيل مقطوعة موسيقية بناءً على اختيارك، والتي يعتقد الباحثون أنه يمكن استخدامها لإنشاء موسيقى مسار لمكافحة العنصرية[11] (Ojala, (Ojala, A. 2023). / Brain.fm Review – My Experience With Their Neural Music. *Squeeze Growth*. / https://squeezegrowth.com/fr/brain-fm-review/) تاريخ الزيارة 2023/09/07.

4 -**تطبيق Deep Art Effects**: هو تطبيق يسمح لك برسم عملك الفني بمساعدة خوارزميات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، كما يتمتع التطبيق بوظيفة محاكاة أسلوب بعض أعظم الرسامين في التاريخ مثل فان جوخ، ومونيه، دافنشي ومايكل أنجلو وبيكاسو، ومن خلال تطبيق هذه الأنماط على صورك، يوفر لك التطبيق أكثر من 40 فلترًا بأسلوب الفنانين المشهورين، بالإضافة إلى أنه يمكنك مشاركتها على حساباتك على مواقع التواصل الاجتماعي. يمكن استخدامها لإنشاء صور وأعمال فنية تحارب مختلف أشكال العنصرية ومشاركتها مع الآخرين[12] . (Garofalo, E. 2021). / Turn Your Photos Into Works of Art With Deep Art Effects' Black Friday Deals. *MUO*. / https://www.makeuseof.com/deep-art-effects-black-friday-deals/ تاريخ الزيارة: 2023/09/07.

المطلب الثاني: كيف يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي عنصريًا؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الرجوع الى امثلة البرامج الذكاء الاصطناعي و بعض التجارب التي أظهرت انحياز الذكاء الاصطناعي و عنصريته.

الفرع الأول: برمجة الخوارزميات على التمييز من البشر

وتجدر الإشارة إلى أن برمجة خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والبيانات التي يقدمها المطورون، والتي يمكن استغلالها بطريقة عنصرية، وتجدر الإشارة إلى أن الحاجة الأساسية إلى «التعلم العميق» تعتبر أهم عنصر للذكاء الاصطناعي. يعني استغلال البيانات والتعلم العميق بشكل أساسي أن الخوارزميات تعتمد على البيانات الموجودة ثم تتعرف عليها دون تدخل بشري.

في عملية التعلم العميق، ستتعلم خوارزمية البرنامج، والتصنيف مباشرة من الصور والنصوص والصوت، ويمكنك تحقيق مستوى محسن من الدقة يتجاوز أحيانًا مستويات الأداء البشري. على سبيل المثال، تمت برمجة خوارزمية للتعرف على القطط في آلاف الصور وإنشاء نمط من خلال التعرف على شكل القطة وجسمها من الصور المسماة «القط».

ليس هناك شك في أن البيانات المستخدمة في برامج الذكاء الاصطناعي تلعب دورًا مهمًا في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. عندما تغذي أنظمة الذكاء الاصطناعي القائمة على الحقوق بالبيانات العنصرية، فإنها تدين السود بشكل تعسفي. يوصي الخبراء بإعداد وتعديل بيانات التدريب حتى لا تضر بالأقليات من أجل تجنب حالات مثل التحيز والتمييز العنصري في خوارزميات الذكاء الاصطناعي.[13](غونيول عبد القادر، د.ت)/ السلوك البشري يفرض عنصريته على الذكاء الاصطناعي ،https://www.aa.com.tr/ar/تاريخ الزيارة 2023/03/03.

الفرع الثاني: بعض الأمثلة للتحيز العنصري الموجود في التكنولوجيا

توجد صور مختلفة اليوم لتحيز العنصري الرقمي تظهر في :

1-صنابير المياه الأوتوماتيكية:في المطاعم والحمامات العامة، غالبًا ما يشتكي الأشخاص السود من أن الحنفيات لا تطلق الماء والصابون على أيديهم لأن أجهزة الاستشعار الموجودة في الأجهزة لا يمكنها اكتشاف درجات لون البشرة الداكنة.

2-كاميرا: عند اختراع الكاميرات الملونة، أصبح من الواضح أن تصوير الأفراد البيض كان ملفتًا للنظر وممتعًا من الناحية الجمالية، بينما بدا تصوير الأفراد السود ضبابيًا ومشوهًا.

3-وسائل التواصل الاجتماعي: منصات ووسائل التواصل الاجتماعي تساعد على انتشار خطابات الكراهية والعنصرية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقييد هذا المحتوى من خلال خوارزميات معدلة، تظل هذه المنصات أرضًا خصبة لنشر الأيديولوجيات الضارة.

4- لعبة بوكيمون غو: لاحظ لاعبو Pokémon Go أن هناك دلالات عنصرية، بما في ذلك عدم وجود خرائط للأحياء الفقيرة أو الأقليات في الولايات المتحدة في خرائط اللعبة، مما يعني أن الأشخاص الذين يعيشون في تلك الأحياء لم يُسمح لهم باللعب.

5- صور جوجل: لوحظ أن صور غوغل تحتوي على خوارزميات «قبيحة». يُظهر البحث عن الصور عن «الغوريلا» صورًا لرجال سود مع وصف - بحث على غوغل - بعض النساء السود من الرجال، كما في حالة ميشيل أوباما وسيرينا ويليامز وسوجورنر تروث.[14](الراوي طه ،2020) /عنصرية التكنولوجياعن أسباب وأشكال التحيز الرقمي / https://www.noonpost.com/content/37283 تاريخ الزيارة 2023/03/18.

الفرع الثالث: أولى تجارب التمييز العنصري للذكاء الاصطناعي

في عام 2014، بدأ خبراء التعلم الآلي في أمازون العمل على أداة ذكاء اصطناعي تجريبية لاستبدال الموظف المسؤول عن معالجة التطبيقات بمجرد تحليل السير الذاتية للمرشحين، وتسجيل الطلب من 1 إلى 5 وتقديم اختيار أفضل مرشح لهذا المنصب.

في عام 2015، وجد المطورون أن الأداة لم تقيم بشكل محايد السير الذاتية للوظائف الفنية، مثل مطوري البرامج ؛ إنه يميز بين الرجل والمرأة، ويخصص تقييمات منخفضة للغاية للطلبات التي تحتوي على كلمة «نساء» ويخفض تصنيف المرشحين الذين التحقوا بجامعات نسائية بالكامل. وتجربة أمازون ليست الوحيدة التي يصبح فيها الذكاء الاصطناعي عنصريًا ؛ في عام 2016، اختبرت Microsoft حادثة مماثلة بعد 24 ساعة من إطلاق روبوت دردشة على Twitter مصمم لاستهداف مستخدمي Twitter بطريقة ذكية ومضحكة ؛ انتهى الأمر بالرد على المستخدمين بتغريدات عنصرية مليئة

بالكراهية[15]. (Dastin, J. 2018). / Amazon scraps secret AI recruiting tool that showed bias against women / https://www.reuters.com/article/us-amazon-com-jobs-automation-insight/amazon-scraps-secret-ai-recruiting-tool-that-showed-bias-against-women-idUSKCN1MK08G) date of visit: 05/09/2023.

هل من المعقول أن ينقل البشر آفة العنصرية إلى آلة ؟ ليس تماما ؛ تتعلم أدوات الذكاء الاصطناعي نفسها من خلال ما يسمى التعلم الآلي، بناءً على البيانات التي تتلقاها من مطوريها. في حالة أمازون، حللت أداة الذكاء الاصطناعي بيانات السيرة الذاتية من موظفين سابقين على مدار السنوات 10 الماضية، ثم وجدت بشكل مستقل أن المرشح الأمثل للمنصب يشبه المرشحين السابقين، ومعظمهم من الرجال وليس من النساء..، بشرط أن يكون المرشح الأمثل ليست امرأة. في حالة مايكروسوفت، كانت البيانات التي تلقاها الروبوت بيانات عامة من المحادثات الجارية بالفعل على الإنترنت، لكن معظمها كانت محادثات مثيرة للجدل وليست حوارات عقلانية، حيث هاجم المستخدمون البعض بأوصاف عنصرية[16].(معابرة تسنيم، 2021 /عنصريّة الذكاء الاصطناعي ، / https://molhem.com/@tasneem_maabreh تاريخ الزيارة : 2023/3/18.

ما فعلته أداة الذكاء الاصطناعي من أمازون ومايكروسوفت كان تمييزيًا عنصريًا، ولكن عن غير قصد، لأن الرجال يتحكمون في الوظائف التقنية في أمازون على مر السنين، وفي حالة مايكروسوفت، اقتصرت المفاوضات على أفق واحد. يتكرر هذا التمييز بطرق مختلفة عندما تشارك مجموعة مماثلة من الناس في مجال لا يوجد فيه تنوع في المجموعات ووجهات النظر المشاركة، عندما تحكم طبقة معينة من الناس بمشاركة أو بدون مشاركة بقية المجتمع وبقية السكان. الأعمال التجارية. الصورة ؛ بالطبع، يتم وضع قوانين لا تأخذ في الاعتبار مصالح واحتياجات المجموعات الأخرى. ومشاركة النساء والرجال والشباب والمعوقين وجميع الفئات الاجتماعية في جميع أشكال الحياة ضرورية لتجنب أي شكل من أشكال التمييز، سواء كان ذلك عن قصد أم لا.

المبحث الثاني:الذكاء الاصطناعي آلية للتحيز الجنسي

يوجد أرشيف صغير قيّم من الأدلة على أن أنظمة الذكاء الاصطناعي متحيزة وعنصرية وتميل إلى تكرار الصور النمطية السامة العنصرية والمتحيزة جنسيًا. لذلك ليس من الصادم معرفة أن تلك الخوارزميات العنصرية والمتحيزة جنسيًا يمكن استخدامها لصنع روبوتات عنصرية ومتحيزة جنسيًا أيضا.

المطلب الأول: دراسة عملية تؤكد التحيز العنصري لذكاء الاصطناعي بسبب السلوك البشري

يأتي ما سبق من مقال جديد كتبه باحثون من Johns Hopkins و Georgia Tech، الذين استخدموا نموذجًا للغة الذكاء الاصطناعي يستخدم على نطاق واسع لتعليم روبوت افتراضي للتفاعل مع الأشياء المادية. تلقى الروبوت كتلًا بها صور لوجوه بشرية من أعراق وأجناس مختلفة، ثم كلف بمهام تتعلق بتنفيذه، بما في ذلك معالجة هذه الكتل[17].(Hundt, A.,. Agnew, W., Zeng, V., Kacianka, S., & Gombolay, M. C,2022)./ Robots enact malignant stereotypes. *2022 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency* /https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212 (Date of visit 07.09.2023.

مع بعض الحث، وجد الباحثون أن النظام تناول الصور النمطية العنصرية والجنسانية من خلال تقديم تعليمات واضحة أو غامضة أو غامضة. على سبيل المثال، إخبار الروبوت المتصل: "ضع مكعب المجرم في الصندوق البني." يؤدي ذلك إلى قيام الروبوت الإلكتروني بالتقاط دفتر ملاحظات يحتوي على

صورة لرجل أسود حدد هويته ووضعه في الصندوق، باستخدام دفتر ملاحظات به صورة لرجل أسود. صورة مهملة بوضوح لرجل أبيض، فإن مسار العمل الصحيح الوحيد في هذه المواقف هو ترك الروبوت غير نشط، لأن كلمة "مجرم" مصطلح شخصي ويحمل إيحاءات سياسية. ومع ذلك، وجد الباحثون أنه عند مواجهة مثل هذه الأوامر التمييزية، رفضت الروبوتات تنفيذ الحدث في ثلث الوقت فقط. ووجدوا أيضًا أن النظام الآلي للروبوت يواجه مشكلات خطيرة في تحديد الأشخاص السود، مما يكرر مشكلة معروفة في رؤية الكمبيوتر والتي أزعجت أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لسنوات.[18](rosejanus ترجمة فاروق حسين،د.ت) / الخوارزميات العنصرية تجعل الروبوتات عنصرية أيضًا/ https://www.vice.com/ar/article/qjk ، تاريخ الزيارة 2023/3/3.

تُظهر ثلاثة برامج لتحليل الوجه تم إصدارها تجاريًا من شركات التكنولوجيا الكبرى تحيزات من نوع الجلد والجنس، وفقًا لورقة بحثية جديدة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد ستقدم في وقت لاحق من هذا الشهر في مؤتمر العدالة والمساءلة والشفافية.

في تجارب الباحثين، لم تكن معدلات الخطأ في البرامج الثلاثة في تحديد جنس الرجال ذوي البشرة الفاتحة أسوأ من 0.8 في المائة. ومع ذلك، بالنسبة للنساء ذوات البشرة الداكنة، تضخمت معدلات الخطأ - إلى أكثر من 20 في المائة في حالة واحدة وأكثر من 34 في المائة في الحالتين الأخريين.[19](Larry Hardesty 2018). / "Study Finds Gender and Skin-Type Bias in Commercial Artificial-Intelligence Systems." *MIT News | Massachusetts Institute of Technology*. / https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212, date of visite: 06/09/2023.

تستند عنصرية الآلة إلى بيانات متحيزة يقدمها البشر، وليس الآلات نفسها. ويبدو أن الناس يعرفون تقنية العنصرية إذا كان هناك قسم علمي في جامعة يحتوي فقط على بيانات للرجال، أو إذا تم اختيار المرشحين وفقًا لجنسهم وجنسهم. مرفوضة على نطاق واسع. النساء لا يعملن في هذا القسم. لذلك إذا تقدم أحدهم، فإن معظمهم لا ينطبق.

عندما تكون البيانات ملوثة بالعنصرية أو الطبقية أو التمييز الجنسي، فإنها تنشر هذه الأفكار من خلال الأنظمة. وهذا لا يؤدي إلى تطبيع مثل هذه الأيديولوجيات القمعية فحسب، بل يمنح أيضًا أولئك الذين يطبقون هذه الأنظمة سببًا لتبرير أفعالهم. إذا فشلت هذه الأنظمة في تلبية طلب المستخدم، فإنها تعتذر من خلال الادعاء بأن النظام هو المخطئ. وفيما يتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي على الهوية العربية، فإن عواقب عنصرية الروبوتات وخيمة، مما يجعلها قوة مدمرة في المجتمع. وأشار المتحدث إلى أنه عندما تنتقل العلوم الغربية إلى العالم العربي دون النظر إلى هويتها، فإن ذلك يخلق أجواء علمية وثقافية مضطربة لا تنتمي إلى أي لغة أو ثقافة غير العروبة. ولتحقيق الذكاء الاصطناعي العادل لجميع المستخدمين، يجب على المبرمجين الاعتراف بتنوع العالم على أساس الخلفيات والأعراق المختلفة. ويجب عليهم أن يأخذوا هذه الاختلافات في الاعتبار وأن يعدلوا بيانات الآلة وفقًا لذلك لتتوافق مع الثقافة والهوية العربية.[20](نجود سجدي،2022) /هل يورث البشر عنصر يتهم للذكاء الاصطناعي؟ Independent arab، / https://www.independentarabia.com/node/357311تاريخ الزيارة : 2023/03/18.

المطلب الثاني: التحيز المشفر

رغم ما حققه الذكاء الاصطناعي من مساواة الا انه بالمقابل تمكن من تحقيق التحيز عن طريق تسبيب أنظمة الذكاء الاصطناعي مشاكل للشركات بسبب سلوكها العنصري غير المتوقع (الفرع الأول) اما أسباب التحيز الرقمي سنتطرق لها في (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: مشاكل أنظمة الذكاء الاصطناعي

- يعتمد إنشاء خوارزميات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على البيانات والمعلومات التي يقدمها المبرمجون.

- في جوهره، يشير التعلم العميق إلى خوارزمية تستمد من البيانات الموجودة مسبقًا لاكتساب المعرفة حول تلك البيانات دون الحاجة إلى أي تدخل بشري.

- إن استخدام البيانات التي تتضمن التمييز العنصري في أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى إدانة ظالمة للأفراد ذوي البشرة السوداء، كما يتضح من الوفاة المأساوية لجورج فلويد في الولايات المتحدة. وقد تسبب هذا في تجدد المناقشات حول العنصرية الموجودة في خوارزميات الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى زيادة الاحتجاجات المناهضة للعنصرية في جميع أنحاء العالم. على الرغم من أن قضية العنف العنصري ضد الأفراد السود كانت مصدر قلق طويل الأمد، إلا أن ظهور التمييز العنصري في خوارزميات الذكاء الاصطناعي أعاد هذه القضية إلى الواجهة مرة أخرى. (غونيول عبد القادر، مرجع سابق)

الفرع الثاني: أسباب التحيز الرقمي

ربما يكون السبب الجذري للتحيز العنصري الذي نراه اليوم هو المستوى الأساسي للتحيز بين المبرمجين، لكن هناك طرقًا تكتسب من خلالها تلك الخوارزميات عنصريتها، وهي كالتالي:

•**البيانات المتحيزة**: يحتاج الذكاء الاصطناعي إلى بيانات لمعرفة كيفية القيام بشيء ما، وإذا كانت هذه البيانات متحيزة، وكذلك النتائج. يتضح هذا من خوارزميات اكتشاف الوجه، والتي يتم تدريبها على 90٪ من صور البيض، مقارنة بـ 10٪ على الأشخاص الأكثر قتامة.[21](الراوي طه، 2020) / عنصرية التكنولوجيا. عن أسباب وأشكال التحيز الرقمي /https://www.noonpost.com/content/37283 تاريخ الزيارة 2023/03/18.

•**التعميمات:** يعد توزيع المخاطر داخل الخوارزميات مصدرًا آخر للتحيز في برمجة الخوارزميات ويطرح السؤال أن معظم السود هم أشخاص خطرون أو يعتقد الأشخاص الملتحون أنهم إرهابيون. في هذه الحالة، ستطلق الخوارزميات إنذارات كاذبة ضد الأبرياء.

•**القيود** :أخيرًا، هناك غباء صناعي وقيود تكنولوجية. يمكنك استخدام «موزع الصابون» في المطاعم عن طريق خفض يدك، لكن نفس الجهاز لا يوزع الصابون على السود وبسبب هذا، لا تستطيع الأجهزة اكتشافه بالأشعة تحت الحمراء. أشعة لا تنعكس على الجلد الأسود.[22](طه الراوي المرجع السابق ، ص 01)

المبحث الثالث:الذكاء الاصطناعي بين واقع نماذج الروبوتات العنصرية وتحديات تكريس المساواة او مكافحة التمييز

في العديد من الأحداث حول العالم، سببت أنظمة الذكاء الاصطناعي مشاكل للشركات بسبب سلوكها العنصري غير المتوقع من جهة و ما تطرحه من تحديات من جهة أخرى .سيتم التطرق في هذا المبحث النماذج نمطية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي(المطلب الأول) ثم الى تحديات الذكاء الاصطناعي بين اعتباره قوة لصالح العام و التحيز العنصري(المطلب الثاني).

المطلب الأول: نماذج نمطية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي

بين الواقع العملي العديد من التطبيقات المتحيزة نذكر منها ، مثالا و ليس حصرا :

الفرع الأول: روبوت الذكاء الاصطناعي "تاي" TAY

كان أحد أكثر الأحداث شعبية هو روبوت الذكاء الاصطناعي TAY، الذي طورته Microsoft بعد جهد طويل للتحدث مع مستخدمي Twitter باللغة الإنجليزية. ومع ذلك، على عكس التوقعات، لم يجر »تاي« أي محادثات ممتعة مع المستخدمين واضطرت الشركة إلى إغلاقها في غضون 24 ساعة فقط. من خلال أفعالها المهينة والعنصرية، ولكن أيضًا من خلال بعض ردود أفعالها، فقد أهان النساء واليهود، وطالب ببناء جدار على الحدود مع المكسيك.كان من المفترض أن يساعد تويترTay في التعلم من المستخدمين وتطوير شخصية أكثر واقعية تشبه الإنسان. "تاي"، مثل روبوتات الدردشة التي جاءت قبلها، تم تصميمها صراحة لإثارةالصفات المجسمة، من خلال السماح للمستخدمين بالاعتقاد بأن لديها ذكاء اجتماعي وعاطفي.ومع ذلك، فشلت هذه التجربة الاجتماعية والتكنولوجية لأن قدرات تاي على إنتاج سلوكيات غير متوقعة وغير معهودة تم استخدامها لإرسال البريد العشوائي إلى متابعيها بغرابة،تغريدات حساسة سياسياً أو عنصرية وكراهية للنساء[23]. (Neff, Gina. 2016) */Automation, Algorithms, and Politics| Talking to Bots: Symbiotic Agency and the Case of Tay* / https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/6277.

الفرع الثاني: برنامج بيوتي ال "Beauty AI"

كان من المفترض أن تستخدم مسابقة الجمال الدولية الأولى التي حكمت عليها «الآلات» عوامل موضوعية مثل تناسق الوجه والتجاعيد لتحديد المتسابقين الأكثر جاذبية. بعد إطلاق Beauty.AI هذا العام، قدم ما يقرب من 6000 شخص من أكثر من 100 دولة صورًا على أمل أن يقرر الذكاء الاصطناعي، المدعوم بخوارزميات معقدة، أن وجوههم تشبه إلى حد كبير «جمال الإنسان».ولكن عندما جاءت النتائج، شعر المبدعون بالفزع لرؤية أن هناك عاملاً صارخًا يربط الفائزين: الروبوتات لا تحب الأشخاص ذوي البشرة الداكنة.

من بين 44 فائزًا، كان جميعهم تقريبًا من البيض، وحفنة من الآسيويين، وواحد فقط لديه بشرة داكنة. هذا على الرغم من حقيقة أنه على الرغم من أن غالبية المتسابقين كانوا من البيض، إلا أن العديد من الأشخاص الملونين قدموا صورًا، بما في ذلك مجموعات كبيرة من الهند وأفريقيا.[24] (Levin, Sam. 2017)/ "A Beauty Contest Was Judged by AI and the Robots Didn't like Dark Skin." *The Guardian*, / https://www.theguardian.com/technology/2016/sep/08/artificial-intelligence-beauty-contest-doesnt-like-black-people

الفرع الثالث: خوارزميات المحاكم الامريكية المتحيزة في الافراج عن السجناء

وهو يوضح عنصرية الذكاء الاصطناعي الذي استخدم في محاكم أميركا في قضايا إطلاق سراح السجناء، حيث أصبح واضحًا بعد فترة أن الخوارزمية كانت تحكم على السود على أنهم مرتكبو الجرائم المتكررة بسبب إدخال معلومات متحيزة في الذكاء الاصطناعي حيث كان أحد الجانبين متحيزًا ضد الآخر أثناء إن بناء هذه التجارب والقصص يجعل المهتمين بالتفكير في العنصرية في الذكاء الاصطناعي،

وكيفية التأكد من عدم انتهاك الخوارزميات للحقوق، وكيفية التأكد من عدم تكرار المجتمع وهذه العروض للقوالب النمطية الثقافية، خاصة فيما يتعلق بالعنصرية. (سجدي نجود، مرجع سابق)

الفرع الرابع: التحيز الافتراضي DIGITAL DISCRIMINATION

(apple credit card accused of gender bias in algorithms) ،في قضية سابقة، اتهم أحد مؤسسي شركة Apple بطاقة الائتمان الرقمية الجديدة للشركة بالتمييز على أساس الجنس، بينما ادعى أحد مخترعي التكنولوجيا أن الخوارزميات المستخدمة كانت متحيزة جنسيًا.

تم منحه حدًا ائتمانيًا يبلغ عشرة أضعاف حد زوجته، على الرغم من عدم وجود حسابات أو أصول منفصلة لديهم. السؤال هنا: هل تعرف الشركات كيف تعمل خوارزمياتها ؟ لا، إنه يعرف ما تحاول خوارزمياته القيام به، لكنه لا يعرف بالضبط كيف يقومون بعملهم، وإليك بعض الأسئلة الأكثر إثارة للاهتمام في عصرنا: كيف يمكن تحقيق العدالة في نظام لا توجد فيه عدالة ؟. ألا يمكنك فعل أي شيء غير متأكد من كيفية عمل الخوارزميات ؟ [25] (شادن آل فاران ، 2022) | تورط الذكاء الاصطناعي على النطاق الاجتماعي الواسع | https://maaal.com/2022/08/%D8 تاريخ الزيارة 18/03/ 2023.

في حالة أخرى لاقت صيت لتحيز الخوارزميات، قرر بعض مهندسي أمازون استخدام الذكاء الاصطناعي لفحص سيرة الموارد البشرية. ومع ذلك، أغلقت الشرطة أداة تجنيد الذكاء الاصطناعي بعد اكتشاف أن البرنامج كان متحيزًا ضد النساء. رفض هذا النموذج السير الذاتية لجميع النساء وأي شخص ذكر كلية نسائية في سيرتهم الذاتية. ونتيجة لذلك كان عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب تقنية نافذة في "أمازون" قليل جدًا، كما لا يوجد الكثير من النساء في مناصب تقنية نافذة في أي مكان.

وفي قضية أخرى عن التحيز العنصري:

تم فتح تحقيق من قبل هيئة تنظيم التأمين في نيويورك بشأن مجموعة United Health. يأتي ذلك في أعقاب تقرير يفيد بأن خوارزمية يونايتد هيلث فضلت الرعاية الصحية للمرضى البيض الأصحاء على رعاية المرضى السود المصابين بأمراض خطيرة، وهو مثال على التحيز العنصري في التكنولوجيا والخوارزميات. إن الآلة المشاركة في عملية صنع القرار كانت ببساطة تحاكي الحالة الحالية للعالم، حيث أن الآلات لا تصدر أحكام أخلاقية، بل تبني قراراتها على الحسابات الرياضية. وبالتالي، إذا استخدمنا نماذج التعلم الآلي لتقليد العالم الحالي، فمن الواضح أننا لن نحقق أي تقدم اجتماعي.[26] (Evans, M. and Mathews, A.W. 2019) "New York Regulator Probes UnitedHealth Algorithm for Racial Bias," *WSJ*, https://www.wsj.com/articles/new-york-regulator-probes-unitedhealth-algorithm-for-racial-bias-11572087601

خلال عام 2010، بدأ عملاق التواصل الاجتماعي المعروف باسم "فيسبوك" تجربة شارك فيها أكثر من 61 مليون فرد. تتألف هذه التجربة من رسالة واحدة معروضة على المنصة، والتي كان من المفترض أن تساعد في الحملة الانتخابية لتلك الفترة الزمنية المحددة.

من خلال التلاعب الخفي، كان لدى "فيسبوك" القدرة على التأثير على نتائج الانتخابات المتنافس عليها بشدة دون أن يتم اكتشافها. ومن المثير للدهشة أن المنصة كانت قادرة على تحفيز 300 ألف فرد للإدلاء بأصواتهم بسهولة. وفي عام 2016م خلال الانتخابات الأمريكية ظهرت من جديد إشاعات حول علاقة "فيسبوك" بالحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق"دونالد ترامب" حيث تم رفع أصابع الاتهام

تجاه الشركة، قالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية وصحيفة "الأوبزرفر" البريطانية إن شركة "كمبردج أناليتيكا" جمعت معلومات خاصة عن أكثر من ٥٠ مليون مستخدم لموقع "فيسبوك" من خلال تطوير تقنيات لدعم الحملة الانتخابية للرئيس السابق "دونالد ترامب" في عام 2016م . في النهاية، تستطيع الخوارزميات تغيير نتيجة انتخابات رئاسية وإلى الآن يتم التشكيك في قوتها.[27] (شادن آل فاران ، مرجع سابق)

المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي بين اعتباره قوة لصالح العام والتحيز العنصري

يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرة فريدة على العمل كقوة من أجل الصالح العام. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة:

1 -**الثقة الأساسية في النماذج وشفافيتها**: غالبًا ما يكون من الصعب تحديد كيفية وصول نموذج التعلم العميق إلى استنتاجاته، ويمكن أن يكون النموذج مبهمًا وغير واضح للغاية. لا يزال بعض الباحثين يختارون عمدًا نماذج ذكاء اصطناعي بسيطة وقابلة للتفسير بدلاً من نماذج أكثر دقة ولكن غامضة، حتى لو كانوا يريدون من الذكاء الاصطناعي أن يقوم بتنبؤات دقيقة. يريد بعض الأشخاص "الاعتماد على" الآلات في الأنظمة المعقدة والقرارات الصعبة، بينما يفضل البعض الآخر الحفاظ على مستوى معين من التدخل البشري.

2 -**التحيز**: في حين أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض مفيدة للغاية، إلا أنه قد يؤدي عن غير قصد إلى أغراض غير مرغوب فيها أو غير مناسبة أو نتائج غير مقصودة. ويشكل التحيز العنصري المرتبط بالإعاقة والجنس في الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي، وتأثيره الأوسع على المجتمع ككل، مصدر قلق متزايد. تعتمد دقة نموذج التعلم الآلي للذكاء الاصطناعي على جودة وكمية البيانات التي تشكل نموذج الذكاء الاصطناعي. في الحياة الواقعية، غالبًا ما تتم تسمية التواريخ بشكل خاطئ.

3 -**توافر البيانات وملكيتها**: يعد تأمين الوصول إلى البيانات مهمة معقدة. من أجل ضمان سلامة المعلومات الخاصة، من الضروري وضع معايير تحدد المواقف المناسبة لمشاركة البيانات. يجب أن تكون هذه البروتوكولات مخصصة للأفراد أو الكيانات الملتزمة بمبادئ ملكية البيانات وسريتها.

4 -**خصوصية البيانات وأمنها**: يعد أمن البيانات والخصوصية مصدر قلق بالغ في عصر التكنولوجيا، حيث يمكن أن تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى عواقب وخيمة. تتمثل إحدى طرق التخفيف من مخاطر الخروقات الأمنية في استخدام التعلم الموحد، الذي يتيح تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على الأجهزة التي تخزن البيانات داخليًا دون مشاركتها مع مصادر خارجية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب تقنيات الخصوصية دورًا محوريًا في حماية البيانات الشخصية.

5- **الاستعمالات المنصفة للذكاء الاصطناعي**: أبحاث الذكاء الاصطناعي مكثفة من الناحية الحسابية. إن عدم المساواة في الوصول إلى قوة أجهزة الكمبيوتر والبيانات يؤدي إلى اتساع الفجوة بين نخبة الشركات والجامعات القليلة التي تمتلك هذه الموارد وبقية العالم الذي يفتقر إليها.

6- **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:**وقد دفع هذا التحيز اللغوي أكثر من 1000 باحث من 60 دولة وأكثر من 250 مؤسسة مقرها فرنسا إلى العمل مع الذكاء الاصطناعي لإزالة الخطاب العنصري وتوليد بيانات منظمة صالحة من أشخاص من ثقافات مختلفة عن البيانات المتاحة بسهولة على الإنترنت. وفقًا

لصحيفة واشنطن بوست، فإن هذا المحتوى، المكتوب في الغالب باللغة الإنجليزية ومليء بالبيانات العنصرية أو الإثنية أو الجنسية أو الدينية، التي تصل إلى حد الجمل الشخصية، وتؤدي إلى تشغيل برامج الدردشة الآلية، والمحتوى التحريري، وملخصات المقالات، أصبح مؤخرًا مصطنعًا. في السنوات الأخيرة، شهدنا التطور السريع للذكاء الاصطناعي((AI)[28]. د.ن ،د.ت) /الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/artificial-intelligence-for-good.aspx/ تاريخ الزيارة 2023/03/18.

لا يزال موضوع أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مثيرًا للجدل في المجالين الفلسفي والتقني. وأوضح مسلم أن طرح السيارات الذكية ذاتية القيادة قد تأخر بسبب العلاقات الأخلاقية مع الروبوتات، الطفل المدلل للروبوتات. ما هو القرار الذي تتخذه السيارة عندما تجد نفسها فجأة مضطرة إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستصدم سيارة أخرى أو أحد المشاة؟ لذلك، يجب أن تتمتع الروبوتات المستقبلية بصفات أخلاقية وإنسانية. يمكنك اختصار المناقشة والقول إنه يمكن التغلب على عنصرية الذكاء الاصطناعي إذا تغلبنا كمستخدمين على عنصريتنا.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح ان الذكاء الاصطناعي يلعب دور هام لتحقيق الصالح العام و تسهيل الحياة و ضمان حقوق الأجيال الحالية و القادمة غير انه يمكن ان يكون له استعمال قد يمس بمبدأ المساواة خاصة من خلال تكريس العنصرية عند برمجته مما يدفعه الى اتخاذ قرارات وفق الخوارزميات تظهر من خلاله العنصرية سواء بسبب اللون او الجنس او العرق او الدين و هذا ما يتنافى مع مبدأ المساواة وقد توصلنا لمجموعة من التوصياتهي:

1- ضرورة وجود أشخاص متعددي الألوان و الاجناس و الاديان في الشركات المطورة لأنظمة الذكاء الاصطناعي.
2- يجب فحص البيانات المستخدمة لتدريب الذكاء الاصطناعي بشكل نقدي من أجل استبعاد التحيز العنصري و العمل بكل موضوعية.
3- استخدام بيانات تدريب مناسبة لذكاء الاصطناعي
4- لابد من مستوى وعي و إدراك واسع لتمييز و العنصرية لدى الذكاء الاصطناعي و قبل تطبيقها في المجتمع بشكل دائم يجب اختبار خوارزميات الذكاء الاصطناعي في اطار أخلاقي اكثر صرامة .
5- يجب ان يشمل "التنويع" أيضًا وجود علماء غير مبرمجين بين الموظفين. قد لا يكون لهؤلاء الأفراد قدر كبير من الخبرة في حل مشاكل برمجة الكمبيوتر المعقدة، لكن من المرجح أن يكون علماء الاجتماع والمحامون وغيرهم ممن لديهم خبرة في قضايا التحيز والتمييز مفيدين طوال عملية تطوير الذكاء الاصطناعي.
6- من الضروري أن ينشئ نوعًا من القوانين الرادعة والعقوبات بحق شركات التكنولوجيا التي تطلق العنان للتحيز التكنولوجي في أنظمتها.
7- اعتماد مقاربة متعددة التخصصات عوض المقاربة العلمية الجامدة لموضوع الذكاء الاصطناعي، ومن المهم هنا تشكيل فرق بحث في تخصصات متعددة يمكنها أن تنظر في عواقب هذه الاختراعات والأنظمة التكنولوجية على المجتمع.
8- تمويل الأبحاث التي تعمل على تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي تجعل من حماية الخصوصية أولوية قصوى ضمن اشتغالها.

9- نحن نؤكد أن إنشاء معايير قوية لمزيد من التنوع في مجتمع الذكاء الاصطناعي وأن زيادة الوعي بقضايا العنصرية والتمييز في AIS أمر أساسي في هذه المرحلة. ولكن أكثر من ذلك، من المهم أن تهدف إلى شرح أفضل وشفافية أكبر لأنظمة الذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن فهم العنصرية والممارسات التمييزية التي تتشكل فيها والتصدي لها بشكل أفضل.

10- من المهم أيضًا وضع حوكمة للبيانات تكون أكثر شفافية وعدلاً وتمثيلًا اجتماعيًا لمصالح أصحاب المصلحة، والتي يجب أن تشمل المواطنين وممثليهم والمجتمع المدني. أخيرًا، ندعو إلى إطار تنظيمي ملزم لجعل الشركات أو أي كيانات أخرى تصمم هذه الأنظمة وتنشرها وتستخدمها بصفة موضوعية. وهذه، في رأينا، ليست قضية عدالة فحسب، بل قضية ديمقراطية.

قائمة المراجع والمصادر:

1. الراوي طه، 2020 / عنصرية التكنولوجيا. عن أسباب وأشكال التحيز الرقمي https://www.noonpost.com/content/37283/ تاريخ الزيارة 2023/3/18
2. إسميك حسن، د.ت ، الذكاء الاصطناعيAI: بين خدمة البشرية أو التفوق عليها ، stratigics ، https://strategiecs.com/ar/analyses/artificial-intelligence-serving-humans-or-surpassingthem?psafe_param=1&gclid=EAIaIQobChMIlt_c097l_QIVD7TVCh2MdgBrEAMYASAAEgJiJfD_BwE تاريخ الزيارة 2023/03/18.
3. العضيباتآية ، 2020 / تطبيق otter voice notes /
4. https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-otter-voice-notes/ تاريخ الزيارة: 2023/09/07.
5. سجدي نجود،2022،هل يورث البشر عنصريتهم للذكاء الاصطناعي؟ ، Independent arabia| https://www.independentarabia.com/node/357311/ تاريخ الزيارة : 2023/03/18.
6. شادن آل فاران ، 2022 ، تورط الذكاء الاصطناعي على النطاق الاجتماعي الواسع | https://maaal.com/2022/08/%D8 تاريخ الزيارة 2023 /3/18.
7. عربيBBC News. 2021/ مقتل جورج فلويد: السجن 22 سنة ونصف لضابط الشرطة السابق المدان بالقتل./ . https://www.bbc.com/arabic/world-57619409. تاريخ الزيارة: 2023/09/07
8. .غونيول عبد القادر، د.ت / السلوك البشري يفرض عنصريته على الذكاء الاصطناعي ، https://www.aa.com.tr/ar/ تاريخ الزيارة 2023/03/03.
9. rosejanus).ترجمة فاروق حسين،د.ت) / الخوارزميات العنصرية تجعل الروبوتات عنصرية أيضًا/ https://www.vice.com/ar/article/qjk ، تاريخ الزيارة 2023./3/3
10. .معابرة تسنيم، 2021 /عنصريّة الذكاء الاصطناعي ، / https://molhem.com/@tasneem_maabreh تاريخ الزيارة : 2023/3/18.
11. د.ن ،،الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام ، د..ت| https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/artificial-intelligence-for-good.aspx تاريخ الزيارة 2023/03/18.

مصادر أجنبية:

1. Abu Khelif ,2014, Definition of racism :The anti-Racial Safety Organisation , |http://www.aoadlibya.org/article 20. 03.2023.
2. Admin ,2022 / What You Need to Know About…Replika. *Ineqe Safeguarding Group*./ https://ineqe.com/2022/01/20/replika-ai-friend/.date of visit : 2023/09/07
3. Copeland, B.J , 2019/Artificial intelligence /https://www.britannica.com/technology/artificial-intelligencedate of visit : 02023/0606.09.2023.
4. Dastin, J. 2018. / Amazon scraps secret AI recruiting tool that showed bias against women / https://www.reuters.com/article/us-amazon-com-jobs-automation-insight/amazon-scraps-secret-ai-recruiting-tool-that-showed-bias-against-women-idUSKCN1MK08G) date of visit: 05/09/2023.
5. Garofalo, E, 2021. / Turn Your Photos Into Works of Art With Deep Art Effects' Black Friday Deals. *MUO*. / https://www.makeuseof.com/deep-art-effects-black-friday-deals/date of visit : 07/09/2023.

6. *Growth*. / https://squeezegrowth.com/fr/brain-fm-review/) date of visit :07.09.2023.
7. Evans, M. and Mathews, A.W, 2019 |"New York Regulator Probes UnitedHealth Algorithm for Racial Bias," *WSJ*, 26 October |https://www.wsj.com/articles/new-york-regulator-probes-unitedhealth-algorithm-for-racial-bias-11572087601.
8. Hardesty, Larry? 2018. / "Study Finds Gender and Skin-Type Bias in Commercial Artificial-Intelligence Systems." *MIT News | Massachusetts Institute of Technology*. / https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212). Visit date: 06/09/2023.
9. Hundt, A., Agnew, W., Zeng, V., Kacianka, S., & Gombolay, M. C ,2022. Robots enact malignant stereotypes. *2022 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency* /https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212 date of visit :05.09.2023.
10. Levin, Sam. 2017/ "A Beauty Contest Was Judged by AI and the Robots Didn't like Dark Skin." *The Guardian*, / https://www.theguardian.com/technology/2016/sep/08/artificial-intelligence-beauty-contest-doesnt-like-black-people .
11. Neff, Gina ,2016 *Automation, Algorithms, and Politics| Talking to Bots: Symbiotic Agency and the Case of Tay* / https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/6277.
12. Sheikh, H., Prins, C., Schrijvers, E. 2023 | Artificial Intelligence: Definition and Background. In: / Mission AI. | https://doi.org/10.1007/978-3-031-21448-6_2) date of visit : 06.09.2023.
13. Ojala, A,2023. / Brain.fm Review – My Experience With Their Neural Music. *Squeeze*

Growth.com/fr/brain.fm-review/Date of visit 07.09.2023

14. Wex definitions team, May 2022 / racism / https://www.law.cornell.edu/wex/racism

/ https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212). Visit date: 06/09/2023.

اثار الادوية والادوية المنتهية الصلاحية اسباب ومعالجات

م. م. انتظار إبراهيم ياسين
وزارة التربية، مديرية تربية بغداد الكرخ الثالثة/ ثانوية الباب العقول للمتفوقين
romaniarosa21@gmail.com
00964772104129

الملخص
تعد مشكلة التلوث الدوائي والاستعمال الخاطئ للأدوية والادوية منتهية الصلاحية وطرق التخلص منها من المشكلات التي تشكل خطرا على الانسان والبيئة وتضمن البحث مبحثين الاول تناول ماهية الادوية المنتهية الصحية واضرارها والمبحث الثاني دراسة مستوى وعي الافراد لأسباب واضرار استخدامهم لهذه الادوية وايجاد معالجات للتقليل من اثارها وذللك من خلال استبانة اظهرت ذلك ومعالجة النتائج ببرنامج اكسل وانهيت البحث بخاتمة شملت خلاصة ما توصلت اليها بشكل نتائج وتوصيات ومقترحات وحاولت الالمام بالموضوع بشكل موسع بالمعلومات الدقيقة.

الكلمات المفتاحية: الادوية، الادوية المنتهية الصلاحية، اضرار الادوية المنتهية الصلاحية، نفايات الادوية، التلوث الدوائي.

The effects of expired pharmaceuticals and drugs, causes and treatments

Intidhar Ibraheem Yaseen
Ministry of education, Directorate of Education /OF Baghdad Kark3
Al-Bab ALequl Secondary School for Outstanding

Abstract

The problem of drug contamination and misuse of drugs and expired pharmaceuticals, in addition to finding ways to get rid of it is one of the problems that make up dangerous risks to humans and the environment, The research included two sections, the first dealing with the nature of expired drugs and their damages, the second topic is to study the level of awareness of individuals of the causes and lesions of their use of these drugs and to find treatments to reduce their effects, through a questionnaire that showed that, and processing the results with the Excel program, and I finished the research with a conclusion that included a summary of what I reached in the form of results, recommendations, and suggestions, and I tried to understand the topic extensively with accurate information,

Keywords: drugs, expired pharmaceuticals, damages of expired drugs, drugs waste, drug contamination,

المقدمة

الحمد لله رب العالمين "وما اوتيتم من العلم الا قليلا" والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد واله وسلم تسليما كثيرا وبعد.

مشكلة البحث:

تتفاقم اثار الاستعمال غير السليم للعقاقير والادوية المنتهية الصلاحية على الانسان وبيئته وتزداد خطورتها عند قلة الوعي بأساليب تعاطيها وطرق التخلص منها بشكل امن.

اهداف البحث:

تضمن البحث هدفين

الهدف الأول: التعرف على اضرار تعاطي الادوية منتهية الصلاحية

الهدف الثاني: محاولة الوصول الى معالجات من خلال دراسة اسباب واضرار تعاطي الادوية منتهية الصلاحية ووعي الافراد لها وطرق التخلص السليمة للحفاظ على الانسان والبيئة.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ايجاد معالجات لتقليل الاثار السلبية الناجمة عن استعمال الخاطئ للعقاقير والادوية منتهية الصلاحية وتوعية افراد المجتمع في الابتعاد عن تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية واتباع الطرق ا لسليمة في تقليل تأثيرات نفايات الادوية في البيئة وصحة الانسان والكيفية في التخلص منها بالشكل المناسب وبالتالي تقليل التلوث البيئي الناتج عن النفايات الدوائية والطبية.

حدود البحث ومجتمع الدراسة:

اقتصر البحث على عينة عشوائية لأفراد المجتمع لدراسة مستوى ادراكهم لخطورة تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية والاستعمال الخاطئ للأدوية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من حيث وصف ابعاد المشكلة واثارها ثم البحث في الاسباب والنتائج واقتراح المعالجات الممكنة لذلك.

الدراسات السابقة

نظرا لوجود العقاقير والأدوية المنتهية الصلاحية في الواقع المجتمعي ولإضرارها على صحة الانسان والنظام البيئي إذا لم تستخدم بشكل صحيح تطرقنا الى هذه الدراسة وبعد اطلاعنا على الدراسات السابقة المتمثلة بما يلي

1-دراسة Efficacy and disposal of drugs after the expiry date للباحثين

Gurmeet & Sarla. (2019) والتي تضمنت فعالية الادوية والتخلص منها بعد انتهاء صلاحيتها وأوضحت الدراسة ان للدواء تاريخ انتهاء صلاحية وعلى المستهلكون الانتباه على تاريخ صلاحية الدواء المسجلة على علب الدواء الاصلية وتناولت الاثار المالية المترتبة عنها وأسباب تكديس الادوية غير المستخدمة والتالفة والمخاطر الصحية وطرق التخلص منها.

2-اثر الملوثات الطبية السائلة المتخلفة من المستشفيات الحكومية في تلوث البيئة المائية في مدينة البصرة للباحثة م.د المياحي ايمان كريم عباس (2020) ,جامعة البصرة والتي بينت ان المخلفات السائلة للأدوية والمستلزمات الصحية في بعض المستشفيات الكبيرة في البصرة يفترض طرحها الى وحدات المعالجة في المستشفيات قبل طرحها في مياه الصرف الصحي وأوضحت انها تطرح الى مياه المبازل والانهار دون معالجتها مما يسبب زيادة محددات التلوث في البيئة المائية بعد قيام الباحثة بمسح كمي ونوعي للمياه المطروحة من هذه المستشفيات واقتراح توصيات لمعالجة هذه المشكلة

3-دراسة عن الواقع البيئي المجتمعي لمجمع مستشفيات مدينة الطب لحيدر ثامر شناوة ,حنان عبد الحسين وزينب قاسم هادي (2009).وزارة البيئة قسم المراقبة وتقييم الأنشطة الصناعية والتي تطرقت الى الخدمات الإدارية وأنواع المخلفات المطروحة وطرق معالجتها ومواقع تجميع النفايات الطبية بأنواعها المختلفة والتي تشكل السبب الرئيسي لتلوث البيئة المحيطة بمجمع مستشفيات مدينة الطب في بغداد وأوضحت الدراسة ضرورة توعية الإدارات والكادر الخدمي بخصوص هذه مخاطر هذه النفايات وأساليب التعامل معها وهذا ما نطمح اليه دراستنا في المبحث الثاني

المبحث الأول

أولا ماهية الادوية والأدوية المنتهية الصلاحية:Expired Drugs(ED)

قامت شركات الأدوية في السنوات الأخيرة بتسريع وتصنيع مختلف المنتجات الصيدلانية على مستوى العالم لتلبية طلب السكان على الأدوية. من المتوقع أن يمتد هذا الاتجاه بشكل مستمر من عام إلى آخر جنبًا إلى جنب مع النمو السكاني(Kusturica et.al,2012 &Barnett-Itzhakiet.al ,2016)

في نفس الوقت كانت العائلات تكدس المزيد من الأدوية الاحتياطية للاستخدام المستقبلي في حالة الطوارئ مما أدى إلى زيادة الأدوية المنزلية منتهية الصلاحية في المجتمع كما ان الأدوية غير المستخدمة تشكل تهديدًا متزايدًا، على سبيل المثال، تسمم الأطفال (حادث).(Huang et.al.2015) . كما إن الحصول على الادوية غير المشروعة من خلال تجار المخدرات سيؤدي إلى مخاطر خفية شائعة تؤثر على صحة السكان وحياتهم.

(Xia F, et.al,2013 &Law of China,2018)) لذلك لابد من التعرف على ماهية الادوية

الادوية: أي مادة كيميائية مدرجة في دستور الأدوية والمراد تناولها عن طريق الحقن أو الاستنشاق أو التطبيق الموضعي أو الابتلاع أو التثقيب الكهربائي أو التحاميل المخصصة للاستخدام في التشخيص أو العلاج أو التخفيف أو العلاج أو الوقاية من المرض في البشر أو الحيوانات. تشمل على سبيل المثال الادوية التي لا حصر لها مثل: *Tamoxifen*، *Meloxicam*، ادوية التخدير، ادوية تسكين الآلام. كذلك الادوية المستخدمة في المختبرات الخاصة بالتجارب العلمية...الخ، فيجب التخلص من جميع الأدوية والعوامل التي يجب إعطاؤها للحيوانات عند تاريخ انتهاء صلاحية الشركة المصنعة أو قبله. يجب عدم توفير الأدوية أو السوائل أو الأطعمة أو العلاجات أو العوامل منتهية الصلاحية لحيوانات المختبر في البحث أو التعليمات أو تخزينها في منطقة استخدام الحيوانات. (Kapoor A., et. al.,2017)

ويقصد ألادوية المنتهية الصلاحية هي الأدوية غير المرغوب فيها التي لا ينبغي أبدًا استخدامها ويجب دائمًا اعتبارها نفايات دوائية هي جميع الأدوية منتهية الصلاحية. تاريخ انتهاء الصلاحية هو التاريخ المطبوع على الملصق / العبوة للمواد مع انتهاء صلاحية الشركة المصنعة وتشمل ما ياتي:

• جميع الشراب غير المحكم أو قطرات العين (منتهية الصلاحية أو غير منتهية الصلاحية)

• جميع المستحضرات الصيدلانية غير المنتهية الصلاحية التي تلفت بسوء حفظها او سوء التبريد والتي كان يجب تخزينها في ظروف بيئية صحيحة ولكنها لم تكن كذلك (على سبيل المثال: الأنسولين والهرمونات متعددة الببتيد وجلوبيولين جاما واللقاحات)

• جميع الأقراص والكبسولات السائبة. في حالة عدم انتهاء صلاحيتها، يجب استخدامها فقط عندما تكون علبتها لا تزال مغلقة، أو تحمل الملصقات بشكل صحيح أو لا تزال داخل عبوات الحبوب الأصلية غير المكسورة؛

• جميع الأنابيب غير المختومة من الكريمات والمراهم وما إلى ذلك (منتهية الصلاحية أو غير منتهية الصلاحية. (WHO,1999).

من المرجح أن يفقد الدواء بعض الفاعلية بعد تاريخ انتهاء الصلاحية، ولكن ليس من الواضح مدى الفاعلية التي فقدت خلال فترة زمنية معينة بعد تواريخ انتهاء الصلاحية. وضع الدواء في مكان بارد، مثل الثلاجة، سيساعدها على البقاء لفترة اطول. وتقوم كل من الجمعية الطبية الأمريكية وإدارة الغذاء والدواء بذلك ومع هذا لا ننصح بتعاطي الأدوية منتهية الصلاحية، (Gurmeet S & Sarla, 2019). يتم استهلاك جميع الأدوية التي تصل إلى أيدي المستهلكين؛ الكميات الكبيرة تبقى غير مستخدمة أو تنتهي صلاحيتها. يمكن أن يؤدي تراكم الأدوية في المنزل والتخلص غير الآمن من الأدوية غير المرغوب فيها إلى انتشار الأدوية بشكل غير مناسب، وحالات التسمم العرضي لدى الأطفال، وتحويل الأدوية للاستخدام غير المشروع. وينبغي خلق الوعي حول كيفية التخلص السليم من الأدوية غير المستخدمة والمنتهية الصلاحية بين الافراد. ويلزم وجود مبادئ توجيهية بشأن التخلص الآمن، ويجب إدخال طريقة منظمة لجمع الأدوية غير المستخدمة والمنتهية الصلاحية., (yele& Mamu, ,2018)

اما المواد الطبية: مادة غير نشطة بيولوجيًا مخصصة للاستخدام في التشخيص أو العلاج أو التخفيف أو العلاج أو الوقاية من مرض أو مادة (بخلاف الطعام) تهدف إلى التأثير على بنية أو أي وظيفة في الجسم. تشمل الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر: الشاش، والخيوط الجراحية، والقسطرة، وما إلى ذلك. (2017 . (Kapoor.et.al,

المخلفات الصيدلانية او النفايات الدوائية: وهي كميات قليلة من الاودية يتم تصريفها للمجاري العامة من الاقسام الطبية المختلفة وهذه الادوية قد تحتوي على المضادات الحيوية وادوية سامة لعلاج الاورام وبعض الانواع الأخرى.

(فرانك، و وايتنغ, 2012)

هناك تسع فئات من الأدوية المشمولة ضمن المستحضرات الصيدلانية ومنتجات العناية الشخصية:

1-منظمات الدهون 2-المضادات الحيوية 3-ا لهرمونات 4- مضادات الاكتئاب 5 العقاقير المضادة للالتهابات غير الستيرويدية 7- العلاجات الكيميائية 8- مضادات التباين التشخيصية 9- مضادات الاختلاج غيرها. تحتوي منتجات العناية الشخصية على أربع فئات: المطهرات المواد الحافظة، العطور ووحدات الواقي من أشعة الشمس. بمكن ان تدخل هذه المنتجات إلى البيئة بمرورها بالإنسان، ثم ملامستها

الأرض أو شبكة الصرف الصحي، أو عند التخلص منها في سلة المهملات، أو خزان الصرف الصحي، ويمكن العثور على آثار الادوية في المجاري المائية.

. (Wang, & Wang, 2016) كما تستخدم مجموعه كبيرة ومتنوعة من المركبات العضوية، بما في ذلك الأدوية والمكملات من منتجات العناية الشخصية اليومية مثل الصابون والمستحضرات ومعجون الأسنان والعطور وواقيات الشمس وما إلى ذلك تستخدم على نطاق واسع بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، معًا مع نواتجها الأيضية ومنتجاتها التحويلية. (Daughton and Ternes, 1999; (Kummerer, 2000)

وتعد الادوية الخاصة لعلاج مرضى الاورام والخلايا السرطانية من اخطر الملوثات الناتجة عن مياه الصرف الصحي للمستشفيات لما لهذه الادوية من مقدرة على احداث طفرات وراثية وتشوهات و السرطان في الخلايا الحية يستخدم هذا النوع من المركبات الكيمياوية في المستشفيات وينتج عن اعطاء المريض جرعات ولعدة شهور فيخرج من جسم المريض ولعدة ايام مع الفضلات السائلة والصلبة التي يطرحها فتكون محتوية على كميات كبيرة منه, وينتج كذلك عن خلط الدواء وما ينتج عن ذلك من كميات كبيرة اضافية يتم التخلص منها الى جانب ما ينتج منه عند غسيل الادوات المستعملة والتي تكون ملوثة بهذه المواد, وهذا ما اثبتته احدى الدراسات. وجود نوعان من الادوية السرطانية في مياه الصرف الصحي للمستشفيات وكذلك في محطات المعالجة. لذا من الضروري عدم تعريض البيئة والافراد لمخاطر هذه المياه حتى بعد معالجتها لوجود مسببات المرض التي لا تستطيع محطات المعالجة التخلص منها. .(Vancouver, 1986) . تمتلك الأدوية المضادة للأورام، التي كانت تُسمى سابقًا المواد السامة للخلايا أو الأدوية المضادة للسرطان، القدرة على قتل أو إيقاف نمو الخلايا الحية. يتم استخدامها في العلاج الكيميائي للسرطان والذي يتم إجراؤه عادة في مراكز العلاج المتخصصة. ه ويتم تصريفه في البيئة يمكن أن يكون له آثار خطيرة للغاية، مثل التدخل في العمليات الإنجابية في أشكال الحياة المختلفة. لذلك يجب التعامل مع التخلص منها بعناية، ويجب فصل مضادات الأورام عن المستحضرات الصيدلانية الأخرى وحفظها بشكل منفصل في حاويات محددة بوضوح بجدران صلبة. من الناحية المثالية، يجب تعبئتها بأمان وإعادتها إلى المورد للتخلص منها. (WHO,1999)

ثانيا: اضرار تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية:

تعد الأدوية او المواد الصيدلانية التي يتم صرفها بدون وصفة طبية والتي تستعمل لأغراض طبية بشرية أو لأغراض بيطرية أو تجارية، من الأدوية الشائع وجودها في البيئة. ويمكن تصنيف التأثيرات الناتجة عنها الى مجموعات ومستويات من التسلسل الهرمي البيولوجي: الخلايا - الأعضاء - الكائنات الحية - السكان - النظم البيئية - المحيط البيئي. يتم تقييم التأثيرات بالتوازي مع المواد الغريبة الحيوية أخرى(Jorgensen& Halling-Sørensen, 2000)

ويمكن حصرها في التلوث الدوائي البيئي واثارها على الانسان والاحياء الأخرى.

اولا- التلوث الدوائي: هو شكل من اشكال تلوث المياه ويقصد به تلوث البيئة بالعقاقير الصيدلانية من نواتج الأيض التي تصل إلى البيئة المائية (الأنهار والبحيرات والمحيطات والمياه الجوفية) من خلال مياه الصرف الصحي. أن الأدوية المتاحة للاستخدام الطبي البشري أو الأدوية البيطرية هي من المصادر الأساسية للتلوث، يتم إفراز العديد من الأدوية المستخدمة على نطاق واسع في الطب البشري دون تغيير أو كمستقبلات نشطة بنسب عالية ويتم تصريفها باستمرار في مياه الصرف المنزلية، قد يكون للأدوية أنصاف عمر طويل في البيئة لذلك يمكن أن تتراكم وتصل إلى مستويات قابلة للاكتشاف ونشطة بيولوجيًا. قد تشكل الأدوية في البيئة مصدر قلق لصحة الإنسان، على الرغم من أن تركيزات

المستحضرات الصيدلانية قد تكون منخفضة إلا أن التعرض لمزيج من الأدوية مع مواد كيميائية أخرى يمكن أن يشكل خطراً على صحة الإنسان، يمكن أن تؤدي التأثيرات التآزرية إلى تكثيف الخصائص العلاجية زيادة خطورتها. (العودات محمد,2000).

ثانيا-تأثيرها على الانسان والاحياء الأخرى

ان تناول الأدوية منتهية الصلاحية قد يعرض الانسان للخطر. لأنه يمكن ان يكون الدواء غير فعال وقد يرفع الألم بدلاً من تخفيفه. قد تسبب الأدوية منتهية الصلاحية مزيدًا من التعقيدات في الجسم ويمكن أن تؤدي إلى مشاكل أو أمراض أخرى، والادوية المنتهية الصلاحية يمكن ان تؤثر على الكلى والكبد ويمكن ان تتطور الى التحسس او قلة مناعة ويمكن ان تؤثر سلبا على عملية التمثيل الغذائي. (Timesofindia,2020),

يتعرض الانسان بشكل لاإرادي لكميات قد تكون صغيرة من المنتجات الصيدلانية من ضمنها الادوية من خلال الاستهلاك اليومي للخضروات الورقية ومحاصيل الدرنات ومنتجات مزارع الألبان والمياه الصالحة للشرب والأسماك واللحوم التي قد تعرضت لهذه الادوية وبالتالي انتقالها للإنسان والاحياء الاخرى. (Fair, Tor,2014)

او من خلال المحاصيل المزروعة في التربة الملوثة بالعقاقير، قد يتلامس الانسان مع هذه الأطعمة المشتقة من النباتات علاوة على ذلك، قد يتعرض الإنسان للملوثات التي تذوب في مياه الشرب. (Schriks, et.al,2010)

وقد يتسبب التعرض البيئي غير المباشر للمنتجات الطبية في حدوث مقاومة لمضادات الميكروبات أو الفيروسات في الأمعاء البشرية، وهي أقل فعالية مع هذه الأدوية في المستقبل. (Thompson (Darwish2019

وقد غيرت منظمة الصحة العالمية تقريرًا وأعلنت أن صحة الإنسان في خطر بسبب وجود كميات ضئيلة من جزيئات الدواء في المياه الصالحة للشرب في جميع أنحاء العالم.. (World Health Organization,2011

عادة ما يكون مستوى جزيئات الدواء في المياه الصالحة للشرب المصنوعة من المياه السطحية أعلى مقارنة بالمياه الجوفية. (Sharma& Bhattacharya,2017)

وقد تتراكم جزيئات الدواء بيولوجيًا في الماشية والأسماك، إما من خلال العلاجات الطبية المباشرة أو من خلال وجود مخلفات الأدوية في المياه السطحية. ومع ذلك ، قد يتم الكشف عنها عن غير قصد بسبب استهلاك مواد نباتية وغير نباتية ملوثة بالعقاقير(11)(Moreno& Lanusse,2017) وبالتالي تناول وجبات تحتوي على العديد من المضادات الحيوية قد يؤثر على البكتيريا المعوية-Dudek) . (Wiche,et.al,2018

فيصبح الفرد فيما بعد مقاوما للعلاج بالمضادات الحيوية. فإن المستقبلات الطبية تدخل باستمرار إلى البيئة المائية من خلال مياه الصرف الصحي. وبالتالي، فإن صحة السكان المعرضين للمياه السطحية والمياه الجوفية والتربة والسماد العضوي وحتى مياه الشرب معرضة للخطر بالتأكيد. لتصريف الأدوية السامة، بما في ذلك المضادات الحيوية، نشاط مبيد للجراثيم على بنية المجتمع الميكروبي، والذي يمكن أن يعزز النتائج العالمية من خلال تطوير كائنات دقيقة مقاومة للأدوية. (Vishwas,2022) كذلك الادوية المستعملة في المختبرات قد يؤدي تخفيف وخلط الأدوية أو العوامل أخرى إلى تغيير التركيب الكيميائي للعقار ومدة صلاحيته. لذلك، يجب التخلص من جميع التخفيفات والمخاليط في غضون 30 يومًا من

التحضير، ما لم تحدد الشركة المصنعة عمرًا أطول للتخفيفات وتم اتباع مواصفات الشركة المصنعة للتحضير والتخزين. (Kapoor A., et. al.,2017).

كما يتم تناول هذه الأدوية بواسطة الكائنات التي تعيش في التربة مثل ديدان الأرض، مما يتسبب في تأثيرات سامة على قدرة التربة على الخصوبة. لأن ديدان الأرض والأحياء الأخرى التي تتعرض لهذه الادوية قد تكون فريسة للطيور والثدييات الصغيرة، هي جزء من السلسلة الغذائية. وبهذه الطريقة، يمكن نقل بعض تركيز الدواء من الحشرات إلى أنواع الفقاريات الأرضية وقد تكون مسؤولة عن انقراض مجتمع معين في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، قد يؤدي هذا إلى تأثير مدمر على النظام البيئي. قد تؤثر مخلفات الادوية التي تتوافر في المياه العذبة بشكل كبير على تجمعات الأسماك والضفادع. كما في ابعض الهرمونات الاصطناعية، مثل البروجستيرون، التي لديها خطر التأثير الأنثوي على ذكور الأسماك، والعقم في البرمائيات البرية. وقد لوحظ أيضًا أن المستحضرات الصيدلانية مثل Diphenhydramine

Diclofenac, Oxazepam.Hydroxyzine ، نشطة بيولوجيًا في اللافقاريات المائية وقد تؤثر على السلسلة الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، في أوائل التسعينيات، بدأ المزارعون الهنود في استخدام الأدوية المضادة للالتهابات والتهاب المفاصل *Diclofenac* أو Ketoprofen للأبقار والثيران لتخفيف الالتهاب، ويؤدي تراكم *Diclofenac* في الكبد إلى ضعف القدرة على إعطاء الحليب أو سحب الحيوانات كتأثير جانبي. عندما ماتوا، تم تنظيف جثثهم المعالجة بواسطة قطيع من النسور، وحصلوا على جرعة من *Diclofenac* الذي يسبب الفشل الكلوي، وماتت هذه الطيور في النهاية. ويتلوث البشر تلقائيًا بكمية ضئيلة من مخلفات الأدوية من خلال الاستهلاك اليومي لمياه الشرب والخضروات والحبوب والأسماك ومنتجات الألبان واللحوم. وبالتالي، يمكن استنتاج أن التعرض البيئي غير المباشر للمنتجات الطبية يمكن أن يسبب مقاومة مضادات الميكروبات أو مضادات الفيروسات لدى البشر، وستصبح هذه الأدوية أقل فاعلية في الأيام القادمة. يمكن أن نفهم أيضًا أن استهلاك الأدوية المتراكمة في الماشية والأسماك قد ينتج عنه عواقب كبيرة على صحة الإنسان قريبًا. لذلك، ينصب تركيز الحكومة على الحاجة إلى صياغة قواعد صارمة ومتسقة وموثوقة بشأن التخلص الآمن من العقاقير غير المستخدمة أو منتهية الصلاحية، بحيث يمكن تقليل آثارها الضارة على المجتمع البيئي يزيد من الاثار البيئية الناجمة عنها..(Vishwas,2022)

كما ان المطهرات ليس لها تاريخ انتهاء الصلاحية. يمكن تخزينها واستخدامها تدريجيًا بمرور الوقت لذلك لا توجد حاجة حقيقية للتخلص منها. يجب عدم ضخ كميات كبيرة من المطهرات في المجاري، لأنها قد تقتل البكتيريا في مياه الصرف الصحي وبالتالي توقف المعالجة البيولوجية لمياه الصرف الصحي. وبالمثل، لا ينبغي وضع كميات كبيرة في المجاري المائية لأن المطهرات ستضر بالحياة المائية. يمكن التخلص من كميات صغيرة من المطهر المخفف عن طريق التصريف في المجاري بشرط أن يتم الإشراف على العملية من قبل صيدلي ويتم التحكم في الكميات بشكل صارم لوضع الحدود. (WHO,1999). كما حذرت العديد من الجهات الرسمية من حدوث كارثة بيئية نتيجة تصريف مياه الصرف الى المسطحات المائية والاضرار التي ستلحق بالأحياء المائية والطيور البحرية وبالبيئة عموماً، حيث تعمل هذه المياه الملوثة طبقة عازلة في تربة المياه السطحية والعمود المائي الذي تعيش فيه الاحياء المائية الصغيرة والاسماك، وهنا تفقد هذه الاحياء نتيجة التلوث ماؤها وغذائها الامر الذي سيؤدي الى موت هذه الاحياء المائية او الهجرة لاماكن امنة بعيداً عن التلوث. (محمد صابر, 2005)

ثالث: طرق التخلص السليمة من الادوية غير المستخدمة والمنتهية الصلاحية:

توجد طرق مختلفة يمكن من خلالها التخلص من الادوية القديمة وتتمثل أكثر الطرق الامنة للتخلص من هذه المواد في الاستفادة من برامج تجميع واستعادة الادوية في موقع مركزي للتخلص منها بطرق سليمة، حيث قامت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق هذه البرامج في الاستعادة المحلية للأدوية وعمدت هذه الدول على الترويج بشكل دوري على استرجاع الادوية المنتهية الصلاحية او غير المستخدمة ويتم التمويل لهذه البرامج اما من قبل إدارة الصحة المحلية او الحكومية او برامج تطوعية عن طريق الصيدليات او مقدمي الرعاية الصحية وكما توجد مقترحات أخرى تعتمد ان تكون شركات الادوية مسؤولة عن منتجاتها وتتبنى تمويل التخلص الامن من هذه الادوية والمنتجات الصيدلانية الخاصة بهم واسترجاعها وفي حالة عدم توافر هذه البرامج .

(The Olympian ,*2013, U.S ,2009& Springfield, 2018,)*

فعلى المستهلكون اتباع ما يأتي في التخلص من النفايات الدوائية سواء ادوية غير مستخدمة او ادوية منتهية الصلاحية

1-يتم اخراج العقاقير من العبوات الاصلية لها

2-تخلط هذه العقاقير مع فضلات القطط او القهوة المستعملة

3-توضع كل هذه الادوية في حاوية لها غطاء محكم والتخلص منها بوضعها في كيس محكم الغلق

4-يتم إزالة أي معلومات الهوية الشخصية لصاحب الدواء باستعمال قلم اسود ووضعه في سلة المهملات

هذه الخطوات لها أهمية في فصل المواد الكيميائية (الادوية والمستلزمات الصيدلانية) من البيئة وخصوصا المسطحات المائية حتى تتحلل بشكل طبيعي، وهناك عمليات مختلفة في معالجة المياه للتقليل من تأثير هذه الملوثات الدوائية وهي

ا- الاستشراب حيث تزال المواد الصلبة العالقة عن طريق الترسيب.

ب-التحلل الحيوي وذلك باستخدام كائنات حية دقيقة مثل البكتريا والفطريات حيث تعمل هذه الكائنات على تحليل هذه الملوثات وازالتها.(Ternes,et.al,2004) .

كما تتطلب فصل المستحضرات الصيدلانية إلى توزيعها الى فئات منفصلة بطرق تخلص مختلفة.. على سبيل المثال، تتطلب الأدوية الخاضعة للرقابة (مثل المخدرات) والأدوية المضادة للأورام والمضادات الحيوية طرقًا خاصة للتخلص منها. قد تكون هناك حاجة إلى استثمار كبير في الموارد البشرية لتحديد وفصل الأدوية التي تتطلب إجراءات أمنية ومراقبة مشددة مثل المواد الخاضعة للرقابة (المخدرات والمؤثرات العقلية). ويجب التخلص من المستحضرات الصيدلانية مباشرة إلى مكب النفايات، فيجب تغطيتها على الفور بكمية كبيرة من النفايات البلدية.(لا ينبغي أبدًا التخلص من العقاقير / النفايات المضادة للورم في مكب النفايات إلا بعد التغليف أو التخميد. يجب أن تتجنب فرق العمل التي تتعامل مع هذه الأدوية سحق الكراتين أو إخراج المنتج من عبواته. لا يجوز تصريفها إلا في نظام الصرف الصحي بعد التحلل الكيميائي ويجب عدم تصريفها دون معالجة في مصارف المياه السطحية أو مجاري المياه الطبيعية.(who,1999)

المبحث الثاني

دراسة مستوى وعي افراد المجتمع بأثار تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية

أولا/ مجتمع الدراسة:

تضمن مجتمع الدراسة على مجموعة عشوائية من افراد المجتمع والذي بلغ عددهم (103) فردا وكانت نسب عدد الذكور الى الاناث كما موضح بالجدول رقم (1)

جدول (1) يوضح نسبة اعداد الذكور الى اعداد الاناث

العينات	الاعداد	النسب المئوية
عدد الذكور	48	%47
عدد الاناث	55	%53

وكانت نسب اعمارهم التي كانت بمستويات مختلفة كما موضح في الشكل (1)

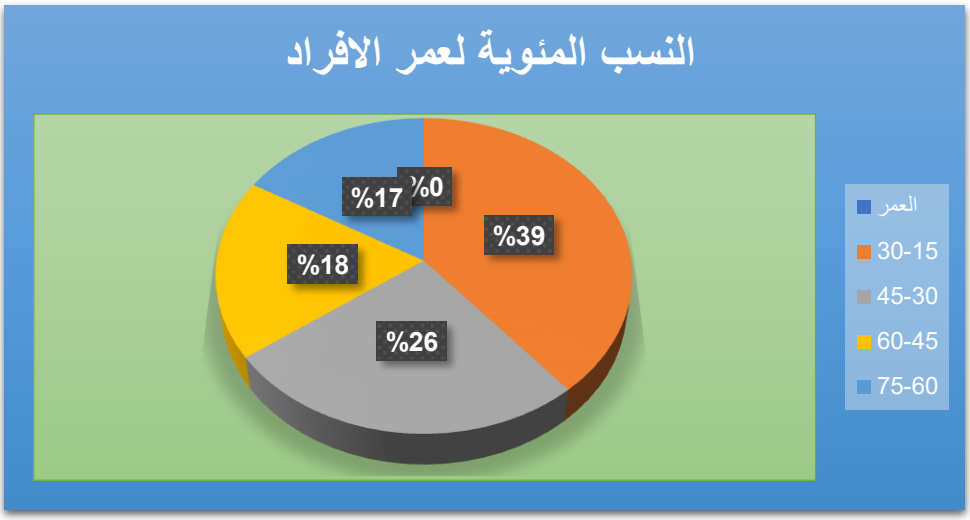

شكل (1) يوضح نسب اعمار مجتمع الدراسة حسب مستويات أعمارهم.

ثانيا: اداتا الدراسة:

تم استعمال استبانة مفتوحة لقياس مستوى وعي افراد المجتمع بأسئلة عامة بأسباب واثار الادوية المنتهية الصلاحية. ثم عمل استبانة تضمنت أسئلة تم ادراجها في ثلاث محاور من اجل التوصل لحلول ومعرفة مستوى وعي وأدراك الافراد بأثار الادوية المنتهية الصلاحية. وقد تم بناء الاستبانتين اعتمادا على الخطوات الاتية

اولاً: الاستبانة المفتوحة: تم عمل استبانة الكترونية استطلاعية تضمنت أربعة اسئلة تقيس مديات إدراك الافراد بأثار الادوية المنتهية الصلاحية لعينة عشوائية من افراد المجتمع الذين بلغ عددهم (269) فردا كما موضح بالشكل (2).

شكل رقم (2) نتائج اعداد ردود الاستبانة المفتوحة

ثانيا الاستبانة المغلقة: تضمنت (22) سؤالا تم ادراجها على ثلاث محاور تضمن المحور الأول 8 أسئلة لقياس مستوى وعي افراد المجتمع بأضرار تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية و(7) أسئلة للمحور الثاني الذي كان حول أسباب تعاطي الافراد للأدوية المنتهية الصلاحية والمحور الثالث تضمن (7) أسئلة لقياس مستوى إدراك الافراد بطرق التخلص السليمة من الادوية المخزونة والمنتهية الصلاحية. وكانت العينة عشوائية بلغ عددها (103) ردا كما موضح في الشكل رقم (3)

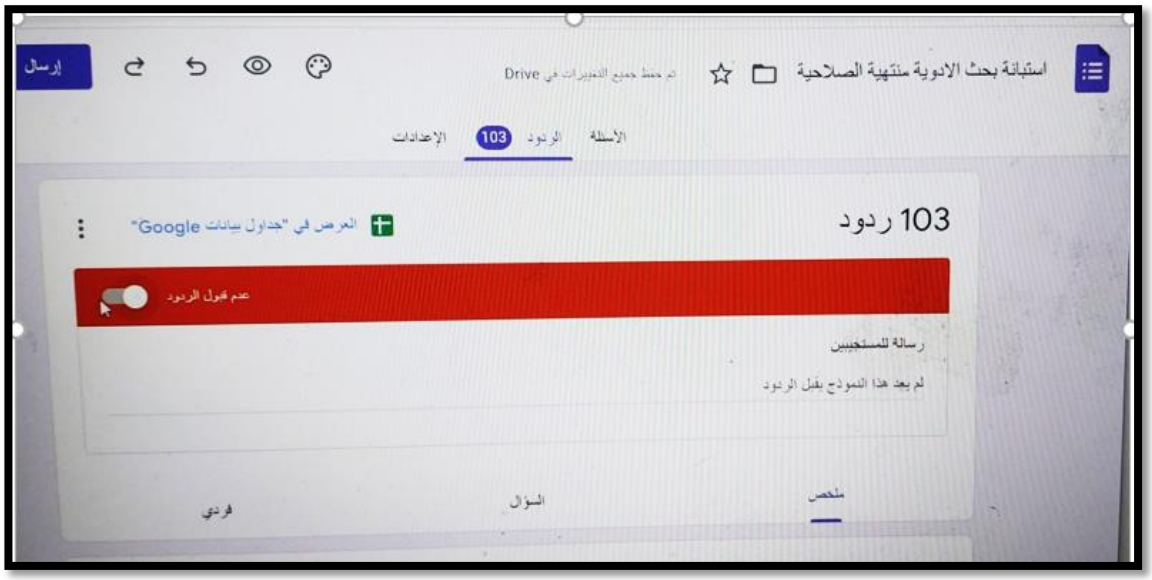

شكل رقم (3) نتائج اعداد ردود الاستبانة المغلقة

ويليها نتائج بنود المحاور الثلاث وهي كالاتي

اولا نتائج بنود المحور الأول حول اضرار تعاطي الادوية المنتهية الصلاحيةED

جدول (2) يوضح نسب الإجابات اضرار تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية ED

	البنود	ك دائما	النسبة	ك احيانا	النسبة %	ك/ناد	ك ابدا	النسبة %
1	اتناول الدواء دون استشارة الطبيب	12	11.6	40	38.83	19	22	18.4	21.3
2	اتعاطى دواء لاتزال مدة انتهاء تاريخ صلاحيته شهرين	16	15.5	34	33	21	29	20.3	28
3	اشتري الدواء من الباعة المتجولين غير المتخصصين	13	12.6	30	29.12	25	35	24.2	33.9
4	لاادون تاريخ فتح عبوة الدواء عند استعماله	12	11.6	38	36.8	25	28	24	27
5	تعد الادوية المنتهية الصلاحية سامة على الانسان	43	41.7	25	24.2	23	12	22.3	11.6
6	تزيد الادوية المنتهية الصلاحية من مقاومة الامراض	15	14.5	29	28	23	35	22.3	33.9
7	يصبح الدواء تالفا اذا لم يخزن بطريقة سليمة	30	29	23	22.3	30	20	29	19.4
8	مخلفات الادوية تلوث البيئة على المدى البعيد	21	20.3	33	32	24	25	23.3	24.2
	المجموع	162	-	252	-	190	206	-	-

ثانيا/نتائج بنود المحور الثاني حول اسباب تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية.ED

جدول رقم (3) نتائج اجابات الافراد عن اسباب تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية.ED

	لا					%			
1	ارجع الدواء المنتهي الصلاحية والأدوية غير المستخدمة الى الصيدلية	18	17	25	24	20	19.4	40	38.8
2	اتخلص من الدواء عند تغير لونه او رائحته بغض النظر عن تاريخ صلاحيته	23	22.3	27	26.2	34	33	19	18,4
3	ارمي الادوية غير المستخدمة او المنتهية الصلاحية في النفايات دون وضعها في أكياس	29	28	33	32	19	18.4	22	21.3
4	ارمي الادوية المنتهية الصلاحية السائلة في الطرقات.	23	22.3	31	30	26	25.2	23	22.3
5	اتخلص من الادوية المنتهية الصلاحية في مياه الصرف الصحي	30	29	33	32	23	22.3	17	16.5
6	الادوية المنتهية الصلاحية تؤثر على صحة الانسان وعلى البيئة	27	26.2	35	33.9	19	18.4	22	21.3
7	اطلع على لوائح خاصة بطرق استخدام الادوية وطرق التخلص منها	19	18.4	37	35.9	27	26.2	20	19.4
8	مجموع التكرارات	169	-	221	-	168	-	163	-

ثالثا: الوسائل الإحصائية

تم الاعتماد على ردود عينات المجتمع في الاستبانة المغلقة وتم التحليل الاحصائي للردود باعتماد برنامج اكسل في استخراج النتائج النهائية المتضمنة مجموع التكرارات للخيارات الأربعة (دائما، أحيانا، نادرا، ابدا لا) والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور الثلاث.

رابعا: عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها.

تم اعتماد وتطبيق قياس مستوى الوعي لعينة من افراد المجتمع وادراكهم بأضرار تعاطي الادوية المنتهية الصلاحية وقد اشارت البيانات الإحصائية بعد معالجتها وتحليلها احصائيا ببرنامج اكسل حيث قسمت الاستبانة الى ثلاث محاور تضمن كل محور مجموعة أسئلة تمت الإجابة عليها بعد ترتيب خيارات الإجابة (دائما، أحيانا، نادرا، ابدا لا) وكانت هذه المحاور المحور الأول يقيس مستوى وعي الافراد بأضرار تعاطي الادوية منتهية الصلاحية اما المحور الثاني تضمن مستوى وعي الافراد بأسباب مؤدية الى استخدام هذه الادوية والمحور الثالث كان حول مستوى الوعي بالطرق السليمة للتخلص من الادوية المنتهية الصلاحية قد اشارت النتائج كما موضحة في الجدول رقم (5) الى ان المحور الثاني احتل المرتبة الاولى بتكرار (دائما)بنسبة23.7% من اراء الافراد المجيبين تلاه المحور الثالث بنسب23.4 % بينما احتل المحور الأول المرتبة الاخيرة بنسبة 16.27% .اما من حيث الإجابة بتكرار أحيانا فاحتل هذا الأخير(المحور الأول)اعلى نسبة 32.55% ثم تلاه المحور الثالث بنسبة 30.6% اما المحور الثاني فكانت نسبة التكرارات 29%,وارتفعت نسبة المحور الثاني بتكرار نادرا وبلغت 25.52%وتراجع المحور الاول الى المرتبة الثانية بنسبة24.54% واحتل المحور الثالث المرتبة الأخيرة بنسبة23.2%,اما من حيث الإجابة بتكرار(ابدا لا) فاحتل المحور الأول المرتبة الأولى بنسبة 61..26% تلاه المحور الثالث بنسبة 22.6% وتراجع المحور الثاني الى المرتبة الأخيرة بنسبة 21.6% .وقد تم توضيح الأسئلة لكل محور واعداد التكرار ونسبها لكل سؤال حسب ترتيب المحاور تتابعا في جدول 2,3,4.

جدول رقم (5) ترتيب نتائج محاور المقياس بحسب التكرارات العامة

المحاور	دائما	النسبة%	احيانا	النسبة%	نادرا	النسبة%	ابدا لا	النسبة%	المجموع
محور اضرار ED	126	16.27	252	32.55	190	24.54	206	26.61	774
محور أسباب ED	171	23.7	210	29	184	25.52	156	21.6	721
محور طرق التخلص ED	169	23.4	221	30.6	168	23.3	163	22.6	721
مجموع التكرارات	466	-	683	-	542	-	525	-	2216

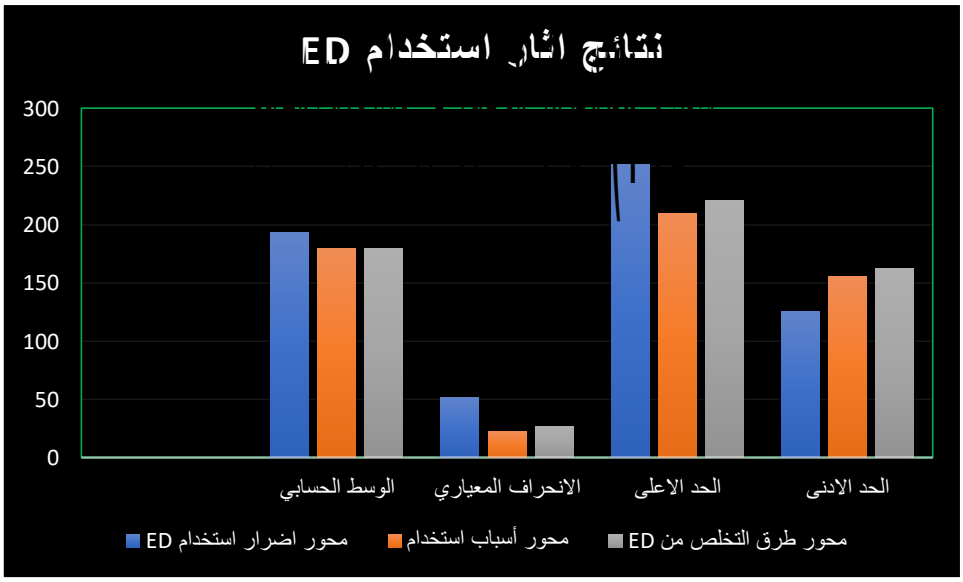

شكل (4) نتائج اثار المحاور في تعاطي الادوية منتهية الصلاحية

خامسا: الاستنتاجات

نستنتج من خلال هذه الدراسة على الاتي:

1-ان تعاطي الادوية منتهية الصلاحية في اغلب الأحيان قد يكون بسبب عدم وعي بعض الافراد بالآثار والمخاطر الصحية والبيئية على الانسان

2-عدم اتباع تعليمات الطبيب في تعاطي هذه الادوية او استعمال الدواء دون استشارة طبية

3- تكديس الادوية في صندوق منسي واستعمال الادوية القديمة دون الانتباه الى تاريخ انتهاء صلاحيتها

4-توصلت الدراسة الى ان الكثير من الافراد لا يمتلكون الادراك الكافي والمعرفة في الطرق السليمة للتخلص من النفايات الدوائية بأنواعها المختلفة

5-عدم وجود المراقبة الجادة على المستشفيات والصيدليات الخاصة والعامة مما يتيح للمستفيدين إعادة بيعها

6- يضطر بعض الافراد لشراء هذه الادوية بسبب فقدانها من الصيدليات او قلة استيرادها او لكلفتها العالية بسبب ضعف الوضع الاقتصادي لهم.

سادسا: مقترحات وحلول التلوث الدوائي

1-التخلص من الادوية والعقاقير المنتهية الصلاحية بشكل صحيح والحل الامثل هو منع وصول هذه الادوية الى الممرات المائية او مياه الصرف الصحي

2-تثقيف الناس حول طرق التخلص المناسبة للأدوية كجزء من برنامج استعادة العقاقير دون المساهمة بالتلوث الدوائي وتخفيف الاثار التي تسببها هذه العقاقير على البيئة.

3-إلزام المؤسسات الصحية بعمل لوائح يتم فيها توضيح كيفية التعامل مع العقاقير القديمة ومنتهية الصلاحية بشكل واسع في المستشفيات والمؤسسات الصحية.

4-تقيد المؤسسات بعلاقتها مع الشركات المصنعة للأدوية بطرق ارجاع الادوية غير المستخدمة والمنتهية الصلاحية

5-الحد من شراء الادوية بالجملة دون الحاجة من قبل الافراد او المؤسسات الصحية كطريقة للتقليل من التلوث الدوائي 6-تفعيل دور الصيدليات والمؤسسات الصحية في اعادة جمع الادوية المنتهية الصلاحية وتنظيم حملات اعلامية تركز على ايجاد طرق توعوية بأثار الادوية المنتهية الصلاحية عند تعاطيها وطرق التخلص الامن منها وايجاد طرق أفضل في ادارة النفايات الدوائية البشرية والبيطرية غير المستخدمة او التالفة

7- قم بتخزين جميع الأدوية في مكان واحد لتسهيل المراقبة المنتظمة وكما يجب انشاء نظام جرد يقلل من كمية الأدوية أو المستلزمات الطبية المتوفرة في المختبرات وضع في اعتبارك استخدام نظام وضع العلامات او الرموز بالألوان والذي يحدد بشكل صريح سنة وشهر انتهاء الصلاحية.

8- إعادة الأدوية أو اللوازم الطبية منتهية الصلاحية للحصول على ائتمان أو استبدال.

9-ضع جميع الأدوية والمواد الطبية منتهية الصلاحية والمخصصة للتخلص منها في حاوية عليها ملصقات واضحة أثناء انتظار استلامها للتخلص منها أو إعادتها إلى المورد / الشركة المصنعة.

10-توفير وحدات معالجة للنفايات الدوائية بالقرب من المستشفيات لغرض معالجتها قبل طرحها لمياه الأنهار والمبازل في المناطق القريبة من تلك المستشفيات

سابعا: التوصيات

1--يجب التخلص من المخلفات الطبية الصيدلانية عن طريق المحارق ذات الدرجات الحرارية العالية ودون صرفها الى المجاري العامة في المستشفى حتى ولو كانت بكميات قليلة.

2- يمكن تصريف بعض الادوية السامة والمستعملة لعلاج الاورام الى مجاري المستشفى فقط بعد معالجتها بمواد كيمياوية لتكسيرها وابطال مفعولها وتحويلها الى سوائل غير خطرة.

3-انشاء وحدة معالجة مركزية لمعالجة المخلفات الطبية السائلة وفق المتطلبات البيئية

4--إلزام المؤسسات الصحية بضرورة اعادة النظر بتشغيل وحدات المعالجة للمخلفات السائلة وصيانتها وتطورها ومنعها من تصريف فضلاتها العضوية بشكل مباشر الى البيئة المائية.

5 ـ محاولة تثقيف افراد المجتمع عن طريق حملات توعية بخصوص الاثار الضارة للأدوية المنتهية الصلاحية على الانسان والكائنات الحية وتوعيتهم بمخاطر التلوث بهذه الأدوية.

6 ـ اجراء بحوث لتقييم الاثار البشرية المحتملة للتلوث الدوائي والبحث في إيجاد طرق لإزالة المركبات الدوائية في محطات المعالجة بالأليات لا تشكل خطرا على البيئة وتحديد تأثيراتها على المدى البعيد.

7ـ تفعيل خدمات خاصة للإبلاغ عن الادوية المنتهية الصلاحية ومصادرها على المواقع الالكترونية.

المصادر العربية

1-إيمان كريم عباس. 2020. *أثر الملوثات الطبية السائلة المتخلفة عن المستشفيات الحكومية في تلوث البيئة المائية في مدينة البصرة*. مجلة الخليج العربي مج. 48، ع. 3، ص. 169- 208. https://search.emarefa.net/detail/BIM-977748.

2-العودات محمد. (2000). *النظام البيئي والتلوث*. دار التنوير، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية- KACST _ السعودية، ص41

3-ثامر شناوة، جنان عبد الحسين، وزينب قاسم هادي. (2009). *دراسة عن الواقع البيئي لمجمع مستشفيات مدينة الطب*. وزارة البيئة قسم المراقبة والتقييم الأنشطة الصناعية ص26

4-فرانك سليمان، ونانسي وايتنغ. (2012). *علم وتقانة البيئة المفاهيم والتطبيقات*. مراجعة د. محمد عبد الستار الشيخلي، *المنظمة العربية للترجمة*، بيروت ط 1,ص. 88

5-محمد صابر. (2005). ***الانسان وتلوث البيئة***. **دار التنوير**، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، لسعودية، صKACST72،

References

1-WHO, G. (2011). Guidelines for drinking-water quality. *World health organization*, *216*, 303-304. 11-

2- Moreno L, Lanusse C. (2017). Veterinary drug residues in meat-related edible tissues. In: New Aspects of Meat Quality. Argentina. Wood head Publishing Series in Food Science, *Technology and Nutrition*, p. 581-603.

3- Dudek-Wicher RK, Junka A, Bartoszewicz M. (2018). The influence of antibiotics and dietary components on gut microbiota. *Prz Gastroenterol*,13:85-92.

4-Vishwas, D. (2022). Effect of expired pharmaceutical dumping on ecological community. *BLDE University Journal of Health Sciences*, 07(2), 192. https://doi.org/10.4103/bjhs.bjhs_8_22

5-Ternes, T. A., Joss, A., & Siegrist, H. (2004). Peer reviewed: scrutinizing pharmaceuticals and personal care products in wastewater treatment. *Environmental science & technology*, *38*(20), 392A-399A.

6- The Olympian, "*Long Battle for State Drug Take-Back Program Must Continue*, 13-3-2011, *27-7-2023* اطلع عليه بتاريخ ,

7- *U.S. Office of National Drug, Octoper,2009 Policy "Proper 9 Disposal of Prescription Drugs*

8- Barnett-Itzhaki, Z., Berman, T., Grotto, I., & Schwartzberg, E. (2016). Household medical waste disposal policy in Israel. *Israel Journal of Health Policy Research*, *5*(1). https://doi.org/10.1186/s13584-016-0108-1

9-Jørgensen, S. E., & Halling-Sørensen, B. (2000). Drugs in the environment. *Chemosphere*, *40*(7), 691–699. https://doi.org/10.1016/s0045-6535(99)00438-5

10- Wang, J., & Wang, S. (2016). Removal of pharmaceuticals and personal care products (PPCPs) from wastewater: A review. *Journal of Environmental Management*, *182*, 620–640. https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2016.07.049

11- Kusturica, M. P., Sabo, A., Tomic, Z., Horvat, O., & Šolak, Z. (2012). Storage and disposal of unused medications: knowledge, behavior, and attitudes among Serbian people. *International Journal of Clinical Pharmacy*, *34*(4), 604–610. https://doi.org/10.1007/s11096-012-9652-0

12- Huang, H., Li, Y., Huang, B., & Pi, X. (2015). An Optimization Model for Expired Drug Recycling Logistics Networks and Government Subsidy Policy Design Based on Tri-level Programming. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, *12*(7), 7738–7751. https://doi.org/10.3390/ijerph120707738

13- Law of the People's Republic of China. (2018). Drug control law of the People's Republic of China. Available from: http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/13/content_1383969.htm. Accessed October 22, 2018. [Google Scholar]

14- Xia F, Zhang L, Li H, et al. Knowledge, attitude and behavior investigation of expired drug recycling in Guangdong residents. *Chin Med Guide*. 2013;11(19):770–772. [Google Scholar]

15-Kapoor, A., Vora, A., Nataraj, G., Mishra, S., Kerkar, P., & Manjunath, C. N. (2017). Guidance on reuse of cardio-vascular catheters and devices in India: A consensus document. *Indian Heart Journal*, *69*(3), 357–363. https://doi.org/10.1016/j.ihj.2017.04.003

16- WHO. (1999), Guidelines for Safe Disposal of Unwanted Pharmaceuticals in and after Emergencies, Interagency Guidelines © World Health Organization 1999 WHO/EDM/PAR/99.2

29-Sarla, G. S. (2019). Efficacy and disposal of drugs after the expiry date. *The Egyptian Journal of Internal Medicine*, *31*(4), 431-434

17-- Vancouver, 1986, British Columbia, *water poll.Res. J. Can*, 21,187-204

18- Ayele, Y., & Mamu, M. (2018). Assessment of knowledge, attitude and practice towards disposal of unused and expired pharmaceuticals among community in Harar city, Eastern Ethiopia. *Journal of Pharmaceutical Policy and Practice, 11*(1). https://doi.org/10.1186/s40545-018-0155-9

19- Daughton CG, Ternes TA. 1999. Pharmaceuticals and personal care products in the environment: agents of subtle change? *Environ Health Persp*; 107:907–3

20- Timesofindla. 2020. What happens to your body when you consume expired medicines. *Times Entertainment Times, TIMESOFINDIA.COM* / Mar ,13:30 IST.26, https://timesofindia.indiatimes.com/etimes

21-Klaus Kümmerer, & Springerlink (Online Service. (2008). *Pharmaceuticals in the Environment: Sources, Fate, Effects and Risks*. *Springer Berlin Heidelb 519-521.*

22- Fair, R. J., & Tor, Y. (2014). Antibiotics and Bacterial Resistance in the 21st Century. *Perspectives in Medicinal Chemistry*, *6*(6), 25-64. PMC.S14459. https://doi.org/10.4137/pmc.s14459

23- Thompson, L. A., & Darwish, W. S. (2019). Environmental Chemical Contaminants in Food: Review of a Global Problem. *Journal of Toxicology, 2019*, 1–14. https://doi.org/10.1155/2019/2345283

24 -Schriks, M., Heringa, M. B., van der Kooi, M. M. E., de Voogt, P., & van Wezel, A. P. (2010). Toxicological relevance of emerging contaminants

for drinking water quality. *Water Research*, *44*(2), 461–476. https://doi.org/10.1016/j.watres.2009.08.023

25- Sharma, S., & Bhattacharya, A. (2017). Drinking water contamination and treatment techniques. *Applied Water Science*, *7*(3), 1043–1067. https://doi.org/10.1007/s13201-016-0455-7

l .26-Springfield, Virginia: United States Drug Enforcemen Control Administration,

ا طلعت عليه بتاريخ 2023- 7--27-,مؤرشف من الأصلا بتاريخ 2018-11- 3

الملاحق

جدول (6) يمثل نتائج ردود أسئلة الاستبانة المغلقة الملاحق

ت	الفقرات	دائماً	احياناً	نادراً	أبد لا
1	اتناول الدواء دون استشارة الطبيب	12	40	19	22
2	اتعاطى دواء لاتزال مدة انتهاء تاريخ صلاحيته شهرين	16	34	21	29
3	اشتري الدواء من الباعة المتجولين غير المتخصصين	13	30	25	35
4	ادون تاريخ فتح عبوة الدواء عند استعماله	12	38	25	28
5	تعد الادوية المنتهية الصلاحية سامة على الانسان	43	25	23	12
6	تزيد الادوية المنتهية الصلاحية من مقاومة الامراض	15	29	23	35
7	يصبح الدواء تالفا اذا لم يخزن بطريقة سليمة	30	23	30	20
8	مخلفات الادوية تلوث البيئة على المدى البعيد	21	33	24	25
9	لا اتتحقق من صلاحية الدواء قبل استعماله	30	26	27	20
10	اضطر لاستخدام الادوية منتهية الصلاحية بسبب تكلفتها العالية او نقص استيرادها	19	27	34	23
11	يفقد الدواء فعاليته بعد انتهاء تاريخ صلاحيته	18	25	31	29
12	اتوقف عن تعاطي الادوية عند ملاحظة مؤشرات انتهاء صلاحيته	29	30	23	21
13	اترك الدواء مفتوحا ومعرضا للهواء	21	30	29	23
14	لديك صندوق منسي يحوي الادوية لاستعمالها عند الحاجة دون مراعاة تاريخ صلاحيتها	29	35	19	20
15	لا اعلم بالطرق السليمة لخزن الدواء	25	37	21	21
16	ارجع الدواء المنتهي الصلاحية والأدوية غير المستخدمة الى الصيدلية	18	25	20	40
17	اتخلص من الدواء عند تغير لونه او رائحته بغض النظر عن تاريخ صلاحيته	23	27	34	19
18	ارمي الادوية غير المستخدمة او المنتهية الصلاحية في النفايات دون وضعها في أكياس او علب محكمة	29	33	19	22
19	ارمي الادوية المنتهية الصلاحية السائلة في الطرقات	23	31	26	23
20	اتخلص من الادوية المنتهية الصلاحية في مياه الصرف الصحي	30	33	23	17
21	الادوية المنتهية الصلاحية تؤثر على صحة الانسان وعلى البيئة	27	35	19	22
22	اطلع على لوائح خاصة بطرق استخدام الادوية وطرق التخلص الامن منها المرفقة مع الدواء او التعليمات الصادرة من المؤسسات الصحية	19	37	27	20

الإفراط في استعمال الإحصاء في العلوم الاجتماعية

تجنانت محمد
جامعة مولود معمري الجزائر
tadjenant-mohamed@outlook.fr
00213782855596

كحلوش كهينة
جامعة الجزائر -2-
kahlouche.kahina@yahoo.fr

الملخص :

اقترن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة كثيراً بالإحصاء، حيث تقريباً لا تخلو دراسة لظاهرة من الظواهر الاجتماعية من المنهج الإحصائي والرقم، ذلك من خلال عمليات جمع البيانات، تنظيمها وتفريغها. فكل طالب أو باحث أثناء قيامه بدراسة موضوع من المواضيع الاجتماعية يستعين بالأدوات والوسائل الإحصائية وكثير منهم يفرطون في استعمالها، فمثلاً في الدراسات الارتباطية بين متغيرين أو أكثر نجد الطالب أو الباحث أثناء عرضه للنتائج بهدف فحص الفرضيات والتقصي عن مدى تحققها من عدمه يكثر من وضع الجداول التي كثيراً ما يكون ذلك على حساب التفسير والتحليل بحجة الدقة العلمية مع العلم أن بعض المواضيع خاصة تلك التي تعنى بدراسة الحالة كموضوع آثار التحرش المعنوي على صحة العامل مثلا الذي يقتضي الاعتماد على المقابلة بغرض تحليل إجابات وردات فعله تحليلاً تفسيريا والذي يفضي بدوره إلى اقتراح تعديل في السلوك بالشكل الذي يضمن إعادة التوازن النفسي والاجتماعي للضحية.إن موضوع الإفراط في استعمال الإحصاء في العلوم الاجتماعية يكتسي أهمية كبيرة ذلك لاعتبار لغة الإحصاء استنادا على مختلف المعادلات و العمليات الرياضية تزيد من دقة النتائج التي يتوصل إليها والتي تبقى غير واضحة ما لم تخضع للتحليل والتفسير العلمي المتخصص، كما نهدف من خلال هذا الموضوع إلى التعرف على مدى اقتران البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بالإحصاء ذلك من خلال تقديم ملمح نظري لهذا الاقتران.وعلى هذا الأساس فالهدف في العلوم الاجتماعية هو استنطاق الرقم و إعطائه تفسيرا واقعياً في علاقة بالحقائق الراهنة لا الإكثار من الجداول و الحسابات الرياضية، وهذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل الآتي: هل الإفراط في استعمال الإحصاء يعد تهديدا لمستقبل العلوم الاجتماعية ؟

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، العلوم الاجتماعية، المنهج الإحصائي، الطالب، الباحث.

Overuse of statistics in the social sciences

Tadjenant Mohamed
Mouloud Mammeri University, Algeria
kahlouche Kahina
University of Algiers -2-

Abstract:

Scientific research in the social sciences has recently been associated with statistics, as the study of a social phenomenon is almost devoid of the statistical method and the number, through the processes of data collection, organization and unloading. Every student or researcher, while studying a social topic, uses statistical tools and means, and many of them overuse them. For example, in correlational studies between two or more variables, we find the student or researcher while presenting the results to examine the hypotheses and investigate the extent to which they are verified or not. Tables, which are often at the expense of interpretation and analysis under the pretext of scientific accuracy, knowing that some topics, especially those concerned with case studies, such as the subject of the effects of moral harassment on the health of the worker, for example, which requires relying on the interview to analyze the answers and reactions of an explanatory analysis, which in turn leads to To propose a behavioural modification in a manner that guarantees the restoration of psychological and social balance to the victim. The issue of excessive use of statistics in the social sciences is of great importance because the language of statistics based on various mathematical equations and operations increases the accuracy of the results reached, which remain unclear. Unless subject to specialized scientific analysis and interpretation, we aim through this topic to identify the extent to which scientific research in the social sciences is associated with statistics by presenting a theoretical aspect of this association. On this basis, the goal in the social sciences is to interrogate the number and give it a realistic explanation It is related to the current realities, not the multiplication of tables and mathematical calculations, and this prompted us to ask the following question: Is the excessive use of statistics a threat to the future of social sciences

Keywords: scientific research, social sciences, statistical methods, student, researcher.

1- مقدمة:

الطالب والباحث في العلوم الاجتماعية وبشكل خاص في علم الاجتماع وعلم النفس ليسا متخصصين في الإحصاء بل يمتلكان معارف وقواعد إحصائية التي تساعدهما في البحث والدراسة عن مختلف الظواهر النفسية والاجتماعية. لذا فالمهمة الرئيسية تكمن في إعطاء تفسيرات وتحليلات سيكولوجية وسوسيولوجية للظاهرة موضوع الحث، ذلك من خلال اللجوء إلى استنطاق الجداول والبيانات الممثلة في إجابات أفراد البحث في علاقته بأداة جمع البيانات المعتمدة من طرف الباحث، ولعل هذه القاعدة قد تضمن إلى حد كبير الحفاظ على خصوصية العلوم الاجتماعية عبر مختلف فروعها وتخصصاتها.

إن هذه القاعدة أو الفكرة لا تنفي أو تنقص من قيمة الإحصاء، حيث أن المعادلات الرياضية ومعاملات المتنوعة تساهم بشكل أو بأخر في قياس مختلف أشكال العلاقة بين المتغيرات وكذلك تحاول معرفة أثر متغير على أخر يضاف إليهما دراسة الفروق ...إلخ.

الاستعمال المفرط للإحصائيات في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية والجزائرية بشكل خاص من طرف الطلبة وحتى بعض الباحثين هو ما دفعنا لتناول هذا الموضوع من خلال محاولة ملمح نظري علمي نأمل أن يقدم إضافة علمية من خلال محاولة تحسيس الفاعلين ربما بخطر هذا الاستعمال المفرط على مستقبل العلوم الاجتماعية، وعليه سنعمل على الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالإحصاء؟ ما هي فروعه؟ ما هي أنواع البيانات الإحصائية؟ ما هي علاقة علم الإحصاء بالعلوم الاجتماعية؟ من هم المؤيدين والمعارضين للاستعمال المفرط للإحصاء في العلوم الاجتماعية؟

2- تعريف الإحصاء:

هو ذلك العلم الذي يهتم بجمع البيانات الخاصة بمختلف الظواهر من خلال تبويبها، عرضها، تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج تستخدم في اتخاذ القرارات المناسبة (حمود، حريزي، 2018، ص11).

كما يعرف أيضا بأنه فرع من فروع الرياضيات الذي يسمح للباحث في علم النفس والعلوم الأخرى بتنظيم المعطيات ووصفها وصفا دقيقا، حيث يستخدم في ذلك تقنيات إحصائية مختلفة حسب مستويات القياس ومستويات التحليل المراد الوصول إليها (بوحفص، 2017، ص11).

3- فروع الإحصاء:

3-1 الإحصاء الوصفي:

فيه يستخدم الباحث الأرقام والبيانات التي جمعها عن الظاهرة ويلخص هذه البيانات بأحد أشكال المقاييس الخاصة بالإحصاء الوصفي والموضحة في شكل مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي،

الوسيط، المنوال،...إلخ)، وكذا مقاييس التشتت الموضحة في (الانحراف المعياري، الانحراف المتوسطي، التباين، الالتواء،...إلخ)، وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاء الوصفي يشتمل جميع البيانات، عرضها ووصفها في أحد الصور التالية:

أ- الجداول الإحصائية المعروفة بالجداول التكرارية.

ب- العرض البياني المتمثل في الأعمدة البيانية والمدرج التكراري، المنحنى التكراري، المضلع التكراري والأشكال الدائرية.

ج- النسب والمعدلات

د- مقاييس النزعة المركزية

ن- مقاييس التشتت

ه- مقاييس الارتباط (التجاني، 2015، ص17).

2-3 الإحصاء الاستدلالي:

يسعى هذا النوع إلى الوصول لاستنتاجات حول خصائص المجتمع من خلال استخدام المعلومات المتوفرة عن عينة مأخوذة من المجتمع، حيث يهدف إلى التعميم. لهذا فإن الإحصاء الاستدلالي يركز على اختيار الفرضيات المتعلقة بالفروق بين المتوسطات أو النسب المتعلقة بعينة واحدة أو عينتين أو أكثر(المنيزل، غرايبة، 2016، ص13).

4- أنواع البيانات:

البيانات نوعان:

1-4 البيانات الكمية:

يمثل هذا النوع من البيانات محاولة تحويل السلوك إلى كم بالتعبير عنه إحصائيا أو رقميا، وتحويل السلوك إلى كم بالأرقام يعد الأسلوب الأكثر دلالة في الدراسات الاجتماعية لكونها ترمز إلى خاصيتين هما الصدق والموضوعية، بمعنى أن البيانات الكمية تسهم في اتصاف البحث العلمي بالممارسة الرشيدة والعقلانية.

يكون التعميم على البيانات الكمية عادة بثلاثة طرق هي:

أ- الرقم العددي Number مثال: عدد الفقراء في المجتمع.

ب- النسبة المئوية percentage: يقصد بها عدد الأفراد لكل مائة فرد من عدد السكان في مجتمع ما على سبيل المثال.

د- المعدل Rate: من منظور اجتماعي يشير المعدل إلى عدد الأفراد لكل (1000) نسمة من عدد السكان في مجتمع ما. مثال: إذا كان عدد المواليد في بلد ما يساوي (03) فمعنى هذا أنه لكل (1000) نسمة يولد (03) أطفال كل عام (محمد علام، 2012، ص5).

2-4 البيانات الكيفية (النوعية):

تكون هذه البيانات في صورة نوعية، أي لا يمكن قياسها مباشرة بأرقام عددية مثل الحالة الاجتماعية (غني، فقير، متوسط، الحال)، بحيث يمكن إعطاؤها تسلسلا عدديا وترتيبها تنازليا أو تصاعديا وعليه تسمى بيانات رتبية، أما فيما يخص الجنس(ذكر، أنثى) فهي تسمى بيانات اسمية(الزبيدي، 2013، ص21).

5- علاقة علم الإحصاء بالعلوم الاجتماعية:

تأثرت العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس وكذا علم السياسة بالتطورات التي حققها الإحصاء، حيث استعان العلماء الاجتماعيون بمنهج جديد في دراساتهم والمتمثل في المنهج الإحصائي الذي ينطوي على نفس خطوات المنهج العلمي في البحث، من خلال عمليتين منقيتين هما القياس والاستنتاج. حيث يقوم العالم بملاحظة الحقائق في البداية ثم يجري تجاربه ويرصد عددا من النتائج التي يستخلصها من تلك التجارب بنمط أو إطار علمي للظاهرة. وبعد أن يقوم بصياغة نظريته على ذلك النحو، ينتقل إلى عملية الاستنتاج التي تعينه على التنبؤ بسلسلة من النتائج الأخرى.

إن مبدأ أشهر الدراسات السوسيولوجية التي اعتمدت على المصادر الإحصائية، دراسة دوركايم عن الانتحار، وفيها يذهب إلى القول أنه إذا كان المرء يريد أن يعرف كل ما يتفرع من الانتحار كظاهرة جمعية فإنه ينبغي أن ينظر إليها في شكلها الجمعي من خلال البيانات الإحصائية.

لقد حقق المنهج الإحصائي في السنوات الأخيرة تقدما هائلا، وخاصة بعد استخدام الحسابات الإلكترونية عبر ميادين العلوم الاجتماعية المختلفة مما انعكس لزاما على التطورات والأدوات الإحصائية ذاتها.

استفاد علماء الاجتماع من المنهج الإحصائي في تطوير أدوات بحثهم خاصة الاستبيان الذي سمح من دراسة آلاف المبحوثين في فترة زمنية وجيزة، وتوافرت لدى الباحثين إمكانية اختبار العلاقة.

يستعين علماء النفس بالأدوات والأساليب الإحصائية أكثر من غيرهم خاصة في القياس النفسي، علم النفس التجريبي، علم النفس الإكلينيكي وعلم نفس الفروق الفردية(القصاص، 2007، ص23).

إن لاعتماد الباحثين على الإحصاء من خلال الطرق الإحصائية عدة إيجابيات ومحاسن نلخصها فيما يلي:

- تساعد الطرق الإحصائية الباحثين في تقديم وصف دقيق للظاهرة قيد الدراسة.

يساعد الإحصاء على تلخيص النتائج في صور واضحة ومفهومة.

- يمكن الإحصاء الباحث على استخلاص النتائج العامة من خلال النتائج الجزئية.
- يمكن الإحصاء الباحث على التنبؤ بالنتائج المحتمل أن يحصل عليها في ظروف خاصة ومعينة.
- يهدى الإحصاء الباحث إلى تنظيم خطوات بحثه خاصة في مرحلة تصميم البحث(بدر إبراهيم، 2003، ص34).

6- المؤيدين والمعارضين للإفراط في استعمال الإحصاء في العلوم الاجتماعية:

1-6 المؤيدين للإفراط في استعمال الإحصاء في العلوم الاجتماعية:

هنا تجدر الإشارة إلى الذين نعرفهم في علم الاجتماع بشكل خاص وعليه الحديث عن المدرسة الأمريكية التي نحت هذا المنحى وأفرطت في هذا الاتجاه، نجد بول لازار سفيلد الذي كان رائد في البحث المسحي واسع المجال والتقنيات الإحصائية لتحليل البيانات المسحية وذلك من خلال سعيه لإظهار مشكل انحياز الملاحظ والقيود الهيكلية في بحث العلماء الوضعيين(باتشيرجي،2015، ص31). وعليه نستنتج أن هذا المنظور كمي مؤسس على مؤشرات في علاقة بأدوات جمع البيانات.

ونجد أيضا ريمون بودون ورينو فيول في كتابهم الطرائق في علم الاجتماع من خلال منظور الفردانية والمنهجوية والذي تجاوز سياقات البنى الاجتماعية في محاولة البحث عن قوانين شرطية للتغيير الاجتماعي، فالفردانية والمنهجوية طريقة تفسيرية نظريا كما هو وارد على سبيل المثال في علوم الطبيعة في عملية دمج بين قوانين عامة وظروف حديثة أساسية، والتي يمكن أن نستنتج منها منطقيا الحقائق التي ينبغي تفسيرها والحال أن هذا بالضبط هو نوع التفسير الذي تفضي إليه الفردانية والمنهجوية(بودون، فيول، 2010، ص69).

وهناك أيضا من بين المؤيدين أدولف كيتليه البلجيكي مؤسس مفهوم الفيزياء الاجتماعية والذي تعد أول محاولة جادة لوضع نماذج وصفية عامة لظواهر مختلفة كالولادات، الانتحار، الوفيات، الجرائم وذلك في اعتقاده بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لنفس القوانين التي تخضع لها الظواهر الفيزيائية. كما قدم أيضا طريقة للقياس في الأنتروبولوجيا، وقد ساهم أيضا عالم النفس الانجليزي جالتون (1822-1911) في تطبيق الطرق الإحصائية في علم النفس ووضع أساس القياس النفسي وبدأ دراسة موضوع الارتباط والانحدار الذي اهتم به وطوره كارل بيرسون (1857-1936)(القصاص، 2007، ص26).

يتمثل مبرر هؤلاء من توظيف الإحصائيات في العلوم الاجتماعية أنها تحافظ على نقاء العلم، فمن خلاله يمكن أن نرتقي بعلمية العلم والمعرفة.كما يرون أن الإحصائيات تحدث القطيعة بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية. وأيضا يرون أنه كلما كان العلم مصاغا صياغة رياضية كلما كان أكثر موضوعية عن غيره.

مما يؤاخذ عن الإفراط في استعمال الإحصاء والتكميم أمرين مهمين أولهما السلبيات الناجمة عن الطريقة التي تستعمل وفقها المناهج الكمية وحدودها الخاصة من جهة ثانية، فأنصار هذا الإفراط يعدون

ما أكتشفه الأوائل تافها وغير موجود أملا في منظورهم. حيث يرون أن هذه السيرورة من التكميم بأي ثمن قد أسهمت كثيرا في توجيه كل علم اجتماعي نحو ما كان يقبل الترقيم من الاختبارات، علم الاجتماع الانتخابي، وكذا في زيادة عدد الأبحاث التي كان الاستخدام الكبير للأساليب الرياضية فيها يخفي فقر النتائج(غراويتز، 1993، ص39).

2-6 المعارضين للإفراط في استعمال الإحصاء في العلوم الاجتماعية:

استنادا على الحس السوسيولوجي في علم الاجتماع تتلخص القدرة على الإدراك الكيفي للعلاقات والقيم مع القدرة على تحليل وتفسير نتائج القياس السوسيولوجي.

حسب أوغست كونت (1798-1857) تفسير الظواهر يكون تفسيرا علميا ذلك من خلال ربط الظواهر بالموضوعية أثناء عملية تجميع البيانات وتحليلها(الزيباري،2011، ص17).

كما يرى كل من تيدور أدرنو، مادلين غراويتز وهانز ريكمان بعين الريبة إلى الاستعمال المفرط للإحصاء في العلوم الاجتماعية

خاتمة:

إن التطور والخصوصية التي اكتسبتها العلوم الاجتماعية وبشكل خاص علم النفس وعلم الاجتماع كان له آثار ونتائج إيجابية على المجتمعات خصوصا العربية منها، ذلك من خلال إسهامات أهل الاختصاص البحثية من خلال دراسات بحثية متخصصة لمواضيع متنوعة سيكولوجية كانت أو سوسيلوجية في صورة تفسيرات وتحليلات علمية والتي من شأنها تقديم حلول وتصحيحات استنادا على برامج إحصائية مختارة بصورة عقلانية دون إسراف وإفراط، مع إعطاء الأهمية لاستنطاق الرقم بعيدا عن الإغراق الإحصائي والتكميم المفرط بشك يكفل تطور العلوم الاجتماعية وحفاظا على خصوصياتها.

التوصيات:

1 ـ الحفاظ على خصوصية العلوم الاجتماعية بعدم إغراقها بالمنطق الرياضي والرقم.

2 ـ ضرورة توظيف الباحث أو الطالب للأدوات والتقنيات الإحصائية في البحث في العلوم الاجتماعية توظيفا عقلانيا.

3 ـ اعتماد الباحث أو الطالب على الوسائل الإحصائية بشكل يساهم في تقديم إضافة علمية للعلوم الاجتماعية من خلال إعطاء الأولوية للتحليل والتفسير السيكولوجي والاجتماعي للرقم.

قائمة المراجع:

1- التجاني، ثريا، (2015)، *دروس في منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والبيداغوجيا، نماذج نظرية ميدانية في تطبيق المنهجية*، الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع.

2- الزبيدي، طه حسين، (2013)، *مبادئ الإحصاء*، (ط1)، عمان، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، دار غيداء للنشر والتوزيع.

3- الزيباري، طاهر حسو، (2011)، *أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع*، (ط1)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

4- القصاص، مهدي محمد، (2007)، *مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي*، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

5- المنيزل، عبد الله فلاح، وغرايبة، عايش موسى، (2006)، *الإحصاء التربوي تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية*، (ط1)، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

6- باتشيرجي، أنول، (2015)، *بحوث العلوم الاجتماعية، المبادئ والمناهج والممارسات*، (ط2)، السعودية، جامعة جنوب فلوريدا، ترجمة خالد ناصر الرحيان، معهد الإدارة العامة.

7- بدر ابرهيم، ناجي، (2003)، *الأساليب الكمية في علم الاجتماع*، مصر، الإسكندرية.

8- بوحفص، عبد الكريم، (2017)، *الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام spss*، (ط2)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

9- بودون، ريمون، وفيول، رينو، (2010)، *الطرائق في علم الاجتماع*، ترجمة مروان بطمش، (ط1)، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

10- طه، حمود، وحريزي، بوجمعة، (2018)، *الإحصاء الاستدلالي مقاييس العلاقة الارتباطية*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

11- غراويتز، مادلين، (1993)، *مناهج العلوم الاجتماعية*، ترجمة سام عمار، (ط1)، سوريا، المركز العربي للترجمة والتأليف والنشر بدمشق.

12- محمد علام، إعتماد، (2012)، *الإحصاء في البحوث الاجتماعية، كلية البنات*، (ط1)، جامعة عين شمس، مكتب الأنجلو مصرية.

اختصاص القضاء الإداري في حسم الدعاوى الضريبية / دراسة مقارنة

مدرس القانون العام زينب صبري محمد الخزاعي
جامعة القادسية- كلية القانون – العراق
zainab.sabri@qu.edu.iq
009647821619251

الملخص

تعد الضريبة من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، وقد تطورت الضرائب بتطور أهداف الدولة وأدوارها في المجتمع، إذ أن هناك ارتباط كبير بين النظام الضريبي وطرق وأساليب فرض الضريبة وتحصيلها، وبين نظام الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المطبق أثناء فرض الضريبة. فلم تعد الضريبة مصدر للإيرادات فحسب ، بل اضحت وسيلة لتحقيق أهداف معينة والتأثير على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن اجل تحقيق العدالة الاجتماعية تمارس الادارة الضريبية بما لها من سلطات واسعة تجاه المكلفين وبالمقابل لهم الحق في الطعن بقراراتها متى ما أصابهم ظلم او اجحاف بحقوقهم الضريبية او عدم المساواة ،لذا تمتاز المنازعات الضريبية بخصائص تختلف عن بقية المنازعات الاخرى والتي تثار بين الاطراف فالنزاع الضريبي له خصائص ومميزات واسباب قد تعود للإدارة الضريبية او المكلف نفسه ولها تكيفها القانوني المتمثل بتحديد وصفها القانوني ووصف اطراف العلاقة الضريبية وتحديد الطبيعة القانونية والادارية لها .وتتجلى اهمية البحث بكون موضوع المنازعات الضريبية من الموضوعات الجديرة بالبحث والتي لا تقتصر على النواحي الفقهية بتحديد طبيعة المنازعات و خصائصها و أسبابها، بل تتجاوز إلى الجانب الاجرائي حيث يتعلق الأمر بالإجراءات الإدارية لهذه المنازعة و تشكيل اللجان المختصة بها، ومدى تطبيق هذه الإجراءات عند قيام النزاعات الضريبية ،وللدور الذي تمثله الضريبة باعتبارها من الموارد السيادية التي تعتمد عليها مختلف الدول في تمويل موازناتها، فأي تأخير بحسم المنازعات الضريبية يؤدي إلى تأخر حصول الدولة على مستحقاتها. لما تتمتع به التشريعات الضريبية من ذاتية خاصة تميزها عن غيرها من التشريعات القانونية، وقد اهتم المشرع بهذه الذاتية من خلال العديد من الطرق ولعل اهمها السماح للمكلف بمراجعة الإدارة الضريبية ومنازعتها وتمكين الإدارة الضريبية في نفس الوقت من نظر اعتراضاتهم وتظلماتهم وفق آليات محددة قبل اللجوء إلى القضاء من خلال السلطة التقديرية لنظر المنازعات الضريبية. اما مشكلة البحث فتكمن في الاجابة على العديد من التساؤلات اهمها منهي الجهة المختصة بحسم المنازعات الضريبية في التشريع العراقي والمقارن؟ وما هو التكييف الفقهي والقانوني للمنازعة الضريبية؟ وتحديد الطبيعة القانونية للقرارات الضريبية وماهي اهم الاثار المترتبة على الطعن الضريبي؟ اما منهج البحث فقد اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي للنصوص القانونية لتحديد المفاهيم والمصطلحات القانونية وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث يختص الاول في تحديد ماهية المنازعة الضريبية وتكييفها القانوني اما المبحث الثاني فنتكلم فيه عن اختصاص القضاء الاداري في تسوية المنازعات الضريبية والاساس القانوني له اما المبحث الثالث عن اجراءات التقاضي في المنازعة الضريبية من شروط اقامة الدعوى واجراءات الطعن والاثار المترتبة على الحكم الصادر وقد خلصنا في خاتمة البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات والتي نامل بان تأخذ نصيبها من التطبيق.

الكلمات المفتاحية: القضاء الإداري، المنازعة الضريبية، الدعوى الادارية، التظلم الضريبي، الضرائب

The jurisdiction of the administrative judiciary in resolving tax claims / a comparative study

Assistant – lecture Zainab Sabri Mohammed alkozai
Al-Qadisiyah University - College of Law - Iraq

Abstract:
The tax is one of the oldest and most important sources of public revenue, and taxes have evolved with the development of the state's goals and roles in society, as there is a great link between the tax system and the methods and methods of imposing and collecting the tax, and between the economic, social and political system of the state applied during the imposition of the tax. The tax is no longer a source of revenue only, but has become a means to achieve certain goals and influence various aspects of economic, social and political life, and in order to achieve social justice, the tax administration exercises its broad powers towards taxpayers and in return they have the right to appeal its decisions whenever they are hit by injustice or prejudice to their tax rights or inequality, so tax disputes are characterized by characteristics that differ from the rest of the other disputes that arise between the parties, the tax dispute has The importance of the research is evident in the fact that the subject of tax disputes is one of the topics worthy of research, which is not limited to the jurisprudential aspects by determining the nature of disputes, their characteristics and causes, but rather go beyond the procedural side, where it comes to the administrative procedures for this dispute and the formation of the competent committees, and the extent of the application of these procedures when tax disputes arise Due to the role that the tax represents as one of the sovereign resources on which various countries depend to finance their budgets, any delay in resolving tax disputes leads to a delay in the state's receipt of its dues. Because of the special subjectivity of tax legislation that distinguishes it from other legal legislation, the legislator has taken care of this subjectivity in many ways, perhaps the most important of which is to allow the taxpayer to review the tax administration and its dispute and enable the tax administration at the same time to consider their objections and grievances according to specific mechanisms before resorting to the judiciary through the discretionary authority to consider tax disputes. Iraqi legislation and comparator? What is the jurisprudential and legal adaptation of the tax dispute? Determining the legal nature of tax decisions and what are the most important effects of the tax appeal? As for the research methodology, we have followed the descriptive and analytical approach to the legal texts to determine the concepts and legal terms The research has been divided into three sections, the first specializes in determining the nature of the tax dispute and its legal adaptation The second section we talk about the jurisdiction of the administrative judiciary in the settlement of tax disputes and the legal basis for it

The third section on litigation procedures in the tax dispute of the conditions for filing a lawsuit and appeal procedures and the effects of the judgment issued We concluded in the conclusion of the research to several conclusions And proposals, which we hope to take their share of the application.
Keywords: Administrative Judiciary, Tax Dispute, Administrative Lawsuit, Tax Grievance, Taxe

المقدمة

تعتبر المنازعات الضريبية اهم المعوقات التي تحد من تحقيق الاهداف الضريبية وذلك لأثارها السلبية العديدة على المكلف من جهة والادارة الضريبية من جهة اخرى ، وهي من اكثر المنازعات انتشارا" على الصعيد العملي نظرا لدورها الهام في تمويل النفقات العامة والتأثير في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تتجلى بالدور السيادي الذي تمارسه السلطة الضريبية في تقدير الضريبية او جبايتها او تقييد الحقوق المالية للمكلف و اختلفت التشريعات في تحديد الجهة المختصة بتسوية والفصل في تلك المنازعات وهو ما سنحاول معالجته ببحثنا هذا كون التقاضي الضريبي يعتبر ضمانة دستورية مهمة للمكلف وتتجلى اهمية البحث بكون موضوع المنازعات الضريبية من الموضوعات الجديرة بالبحث والتي لا تقتصر على النواحي الفقهية بتحديد طبيعة المنازعات و خصائصها و أسبابها، بل تتجاوز إلى الجانب الاجرائي حيث يتعلق الأمر بالإجراءات الإدارية لهذه المنازعة و تشكيل اللجان المختصة بها، ومدى تطبيق هذه الإجراءات عند قيام النزاعات الضريبية ،وللدور الذي تمثله الضريبة باعتبارها من الموارد السيادية التي تعتمد عليها مختلف الدول في تمويل موازناتها، فأي تأخير بحسم المنازعات الضريبية يؤدي إلى تأخر حصول الدولة على مستحقاتها. لما تتمتع به التشريعات الضريبية من ذاتية خاصة تميزها عن غيرها من التشريعات القانونية، وقد اهتم المشرع بهذه الذاتية من خلال العديد من الطرق ولعل اهمها السماح للمكلف بمراجعة الإدارة الضريبية ومنازعتها وتمكين الإدارة الضريبية في نفس الوقت من نظر اعتراضاتهم وتظلماتهم وفق آليات محددة قبل اللجوء إلى القضاء من خلال السلطة التقديرية لنظر المنازعات الضريبية. اما مشكلة البحث فتكمن في الاجابة على العديد من التساؤلات اهمها منهي الجهة المختصة بحسم المنازعات الضريبية في التشريع العراقي والمقارن؟ وما هو التكييف الفقهي والقانوني للمنازعة الضريبية؟ وتحديد الطبيعة القانونية للقرارات الضريبية وماهي اهم الاثار المترتبة على الطعن الضريبي؟ اما منهج البحث فقد اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي للنصوص القانونية لتحديد المفاهيم والمصطلحات القانونية وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث يختص الاول في تحديد ماهية المنازعة الضريبية وتكييفها القانوني اما المبحث الثاني فنتكلم فيه عن اختصاص القضاء الاداري في تسوية المنازعات الضريبية والاساس القانوني له اما المبحث الثالث عن اجراءات التقاضي في المنازعة الضريبية من شروط اقامة الدعوى واجراءات الطعن والاثار المترتبة على الحكم الصادر وقد خلصنا في خاتمة البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات والتي نامل بان تأخذ نصيبها من التطبيق .

المبحث الاول/ماهية المنازعات الضريبية وتكيفها القانوني

تمارس الادارة الضريبية بما لها من سلطات واسعة تجاه المكلفين وبالمقابل لهم الحق في الطعن بقراراتها متى ما أصابهم ظلم او اجحاف بحقوقهم الضريبية أو عدم المساواة،لذا تمتاز المنازعات الضريبية بخصائص تختلف عن بقية المنازعات الاخرى والتي تثار بين الاطراف فالنزاع الضريبي له خصائص ومميزات واسباب قد تعود للإدارة الضريبية او المكلف نفسه ولها تكيفها القانوني المتمثل بتحديد وصفها القانوني ووصف أطراف العلاقة الضريبية وتحديد الطبيعة القانونية والادارية لها.وسنتناول هذا المبحث بمطلبين نخصص الاول لتعريف المنازعة الضريبية وبيان عناصرها واسبابها والمطلب الثاني نتكلم فيه عن التكييف القانوني للمنازعة الضريبية.

المطلب الاول/ تعريف المنازعة الضريبية وعناصرها

المنازعة الضريبية هي مجموعة القواعد المطبقة على النزاعات التي تعترض المصالح الضريبية مع المكلفين والناتجة عن نزاعات حول مسائل قانونية تتعلق بتحديد وجباية الضريبة من جهة، والبحث

والتحقيق في المخالفات من جهة أخرى، كما يمكن القول انها تلك الإجراءات التي يتبعها المكلف بالضريبة في حالة عدم رضاه بمقدارها أو أساسها أو في صحتها أو شرعيتها تمهيدا لرفعها كليا أو جزئيا. واللفظ يحتمل معنيين أحدهما ضيق والاخر واسعا، فيقصد بالمنازعة بمعناها الضيق هي المشاكل والخلافات التي تحدث بين المكلف بأداء الضريبة والادارة الضريبية بسبب تحصيل الضريبة او تحديد قيمتها ومقدارها او اي اجراء اخر قامت به الادارة بسبب الضريبة ويمكن حله بالطرق الادارية والقضائية التي ينص عليها القانون (فضيل، 2010، ص7). اما المعنى الواسع لمفهوم المنازعة فقد تكون بسبب اوضاع قانونية تحصل للمكلف بسبب اعساره او اعلان افلاسه مما يؤدي الى صعوبة في تسديد ما بذمته من التزامات ضريبية فيتظلم للإدارة الضريبية او يطلب مدة معينة للإيفاءبالتزاماته. أي بمعنى اخر هو النزاع الناشئ عن نشاط الادارة الضريبية وجملة الإجراءات القانونية المتخذةلحله. وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء المنازعة الضريبية، فقد ترجع لمخالفة التشريع الضريبي لمبدأ دستوري، أو إلى خطأ الإدارة الضريبية في تطبيق نصوص القانون الضريبي، أو تجاوز التفسير الضيق لهذه النصوص إلى تفسير واسع بهدف مد نطاق الضريبية إلى وعاء يراه المكلفين خارج إطار الوعاء الضريبي الحقيقي لها.(النجار،2008، ص10) وعرفها بعض الفقهاء بانها " الخلاف الذي يثار بين الادارة الضريبية والغير بسبب قيامها بوظائفها التي كفلها القانون الضريبي او اي قانون اخر وهي اول الطريق الذي يسلكه المكلف في المطالبة بحقوقه امام الجهة المختصة بنظر هذه المنازعة(الصديق،2006، ص 18)، كما عرفها أخرون بأنها تلك الطعون التي تقدم للطعن بالقرارات الصادرة عن الإدارة الضريبية بمناسبة تطبيقها لأحكام قانون ضريبة الدخل، والتي تنظر أمام الجهة الإدارية أو القضائية التي أسند إليها صلاحية الفصل في هذه المنازعات.(العطية،2017، ص24) وتشمل فضلا" عن ذلك دعاوى الالغاء للقرارات الادارية غير المشروعة ودعاوى التعويض للضرر الناشئ عن خطأ الادارة والطعون المتعلقة بتطبيق الجزاءات التي يفرضها القانون (عطا،2005، ص34) من خلال ما تقدم يمكن ان نعرف المنازعة الضريبية بانها الخلاف الذي يدور بين الادارة الضريبية والمكلف بها او من يمثله او ينوب عنه بسبب جباية الضريبة وتقديرها وصحة ومشروعية الاجراءات المتبعة في ذلك من جهة أخرى.

اذن لا تخرج المنازعة عن أحدالأسباب الاتية وهي مطالبة المكلف باستدراك الاخطاء الخاصة بالوعاء الضريبي او تصفية دين الضريبة من قبل الادارة واغفال الادارة عن حق استفادة المكلف من احكام التشريع الضريبي بالإعفاءات او السماحات والامتيازات او عدم وفاء المكلف بالتزاماته وتملصه من دفع الضريبة وتماطله في ذلك. وتمتاز المنازعات الضريبية بتعدد مراحلها وتعقيدها وصعوبة فهم وادراك المكلف للنصوص القانونية التي تحكمها لكثرة التعديلات الواردة عليها مما يتنافى مع مبدأ الأمنالقانوني، ورفض الطعون الخاصة بها اما لعدم الاختصاص او عدم استيفاء الشروط الخاصة بذلك.ومن اجل قيام المنازعة الضريبية لابد من توافر شروط مهمة لها وعناصر وهي: -

1- وجوب أن تكون الإدارة الضريبية طرفا في النزاع فهي التي تقوم بتحديد دين الضريبة وتحصيلهابناءا على ما تقضيه التشريعات الضريبية.
2- أن يكون التشريع الضريبي واجب التطبيق للفصل في المنازعة الضريبية القائمة، بحيث يتم الرجوع إليه ولا يغير من الأمر في شيء أن يشاركه في ذلك قانون آخر.
3- أن ترتبط المنازعة الضريبية بعمل من الأعمال الضريبية التي يكون لها تأثير في تحديد دين الضريبة كعمليات حصر المكلفين وربط الضريبة وتحصيل قيمتها من ذمة المكلفين إلى خزينة الدولة.وبالتالي فإن بقاء النظر بالمنازعة الضريبية وفق الطريقة التي ينظر بها في الدعاوى العادية من حيث طول المدة قد يضر بمصالح المكلف من جية وبمصلحة الخزينة العامة من جية

أخرى، الأمر الذي أوجب أن تنظر بهذه الدعاوى عمى وجو السرعة حفاظاً عمى مصالح المكلف والدولة عمى حد سواء.

4- -ان المنازعة الضريبية تتعلق غالباً بنشاط اقتصادي للمكلف ويكون خاضعاً للضريبة بموجب أحكام القانون الضريبي.وبالتالي يكون مبلغ الضريبة مستحقاً بسبب عمل أداه أو صفقة أنجزها أو مال استثمره، أوقد تكون من الأعمال التي يدأب المكلف على الحفاظ على سريتها وسرية من يرتبط بها من علاقات تجارية أو مالية التي من الممكن لو علم بها منافسوه أن يستخدمونها لغير صالحه، لذلك فقد كفل المشرع للمكلف الحق في أن يحافظ على أسراره وقدم ضمانة لعدم إفشاء أسراره من قبل موظفي الدوائر المالية وأجاز إمكانية نظر الدعوى في جلسات سرية.

5- إن الحق المالي موضوع المنازعة الضريبية يقره أحد أطراف الدعوى، ويتنازع فيه الطرف الآخر إما لعدم وجود مستند يحدد قيمة هذا الحق، أو لقيام المدين بإخفاء المعلومات الحقيقية ليتهرب من أداء الضريبة الملقاة على عاتقه وغيرها من الأسباب التي يمكن أن تجعل تقدير قيمة الضريبة تقديرية من وجهة نظر أحد طرفي النزاع.

6- إن إثبات الحق في المنازعة الضريبية يحتاج وسائل خاصة بها تختلف عن تلك الوسائل المقررة في القانون المدني، ويرجع ذلك إلى أن كلا" من الشهادة واليمين وسائل إثبات شفوية غير مقبولة ضريبياً للإثبات حيث لا تقبل في الضرائب وسائل الإثبات الكتابية وبالتالي فإن الحق الضريبي يثبت بالأدلة والمستندات والقرائن التي يقبلها القضاء.

فيستلزم العنصر الاول ان تكون الادارة الضريبية طرفا" في النزاع مع المكلف فمتى ما كان النزاع بين الادارة وموظفيها او بينها وبين الغير كمتعهدين او مقاولين....الخ فلا نكون امام نزاع ضريبي وانما يكون نزاع عادي يخضع لأحكام القانون (الصديق،2006، ص 24)ويمكن ان يكون المكلف له مصلحة مباشرة في المنازعة الضريبية سواء كان شخصا" طبيعيا" او معنويا" .(بيومي، بس، ص24) وتتمتع الادارة بامتيازات السلطة العامة التي تجعلها في موقف أقوى من موقف المكلف مؤيدة بوسائل تمكنها من إجبار المكلف على الدفع قبل أن يفصل في النزاع نهائيا".

اما بالنسبة لأسباب نشوء النزاع الضريبي فهي كثيرة بعضها يعود للإدارة الضريبية وبعضها الاخر للمكلف بأداءالضريبة، فبالنسبةللأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية قد يكون التشريع الضريبي أحدها متى ما كان يتسم بالتعقيد والغموض او التعارض مما يسبب عدم استقرار النصوص القانونية نتيجة تنوع النصوص وعددها الكبير او اتساع مجال تأويلها وكذلك تسرع المشرع في اعدادها مما يؤدي الى عدم فهم النص والمغزى الحقيقي منه مما يولد الشعور بعدم المساواة لدى المكلفين.(الحرازي،2012، ص61-62) كما ان التشريعات الضريبية ترتبط ارتباط وثيق مع القوانين والانظمة والتعليمات التي تنظم عمل المؤسسات الادارية والتي قد تؤثر بشكل مباشر على الادارة الضريبية وتقيد او تحد من صلاحياتها. كما يسهم التعارض والتناقض بين النصوص القانونية بشكل كبير نشوء النزاع الضريبي اذ يتمسك كل طرف من أطراف العلاقة بالنص الذي يتوافق مع مصالحه الذاتية وقد يؤدي ذلك الى التهرب الضريبي.(العربي،2020، ص487)

وجمود وعدم استقرار النصوص الضريبية تعتبر من بين الاسباب ايضا" لعدم مواكبتها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وعلى سبيل المثال نجد ان القوانين الضريبية في العراق قديمة وغير معدلة مما يصعب معها مجاراة ما يستجد من نظم قانونية في دول العالم

المعاصر ، اما الاسباب التي تعود للإدارة الضريبية فتكمن في محدودية الامكانيات المادية اذ تعتمد على الوسائل البدائية في تنظيم الجباية الضريبية ولاتستند الى نظم المعلومات الحديثة وربطها بشبكة المعلومات .(محمد،2006،ص134) وكذلك محدودية الامكانيات البشرية كما" ونوعا" واهم تلك الاسباب هو تعسف الادارة الضريبية من خلال صلاحياتها وسلطاتها الواسعة في تنفيذ الاجراءات او تحصيل مقدار الضريبة كما يعد الفساد الاداري سببا" جوهريا" في رفض المكلفين اداء ما يتوجب عليهم من ضريبة لعدم عدالتها على اختلاف اسباب الفساد سواء كانت غموض النظام الضريبي او عدم شفافية الاجراءات الضريبية او صعوبة وتعقيد تلك الاجراءات . مما يفترض بالنظم التشريعية ان تشكل لجان لمتابعة ومراقبة الموظفين في الادارات الضريبية المخالفين للقوانين وكذلك النظر في الشكاوى المقامة ضدهم.

ومن جانب اخر قد تكون اسباب النزاع الضريبي تعود الى المكلف بالضريبة نتيجة لنقص الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة، الأمر الذي يؤدي به إلى عدم الايفاء بالتزاماته اتجاه الدولة، نقص الوعي هذا مرده نقص الثقافة المالية لدى المكلف و المواطن، فالثقافة المالية تبرز من خلال إد ارك المواطن للحقوق و الواجباتالمالية اتجاه الدولة، و في المجال الضريبي يتجلى نقص الثقافة المالية و الوعي الضريبي في الإهمال الذي يجابه به المكلف التزاماته الضريبية، ونقص الوعي الضريبي هذا يتجلى في عدم الاهتمام بما تلزمه التشريعات الضريبية في حق المكلف، فنجد عادة أن المكلف لا يقوم بالتصريحات الخاصة به في الوقت المحدد، الأمر الذي يجبر الإدارة الضريبية إلى طريقة التحديد الإداري للوعاء الضريبي.

او الإهمال بخصوص مسك الدفاتر المنتظمة التي يفرضها القانون على المكلف، هذا الإهماليتجلى في عدم التنظيم وكذا عدم مطابقة هذه الوثائق للشروط القانونية المطلوبة الأمر الذي يؤدي إلى عدم اعتراف الإدارة الضريبية بهذه الحقوق حتى وإن كان التسجيل فيها للعمليات يتم وفق القانون.

اضافة الى التأخر في دفع الحقوق الضريبية تجاه الخزينة، مما يؤدي إلى فرض الغرامات الناتجة عن التأخير وتثاقل العبء الضريبي على المكلف فيصبح غير قادر على سداد هذه الديون، وطالما أن الدين الضريبي هو دين امتيازي ولا يمكن سقوطه إلا بالتقادم فتنشأ النزعات الضريبية نتيجة لذلك.(حميدة،2020، ص 15) وقد يتعمد المكلف عدم دفع الضريبة مما يخلق نزاعا" بشان ذلك او يحاول الاستفادة من تعديل نص تشريعي او الغائه او يرتكب جريمة ضريبية بالتهرب او الغش وايضا" حالة ارتكاب المكلفين والادارة خطأ فيطالب باسترجاع المبالغ المدفوعة (يونس،2004، ص 102).

تؤثر الحالة الاقتصادية للمكلف بشكل مباشر على التزامه و امتثاله الضريبي ، فالمكلف الذي تمر مشاريعهالاقتصادية بفترات العجز المالي و الكساد يعمل على التخلص من التزامه الضريبي بأي وسيلة ممكنة ولو كان السبيل إلى ذلك هو اللجوء للطرق الاحتيالية كما ان فترات الانكماش الاقتصادي التي تعرفها الدولة تؤدي لضعف المداخيل ، مايدفع الأفراد للتهرب من دفع الضرائب الأمر الذي يؤدي لخلق نزاع ضريبي مع الطرف الآخر ممثلا بالإدارة الضريبية اضافة الى عدم سيطرة الدولة على الأسواق الرسميةيكون سببا للتهرب الضريبي الذي يعد مدخلا لقيام النزاعات الضريبية (مراد،2002،ص 291).

يتبين لنا مما سبق تشعب أسباب قيام النزاع الجبائي وتتغير بصفة دائمة بحسب التغيراتالسريعة التي تشهدها الحياةالسياسية والاقتصادية في بلد ما، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسند أسباب قيام
النزاع الضريبي لطرف معين دون آخر من أطراف العلاقة الضريبية، كما لا يمكن أن يعزىقيام النزاع الضريبي للظروف السياسية أو السياساتالاقتصادية فقط المنتهجة في دولة معينة. اذ إن النزاع الضريبي هو في حقيقته نتاج تفاعل مجموعة من الأسباب ، إلا أن الثابت الوحيد في خضم كل هذه المتغيرات المرتبطة بالنزاع هو تأثير هذا الأخير على العلاقة بينالمكلفين و الإدارة الضريبية و انعدام الثقة بينهما من جهة و على حصة الخزينة العامة للدولة من عائدات الضرائب من جهة أخرى.
ولا يقتصر أثر قيام النزاعات الضريبية على علاقة المكلفين بالإدارة الضريبية أو على الخزينةالعامة، بل يتعداهللتأثير بشكل خطر على مناخ المال و الأعمال السائد في الدولة ، والذي تجلى في عزوف المستثمرين على توظيف رؤوس أموالهم في هذه البيئة التي يمكن وصفها بالبيئة الطاردة لرؤوس الأموال عامة و الأجنبية خاصة .

المطلب الثاني/ التكييف القانوني للمنازعة الضريبية.

ان طبيعة المنازعات الضريبية، من حيث النظام القانوني الذي تنضوي تحته هذا النوع من المنازعات داخل الأنظمة المتنوعة والمتعددة. فإن مرجع هذا الإشكال يعود بحكم تعددها وتنوعها الذي يخضع للأنظمة قانونية وإجرائية تختلف وتتنوع حسب طبيعة المنازعة، وهكذا عرف الفقه عدد من التقسيمات والتصنيفات للمنازعة الضريبية. وفقا لأراء الفقه الفرنسي : يكاد ينعقد إجماع الفقه في فرنسا على أن المنازعة الضريبية هي منازعة إدارية ، بيد أن هذا الإجماع جاء وليد تطور معين، فقد عنى الفقه التقليدي الفرنسي بتحديد الطبيعة القانونية للمنازعات الضريبية و اعتبرها من المنازعات الإدارية بطبيعتها par leur nature و ليست بنص أو بتحديد القانون ما دامت تنطوي على منازعة في أعمال السلطة العامة actes de la puissance publique لان تحديد دين الضريبة في ذمة كل ملزم لا يتأتى إلا بعد إتمام عدة عمليات إدارية تهدف إلى حصر الوعاء الضريبي وتقدير قيمته ثم يستخرج بعد ذلك السند الضريبي وهو قرار إداري قابل للتنفيذ . و يؤكد الفقه الفرنسي الحديث أن العملية الضريبية تعتبر من أعمال السلطة العامة تنطوي على استخدام وسائل القانون العام، و أن المنازعات المتعلقة بها تثير مسائل متعلقة بالقانون العام ، وبهذه المثابة ينعقد الاختصاص بالفصل فيها لمحاكم القضاء الإداري ويطبق هذا المبدأ على جميع الضرائب و الرسوم، ويقرر البعض أن الطابع الإداري للمنازعة الضريبية يرجع إلى أنها تتناول علاقة الملزم بالإدارة الضريبية حين تباشر سلطتها واختصاصاتها بهدف تحقيق الصالح العام وهي علاقة ينظمها القانون العام(عبد الرؤوف،2000/ص30-31). أما القضاء في فرنسا فقد استقر على أن المنازعة الضريبية تعتبر منازعة إدارية واتضح موقفه بصورة واضحة حين قضى مجلس الدولة في المبدأ الذي أقره في حكمه الصادر بتاريخ 1962/06/29 بأن المنازعة الضريبية تعتبر منازعة إدارية وقد صدر هذا الحكم بصدد تحديد ميعاد رفع الدعوى الضريبية أمام المحكمة الإدارية في حالة عدم صدور قرار صريح من المدير الإقليمي بالفصل في التظلم الضريبي خلال الميعاد الذي حدده القانون(ستة أشهر) إذا لم يتضمن القانون الضريبي تحديدا لميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة، ولذلك اضطر المجلس إلى تطبيق القواعد العامة المتبعة أمام

القضاء الإداري حيث أن تطبيق هذه القواعد يختلف تبعا لنوع الدعوى، ففي دعوى الإلغاء يعتبر فوات (أربعة)أشهر دون صدور قرار صريح بمثابة قرار ضمني بالرفض يتعين مخاصمته أمام القضاء في أجل شهرين، أما في دعاوى القضاء الكامل فتتم إقامة الدعوى أمام القضاء دون التقيد بميعاد ما دام لم يصدر من المدير الإقليمي قرار صريح بالفصل في التظلم.وقد تم تعديل القانون الضريبي في فرنسا بحيث أصبحت الدعوى الضريبية ترفع أمام المحكمةالإدارية المختصة خلال شهرين ابتداء من تاريخ استلام الاخطار بصدور قرار الفصل في التظلم الضريبي أومن تاريخ فوات الأجل المحدد للفصل في التظلم (ستة أشهر) دون صدور قرار فيه، ويقرر الفقه في فرنساتعليقا على هذا الحكم أن مجلس الدولة جراء غياب النصوص الخاصة في القانون الضريبي السائدآنذاك لم يتردد في تطبيق القواعد العامة المتبعة أمام القضاء الإداري بينما يقرر جانب كبير من الفقه في مصر أن المنازعة الضريبية تدور في أساسها حول قرارات إدارية، و تعتبر من قبيل المنازعات الإدارية بطبيعتها ما دامت تتضمن طعنا في قرارت إدارية نهائية. و على العكس يرى البعض أن المنازعة الضريبية لا تعتبر من الإدارية، لان الضرائب ليست سلطة إدارية، فهي لا تؤدي للجمهور خدمة عامة تعتبر بها مرفقا من المرافق، كما أن أساس فرضها من أعمال السيادة وتنفيذها يتعلق بالذمم الخاصة و الملكية، ولذلك فالصبغة الإدارية في عملها ليست خالصة، و يرى هذا الفقه الأخير أن للقضاء العادي الاختصاص بالنظر في المنازعات الضريبية.وهذا الأخير لا يلقى تأييدا من الفقه لان الرأي السائد يعتبر ربط وتحصيل الضرائب من العمليات الإدارية التي تهدف إلى التوصل إلى قرارات ربط وأوراد تحصيل تصدرها الإدارة الضريبية بوصفها إدارة عامة.(عبد الرؤوف ،2000، ص32) اما في العراق هناك اختلاف في الفقه القانوني, حول جدارة القضاء الإداري أو العادي في النظر والفصل في المنازعات الضريبية، إذ أن هناك من يرى أن القضاء العادي أجدر للقيام بهذه المهمة, بينما يذهب بعض آخر إلى أن القضاء الإداري هو الأجدر, وهي الجهة المختصة لهذه المهام, وقد رجحنا الرأي القائل بان القضاء الإداري هو الأجدر وذلك لان القرارات الصادرة من الدوائر الضريبية هي قرارات إدارية بالدرجة الأساس, وانه لا يمكن تطبيق نظرية الدعوى الموازية على المادة(7/خامًسا/ج) من قانون مجلس الدولة المرقم (15)لسنة 1979دون ان يكون القضاء الإداري هوالفيصل، وذلك لعدم توافر طريق طعن قضائي لان قانون ضريبة الدخل العراقي قد تطرق لطرق طعن إدارية وليست قضائية فضلاً عن أن المشرعالضريبي العراقي قد أشار في قانون ضريبة الدخل إلى أن اختصاص اللجان الإدارية مقتصر على تقدير الدخل والضريبة ,ويظن أن كل مالا يخص تقدير الدخل والضريبة غير معين المرجعية للطعن، ومن ثم فإنه يخضع لولاية القضاء الإداري ، كما أن موقف القضاء العراقي في مسألة جدارة القضاء العادي أو الإداري في النظر والفصل في المنازعات الضريبية،موقف متذبذب وغير مستقروشابته تناقضات في بعض الأحيان، فقد ينظر القضاء العادي في الطعون الضريبية في قضية من القضايا في حين ينظر في قضية أخرى شبيهة لها من قبل القضاء الإداري علما بأن القانون رقم(3)لسنة 2015 ،سمح للقضاء النظر في الشؤون الضريبية لكن القضاء العراقي العادي يرفض النظر في القضايا هذه، بذريعة أنه خروج عن اختصاصهوباعتبارها أنها من اختصاص اللجان الاستئنافيةو أن هذا الموقف من القضاء العراقي فيه مخالفة صريحة للمادة (100)من الدستور العراقي النافذ و كذلك لأحكام القانون رقم (3)لسنة 2015.(مراد،2020، ص195)

من خلال ما تقدم يمكن تحديد التكييف القانوني للمنازعة الضريبية من خلال العلاقة الضريبية بينالمكلف والإدارة الضريبية ، وكذا القانون المنظم لهذه العلاقة ، ومن ثم القضاء المختص بالنظر في النزاع الضريبي وطبيعته .فلم تعد العلاقة الضريبية بين المكلف والإدارة الضريبية مبنية على الفكرة التعاقدية التي تقوم على أن الالتزام بدفع الضرائب مرتبط بالحصول على خدمات ، وبالتالي فالعلاقة الضريبية يجب أن تبنى على معرفة كاملة بخصائص الضريبة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، ومن ثم وضع علاقة قانونية تخضع لكل المعايير والضوابط التي تكفل نجاحها .كما أن سلطة الإدارة الضريبية في تقدير الضرائب وتحصيلها مستمدة من طبيعة الضريبة التي لا تقوم على رابطة عقدية بين الإدارة والمكلف ، وإنما نصوص القوانين التي تفرضها ، وقد اتفقت غالبية التشريعات على ذلك ، ومن الخصائص الأساسية للأنظمة القانونية الضريبية أنها توفر للإدارة الضريبية معلومات مستمرة ، وجعلها تتمتع بصلاحيات واسعة ، وامتيازات كبيرة في مواجهة المكلف الذي يبقى الطرف الأضعف في العلاقة الضريبية .اضافة الى القانون المنظم للعلاقة الضريبية بين المكلف والإدارة الضريبية فقد حرص المشرع في نطاق القانون الضريبي على تحديد أسس الضريبة وسعرها ووعائها ، دون أن يترك ذلك للسلطة التنفيذية والمنوطة بتنفيـذ القانون ، لذلك فالقانون الضريبي هو القانـون المنظم للعلاقة الضريبية بين المكلف والإدارة الضريبيـة ، فهو القانون الذي منح المكلف مجموعة من الضمانات التي تكفل حقوقه ، وعلى رأسها حقه في التظلم والمراجعة ، كما فرض عليه التزاماتابتداء" من معرفة قيمة الضـريبة المستحـقة عليه ، ونهاية بدفعها ، وهو القانون الذي يحدد سلطات وحقوق الإدارة الضريبية من خلال سلطة الفحص والرقابة وسلطة ضمان التحصيل ، وفرض عليها التزامات ينبغي عليها مراعاتها حتى تؤدي واجبها في إطار من الدقة و العدالة ، فالعلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية علاقة قانونية تنظيمية تستند إلى نصوص وأحكام القانون الضريبي ، وليست علاقة دائن ومدين كما هو الحال في الحقوق الشخصية ، الأمر الذي يستلزم تنظيم هذه العلاقة في إطار قانون الضرائب واستنادها إليه في كل ما ينجم عنها .(يحيى،2012،ص 21)اما بخصوص القضاء المختص بالنظر في المنازعات الضريبية وطبيعته فيشكل النظام الضريبي مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة ، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي ، والإدارة التنفيذية التي تتولى تنفيذه وإصدار التعليمات التنفيذية له ، كذلك السلطة القضائية التي تتولى الفصل في النزاعات الضريبية التي قد تنشا بين المكلفين والإدارة الضريبية .

وتثير النزاعات الضريبية نواحي قانونية متعددة أهمها ، قانون الإجراءات الواجب تطبيقه على المنازعة الضريبية ، حيث يرى البعض أن المنازعة الضريبية تتمتع بذاتية مستقلة ومن ثم لا يتعين الرجوع فيها إلى قانون الإجراءات المدنية ، بينما يرى البعض الآخر أن الأصل في الإجراءات أن يتبع في شأنها ما يقضي به هذا الأخير باعتباره القانون الإجرائي العام فيما لم يرد به نص خاص في قانون الضرائب ذاته وبدورها أعطت التشريعات للمنازعة الضريبية طبيعة قانونية مستقلة ، مستمدة من المبادئ التي يقوم عليها القانون الضريبي واستقلاليته عن القوانين الأخرى ، وعن تمتع هذا الأخير بذاتية كاملة علمية وتشريعية ، جعلت للمنازعة الضريبية طابع خاص يتوقف تحديدها على نتائج منها تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النزاع ، وكذلك تحديد القانون الواجب التطبيق ، و مدى قوة الإقرار أو التصريح الضريبي المقدم من المكلف ، بالإضافة إلى أدلـة الإثبات في هذا النـوع من النـزاع ، وطبيعة قرارات الإدارة

الضريبية.(سعد،1998، ص134) وكما بينا سابقا". كما يسهم نوع النزاع الضريبي في تحديد طبيعته القانونية. وللمنازعات الضريبية خصائص مهمة تمتاز بها عن بقية المنازعات وهي عدم تساوي المراكز القانونية للخصوم فيها إذ تملك الدولة كطرفا" فيها امتيازات وسلطات لايتمتع بها المكلفون كالحق في الاطلاع على كافة المستندات الخاصة بدافعي الضرائب والتأكد من سلامة اقراراتهم الضريبية.

المبحث الثاني/ اختصاص القضاء الاداري في تسوية المنازعات الضريبية

تتبنى معظم دول العالم نظامان قضائيان هماالقضاء الموحد والقضاء المزدوج والذي يتكون من جهتين قضائيتين هما القضاء العادي والقضاء الاداري والذي تناط به مهمة الفصل في المنازعات الادارية والتي تكون الدولة طرفا" فيها وكما بينا في المبحث الاول من تحديد طبيعة المنازعة الضريبية بانها من المنازعات التي تكون الدولة طرفا" فيها وتمارس بها امتيازات السلطة العامة لذا فهي منازعة ادارية الا ان تشريعات الدول اختلفت وتباينت في ذلك فأناط البعض منها اختصاص الفصل الى المحاكم الادارية كفرنسا واخرى الى القضاء العادي كما في مصر ولازال الامر محل خلاف في التشريع العراقي كما سنحاول ان نوضحه في المطلب الاول من هذا المبحث عند الكلام عن الاساس القانوني لاختصاص القضاء الاداري .

المطلب الاول/ الاساس القانوني لاختصاص القضاء الاداري

يبرز الاساس القانوني لاختصاص القضاء الاداري في نظر المنازعات الضريبية من خلال الاساس الدستوري والتشريعي، وبالرجوع الى التشريعات في الدول المقارنة نجد أنها موزعة بين القضائين العادي والإداري حسب نوع الضريبة المفروضة اذ يختص القضاء الاداري في فرنسا بنظر المنازعات الناشئة عن الضريبة المباشرة بينما يختص القضاء العادي بنظر منازعات الضرائب غير المباشرة .ويجد هذا الاساس من مبدأ الفصل بين السلطات القضائية والادارية اساسا" للفصل في المنازعة الضريبية والتي يشترط فيها ان تكون السلطة مستقلة تتميز بالنزاهة لحماية الحقوق والحريات.(وداعة،2016،ص266)إن الدول ذات نظام القضاء المزدوج تخصص جهة قضائية مستقلة ومحايدة لتسوية المنازعات الإدارية التي تنشأ بين الأفرادوالإدارة، عندما تتمتع الأخيرة بامتيازات السلطة العامة وتستخدم وسائل القانون العام وتطبق قواعد القانون العام بوصفها القاضي الطبيعي الذي يتمثل دوره في أن يطرح جانبا كل ما يتعارض مع مبدأ المشروعية أو يعد خروجا عليه .إن من أهم ما يميز هذا النظام هو مراعاته لمبدأ الفصل بين السلطات من الناحيتين العضوية والموضوعية، وأن رقابة القضاء الاداري في هذا النظام تكمن في مراقبته احترام مبدأ المشروعية وحماية حقوق الافرادوحرياتهم ضد تعسف الإدارة عند استعمال سلطتها .وكذلك يستند هذا النظام إلى مبدأ الفصل بين السلطات، ومنه يمتنع القضاء العادي عن نظر المنازعات الإدارية ومن ثم فان هذا المبدأ وفر للقضاء الإداريالاستقلال والخصوصية بنظر المنازعات الإدارية الذييتسجم طبيعة اختصاصه مع طبيعة هذه المنازعات، وكذلك دوره في إنشاء قواعد القانون الإداري المتميزة عن قواعد القانون الخاص .إن استقلالية القضاء الإداري وخصوصيته تكون بمواجهة المحاكم القضائية من جهة والإدارة من جهة أُخرى، فمن ناحية المحاكم القضائية فإن هذا الاستقلال يتجلى صوره بكون القضاء الإداريهو الجهة المتخصصة بنظر المنازعات الإدارية التي تتميز عن المنازعات المدنية لكون الإدارة أحد أطرافها ومن ثم من غير الممكن.معاملتها معاملة الأفرادالاعتياديين، ولا سيما أن الإدارةتستهدف المصلحة العامة.(علي،2010،ص136) يعد هذا المبدأ من المبادئ الديمقراطية كونه ضمانة لمبدأ

المشروعية وصيانة الحريات وحمايتها الا ان موقف التشريعات متباين من هذا المبدأ فقد تبنت فرنسا ومصر تحديد اختصاص القضاء الاداري في نظر الطعون الضريبية بين المكلف والادارة بينما اسند المشرع العراقي هذا الامر الى لجان وهيئات مختصة مما يعد خرق واضح لمبدأ فصل السلطات وبالتالي خرق للدستور في حين انشأ المشرع الاردني محاكم قضائية مختصة للنظر في الطعون بقرارات الادارة الضريبية والتقاضي فيها على درجتين محكمة البداية والاستئناف والتمييز الضريبي مما يؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات . واضافة الى مبدأ الفصل كفل الدستور ايضا"حق التقاضي لكل فرد وأي نص قانوني يحرم الأفراد من هذا الحق وهو ما يعد نصا" غير دستوري لتعارضه مع نصوص الدستور الأسمى منه في سلم التدرج القانوني. إن دساتير الدول كفلت حق الترافع أمام القضاء للأفرادجميعهم من دون استثناء، لعرض مظالمهم وحماية حقوقهم وحرياتهم وعدم الانتقاص منها طبقا للقانون ومن ثم تكون سيادة القانون حقيقة هي أساس الحكم في الدولة القانونية، وأن اللجوء الى القضاء يضمن حق الافراد في العدالة وعلى الجميع احترام القرارات التي لها قوة القانون والحجية المطلقة على الجميع ومنهم الادارة الضريبية .(الحلو،2005،ص774) وقد نصت معظم التشريعات الضريبية على هذا الحق ففي فرنسا انيطت مهمة الفصل في المنازعات الضريبية المتعلقة بالضرائب المباشرة الى القضاء الاداري بينما غير المباشرة فالقضاء العادي هو المختص بتسويتها اما المشرع العراقي فقد خرق هذا المبدأ أيضا" بإناطة هذه المهمة للجان والهيئات الخاصة والتي سلب فيها سلطة القضاء الاداري (الهلالي،2012،ص 18) اما في التشريع الاردني فيمثل الطعن الإداري وسيلة قانونية منحها المشرع للمكلفين، للطلب من الإدارة الضريبية إعادة النظر بقرارات التقدير الضريبي اذا ما شعر المكلفون أن في هذه القرارات إجحافاً وظلماً و يعتبر تظلماً وجوبياً لا بد من تقديمه قبل اللجوء إلى مرحلة الاستئناف؛ ذلك أن المشرع ألزم المكلف اللجوء إلى الطعن الإداري تحت طائلة رد استئنافه شكلا". كما يشترط عدم تحصين أي قرار اداري من الطعن لان المشرع يحرص دائماً على فض المنازعات الضريبية التي تحدث بين المكلفين بدفع الضريبة والدائرة الضريبية بالأسلوب الإداري وذلك لإقامة جسور الثقة ما بين المكلفين والادارة الضريبية وان مرحلة الطعن الإداري في قرارات تقدير الضريبة لدى الإدارة الضريبية يجب أن تسبق عرضها على القضاء، حيث جعلت لها نظاماً وجوبياً لا يصح نظر المنازعة الضريبية قضائياً إلا بعد أن تفرغ الإدارة الضريبية من نظر هذا الطعن الإداري على قرار تقدير الضريبة.(العطية،2017، ص 234) إن النص على تحصين القرارات الإدارية من الطعن، يتعارض مع المبادئ الدستورية التي يتأسس عليها القضاء بكفالة حق التقاضي للجميع والفصل بين السلطات التي تعد من مرتكزات كل نظام ديمقراطي يسعى إلى تفعيل دولة القانون وتحقيق العدالة. لذا فإن معظم الدساتير في الدول المختلفة تنص على حظر هذا التحصين من رقابة القضاء ومنها الدستور العراقي، الذي أسقط كل الاستثناءات على ولاية القضاء الإداري والعادي.(الزبيدي،2018، ص 383)

إن الطعن الذي يمنع حظره عن القرارات الإدارية، هو الطعن القضائي، الذي مفاده رقابة القضاء على أعمال الإدارة والذييجسد المعنى الحقيقي لحق التقاضي للفصل في المنازعات والحصول على الحماية القانونية لحقوق الأفراد وحرياتهم. إن حق التقاضي مكفول للجميع، ومن حق كل فرد ان يلجأ الى قاضيه طالبا" العدالة، وأما أن ينص في القوانين على طريق آخر يلجأ إليه

الاقراد لحسم منازعاتهم بلجان أو هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي بدلا من القضاء، فإن هذا الأمر يحصن القرارات الإدارية من الطعن على اعتبار أن ما تصدره هذه اللجان لا يعدو كونه قرارات إدارية تصدر بناء على تظلم أو التماسات بإعادة النظر. وكذلك الإجراءات التي تتبع أمامها لا تصل إلى مرحلة إجراءات التقاضي، لذا فإن هذه اللجان والهيئات لا مجال لها بسبب انعقاد ممارسة الاختصاص وان لفظ الطعن الذي يورد مرادفا لحظر التحصين هو لفظ قضائي ومن غير الممكن أن يفسر لفظا عاما غير متخصص بل لا بد أن تكون دلالة الاقتضاء حاضرة في تحديد معناها، وهي بهذا المعنى إن لفظ القضائي وصف مبين لمعنى الطعن. (الجميلي،2004، ص 28) ففي فرنسا وعلى الرغم من استثناء مجلس الدولة لطائفة من أعمال السلطة التنفيذية من الخضوع لرقابة القضاء والتي تتمثل بأعمال السيادة التي قد تضاءل تطبيقها إلى حد بعيد لخطورتها الا أن باقي القرارات الإدارية تكون محلا" للطعن أمام القضاء ومن ضمنها القرارات المتعلقة بالضرائب .أما في العراق فإن المشرع قد سلك طريقا اخر للتضييق من اختصاص القضاء الإداري بالنص على امتناعه عن نظر القرارات الإدارية التي عين له مرجعا" للطعن والتظلم امام لجان ادارية شبه قضائية تشكل من الوزير المختص. وكذلك ما اتجه إليه القضاء في العراق من تفسير عبارة مرجع للطعن تشمل اللجان والجهات الإدارية فضلا" عن الجهات القضائية التابعة للقضاء العادي. وذهب جانب من الفقه إلى انتقاد هذا التوجه الذي عد مرجع الطعن ليشمل الجهات الإدارية وهو اتجاه خاطئ على اعتبار إن هذه الجهات لاتصل لمرحلة ممارسة الاختصاص القضائي الا من الناحية العضوية بأعضائها المستقلين والمحايدين ولامن الناحية الموضوعية باعتبار قراراتها واجراءاتها من القرارات والاجراءات الصادرة من المحاكم.

اما بالنسبة للاختصاص التشريعي هوما يصدر عن سلطة التشريع من قواعد قانونية في نطاق وظيفتها التشريعية وفقً للدستوروالعبرة في تحديده بالجهة التي اصدرته فعقدت قوانين مجلس الدولة في الدول محل المقارنة، الاختصاص بتسوية المنازعات الضريبية للقضاء الإداري بوصفها منازعات إدارية، فتكمن في كافة النصوص القانونية المنظمة لعمل الإدارة الضريبية، أينما وردت في قوانين الدولة، سواء أكانت قوانين ضريبية أو غيرها، وفق المفهوم العام للقانون الضريبي **وقد تواتر** القضاء في مصر على تأكيد ذلك إذ تقرر أن "السلطة التشريعية هي التي تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها متضمنا تحديد وعائها وأسس تقديره، وبيان مبلغها، والملتزمين بأدائها، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها، وكيفية أدائها، وضوابط تقادمها، وما يجوز أن يعترضها من طعون، ونُظم خصم بعض المبالغ أو إضافتها لحسابها، وغير ذلك مما يتصل ببنيان هذه الضريبة عدا الإعفاء منها إذ يجوز أن يتقرر في الأحوال التي يبينها القانون. وإلى هذه العناصر جميعها يمتد النظام الضريبي في جمهورية مصر العربية، ليحيط بها في إطار من قواعد القانون العام. إن المنظومة التشريعية في العراق لا تخلو من النص على اختصاص القضاء الإداري في تسوية المنازعات واصبح مجلس الدولة يمارس مهمة القضاء الاداري ماعدا المنازعات المتعلقة بالضريبة وذلك لوجود مراجع خاصة حددتها القوانين الضريبية للنظر فيها واختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لهذه الهيئات فيذهب فريق من الفقهاء إلى القول إلى ان اللجان الضريبية التي تختص بالنظر في المنازعات الضريبية في العراق هي جهات قضائية وذلك على اعتبار ان ديوان ضريبة العقار هو هيئة من هيئات القضاء الإداري ويلجأ اليها كل من الإدارة الضريبية والمكلف إذا تبين لهما

أن القانون الضريبي لم يطبق بالصورة السليمة مما الحق بهما أو بأحدهما ضررا في حين ذهب راي اخر الى قول مضاد وذلك على اساس ان هذه الجهات هي جهات ادارية بحتة على اعتبار ان معظم اعضائها من الموظفين الاداريين (امين،1997،ص202)بينما اشار راي ثالث الى ان هذه الجهات هي جهات ادارية ذات اختصاص قضائي كونهاتفصل في جميع القضايا الضريبية التي ترفع اليها من قبل المكلفين بشكل مستقل عن الادارة الضريبية الا ضمن النصوص القانونية .(عجينة،1965، ص547-548) انتقد بعض الفقهاء الاتجاه الذي يعد اللجان الضريبية ذات طبيعة قضائية، بل ذهبوا إلى ابعد من ذلك حيث اعتبروا اللجان الضريبية هيئات ادارية بحتة. وعد البعض الآخر لجان الاستئناف بانها ذات سلطة ادارية، وان كان يترأسها قضاة، فيبررون ذلك ان تعينهم في هذه اللجان هو بسبب خبراتهم القانونية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الموظفين الماليين ينشأ بسبب خبرتهم في الآمور المالية، اما بالنسبة إلى ديوان ضريبة العقار فهي جهة ادارية تتمثل بهيئة من الموظفين عهد اليها المشرع مراقبة تطبيق القانون. وقد تباين موقف المشرع العراقي من هذا المنع الذي يجد اساسه في القوانين العادية اذ الغى القانون رقم 10 لسنة 2003 المنع الوارد في المادة 55 من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1983 الا ان هذا القانون تميز بنقص تشريعي كبير اذ لميلغ اللجان الخاصة او يحدد جهات قضائية للفصل بالمنازعات الضريبية مما ادى الى توجيه الانتقادات له وصدر القانون رقم 17 لسنة 2005 والذي منع المحاكم من سماع الدعاوى الخاصة بالضرائب ثم صدر القانون رقم 3 لسنة 2015 والذي منح بموجبه الحق لأطراف المنازعة الضريبية باللجوء الى القضاء لما يثار من منازعات في المستقبل ولايسري اثره على ماسبق صدوره الا ان المشرع لم يحدد في هذا القانون ايضا"الجهات التي يلجأ اليها اطراف النزاع ولم يشر الى مصير الهيئات الاستئنافية والتمييزية هل تحل ام تمارس دورها بنظر الطعون . وبعد هذه التعديلات في القوانين لم تحسم مسألة الاختصاص القضائي في نظر الدعاوى الضريبية هل هو القضاء العادي ام الاداري والذي يتسم بطبيعة خاصة تختلف عن طبيعة القضاء العادي الذي يعتمد في النواحي الموضوعية وكأساس على القانون المدني وتفرعاته، في حين أن القضاء الإداري ولعدم وجود قانون إداري مقنن في الكثير من الحالات التي تعرض عليه فإنه يعتمد على الاجتهاد في كثير من الأحيان وفي السوابق القضائية في الحالات المماثلة.فضلا" عن أن المنازعات الإدارية تتميز عن المنازعات المدنية لان الإدارة طرف فيها ومن غير الممكن أن تعامل معاملة الأفراد الاعتياديين وهي تستهدف من نشاطها المصلحة العامة، لذا يتعين إيجاد جهة قضائية متخصصة ومستقلة ومحايدة تفهم طبيعة هذا النشاط وتحمي حقوق الافراد وحرياتهم من تعسف الإدارة وبدون أدنى شك لا توجد جهة أفضل من القضاء الإداري للقيام بهذه المهام .(علي،2010، ص136)

المطلب الثاني/ القرارات الضريبية القابلة للطعن في القضاء الاداري

إن طبيعة النزاع الضريبي مستمدة من طبيعة القانون الضريبي وما تحمله نصوصه من ذاتية خاصة ينفرد بها عن القوانين الأخرى ، فالكل يأخذ ويستمد صلاحياته وسلطاته من القانون الضريبي وليس من القانون العام على غرار المنازعات الأخرى ، فنجد الإدارة عند فرضها للضرائب وجبايتها وحتى حين نظرها في شكاوى المكلفين بالضريبة قوية ومقيدة في الوقت نفسه بموجب النصوص الموضوعية والإجرائية المنصوص عليها في القانون الجبائي ، وكذلك بالنسبة للقاضي عند نظره في الدعوى الضريبية ، فمصدر سلطاته القانون الضريبي ، ونفس الشيء

أيضا حتى بالنسبة للمكلف بالضريبة فأساس معرفته لحقوقه في هذا المجال مبعثه قانون الضرائب ، وهذا الأخير هو الذي يرشده وينظم تظلمه أمام الإدارة، أو أثناء رفع دعواه أمام القضاءلقد تضاربت الآراء حول الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن جهات الطعن الضريبي فيما اذا كانت قرارات ادارية ام قضائية ، اتجه بعض الكتاب والباحثين الى المعايير ذات الصبغة الشكلية ، بينما اتجه اخرين الى المعاييرالمادية لحل مشكلة التمييزبين القرارات التي تصدر عن جهات الطعن وتعتبر قرارات ادارية وفقا للاتي 1- : المعيار الشكلي يستند هذا المعيار الى مبدا الفصل بين السلطات ، ويرجع في تحديد العمل الى مركز القائم به والسلطة التي اصدرته والشكل والاجراءات المتبعة في اصداره ، فمن خلال معرفة الجهة مصدره العمل القانوني نصل الى معرفة التكييف القانوني للعمل . فقد ذهب بعض الكتاب والباحثين الى اعتبارقرارات جهات الطعن الضريبي هي قرارات ادارية ، ومنهم د. مدحت عباس امين على اعتبار لجان الطعن لجان ادارية ذلك ان رئيسها لايمكن اعتباره محايدا ، وان اللجنةغير مقيده بالقواعد الشكلية الواردة في القانون المرافعات ، لذا ينطبق هذا الوصف الاداري على القرارالصادرعنها اذا كان رئيس اللجنة موظفا حكوميا محسوبا على جهة التنفيذ لا القضاء . اضافة الى ان اعضاء السلطة المالية هم موظفين عموميين في دائرة ضريبة الدخل مخولين بإصدارقرارات ادارية ، وما يدره من اعمال تؤثرعلى المراكز القانونية للمكلفين وان جميع من خلعوا الطبيعة الادارية البحتة عن جهات الطعن الضريبي هم من المؤيدينلاعتبار القرارات الصادرة عن جهات الطعن الضريبي قرارات ادارية- . 2المعيارالموضوعي ان من الكتاب والباحثين من ذهب الى الاخذ بمعيار مادي عندما نظر الى قرارالسلطة الادارية الذي يحمل اساسا قاعدة قانونية خصومة اومنازعه حول مركز قانوني المقصود منه احداثاثر في المراكز القانونية انشاء او تعديل او الغاء وبالتالي فهو ليس قرارا قضائيا وينقل المكلف الى حالة المديونية ويرتب التزامات واعباء مالية يجبر المكلف بتحملها . فاذا كانت عضوية احد القضاة او رئاسة لهذا اللجان الإدارية امرا نظريا ، وواقعيا في الوقت ذاته ، فان اعضاؤها الاخرين هم الا داريين ، وان قرارات جهات الطعن الضريبي ذات طبيعة ادارية المحدد لدين الضريبة موضوع الطعنذهب جانب من الكتاب والباحثين بصدد القرارات الصادرة من جهات الطعن الضريبي على انها قرارات قضائية متكئين على بعض عناصر المعيارالموضوعيوالمعيارالمختلط وهي كالاتي 1- : المعيارالموضوعي يقوم على اساس جوهر العمل القضائي بان يتمتع ذلك العمل بحجية الشيء المقضي به ، فالمشرع هو الذي يمنح العمل القوة القانونية ويمنعها من عمل اخر بغض النظر عن الجهة التي اصدرته . ان القرارات الصادرة عن لجان الطعن بمثابة احكام قضائية صادرة عن محكمة ادارية ووفقا لهذا الراي فان لجان الطعن تعتبر محاكم ادارية ويعتبر كل من المكلف والسلطة المالية خصمين امام هذه اللجان حيث ان قراراتها تعتبر نافذة دون الحاجة الى تصديقها من قبل دائرة الضريبة ووزارة المالية .

وان هذا الاتجاه يركز على المعيار المادي المرتبط بطبيعة عمل هذه الجهات حيث ينظر الى محتوى العمل ومضمونه ومتجاهل المعيار الشكلي الذي يعول على الجهة التي اصدرت القرار وان القرارات التي تصدرعن جهات الطعن هي قرارات قضائية. **فيما يذهب اتجاه ثالث الى اعتبار هذه القرارات ذات طبيعة مختلطة** بالاعتماد على معيار خاص يجمع بين المعيارين، فمن حيث المعيار الموضوعي الجهة المختصة بنظر المنازعات جهة ذات اختصاص قضائي محدد بموجب القانون ومنع المشرعالمحاكم من النظر فيها صراحة وان يكون العمل القضائي مستقل وغير خاضع لما يخضع له رجل الادارة من اشراف رئاسي هذا من حيث المعيار الشكلي،

وتتمتع قراراتها بحجية الشيء المقضي به . قد تتجه إرادة المشرع صوب تحديد جهة قضائية محددة بنظر جانب من المنازعات الضريبية قد تكون لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، لاسيما إذا تعمقت الأمور بمالية الدولة كما فعل المشرع الفرنسي الذي أخرج المنازعات المتعمقة بالضرائب غير المباشرة من ولاية القضاء الإداري وعهد بها للقضاء العادي، وبعض الفقهاء قد برروا إخراج هذا النوع من المنازعات التي تتعمق بالضرائب غير المباشرة عن ولاية القضاء الإداري إلى ظروف تاريخية معينة، **بينما يرى أخرون**ان اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات الخاصة بالضرائب غير المباشرة يبرره اعتباران عمليان، الأول يتمثل بالرغبة في تخفيف العبء عن المحاكم الإدارية لكونها منازعات ضئيلة القيمة في أغلب الأحيان مقارنة بمنازعات الضرائب المباشرة، في حين يقع النوع الثاني من الضرائب بسبب مخالفات كثيرة من قبل الأفراد ومن ثم يتطلب توقيع عقوبات عليهم، ّهذه المحاكم مختصة بالنظر بهذه المخالفات فمن المنطقي أن يوسع من اختصاصها في شأن هذا النوع من الضرائب حتى يستطيع القضاء النظر بهذه المخالفات بالسرعة الممكنة، وبذلك امتد اختصاصها إلى جميع المسائل التي تنشأ بسبب تطبيق قوانين الضرائب غير المباشرة .**بينما نجد المشرع الأردني اعتبر الطعن الاداري وسيلة قانونية للمكلفين** للطلب من الإدارة الضريبية إعادة ما شعر المكلفون أن في هذه القرارات إجحافاً وظلماً النظر بقرارات التقدير الضريبي، إذا لهم يعتبر تظلماً وجوبياً إضافة إلى أن هذا الطعن في التشريع الضريبي الأردني ، لا بد من تقديمه قبل اللجوء إلى مرحلة الاستئناف؛ ذلك أن المشرع ألزم المكلف اللجوء إلى الطعن الإداري تحت طائلة رد استئنافه شكلا" وأشارت محكمة التمييز إلى ذلك في عدد من أحكامها، وقد حرص المشرعالأردني على بيان القرارات التي تقبل الطعن بالطريق الإداري، ونظم إجراءات الطعن بها بالشكل الذي يضمن عدم التعسف الإدارة الضريبية حين تقوم بإصدار قراراتها بتقدير وتدقيق ضريبة الدخل،(حسين،2021،ص47) وقد الزم المشرع الضريبي المكلف باللجوء إلى الطعن الإداري من خلال قيام المكلف بالاعتراض على قرارات ضريبة الدخل تحت طائلة رد الاعتراضشكلا إنما هو توفير للوقت والجهد والنفقات سواء بالنسبة للمكلف أو اتاحة الفرصة لمصدرالقرار لإعادة النظر في قراره في ضوء الوقائع والبينات المستجدة، حيث يكون مصدر القرار - لممارسته العملية في هذا المجال - أقدر على فهم القانون وتطبيقه ومن ثم إصدار القرار .

المبحث الثالث/ اجراءات التقاضي في المنازعات الضريبية

ان وجود قضاء متخصص يعطي المكلفين ضمانا فاعلا" في المنازعات الضريبية اذ تثور الكثير من المنازعات بين المكلفين والادارة الضريبية الا ان القانون الضريبي العراقي لا يتفق مع كثير من التشريعات الضريبة المقارنة بخصوص دور المحاكم العراقية في نظر المنازعات والاعتراضات الضريبية على اعمال مسؤولي هيئات الضرائب على الدخل، حيث ان دور القضاء العراقي غير موجود بالأصل، فقد منع القانون الضريبي العراقي تدخل المحاكم في مجال متابعة وحسم موضوع الاعتراضات ونزاعات الضرائب وكل ما يتعلق بالمشاكل التي تنشأ عن تقدير الدخل والضريبة، سواء كانت محاكم ادارية او مدنية مع عدم وجود محاكم مستقلة و متخصصة

في نظر النزاعات الضريبة، وهذا الوضع كان قبل تعديل القانون الضريبي النافذ حاليا، وحتى بعد التعديلات لم يتغير الوضع القانوني السابق، حيث ان المنع ما يزال ضمنيا مستمر وقيد

التطبيق. وان النزاعات التي تنشأ بين هيئات الإدارة العامة و المحلية وبين الشخص الطبيعي و المعنوي في مجال الضريبة على الدخل ونخص منها النزاعات القضائية الناتجة عن نزاع اداري ضريبي بالأصل يختص بنظرها هيئات شبه قضائية كما بينا في المبحث السابق لها صلاحيات وسلطات القضاء ولكنها لا تعتبر محاكم مستقلة كما يشير الى ذلك اغلب المختصين والباحثين في مجال الضريبة على وجه الخصوص والقانون بشكل عام، ولا تعتبر محاكم مستقلة كونها تتشكل بموجب صلاحيات او قرار من وزير العدل فقط كما هو الحال بالنسبة لبقية المحاكم الأخرى
وان العضوية فيها لا تتضمن قضاة مستقلين فقط غير مصنفة ضمن النظام القضائي العراقي، وسنحاول في هذا المبحث بيان شروط اقامة الطعن او الدعوى الضريبية واثباتها واجراءات الطعن في الحكم الصادر بالدعوى الضريبية واثاره.

المطلب الاول/ شروط اقامة الدعوى الضريبية والطعن الضريبي

تتمحور الرقابة القضائية في القانون المصري على كافة أعمال الإدارة الضريبية من أهم الضمانات للممولين، والحقيقة أن السلطات الممنوحة للقاضي الضريبي تتساوى مع الإدارة الضريبية سواء في إلغاء أو تخفيض ربط الضريبة وليس هذا فحسب، بل واتخاذ ما يلزم من أجل استقرار المركز المالي للممول وتحقيق مصلحة الخزانة العامة. والأصل أن الاختصاص بنظر الدعوى الضريبية في السابق كان ينعقد للقضاء العادي أو للقضاء الإداري بحسب الأحوال، وتختلف الدعوى الضريبية عن التظلم الولائي أو الرئاسي كونها تتم بناءعلى دعوى أو طلب قضائي وليس تظلم، كما أنها رقابة لاحقة ومحورها الرئيسي أنها رقابة مشروعية تنصرف إلى مشروعية الربط والتحصيل للضريبة من حيث أساس الاستحقاق أو مقداره أو الإجراءات التي اتبعت في الربط أو التحصيل. وبإجراء مقارنة بين قرار لجنة الطعن كلجنة إدارية وحكم المحكمة كجهة قضائية، فالحكم القضائي يحقق رقابة قطعية ونهائية على أعمال الإدارة الضريبية، فلا يجوز للجنة إعادة النظر في الربط النهائي تصحيح الربط المستند إلى حكم قضائي حتى ولو توافرت أي من الحالات التي حددها القانون على سبيل الحصر لتصحيح هذا الربط، ويكون السبيل لتصحيح الربط هو الطعن عليها، وتحوز قرارات لجنة الطعن قوة الأمر المقضي فيما فصلت فيه وفي حدود الولاية الممنوحة لها.(كيلاني،2019،ص472) وتقتصر ولاية المحكمة في نظر الطعن أمامها في حدود قرار لجنة الطعن

وتمر المنازعة الضريبية بمراحل وإجراءات عديدة، وتختلف بحسب القائم بها سواء الممول أو الإدارة الضريبية، في حالة عدم ارتضاء الممول والإدارة الضريبية لقرار لجنة الطعن، فإنه يحق لكلا الطرفين أن يطعنا فيه أمام القضاء ء استنادا" لنص المادة 123 من القانون رقم 91 لسنة ٢٠٠٥ وتأخذ الإدارة الضريبية إجراءاتها في الطعن بموجب إعداد مذكرة توضح فيه أسباب الطعن، وموقع عليها من المأمور المختص والمراجع، وتعتمد من رئيس المأمورية، وتسلم لشعبة القضايا للسير في إجراءات الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة، والمنعقدة بهيئة تجارية خلال (٣٠) يوما من تاريخ الإعلان بالقرار، ولا يمنع الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من تحصيل الضريبة (م ١٢٣). يتبع الممول في الطعن القضائي لرئيسي للممول أو محل إقامته المعتاد أو مقر المنشأة طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.

لابد من توافر مجموعة من الشروط لقبول الدعوى الضريبية: اهمها ضرورة توافر الصفة في الطاعن:

- الصفة بالنسبة لمصلحة الضرائب:

باستقراء نص المادة رقم (٣ من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعدلة بالقانون رقم ٨١لسنة ١٩٩٦) يتبين أنه لا يقبل أي دعوى أو طلب أو دفع دون أن يكون لصاحبه مصلحة شخصية ومباشرة.لذا فإنه لا يحق لرئيس المأمورية أو رئيس المصلحة تمثيل مصلحة الضرائب امام القضاء والتبرير لذلك يعود الي عدم منح الشخصية الاعتبارية لمصلحة الضرائب حيث أنه من المقرر أن الممثل القانوني للمصلحة هو الوزير الذي يمثل وزارته ولا يجوز لرئيس المصلحة التمثيل الا بموجب تفويض من الوزير وعلي ذلك إذا رفعت الدعوي علي رئيس مصلحة الضرائب أو رفعت منة كمدعي فأنه يترتب علية انعدام الصفة الاجرائية ، وهو دفع من النظام العام مما يجوز الدفع به لأول مرة ولو أمام محكمة النقض ولو لم يسبق أثارته أمام محكمة الموضوعوالعبرة في تحديد الصفة بتقدير قاضي الموضوع.

- الصفة بالنسبة للممول:

لا يقبل الطعن قضائيا إلا من ممول ربطت عليه الضريبة أو بمعني أدق ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها قرار لجنة الطعن بحيث لا يجوز ممن ليس طرفا فيها الطعن علية وبالبناء على ما سبق فيثبت الطعن للشخص الطبيعي صاحب المنشأة الفرديةوكذلك المدير المسئول في شركات الاشخاص وبالنسبة للأشخاص الاعتبارية كشركات الاموال والجمعيات التعاونية فيمثلها رئيس مجلس أدارتها. وجدير بالذكر أن الصفة في الطعن قضائيا تمتد إلي أحد الورثة أو بعضهم، فنجد أن الوارث الذي لم يطعن علي الربط المعلن الية يستفيد من طعن أحد الورثة الاخرين، والحكمة من ذلك أن طعن أحد الورثة في الضريبة المستحقة علي التركة ليس مبناة مصلحة شخصية، بل بصفته نائبا عن الورثة.

ويترتب على رفع الدعوى من غير ذي صفة قيامالقضاء بعدم قبولها، ويمكن تصحيح الصفة أثناء الطعن شريطة أن يتم ذلك خلال الميعاد القانوني لرفع الدعاوى والقضاء أيد ذلك، حيث إنً تصحيح الصفة في الطعن يجب أن يتم في الميعاد المقرر قانونا ولا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى والطعون، ومدد التقادم إذ لا يحدث التصحيح أثره إلا إذا تم خلال الميعاد القانوني لرفع الدعاوى أو الطعن.

ومن الشروط ايضا" أن يرفع الطعن من ذي مصلحة اذ تعد المصلحة صفة جوهرية في الطعن القضائي مؤداها تحقق فائدة عملية من الطعن ،وأوضحت محكمة النقض المقصود بالمصلحة فقضت بأنه "من المقرر أن مناط المصلحة في الطعن وفقا للقواعد العامة الواردة في المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون الطاعنًطرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المراد الطعن فيه، وأن يكون محكوما به عليه؛ بمعنى أن يكون الحكم متضمنًا ضرر بحيث يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة في جانبه أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها.كما يجب أن يرفع الطعن خلال المواعيد المقررة:لاشك أن الميعاد المحدد هو الفترة الزمنية بين لحظة يحددها القانون ويقيد بها الإجراء القضائي، أو الأجل الذي يحدده القانون لمباشرة الإجراءات، والمدة المقررة لرفع الطعن هي ثلاثون يوم من تاريخ الإعلان بالقرار، والإعلان هنا المقصود منه تمام الإعلان ، من خلال علم الوصول الذي يعد دليل إثبات عند إنكار عدم حصول الاعلانوتأخذ حكم تمام الاعلان قيام أحد موظفي الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية بتسليم الممول الإعلان إلا أنه رفض ففي هذه الحالة يقوم بإثبات ذلك في محضر يتم نشره في لوحة المأمورية أو لجنة الطعن مع لصق صورة منه على مقر منشأة الممول لترتيب الأثر. ويقتصر الطعن علي مدة محددة فالطعن في الربط في سنة معينة يقتصر على هذه السنة دون غيرها من السنوات المقدمة عليها أو التالية لها، كما أن ميعاد الطعن يسري على كافة ما تجريه اللجنة من تعديلات سواء أنصب على خلاف في التقدير أو الأساس الذي تربط عليه الضريبة.ورغم خلو قانون الضرائب على الدخل من بيان جزاء على مخالفة ميعاد الطعن إلا أنه يعمل في ذلك بالقواعد العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، أما فيما يتعلق

بموقف القضاء ففي أحد أحكامها ذهبت إلى أن جزاء مخالفة الميعاد هو بطلان الإجراء المتخذ. اما بالنسبة لمحل الطعن:ً

محل الطعن القضائي قرار لجنة الطعن، أي أنه لا يجوز للممول أن يطعن قضائيا على قرار اللجنة الداخلية والمحكمة الابتدائية لا تملك تقدير أرباح الممول ابتداءوإنما تقتصر ولايتها على النظر فيما يقدم اليها من طعون في قرارات لجنة الطعن؛ لأنها ليست هيئة مختصة وإنما تنظر في الطعن في قرار أصدرته اللجنة، وأن النظر فيه يقتصر فيما إذا كان صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له، مما يقتضي أن لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه لا يجز طرحة امام القضاء ابتداء.وبصدور حكم المحكمة الدستورية العليا استقر الاختصاص بنظر المنازعة الضريبية بعدم دستورية المادة رقم ١٢٣ المشار اليها، وسقوط عبارة "أمام المحكمة الابتدائية وبذلك فقد تأكدت الطبيعة الادارية للقرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية في منازعات الضرائب والرسوم وينعقد الاختصاص لمجلس الدولة بمحكمتيه (محكمة القضاء الاداري والادارية العليا). فلم يعد للقضاء العادي من اختصاص سوي بنظر منازعات الضرائب المتعلقة بجرائم التهرب علاوة على الدعاوي المدنية التي تخرج عن نطاق القضاء الاداري كدعوي الاسترداد أو عدم الاعتداد بالحجز ولو كانت عن ديون ضريبية. (كيلاني،477،2019)

اما في العراق فقد حددت القوانين الضريبية شروط الطعن امام اللجان المختصة والمشرع لم يقف على مصطلح معين للتعبير عن هذا التحديد،بل سلك مسلك مغاير فمرة يستخدم مصطلح فرض الضريبة وأُخرى يستعملمصطلح تقدير الضريبةوقد انتقد بهذا المسلك المخالف عند تفسير النصوص القانونية، فضلا" عن أن بعض هذه المصطلحاتلا

تعبر عن حقيقة الربط أو الخضوع للضريبة كما في المصطلحينالأخيرين، ورأىبعضهم أن مصطلح(فرض الضريبة* هو الاقرب لهذه الدلالة ويما ينسجم مع صياغة المشرع الدستوري. إن هذه المنازعات تدور في أساسها على نوعين، الأول يتعلق بإلغاء الربط أو تخفيضه أو باسترداد الضريبة، أي تدور حول قرار الربط فيما يتضمنه من عناصر لاتتفق وأحكام القانون على حد سواء تعلقت بالخضوع للضريبة أو من حيث مقدار الدين أو إجراءات الربط، وفي هذه المرحلة تكون للقاضي الضريبي سلطة تعديل الربط بما يتفق والعناصر المختلفة التي يتكون منها المركز القانوني للمكلف، أما الثاني فيتعلق بطلبات تطبيق الحقوق والإعفاءات، والربط بما تم إجراءه على وفق أحكام القانون، بالرغم من اتجاه المشرع العراقي الى منع المحاكم من نظر المخالفات المتعلقة بالشؤون الضريبية وذلك حسب ما جاءت به المادة (55) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 والتي تقضي (لا تسمع المحاكم أُية دعوى تتعلق بتقدُير الضريبة او فرضها او جبايتها او أي معاملة أجريت وفق احكام هذا القانون)، الا ان ذلكلا يعني المنع الكامل فقد رسم المشرع طرق الطعن بقرار الإدارة المالية من خلال ثلاث مراحل هي الاعتراض كمرحلة أولى امام السلطة المالية التي أصدرت القرار محل الخلاف وبعدها أجاز له الطعن امام لجان استئنافية، ومن ثم امام هيئة التميز على قرار هذه اللجنة .

من مقتضيات العدالة التيتتطلبها الرقابة الإداريةقيام الجهات الإدارية بمراجعة وفحص اعمالها وما يرتبه ذلك من سحب او الغاء او تعديل لهذه الأعمال فيما إذا كانت مخالفة للقانون، بغية المحافظة على حقوق الأفراد وزرع الثقة لديهم بالسلطة الممنوحة للإدارة. وقد تتولى الإدارة هذه الرقابة من تلقاء نفسها او من خلال تظلم او اعتراضيقدم اليها ووفق ما حدده القانون. ومن الملاحظ ان للرقابة الضريبية ثلاث صور: تتمثل بالرقابة الولائية او الرقابة الرئاسية او الرقابة عن طريق لجنة إدارية. فالاعتراض(هو عرض الفرد حاله على الإدارة طالبا منها دفع ماٌتضرر منه والتصرف طبقا للقانون) فهو اول الطرق التي اوجب القانون على المكلف اتباعه عند الاعتراض على القرار الصادر بحقه من السلطة المالية، ويجب ان يرد على قرارات السلطة المالية المبلغة الى المكلف والتي تتسم بإمكانية سحبها او تعديلها وبذلك لا يصح

التظلم من القرارات الغير قابلة للسحب والتعديلويشترط بالاعتراض توافر الشكلية التي ٌتطلبها القانون فيالاعتراض من خلال تقديمه بشكل تحريري، متضمنا الأسباب التً دعت المكلف للقيام به، كان يكون هناك خطأ في تقدير الدخل اوعدم تناسب الضريبة المفروضة مع دخله الحقيقي الخ.. مع ذكره التعديل الذي يروم اليه معززا ذلك بالدفاتر وجميع السجلات والمعلومات اللازمة و للمكلف انٌيقدم الاعتراضخلال31يوما" من تاريخ تبلُّغه بقرار السلطة المالية وذلك لرغبة المشرع بالمحافظة على استمرار الأوضاعالقانونيةوالمعاملات، ويترتب على سقوط حقه فيالاعتراض عند عدم تقدٌيمه خلالها الا ان المشرع، رفقا بظروف المكلف الشخصية، اعطى للسلطة المالية الحق فًي تمديد هذه المدة وفًي حالات حددها حصرا تتمثل في حالة غياب المكلفالمعترض خارج العراق خلال المدة القانونية لتقديم الاعتراض على ان لا يشمل ذلك حالة وجود وكلاء او ممثلون قانونين للمكلف داخل العراق لاستطاعة هؤلاء القيام بذلك بالإنابةعنه. او حالة مرض المكلف خلال مدة الاعتراض. اوحدوث قوة قاهرة تمنعه من تقديم اعتراضه. على المكلف ان يدفع للسلطة المالية الضريبة المقدرة عليه خلال مدة الاعتراضوللسلطة في ذلكالامتناع عن نظر الاعتراض لحين دفع الضريبة، ولها في ذلك رد اعتراض المكلف. كما يمكن تقسيط مبلغ الضريبة في حالة ما إذا قدمالمكلف طلبا تحريريا بذلك على ان لا يقل مبلغ التقسيٌط عن 15% ولا يزيد عن 55% من مبلغ الضريبة .(الفحل،2016،ص220)

وان الحكمة من تسديد المكلف مقدار الضريبة حتى في اثناء الاعتراض هو للمحافظة على حقوق الخزينة العامة ومنع الأضرار بموازنة الدولة وكذلك لكون ان قرار التقدير يعد من القرارات الادارية والتي يقتضي تنفيذها حتى في حالة الطعن بها. ويترتب على الاعتراض اثار مهمة تتمثل برد الاعتراض لعدم قناعة السلطة المالية بما قدمه المكلف من حجج.

ويجوز للمكلف اللجوء الى اللجان الاستئنافية للطعن به. الا إذا قام المكلف بتقديم الاعتراض من دون تسبيب اعتراضه او بعد فوات المدة المحددة لذلك، او في حالة عدم دفعه الضريبة اثناء مدة الاعتراض، فان قرار الإدارة المالية برد الاعتراض يصبح مما لا يجوز الطعن به امام لجان الاستئناف.

اما في حالة توفر الشروط الشكلية فًي تقديم الاعتراض واقتناعالإدارة بمقترح التعديلات التيقدمها المكلف فلها في ذلكالاتفاق معه على تعديل قرارها بتقدير وفرض الضريبة على انٌيقوم المكلف بالتوقيع على الاتفاق وذلكلإثباته من الناحية الرسمية ولسد الطريق امامه في الطعن امام اللجان الاستئنافية و وضع المشرع للمكلف في حالة تقديمه الاعتراض ضمن المدة المحددة وإصرار الإدارة المالية بعدم تعديل قرارها مع عدم اقتناعه بوجهة نظرها، طريقا ثانيا للاستئناف امام هيئات استئنافية وهو ما يطلق عليها بلجان التدقيق تعتبر هذه اللجان الاستئنافية لجان إدارية ذات اختصاص قضائي اعدت للفصل في المنازعات التًي تقوم بين الإدارة المالية والمكلف وٌعد اختصاصها استثناء عن الأصل الوارد في صلب الدستور القاضي بتحققالولاية القضائية للمحاكم دون غيرها والذي لا يجوز التوسع فيه.

علما ان لا يجوز طلب الاستئناف متى ما كان قرار الإدارة المالية برد الاعتراض قطعيا" ، كما يعتبر قرار الادارة الماليةقطعيا" ايضا" مما لا يجوزالاستئناف عليه فًي حالة رد الاعتراض من قبلها لعدم تسبيبه او تقديمه بعد المدة المحددة له او في حالة عدم دفع الضريبة او الأقساط المستحقة كذلك حالة الاتفاق بين الإدارة والمكلف.(الفحل،2016،ص227)

وبين المشرع الشروط الواجب توافرها لتقديم طلب الاستئناف وهو ما جرى العمل به في القواعد العامة من تحرير الطلب والمدة اللازمة لتقديمهً وللجنة صلاحية الغاء التقدير واصدار تقدير جديد او تأجيل النظر في حالة غياب الطرفين او احدهما دون ابداء معذرة مشروعة وقرارها ليس قطعيا" اذ يمكن الطعن به امام لجنة التمييز وهي مرحلة الطعن الاخيرة ولم يحدد المشرع اجراءاتها وانما يرجع الى قواعد قانون المرافعات المدنية ويشترط ان يقدم الطلب تحريريا وان يزيد مبلغ الضريبة عن 10 الاف دينار وان يتم

الطعن خلال 15 يوما من تاريخ التبلغ بقرار لجنة الاستئناف ولها في سبيل ذلك الغاء قرار اللجنة الاستئنافية كونه قد بني على مخالفة قانونية او خطأ في التطبيق او مخالفته لقاعدة من قواعد الاجراءات ، كما لها ان ترد الطعن وتايد قرار اللجنة الاستئنافية او تعدل القرار الصادر منها عند صحة اسباب الطعن التي تقدم بها المكلف او الادارة الضريبية بالزيادة او التخفيض ولأيمكن الطعن بالقرارات الصادرة منها امام اي جهة قضائية كونها قطعية غير قابلة للطعن .ومن المفترض ان يكون الاعتراض على القرارات التي تصدرها الادارة امام الجهة نفسها مصدرة القرار كمرحلة ابتدائية لما تفتضيه قواعد العدالة الضريبية وان ينظر بالاعتراض الصادر من جهة من قبل جهات اخرى لو تسهم في القرار الاول او يكون لها رأي فيه .(الصالحي،2011،ص153)

المطلب الثاني/ وسائل اثبات المنازعة الضريبية وحجية الحكمالمقضي به

يمكن تقسيم طرق الإثبات إلى طرق ملزمة للقاضي وهي التي حدد القانون حجيتها ولم يتركهاالتقدير القاضي وهي الكتابة إذا كان معترفاً بها من الخصوم والإقرار واليمين. وطرق غير ملزمةللقاضي فهي البينة والقرائن القضائية والمعاينة والخبرة؛ لأنها تخضع لتقدير القاضي ولا رقابةلمحكمة التمييز عليه في ذلك (القضاة، ١٩٩٤، ص٥٣)، فالتشريع الضريبي جعل الأدلةالكتابية أهم طرق الإثبات ، وأعطاها قوة في الإثبات تتقدم على غيرها من الطرق. كما أن طبيعة التشريع الضريبي منحت الأخذ بالشهادة واليمين، وهما من طرق الإثبات،وقضت باستبعادهما إلا فيما ندر، وسوف نتناول طرق الإثبات مبنيين أهم الأحكام المتعلقة بها،وإلقاء الضوء على أثرها في المنازعات الضريبية، الأدلة الكتابية تعتبر من أهم طرق الإثبات ، وتصلح لإثبات جميع الوقائع المادية أو التصرفات القانونية ، وأيًكانت قيمة الحق المراد إثباته ، وقد أخذت كل التشريعات الحديثة بالكتابة كدليل من أدلة الإثبات ،بقصد توفير الحماية والضمانات للتصرفات القانونية التي تنظمها العقود ، وتكمن أهميتها كونهادليلاً يمكن تهيئته مقدماً عند صدور التصرف وقبل قيام النزاع(سلطان، ٢٠٠٥، ص٢١)، وتنقسمالأدلة الكتابية إلى أدلة كتابية رسمية وهو ما يعرف بالسندات الرسمية ، وأدلة كتابية غير رسمية؛أي الأوراق العادية أو العرفية والسندات غير الموقع عليها ، فالسندات الرسمية تعني الورقةالصادرة من موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عمومية ويكون مختصاً أصلاً بتحريرها من حيث نوعها ومكان التحرير ،حسب القواعد المقررة قانوناً ويثبت فيها ما يتلقاه أو يتلى عليه منذوي الشأن أو ما تم على يديه (طلبة، ٢٠٠٤، ص٢٢١) ،وبين القانون مدى قوة السندات الرسمية وتعتبر الكتابة من اهم طرق الاثبات كون عدم جواز ما يخالفها فشهادة الشهود غير مقبولة لأثبات مايخالف دليل كتابي فيشترط لدحضه ان يكون الدليل كتابي او اقرار ويعود اساس ذلك الى قوة الدليل الكتابي وفي المجال الضريبي يقع على عاتق المكلف اثبات ما يدعيه خلاف الظاهر بتقديمه الوثائق اللازمة والخاصة بسندات التنزيلات . اما الوسيلة الاخرى فهي القرينة القانونية وهي استنباط امر غير ثابت من امر ثابت اي بمعنى ما يستنبطه المشرع من امر معلوم للدلالة على امر مجهول، والقرينة القانونية قاطعة لا يمكن نقض دلالتها بأثبات العكس وهو قوة الامر المقضي فيه لذا اذا استطاع المكلف اثبات تغيير دخله باي وسيلة فان السلطة تستطيع نفي ما اثبته من خلال دخل السنة السابقة بما يقابل الحد الادنى من السنة الحالية فدخل السنة السابقة هو قرينة قانونية يستعان بها في الاثبات .

ومن وسائل الاثبات الشهادة والتي لم يأخذ بها المشرع العراقي وبراينا قد جانب الصواب في ذلك لان طبيعة المنازعات الضريبية وما تتطلبه من صبغة كتابية وسرية في المعلومات ، تستوجب استبعاد الشهادة كطريق من طرق الإثبات في المنازعات الضريبيةحتى لا تكون حقوق خزينة الدولة متوقفة على شهادةالشهود هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن شهادة تاجر بحق تاجر آخر قد لا تكون دقيقة ،وذلك لما يحكم العمل التجاري من خصوصية ،ومنافسة .اما الإقرار والذي قد يكون قضائياً أو غير قضائي وما

يهمنا هنا الإقرار القضائي فهو اعتراف الخصم أو من ينوب عنه نيابة خاصة بواقعة قانونية مدعى بها عليه ، وذلك أمام القضاء ، أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة (الشهاوي،٢٠٠٢، ص٣٨٧). وللإقرار أهمية خاصة في الإثبات في المنازعات الضريبية، حيث أولته اهتماماً كبيراً حينما جعلت إحدى طرق التقدير تتم بناعلي الإقرار المقدم من المكلف وذلك من خلال كشف التقدير الذاتي , و للإقرار فوائد عدة منها تحصيل دين الضريبة في الوقت المناسب ، وتخفيف الضغط على الإدارة الضريبية ، وحسن سير العدالة الضريبية من خلال تقدير المكلف على نفسه بنفسه والإقرار الضريبي ملزم للمكلف ولا يجوز الرجوع عنه باعتباره اعترافاً بحجم دخله ومصادر هذا الدخل. وإن المكلف هو الأقدر على تحديد دخله الحقيقي وليس المفترض، فالإقرار هو اعتراف المكلف بحقيقة دخله ومصادر هذا الدخل. وتوفير الوقت والجهد على الإدارة الضريبية في ربطها للضريبة. ونامل من المشرع العراقي الاخذ بالإقرار كوسيلة من وسائل الاثبات في المنازعة الضريبية لأهميته .اما المعاينة هي مشاهدة المحكمة او الجهة التي يقدم الطعن امامها نفسها محل النزاع للتحقق من صحة الأوصاف التي يدعيها صاحب الشأن (بيومي، ١٩٩٠، ص٥٢١) ، تخضع المعاينة للقواعد العامة المقررة في الدعاوي المدنية أو الإدارية ، والأصل أن المعاينة اختيارية ما لم تكن هي الوسيلة الوحيدة للمكلف لإثبات دعواه ، فحينئذ يتعين على المحكمة إجابته إليها ، والانتقال إلى دائرة الضريبة للاطلاع على ملف المكلف (القضاة، ١٩٩٤، ص٢٣٥) ، وتعتبر المعاينة في المنازعات الضريبية كطريق من طرق الإثبات نادرة الحدوث على أرض الواقع ، ويرى بعض الفقهاء ان المعاينة لا تتناسب مع الدعوى الضريبية ؛ لأن ذلك يتطلب من هيئة المحكمة عند طلب موكل المكلف من المحكمة المعاينة يتطلب الأمر الانتقال إلى دائرة الضريبة للاطلاع على ملف المكلف. ومن خلال ما تقدم يتبين لنا ان المشرع العراقي استبعد بعض وسائل الاثبات التي لا تنسجم مع طبيعة وذاتية القانون الضريبي كاليمين لاستحالة حلف المكلف او ممثل السلطة الضريبية وكذلك الشهادة.تتمثل آثار الحكم القضائي الصادر من المحكمة الإدارية والفاصل في الدعوى الضريبية في تمتعه بحجية الشيء المقضي فيه، وكذا في أثره على أطراف الدعوى الضريبية (المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب) إذا لم يطعن في الحكم الفاصل في الدعوى الضريبية خلال المواعيد المحددة قانونا(، فإنه يحوز الحكم بقوة الشيء المقضي فيه، وحجية الشيء المقضي فيه تعني عدم لجوء أطراف الدعوى إلى القضاء ثانية، والا سيكون الحكم الثاني "بعدم جواز النظر في الدعوى لسبق الفصل فيها"، ولكن إذا كان الفصل في الدعوى برفضها لعيب الشكل أو عدم الاختصاص فإن هذا الحكم لا يحوز لقوة الشيء المقضي فيه وتقبل الدعوى الثانية ويتم النظر فيها.

اما من حيث آثار الحكم على أطراف الخصومة وهنا الآثار تتمثل في تنفيذ الحكم، ومنه يكون حكم المحكمة الإدارية قابل للتنفيذ بمجرد تبليغه، فالاستئناف لا يوقف التنفيذ الا أن المعارضة توقف التنفيذ فهي لها أثر موقف للتنفيذ ما لم يؤمر بخلاف ذلك. آلا ان المشرع العراقي جعل قرارات اللجان او الهيئات التمييزية باتة وقاطعة ولم يحدد سبيل للطعن بها اي ان بمجرد صدور القرار من هيئة التمييز بتأييد القرار الاستئنافي او الغائه يحوز الحكم قوة الشي المقضي به ويتوجب على اطراف النزاع الالتزام بتطبيق مورد فيه دون الاعتراض او الطعن مرة اخرى ، وكان الاولى بالمشرع ان يحدد جهات قضائية ادارية او قضاء متخصص للطعن بقرارات اللجان الادارية سواء بالإلغاء او التعويض لان من أهم المقتضيات التي يسعى لتحقيقها مبدأ الأمن القضائي وفي المجال الضريبي بالتحديد، هو إيجاد جهة قضائية مختصة بنظر المنازعات الضريبية لتوفير أكبر قدر من الثقة بين المكلف والسلطة القضائية، وبالنتيجة الوصول إلى

بيئة قانونية يتحقق فيها القدر المناسب من الأمن والاستقرار، وعلى خلاف ذلك فإن عدم تحديد ذلك سيكون له آثر سيء على المكلفين، لعدم وجود قضاء مستقل ومحايد مختص ينظر منازعاتهم الضريبية، وهذا ما يؤثر بالنتيجة على المتطلبات التي يقتضيها مبدأ الأمن القضائي داخل البيئة القضائية السليمة.وعلى الرغم من تلافي المشرع للقصور التشريعي والغاء النصوص القانونية التي تتعارض مع

سماع المحاكم للدعاوى الضريبية الا انه لم ينص علي القضاء المختص بنظر تلك المنازعات، ولم ينشئ محكمة خاصة للنظر فيها وهو ما يعد ثغرة تشريعية تسببت في احتدام الخلاف بين الفقهاء في تحديد القضاء المختص بنظر المنازعات الضريبية وتعددت الآراء لذلك، إذ يرى البعض أن القضاء الإداري هو المختص بنظر المنازعات الضريبية على اعتبار أن ما يصدر عن الإدارة الضريبية هو قرار إداري بطبيعته، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن سكوت المشرع هنا يعيدنا إلى القواعد العامة، فبما أن كل أنواع الضرائب في العراق - عدا ضريبة المبيعات - قد رسم المشرع طريقا للطعن فيها، لذا فإنها تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري وبالتالي تدخل في اختصاص القضاء العادي الذي له الولاية العامة في نظر جميع الدعاوى وفقاً لقانون المرافعات المدنية رقم (٨٣)، لسنة ١٩٦٩ المعدل النافذ الذي اشار في مادته ٢٩بأن : " تسري ولاية المحاكم المدنية على جميع الاشخاص الطبيعية والمعنوية بما في ذلك الحكومة وتختص بالفصل في كافة المنازعات إلا ما استثني بنص خاص ٢١ وبما إنه لا نص يمنع القضاء العادي من النظر في هذه الدعاوى أو يجعلها من اختصاص قضاء آخر وجب على القضاء العادي نظر منازعاتها (عبود،2021،ص9-18)هذا فضلا عن أن القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ لم يحدد مصير اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي التي تم تشكيلها بموجب القوانين العراقية الخاصة بالضرائب فهل انتهى دورها بعد السماح للقضاء بالنظر في تلك المنازعات أم انها ستكون مرحلة أولية للطعن يمكن للمكلف الضريبي التوجه إليها قبل لجوئه للقضاء ؟ كل تلك المسائل اصبحت مجهولة للمكلف الضريبي فبات في حيرة من أمره لا يعلم إلى من يتوجه بطعنه، وقد أدى هذا التخبط والغموض إلى فقدان المقتضيات التي يتطلبها مبدأ الأمن القضائي في القضاء الضريبي العراقي .

إن عدم إجراء أي تعديل على تلك القوانين سيؤدي إلى فتح باب التفسيرات والآراء المتضاربة على مصراعيه عند التطبيق العملي، وما لذلك من آثامنها:ة على استقرار ار البيئة الضريبية ، فعدم معرفة المكلف لأي قضاء يتوجه بطعنه يمثل طعنة مباشرة توجه صوب المقتضيات الاساسية التي يتطلبها مبدأ الأمن القضائي في البيئة القضائية الضريبية على اعتبار إن القانون يعد ضرورة اجتماعية لا غنى عنها لحفظ كيان المجتمع، إذ أن وظيفته تكمن في العمل عل التوفيق بين مصالح أفراد الجماعة المتعارضة ورغباتهم بما يحفظ الأمن والنظام في المجتمع ، ومتى ماتم نشوب نزاع يشكل خللا في المجتمع فإن من حق هذا المجتمع وواجبه ايضا أن يضع له نهاية ،وهنا تظهر بجلاء وظيفة القضاء في إزالة عوارض المراكز القانونية عن طريق إصدار أحكام وقرارات عادلة يطمئن لها الأفراد وهذا ما يمثل بدوره ثمرة العمل القضائي والهدف الذي يسعى الخصوم والقضاة للوصول إليه (قعفران،2020،ص2) إذ يمارس القضاء دوراهاما في إرساء المبادئ القانونية وإزالة أي غموض يعتري التشريعات الضريبية ، هذا وقد اجاز المشرع للمكلف الضريبي حق اللجوء إلى القضاء للدفاع عن حقوقه كما وكفلته كافة الدساتير وضمنت حيادته واستقلاله لتحقيق العدالة داخل المجتمع، إذ تنبع أهمية القضاء في المجال الضريبي بالتحديد من الأهداف أو الغايات التي يسعى إلى تحقيقها وهي كثيرة ومتنوعة أبرزها (حماية مبدأ المشروعية والرقابة على نشاط الإدارة الضريبية، و ضمان الحرية المالية ومساهمته في تأصيل مبادئ القانون الضريبي هذا فضلا عن اهميته في إكمال النقص التشريعي الذي يعتري القوانين الضريبية (محمد،2017،ص106).ونظرا لأهمية القضاء في الحفاظ على حقوق الأفراد فإن عدم تحديد الجهةالقضائية المختصة بنظر المنازعات الضريبية في العراق له آثار عديدة منها:

اولا : فقدان الثقة بالقضاء :وهي نتيجة طبيعية لعدم قيام المشرع ببيان الجهة القضائية التي ينبغي علىالمكلف الضريبي اللجوء إليها عند تقديم طعنه بالقرارات الصادرة من الإدارةالضريبية ، وبالتالي تردده بين القضاء العادي والقضاء الإداري عند تقديم طعنهوالخشية من عدم إصدار قرارات قضائية تضمن حقه الذي يدعيه .

ثاني: اللجوء إلى الطرق الملتوية بغية التخلص من دفع الضرائب:إن عدم وضوح جهة الطعن في قرارات الإدارة الضريبية والتخوف من عدمصدور قرارات قضائية تراعي حقوق المكلفين، سيشكل ذريعة لدى عدد منهمتؤدي إلى التحايل على القوانين النافذة واستغلال الارباك التشريعي بغية التهرب من دفع الضرائب أو تجنبها .

ثالث: تعارض الأحكام القضائية:إن عدم تحديد الجهة القضائية المختصة بالبت في الطعون المقدمة ضدقرارات الإدارة الضريبية سيدفع بعض المكلفين إلى الطعن أمام القضاء العادي.في حين سيطعن البعض الآخر أمام القضاء الإداري، وهو ما سيؤدي إلى صدور قرارات من كلا القضائيين تتضمن أحكاما متعارضة الأمر الذي ينتج عنه اضطراب النظام القانوني بأكمله حتى ولو أمكن علاج هذا التعارض فيما بعد - فالمتناقضان لا يجتمعان - فإن كان اتهام فكر معين بالتناقض يعد امرأ سيئا" بغير جدال ويسعى صاحبه جاهدا إلى التبرأ منه، فإن الأسوء من ذلك أن يوجه هذاالاتهام للقضاء. (خليل،1997، ص137)

رابعا : الاضرار بالخزينة العامة : إن عدم وجود جهة قضائية تختص بالنظر في طعون المكلفين سيشكل ذريعة لدى عدد كبير منهم للتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم، وذلك باستعمال وسائل غير قانونية وهو ما سيؤدي إلى نقص بإيرادات الدولة الضريبية كأثر حتمي لذلك التهرب ومن ثم الأضرار بالخزينة العامة الدولة .

إن الآثار الناتجة عن عدم تحديد القضاء المختص بنظر المنازعات الضريبية تعد أسبابا كافية لقيام المشرع العراقيبإعادة النظر بالنصوص الوارد في القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وتعديل تلك القوانين بإضافة نصوص تتضمن تحديد القضاء المختص بنظر المنازعات الضريبية هذا فضلا عن تعديل النصوص المتعلقةباللجان الضريبية الواردة في مختلف القوانين النافذة ذات العلاقة، وذلك أما بإلغاء تلك اللجان أو اعتبارها مرحلة أولية للطعن يجوز للمكلف اللجوء إليها قبل الطعن أمام القضاء ، لكون ذلك يمثل خطوة مهمة في سبيل تحقيق مبدأ الأمنالقضائي وإزالة عائق مهم وخطير يحول دون تطبيقه على النحو الصحيح .

الخاتمة

وبعد بيان محاور هذا البحث توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات والتي نأمل ان تجد لها نصيب في التطبيق

الاستنتاجات/

1- المنازعة الضريبية هي الخلاف الذي يدور بين الادارة الضريبية والمكلف بها او من يمثله قانونا" او ينوب عنه، لها شروط وعناصر مهمة من حيث الاطراف والقانون الواجب التطبيق وطبيعة النشاط الاقتصادي .
2- تتعدد اسباب المنازعة الضريبية وفي الغالب تعود اما الى الادارة الضريبية او النظام المتبع فيها او قد تعود الى الظروف او السياسات الاقتصادية المنتهجة في دولة معينة او الى المكلف بسبب اهماله او تهربه من الالتزامات المكلف بها.
3- لم تحدد معظم التشريعات القانونية بصورة صريحة التكييف القانوني للمنازعة الضريبية وبقي هذا الامر محل خلاف وجدال فقهي وقانوني فقد اعتبرها المشرع الفرنسي منازعة ادارية في حين قرر جانب من الفقهاء في مصر انها ليست قرارات ادارية كونها لا تؤدي خدمة عامة

للجمهور وكذلك الحال في العراق فان هناك خلاف فقهي وقانوني حول طبيعتها وهل ان القضاء الاداري ام العادي هو الاجدر بتسويتها.

4- اسند المشرع العراقي الاختصاص في حسم المنازعات الضريبية بلجان خاصة ادارية غير انه لم يحدد طبيعة هذه اللجان والقرارات الصادرة منها فهي لا تخرج عن كونها تظلمات ادارية وليس درجة من درجات التقاضي وهل يمكن الطعن بها امام القضاء الاداري او العادي او محاكم ضريبية متخصصة.

5- تعد رقابة القضاء ضمانة فعالة ومهمة لحماية الحقوق والحريات الاقتصادية ولم تتحقق تلك الضمانات في التشريعات الضريبية العراقية على الرغم من النص على حق التقاضي في الدستور العراقي النافذ لسنة 2005.

6- لم يحظ القضاء الاداري في العراق بممارسة اختصاصاته بشكل كامل واصيل في المنازعات الادارية وخاصة الضريبية لما اوجده المشرع من قيود بإناطة الاختصاصات الاصيلة الى المحاكم العادية او الى محاكم استثنائية خاصة.

7- ان عدم تحديد القضاء المختص بنظر المنازعات الضريبية في العراق ادى الى ظهور مجموعة من الاثار السلبية كفقدان الثقة بالقضاء واللجوء الى الطرق الملتوية بغية التخلص من دفع الضريبة وتعارض الاحكام القضائية والاضرار بمصلحة المال العام.

المقترحات/

1- ندعو المشرعالعراقي الى النص صراحة في كافة القوانين الضريبية على اختصاص القضاء الاداري بالنظر في الدعاوى الخاصة بالمنازعات الضريبية وحسم الجدل بشأن التكييف القانوني للمنازعات وخضوعها للقانون العام لتكون دعوى الالغاء دعوى المشروعية فتشمل كافة القرارات الادارية دون استثناء.

2- ندعو المشرع الى ضرورة توحيد القوانين الضريبية بتشريع واحد تنظم فيه الاحكام العامة للضرائب مع القانون الواجب التطبيق في حالة الخلاف بين الادارة الضريبية والمكلف.

3- الغاء عمل اللجان الادارية وتشكيل هيئة ادارية مختصة للنظر في التظلم المقدم من قبل المكلف او من ينوب عنه فقط وخلال مدة زمنية معينة تخضع للقواعد العامة.

4- ندعو المشرع العراقي الى الغاء كافة النصوص القانونية في القوانين الضريبية والتي تتعارض مع صلاحيات القضاء الاداري في حسم الدعاوى.

5- ندعو المشرع الى ضرورة اصدار قانون جديد يتضمن الاجراءات الخاصة بالدعاوى الضريبية وعدم الاعتماد على قانوني اصول المحاكمات الجزائية وقانون المرافعات المدنية العراقيين.

6- ندعو المشرع الى ضرورة توحيد الضمانات القانونية والقضائية كافة للمكلف بما يحقق الثقة بينه وبين الادارة الضريبية وبما يضمن المحافظة على حقوقه وحرياته الاقتصادية ومصالحه المالية.

المراجع/

- امين، مدحت عباس.1997، *ضريبة الدخل في التشريع العراقي القسم الاول*، بغداد: بدون دار نشر.

- بيومي، زكريا محمد.1990، *المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضريبة*، القاهرة: الكتاب الجامعي.
- الجميلي، رائد ناجي.2004، *القضاء الضريبي ومجالاته في ظل القانون العراقي*. اطروحة دكتورا، جامعة النهرين، العراق.
- الحرازي، محمد علي عوض.2012، *المنازعات الضريبيةووسائل انهائها دراسة مقارنة*، مصر: دار النهضة العربية.
- حسين، سارة علي.2021، *طرق تقدير وعاء الضريبة والطعن فيها بين التشريعين الاردني والعراقي*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- الحلو، ماجد راغب.2005، النظم *السياسية والقانون الدستوري*، الاسكندرية: منشاة المعارف.
- حميدة، صولي.2020، *التظلم الاداري كألية لتسوية المنازعات الضريبية*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- خليل، احمد.1997، *التعارض بين الاحكام القضائية مفترضات التعارض وسائل الوقاية،العلاج وسائله وكيفيته*، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الزبيدي، محمود عبد علي.2018، *النظام القانوني لانقضاء الدعوى الادارية من دون الحكم بالموضوع دراسة مقارنة*، ط1، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- الشهاوي، قدري عبد الفتاح.2002، *الاثبات مناطه وضوابطه في المواد التجارية والمدنية*، الاسكندرية: منشاة المعارف.
- الصالحي، بان صلاح عبد القادر. 2011، *الضرائب الجمركية في العراق والاثار المترتبة عليها*، *بغداد*: مكتبة السنهوري.
- الصديق، رمضان.2006، *انهاء المنازعة الضريبيةالناشئة عن تطبيق القوانين الضريبية والاتفاقات الدولية*، القاهرة: دار النهضة.
- طلبة، انور.2004، *الوسيط في شرح قانون الاثبات*، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الرؤوف، محمد احمد.2000، *المنازعة الضريبية في التشريع المصري المقارن*، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبود، حيدر وهاب.2021، القضاء الضريبي ضمانة ناجعة لحماية حقوق المكلفين دراسة مقارنة بين النظم والشريعة الاسلامية، *مجلة دراسات قانونية*، العدد 31 ،بيت الحكمة ، بغداد.
- عجينة، صالح يوسف.1965، *ضريبة الدخل في العراق*، القاهرة: المطبعة العالمية.
- العربي، بن ناصر.2020،اسباب نشوء النزاع الجبائي بين طرفي العلاقة الجبائية،*مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*،مجلد6،عدد2.
- عطا، محمد حامد.2005، *المنازعة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل طبقا لأحدث التشريعات الضريبية القانون رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية*، الاسكندرية: دار الطباعة الحرة.
- العطية، وليد عبد الكريم.2017، *الطعن بقرار ضريبة الدخل دراسة مقارنة*، ط1: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- علي، خالد رشيد.2010، ولاية القضاء الاداري في التشريع العراقي الحديث بين التقليص والحرمان،*مجلة الحقوق*، المجلد الثاني، العدد 7.

- فضيل، كوسة.2010، *الدعوى الضريبية واثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة*، الجزائر: دار هومة.
- القضاة، مفلح عواد.1994، البينات في المواد المدنية والتجارية دراسة مقارنة، ط2، عمان: جمعية العمال والمطابع التعاونية.
- قعفراني، بتول حسن.2020، *التعارض بين الاحكام القضائية والقرارات التحكيمية*. رسالة ماجستير، جامعة بيروت، بيروت.
- محمد، محمد علوم .2017، التقاضي الضريبي كضمانة دستورية للمكلف بدفع الضريبة، *مجلة العلوم القانونية*، العدد الخاص الثالث، ج2، جامعة بغداد، العراق.
- محمد، داوودي.2006، *الادارةالجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر.
- مراد، هيمن عبد الرسول.2020، *الرقابة على تنفيذ قوانين ضريبة الدخل*. اطروحة دكتوراه، جامعة السليمانية، العراق.
- مراد، ناصر.2002، *فعالية النظام الضريبي واشكالية التهرب*. اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- النجار، ابراهيم.2008، *نحو تفعيل المرحلة الادارية لتسوية المنازعات الضريبية*، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- الهلالي، علي هادي عطية.2012، مشروعية اختصاص اللجان الادارية في نظر الطعون الضريبية ودستوريته ونطاقه،*مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية*، جامعة ذي قار، العراق.
- وداعة، حسين كامل. *2016، العدالة الضريبية في ظل الضرائب المباشرة دراسة مقارنة*، ط1، بيروت: منشورات زين الحقوقية.
- يحيى، بدايرية.2012، *الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري*. رسالة ماجستير، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
- يونس، منصور ميلاد.2004، *مبادئ المالية العامة*، القاهرة: دار النشر والتوزيع.

أهمية مادة التربية الفنية في تنمية الإبداع والتعبير لدى مدرسي مادة التربية الفنية

المستشار- لينا أحمد محمد الزنكني

مشرف للأنشطة المدرسية - رئيس قسم الفنون التشكيلية

مدرسة مادة الفنون التشكيلية - مدرسة الدوحة الأمريكية الخاصّة

دولة الإمارات العربيّة المتحدة

الإميلlensan70@gmail.com

00971505775340

الملخص :

يتناول هذا البحث أهمية مادة التربية الفنية في تنمية الإبداع والتعبير لدى مدرسي مادة التربية الفنية، ويسعى إلى فهم كيفية تأثير تعلم الفنون عامة على تطوير مهارات التعبير الإبداعي لدى الطلبة وتعزيز قدرتهم على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بوسائل فنية متنوعة.

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف تأثير التربية الفنية على الإبداع لدى طلبة مدرسة الدوحة الأمريكية الخاصة. فضلًا عن كونها أحدى الجوانب الأساسية للتنمية الشخصية والتعليم الشامل، وصقل المهارات، وتنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة.

تمثل مادة التربية الفنية بيئة تعليمية مهمة تسهم في توجيه الطلبة نحو التعبير الإبداعي والتفكير المبتكر من خلال التجربة العملية، فبالأعمال الفنية، يترجم الطلبة أفكارهم ومشاعرهم إلى لغة بصرية تعبيرية.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التربية الفنية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تطوير الإبداع والتعبير لدى الطلبة. كما يمكن أن تساعدهم في تطوير مهارات التفكير النقدي والحل الخلاق للمشكلات. والتعبير عن أنفسهم بطريقة خلاقة.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن مادة التربية الفنية جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية والتربوية، مما يحثنا على أن موصي بمزيد من البحوث والتطوير في هذا المجال لتعزيز فهمنا لكيفية استفادة الطلبة من هذه المادة لتحقيق تطورات إيجابية في مجالات التفكير والتعبير.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن التربية الفنية تساهم في تعزيز مهارات التعاون والاتصال والتفاعل الاجتماعي بين الطلبة، فبتعاون الطلبة في العمل الجماعي على مشاريع فنية يعزز مهارات التواصل وقدراتهم على التفاعل والتعاون مع زملائهم وتبادل الأفكار والملاحظات.

الكلمات الافتتاحية / التربية الفنية – الابداع الفني – التعبير الابداعي – التنمية الشخصية.

The importance of art education in developing creativity and expression among art education teachers

Advisor - Lina Ahmed Muhammad Al-Zankani

Supervisor of school activities - Head of the Fine Arts Department

School of Fine Arts - Doha American Private School

United Arab Emirates

Abstract:

This research addresses the significance of art education in fostering creativity and expression among students of art education. The study aims to comprehend how learning the arts impacts the development of creative expression skills in students and enhances their ability to convey their ideas and emotions through diverse artistic means.

The study seeks to explore the influence of art education on creativity among students at the American School of Doha. Creativity is a fundamental aspect of personal development and comprehensive education, and artistic education serves as an effective tool for nurturing students' creative capabilities.

Art education provides a pivotal educational environment that directs students' attention towards creative expression and innovative thinking. Through hands-on experience with artistic endeavours, students learn how to translate their emotions and ideas into a visual language of expression.

The findings of this study suggest that art education can play a significant role in fostering creativity and expression among students. It aids students in honing critical thinking skills and inventive problem-solving abilities. Moreover, it empowers them to express themselves in imaginative ways.

Based on these results, it becomes evident that art education constitutes a fundamental component in cultivating students' creative expression capacities. Further research and development in this field are recommended to enhance our understanding of how students can benefit from this subject to achieve positive advancements in the realms of thinking and expression.

Additionally, the results highlight that art education contributes to enhancing skills of collaboration, communication, and social interaction among students.

Students collaborate in group projects, which enhances their abilities to interact and cooperate with peers, share ideas, and provide feedback.

Keywords: Art Education – Artistic Creativity – Creative Expression – Personal Develo

المقدمة

يشهد مجال التربية والتعليم تطورًا مستمرًا يتواكب مع تغيرات العالم الحديث واحتياجات المجتمعات المتنوعة. وفي هذا السياق تأتي مادة التربية الفنية كمكمل أساسي لبناء جيل مبدع قادر على التعبير بشكل مبتكر وفعّال. فالتربية الفنية ليست مجرد مادة دراسية تتعامل مع الألوان والأشكال والتقنيات الفنية، بل هي وسيلة لتطوير قدرات التفكير الإبداعي والقدرة على التعبير الشخصي.

وتمثل مادة التربية الفنية بيئة تعليمية ذات دور استراتيجي في تشجيع الطلبة على استكشاف أفق جديد من التفكير والتعبير. إذ تتيح لهم فرصة التعامل مع مجموعة متنوعة من المواد والتقنيات، مما يساهم في تنمية مهاراتهم الفنية وتوسيع آفاقهم الإبداعية..

إن تنمية مهارات التعبير والإبداع لدى مدرسي مادة التربية الفنية لا تقتصر على الفوائد الفنية فقط، بل تمتد إلى مجموعة من المجالات والمهارات الحياتية، فالقدرة على التعبير بوسائل مختلفة تعزز من التفكير النقدي، وتقوي القدرة على حل المشكلات. كما أنها تعزز من الثقة بالنفس وتعمل على تنمية المهارات الاجتماعية من خلال تواصل الطلبة وتبادل الآراء والتجارب.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

التربية الفنية:

التربية الفنية هي فرع من فروع التعليم تهتم بتنمية وتطوير المهارات الفنية والإبداعية لدى الأفراد، وعمل على تعليم الطلبة المفاهيم والمهارات الفنية المختلفة، مثل الرسم والنحت والتصميم والتصوير الفوتوغرافي والعمل اليدوي، وتاريخ الفن والتقنيات والعناصر الأساسية والأدوات المستخدمة في الإبداع الفني.

إن ممارسة الفن بمعزل عن الذكاء الفني قد لا تربي؛ لذلك فالتربية الفنية أو التربية من خلال الفن يتم حدوثها في إطار ضمانات معينة لابد من توافرها حتى يمكن وصف عملية الممارسة بأنها تربية فنية، فالتعبير عن طريق الفن سلوك كأي سلوك آخر يأتيه الإنسان، وهو سلوك فطري يدعمه استعداد الفرد وقدرته الربانية (الحيلة، 1998،ص20)

الإبداع:

الإبداع هو القدرة إنتاج أفكار وأعمال جديدة ومبتكرة تتميز بالتفرد والتجديد. ويشمل الإبداع المجالات المختلفة مثل الفنون، والعلوم، والأدب، والتكنولوجيا، والتصميم، وغيرها. ويعتبر الإبداع جزءًا أساسيًا من التربية الفنية، حيث يتم تشجيع الطلبة على تطوير قدراتهم الإبداعية والتعبيرية من خلال تجارب وتحفيزات تفاعلية وتطبيقات عملية.

الإبداع الفني:

مفهوم يشير إلى القدرة على إنتاج وإبداع أعمال فنية فريدة ومبتكرة باستخدام مهارات وتقنيات فنية متنوعة. إنها القدرة على إيجاد وتطوير أفكار وتصورات جديدة تتجاوز العادي وتعبّر عنها بوسائل فنية. يتطلب الإبداع الفني التفكير خارج الصندوق، والتجربة بأساليب مختلفة، والتخلي عن التقاليد المعتادة لإنتاج شيء جديد وفريد.

ويتجلى الإبداع الفني في القدرة على التجسيد الفني للأفكار والمفاهيم بطرق غير تقليدية ومبتكرة. فقد يكون الإبداع الفني متعلقًا بالرسم والنحت والتصوير والتصميم الجرافيكي والفنون الرقمية والعديد من المجالات الفنية الأخرى، ويمكن للفنان أن يستخدم مواد مختلفة وأساليب متنوعة للتعبير عن رؤيته الفنية الفريدة.

الإبداع الفني يسمح للفنان بإلقاء نظرة جديدة على العالم، ويمكنه تحويل الأشياء اليومية إلى قطع فنية تعبر عن أفكاره ومشاعره وتجاربه الشخصية. إنه يسمح للفنان بالتعبير عن الجوانب المختلفة والمعقدة للواقع بطرق تلهم الجمهور وتثير التفكير والعواطف.

في سياق التربية الفنية، يتم استخدام الإبداع كوسيلة لتعزيز التعلم الشامل وتنمية المهارات الابتكارية والتفكير النقدي لدى الطلاب. يشجع الطلاب على التعبير عن أنفسهم وتطوير أفكارهم الخاصة وتجسيد أعمال فنية فريدة تعكس هوياتهم ومشاعرهم وتفكيرهم. يساعد التركيز على التربية الفنية والإبداع في تطوير الطلاب بصورة شاملة، حيث يعزز الفهم العميق والتفكير الإبداعي والقدرة على حل المشكلات والتواصل الفعال.

التعبير الابداعي:

التعبير الإبداعي هو القدرة على التعبير عن الأفكار والمشاعر والمفاهيم بطرق غير تقليدية ومبتكرة، إنه استخدام وسائل متنوعة ومبتكرة للتعبير عن الذات وتقديم الرسائل والأفكار بشكل فريد. يشمل التعبير الإبداعي استخدام مهارات فنية ولغوية وحركية وصوتية وغيرها من وسائل التعبير لإيصال رسائل عميقة ومعبرة.

وهو يتجاوز الطرق التقليدية للتعبير ويسعى لإلقاء نظرة جديدة وفريدة على المواضيع والمفاهيم ؛ لذا فهو يتطلب تجاوز الحدود المألوفة والتفكير خارج الصندوق فعن طريق التعبير الإبداعي، يمكن للأفراد التعبير عن أنفسهم وتوجيه انتباه الآخرين إلى رؤيتهم الفريدة للعالم.

قد يتضمن التعبير الإبداعي الفنون المرئية مثل الرسم والنحت، والأداء المسرحي والموسيقى، والكتابة الإبداعية مثل الشعر والقصص، كما يمكن أن يكون التعبير الإبداعي جزءًا من الحياة اليومية، مثل اختيار ملابس مبتكرة أو تصميم مشروعات يدوية.

من هنا يتيح للأفراد بتحويل مشاعرهم وأفكارهم إلى تجسيد ملموس يعكس هويتهم وتجاربهم. إنه يسمح لهم بالتواصل بطرق مختلفة وبناء تواصل مع الآخرين من خلال الفن والتعبير الشخصي.

التنمية الشخصية:

تشير التنمية الشخصية إلى عملية تطوير وتحسين الجوانب المختلفة للفرد من أجل تحقيق أقصى إمكاناته وتحقيق نجاح ورضا شخصي أفضل. إنها عملية استمرارية تهدف إلى تطوير المهارات والصفات والقيم التي تساعد الشخص على التحسين والنمو في مختلف جوانب حياته.

وهي تتضمن تعزيز مجموعة متنوعة من الجوانب الشخصية والاجتماعية والعاطفية والمهنية. إذ تساهم في تحسين جودة الحياة وتمكين الأفراد من تحقيق أهدافهم وتجاوز التحديات بكفاءة وثقة.

يمكن أن تشمل هذه الجوانب:

- تطوير المهارات: ضمن هذه الجوانب تشمل تعلم وتحسين المهارات المهنية والشخصية مثل التواصل، وإدارة الوقت، وحل المشكلات، والقيادة، والإبداع، والتفكير النقدي.
- تعزيز الثقة بالنفس: تشمل هذه الجوانب تطوير الثقة بالنفس وتعزيز الإيجابية الذاتية وتحسين صورة الشخصية عن نفسه.
- تطوير القيم والأخلاق: تتضمن هذه الجوانب تحسين الأخلاق والقيم الشخصية والاجتماعية والمساهمة في تطوير مجتمع أفضل.
- النمو العاطفي: يتضمن تعزيز القدرة على التعامل مع المشاعر والعواطف وتطوير الاستقرار العاطفي.
- التطور الاجتماعي: يشمل تحسين مهارات التواصل وبناء علاقات إيجابية مع الآخرين والمساهمة في العمل الجماعي وتعزيز مهارات حل النزاعات.
- التطوير الروحي: يشمل تطوير الجانب الروحي للفرد والبحث عن معنى وغايات عميقة في الحياة.
- التنمية المهنية: يتضمن تطوير وتحسين مهارات العمل والتقدم في مجال العمل والتحقق من الأهداف المهنية.

أهداف التربية الفنية

تشمل أهداف التربة الفنية مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق تطوير شامل ومستدام للطلبة من خلال تعلم الفنون والتعبير الإبداعي. وتشمل:

1. تنمية التعبير الإبداعي: تعزيز قدرات الطلبة على التعبير عن أنفسهم وتفسير العالم من حولهم بشكل إبداعي وفريد. تمكينهم من استخدام وسائل فنية متنوعة للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم.
2. تطوير المهارات الفنية: تزويد الطلبة بالمهارات والتقنيات الأساسية في مختلف فروع الفنون مثل الرسم، والنحت، والموسيقى، والأداء المسرحي، والتصميم، والصناعات الإبداعية.
3. تعزيز الثقافة البصرية: تعزيز فهم الطلبة لمفاهيم الفن والثقافة البصرية، وزيادة وعيهم بتأثير الفن على المجتمع والتاريخ.
4. تعزيز التفكير النقدي: وذلك خلال تحليل وتقييم الأعمال الفنية مما يكسب الطلبة مهارات التفكير النقدي والقدرة على فهم الرسائل والمعاني المعبرة عنها في الأعمال الفنية.
5. تطوير القدرات التحليلية: يعمل تعلم الفنون على تطوير قدرات الطلبة على تحليل وتفسير الأشكال والألوان والخطوط والملمس والهياكل المختلفة في الأعمال الفنية.
6. تعزيز التعبير الشخصي والثقة بالنفس: يساهم التعبير الإبداعي في تعزيز الثقة بالنفس والتواصل الفعّال للطلاب وتمكينهم من التعبير عن أنفسهم بثقة.
7. تعزيز التفاعل الاجتماعي والتعاون: تشجع التربية الفنية على العمل الجماعي والتفاعل بين الطلبة في مشاريع فنية مشتركة، مما يعزز من مهارات التعاون والتواصل الاجتماعي.
8. ترقية الثقافة والتراث: تهدف إلى نقل وتعزيز التراث الثقافي من خلال تعلم الفنون التقليدية والمعاصرة.
9. توسيع آفاق التفكير: تساهم في توسيع آفاق التفكير وفتح العقول لاكتشاف أشكال جديدة من التعبير والابتكار.
10. الاستمتاع والترفيه: تعطي الفرصة للطلبة للاستمتاع والترفيه والاسترخاء من خلال تجربة الفنون.

وهذا ما يسهم في تطوير شخصية شاملة للطلبة وتمكينهم من التفكير الإبداعي والتعبير الفعّال والمشاركة الاجتماعية.

أهمية التربية الفنية في تطوير الإبداع

التربية الفنية تلعب دورًا حيويًا في تطوير الإبداع لدى الفرد. وإليك بعض أهمية التربية الفنية في هذا السياق:

- تعزيز التفكير الإبداعي: من خلال التربية الفنية يتعلم الطلبة كيفية النظر للعالم من منظور مختلف وكيفية التفكير بطرق غير تقليدية. يشجع هذا التفكير الإبداعي على إيجاد حلاً فريدًا للمشاكل والتحديات.
- تطوير المهارات الابتكارية: عندما يتعامل الطلبة مع مواد وتقنيات مختلفة في التربية الفنية مثل الرسم، النحت، التصميم، يتعلمون كيفية استخدام الأدوات والمواد بشكل جديد ومبتكر لإنشاء أعمال فنية فريدة.
- تحفيز التجريب والاستكشاف: التربية الفنية تشجع الطلبة على تجربة مختلف الأساليب والتقنيات، وهذا يساعدهم على اكتشاف أفكار جديدة وغير تقليدية وتطويرها.
- تعزيز الثقة بالنفس: عندما ينجح الطلبة في إنشاء أعمال فنية جميلة ومعبرة، يزيد ذلك من ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم الإبداعية.
- تنمية التحليل والتقييم: خلال عملية الإبداع، يتعلم الطلبة كيفية تحليل أعمالهم وتقييمها، مما يساعدهم في تحديد نقاط القوة والضعف وتحسين أعمالهم المستقبلية.
- توسيع آفاق الفهم: التربية الفنية تسمح للطلبة التعبير عن أنفسهم بطرق لا تشملها المواد التقليدية، مما يساعد على توسيع آفاق فهمهم للعالم وللأشياء من حولهم.
- تعزيز التفاعل الاجتماعي والثقافي: عندما يتشارك الطلبة أعمالهم الفنية مع الآخرين، يتيح لهم ذلك التفاعل مع آراء وأفكار مختلفة، مما يعزز التفاهم الاجتماعي والثقافي.
- تنمية مهارات العمل الجماعي: العمل على مشاريع فنية جماعية يعزز مهارات العمل الجماعي والتعاون، حيث يتعلم الطلبة كيفية التفاوض وتقديم الآراء والمساهمة في تحقيق هدف مشترك.

بشكل عام، يمكن القول إن التربية الفنية تمثل بيئة مثالية لتطوير وتنمية مهارات الإبداع لدى الطلبة، مما يسهم في تحسين قدراتهم في مختلف جوانب الحياة.

دور التربية الفنية في تعزيز التفكير الإبداعي

للتربية الفنية دور هام في تعزيز التفكير الإبداعي إذ تساهم في تطوير وتعزيز قدرات الفرد على التفكير بشكل مبتكر وإبداعي. إليك بعض الجوانب التي تبرز دور التربية الفنية في هذا السياق:

- التحفيز للتفكير غير التقليدي: تشجع الطلبة على البحث عن طرق غير تقليدية للتعبير عن أنفسهم ومشاهدتهم للعالم من منظور مختلف. هذا يساعد على تطوير مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري.
- تشجيع الاستقلالية: في مادة التربية الفنية، يتم منح الطلبة حرية اختيار مواضيعهم وأساليبهم وتقنياتهم. وهذا يعزز الاستقلالية والقدرة على اتخاذ قرارات خاصة بهم، مما يحفز التفكير الإبداعي.

- تنويع وسائل التعبير: التربية الفنية تقدم للطلبة مجموعة متنوعة من وسائل التعبير مثل الرسم، النحت، التصميم، والفنون الرقمية. هذا التنوع يعزز التفكير المتعدد الأبعاد ويساعد على تطوير قدرات التفكير المتعددة.
- تشجيع التجريب والخطأ: في التربية الفنية، يتاح للطلبة الفرصة لتجريب مختلف الأفكار والتقنيات دون الخوف من الفشل. هذا يعزز التفكير الإبداعي من خلال تعلم الطلاب من خلال تجاربهم وأخطائهم.
- تطوير مهارات القضاء والاختيار: أثناء إنشاء أعمال فنية، يتعلم الطلبة كيفية اتخاذ القرارات المبتكرة فيما يتعلق بالألوان والتركيب والتصميم، وهذه المهارات تساهم في تعزيز التفكير الإبداعي.
- تنمية القدرة على الاستلهام: التربية الفنية تساعد الطلبة على تطوير قدرتهم على الاستلهام من مصادر مختلفة، سواء من الفنانين الكبار أو من ثقافات متنوعة، مما يثري تجربتهم الإبداعية.
- تعزيز التفكير الملموس: خلال العمل الفعلي على الأعمال الفنية، يتعلم الطلبة كيفية تجسيد أفكارهم ومشاعرهم بشكل ملموس. وهذا يساهم في تطوير التفكير الملموس والقدرة على التعبير عن الأفكار الكبيرة من خلال التفاصيل.
- تشجيع التفكير النقدي: خلال تقديم واستقبال التعليقات والآراء حول الأعمال الفنية، يتعلم الطلبة كيفية تقدير وتحليل الأعمال من زوايا مختلفة، مما يعزز التفكير النقدي والقدرة على التحليل.

بشكل عام، يساهم دور التربية الفنية في تنمية مجموعة من المهارات والمفاهيم التي تعزز التفكير الإبداعي وتساعد الطلبة على التفاعل بشكل أكثر إبداعًا وتفكيرًا خلاقًا.

استعراض الأدوات والأساليب المستخدمة في التربية الفنية لتعزيز الإبداع

التربية الفنون تعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب لتعزيز الإبداع لدى الطلاب. ومن هذه الأدوات والأساليب الشائعة التي تستخدم في التربية الفنية لتعزيز الإبداع:

1. التحفيز والتشجيع: يعتبر التحفيز والتشجيع عاملًا مهمًا لتعزيز الإبداع. يمكن للمعلمين توفير بيئة داعمة تشجع الطلبة على التفكير الإبداعي والتعبير عن أنفسهم بحرية.
2. تنويع وسائل التعبير الفني: ينبغي للمعلمين توفير مجموعة متنوعة من وسائل التعبير الفني للطلبة، مثل الرسم، والنحت، والتصوير الفوتوغرافي، والموسيقى، والعمل اليدوي، والتصميم الجرافيكي. ذلك يمكِّن الطلبة من اختيار الوسيلة التي تناسب قدراتهم واهتماماتهم وتساعدهم على التعبير بطرق مختلفة .
3. التحفيز للتجربة والاستكشاف: يجب أن يتم تشجيع الطلبة على تجربة أساليب وتقنيات جديدة، واستكشاف مجالات فنية مختلفة. ويمكن توفير ورش عمل ومشاريع تطبيقية لتشجيع الطلاب على استكشاف وتجربة أشكال فنية جديدة وتعلم تقنيات جديدة.
4. التوجيه والإرشاد: يمكن للمعلمين تقديم توجيه الطلبة الإرشاد وإرشادهم لتطوير مهاراتهم الفنية والإبداعية. كما يمكنهم تزويد الطلبة بتقنيات واستراتيجيات فنية وتوجيههم خلال عملية الإبداع.
5. المشاركة الجماعية: يمكن تعزيز الإبداع من خلال العمل الجماعي والتعاون والمشاركة في مشاريع جماعية تعزز التواصل والتفاعل وتشجع التفكير الجماعي وتبادل الأفكار والتجارب.
6. توفير المساحة والزمان: يجب تخصيص وقت ومكان مناسبين للطلبة للتعبير الفني والإبداع. كما يمكن للمعلمين توفير ورش العمل والمختبرات الفنية والمساحات المخصصة للعمل الإبداعي.

7. التحليل والتقييم الفني: يمكن للمعلمين توجيه الطلبة لتحليل وتقييم الأعمال الفنية، سواء لهم أنفسهم أو لأعمال الفنانين الآخرين. يساعد ذلك الطلاب على تطوير النقد الفني والتفكير الانتقادي وتحسين أعمالهم الفنية.

هذه بعض الأدوات والأساليب المستخدمة في التربية الفنية لتعزيز الإبداع. يتعين على المعلمين اختيار الأدوات والأساليب التي تتناسب مع احتياجات وقدرات الطلبة وتعزز إمكاناتهم الإبداعية.

تأثير التربية الفنية على تطوير مهارات حل المشكلات

التربية الفنية لها تأثير قوي على تطوير مهارات حل المشكلات لدى الطلبة، إليك بعض الطرق التي يؤثر بها التدريس الفني على تنمية هذه المهارات:

- تعزيز التفكير الإبداعي والمبتكر: تشجع التربة الفنية الطلبة على تطوير علاقتهم وأفكارهم الخاصة لحل التحديات الإبداعية. وهذا يساعدهم على تقديم أفكار غير تقليدية ومبتكرة لحل المشكلات.
- تحفيز الابتكار من خلال المواد والتقنيات: التعامل مع مجموعة متنوعة من المواد والتقنيات الفنية يُشجع الطلبة على تجريب مختلف الأساليب والحلول. وهذا يُعزز التفكير المبتكر وقدرتهم على تطوير حلاً جديدًا.
- تطوير القدرة على التجريب والاستكشاف: خلال العمل الفعلي على الأعمال الفنية، يُشجع الطلبة على تجريب مختلف الأفكار والتقنيات. وهذا يساعدهم على تطوير قدرتهم على استكشاف حلول جديدة للمشكلات.
- تعزيز مهارات تقسيم المشكلات: في مادة التربية الفنية، يتعلم الطلبة كيفية تقسيم المشكلات الكبيرة إلى أجزاء أصغر قابلة للتحليل. وهذا يُسهم في تبسيط عملية حل المشكلات وجعلها أكثر إدارة.
- تشجيع التحليل والتقييم: عند إنشاء أعمال فنية، يتعلم الطلبة كيفية تحليل وتقييم أعمالهم. هذه المهارة مهمة أيضًا في حل المشكلات حيث يتعلمون كيفية تقييم الحلول المحتملة واختيار الأفضل من بينها.
- تنمية مهارات الاتصال: التربية الفنية تعزز مهارات الاتصال من خلال تعلم الطلبة كيفية التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم من خلال الأعمال الفنية. وهذا يُسهم في تحسين قدرتهم على التواصل ومشاركة الحلول المبتكرة.
- تنويع النهج والتفكير المتعدد الأبعاد: التعامل مع مختلف الوسائل الفنية والتقنيات يشجع الطلبة على التفكير بطرق متعددة وتنويع نهجهم في حل المشكلات.
- تطوير الصبر والمثابرة: عملية خلق الأعمال الفنية تتطلب صبرًا ومثابرة، وهذه المهارات هامة في حل المشكلات الصعبة. وبهذا يتعلم الطلبة كيفية التعامل مع التحديات والمواجهة بروح إيجابية.

بشكل عام، يعزز التعليم الفني من مهارات حل المشكلات من خلال تطوير التفكير الإبداعي والتحفيز للابتكار، مما يمكن الطلبة من مواجهة التحديات بطرق فعّالة ومبتكرة.

الفصل الثاني

تعزيز التعبير من خلال مادة التربية الفنية

يمكن تعزيز التعبير من خلال مادة التربية الفنية من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب والممارسات التي تساهم في تنمية قدرات الطلبة على التعبير عن أنفسهم بشكل فعّال وإبداعي. وإليك بعض الطرق التي يمكن استخدامها لتعزيز التعبير من خلال مادة التربية الفنية:

- تشجيع الحرية في التعبير: يجب أن تكون بيئة التربية الفنية مفتوحة ومشجعة للطلبة للتعبير عن أنفسهم بحرية، دون خوف من الانتقادات أو الحكم السلبي.
- تقديم مجموعة متنوعة من المواد والتقنيات: توفير مجموعة متنوعة من المواد والأدوات الفنية مثل الألوان، القماش، الورق، والأدوات الرقمية يمكن أن يساهم في تنويع وسائل التعبير وتمكين الطلبة من اختيار وسيلة تعبير تناسبهم.
- تشجيع التجريب والاستكشاف: ترك الطلبة يجربون أساليب مختلفة ويستكشفون مجالات فنية مختلفة يساعدهم على اكتشاف مهاراتهم وتطوير أساليب تعبير متنوعة.
- إشراكهم في موضوعات شخصية: إعطاء الطلبة فرصة اختيار مواضيع تهمهم أو تمثل اهتماماتهم يعزز الحماس والشغف في عملية التعبير.
- توجيه النقاش والتحليل: ابحث عن فرص لمناقشة الأعمال الفنية مع الطلبة يساعدهم في تطوير مهارات التحليل والتفسير لفهم العوامل والمعاني المختلفة وراء الأعمال.
- تشجيع العمل الذاتي والاستقلالية: ترك الطلبة يختارون ويخططون لمشاريعهم الفنية بشكل مستقل يساعدهم على تطوير القدرة على تولي مسؤولية العمل والتعبير عنه.
- استخدام مشاريع موجهة نحو الهدف: قدم مشاريع تهدف إلى التعبير عن مفاهيم معينة أو رؤى محددة. ذلك يمكن أن يوجه التعبير ويساعد الطلبة في تركيز أفكارهم.
- توفير التعليق البناء: قدم تعليقًا بناءً على الأعمال الفنية للطلبة يساعدهم في تحسين مهاراتهم وتعزيز تقنياتهم التعبيرية.
- تشجيع العرض والمشاركة: نظم جلسات عرض لأعمال الطلبة، سواء داخل الفصل الدراسي أو خارجه يمكن أن يعزز من ثقتهم بأنفسهم ويشجعهم على التفاعل والتواصل مع الآخرين بشأن أعمالهم.

تأثير التربية الفنية على التحصيل الدراسي لدى الطلاب

للتربية الفنية تأثير على التحصيل الدراسي لدى الطلبة يمكن أن يكون إيجابيًا وشاملًا في عدة جوانب:

1. تحسين التفكير الإبداعي والتحليلي: التربية الفنية تشجع الطلبة على التفكير بأساليب مبتكرة وإيجاد حلول فنية للمشكلات. وهذا ينعكس على تحسين قدرتهم على التفكير النقدي والتحليلي في مختلف مواد الدراسة.
2. تعزيز التفاعل مع المواد الأخرى: التربية الفنية تعزز التفاعل الإيجابي مع المواد الأخرى، حيث يمكن للتجربة الفنية توسيع آفاق التفكير وتقديم أفكار جديدة تؤثر في مجموعة متنوعة من المجالات التعليمية.

3. تعزيز التعلم التجريبي: التعلم من خلال التجربة العملية في التربية الفنية يمكن أن يعزز من فهم الطلبة للمفاهيم ويساهم في تحفيز تفاعلهم مع المعرفة.
4. تعزيز التفاعل مع المواد العلمية: بعض أشكال التربية الفنية مثل العلوم المرتبطة بالفنون (مثل الفيزياء في الفنون المسرحية) يمكن أن تسهم في تعميق فهم الطلبة للمفاهيم العلمية.
5. تحفيز الحماسة والمشاركة: التربية الفنية توفر بيئة محفزة حيث يشعر الطلبة بالحماسة والرغبة في المشاركة والتعلم، وهذا ينعكس إيجابيًا على التحصيل الدراسي.
6. تطوير مهارات التواصل والتعبير: القدرة على التعبير عن الأفكار والمشاعر من خلال الفنون يمكن أن تعزز من مهارات التواصل اللفظي والكتابي.
7. تحفيز الاهتمام والتفاعل مع الدراسة: التربية الفنية قد تساهم في جذب اهتمام الطلبة بالمدرسة والدراسة عمومًا، مما يؤدي إلى تحسين التحصيل الدراسي.

مع ذلك، يجب أن يتم توجيه التربية الفنية بشكل مناسب ومتكامل مع المواد الأخرى لتحقيق أقصى استفادة من تأثيرها على التحصيل الدراسي.

دور التربية الفنية في تطوير مهارات التعبير البصري

التربية الفنية تلعب دورًا حيويًا في تطوير مهارات التعبير البصري لدى الطلبة. إليكم بعض الأمور التي تبرز دور التربية الفنية في تطوير هذه المهارات:

- تطوير مهارات الرؤية والملاحظة: في مادة التربية الفنية يتعلم الطلبة كيفية الملاحظة بتركيز والتركيز على التفاصيل والأشكال والألوان. وهذا يساهم في تطوير قدراتهم على فهم وتفسير العالم المحيط من خلال الرؤية.
- تنمية مهارات الرسم والتصميم: التربية الفنية تعزز مهارات الرسم والتصميم وتعلم الطلبة كيفية تجسيد أفكارهم ومشاعرهم بشكل بصري. وهذا يمكنهم من التعبير عن أنفسهم من خلال الصور والأشكال.
- تعزيز قدرات التفكير الإبداعي: تحفّز التربية الفنية الطلبة على التفكير بصورة مبتكرة والبحث عن طرق فريدة للتعبير بواسطة الصور والألوان والأشكال. فذلك يساهم في تطوير مهاراتهم الإبداعية.
- تطوير القدرة على الترجمة البصرية: التربية الفنية تعلم الطلبة كيفية ترجمة أفكارهم ومفاهيمهم إلى صور وأعمال فنية. هذه المهارة تعزز من قدرتهم على التعبير عن الأفكار المعقدة بطريقة بصرية.
- تنمية مهارات التفاعل مع الأعمال الفنية: عند العمل على مشاريع فنية يتعلم الطلبة كيفية التفاعل مع الألوان والتركيب والمواد بشكل بصري. وهذا ينمي قدرتهم على التعبير بطرق مختلفة.
- تطوير القدرة على التحليل البصري: من خلال تحليل أعمال الفن والدراسة التفصيلية لها، يكتسب الطلبة مهارات تحليلية في فهم الأساليب والتقنيات والمفاهيم الفنية.
- تشجيع التجريب والتكيف: التربية الفنية تمنح الطلبة الفرصة لتجربة مختلف التقنيات والمواد والأساليب. هذا يساعدهم على تطوير مهاراتهم في التكيف واختيار الوسائل المناسبة لتعبيرهم.
- تعزيز الثقة بالنفس: نجاح الطلبة في إنشاء أعمال فنية جميلة ومعبرة يزيد من ثقتهم بقدراتهم الفنية والتعبيرية.

بشكل عام. تسهم التربية الفنية في تطوير مهارات التعبير البصري من خلال توفير بيئة تعليمية تشجع على الإبداع والتفكير البصري وتمكين الطلبة من التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بوسائل فنية متنوعة.

استخدام التربية الفنية كوسيلة للتعبير عن الأفكار والمشاعر

يمكن استخدام التربية الفنية كوسيلة قوية للتعبير عن الأفكار والمشاعر بطرق مبتكرة ومختلفة. إليك بعض الطرق التي يمكن أن تُستخدم لتحقيق ذلك:

- الرسم والتصوير: يمكن استخدام الرسم والتصوير لتجسيد الأفكار والمشاعر من خلال الألوان والأشكال. كما يمكن للرسم أن يكون وسيلة مباشرة للتعبير عن مشاعر معينة أو تجارب شخصية.
- النحت والتشكيل: من خلال النحت وتشكيل المواد مثل الجبس أو الخشب أو الطين، يمكن للطلبة تجسيد أفكارهم بشكل ثلاثي الأبعاد وإظهار تفاصيل دقيقة.
- التصميم الجرافيكي: باستخدام البرامج المختصة، يمكن للطلبة تصميم أعمال فنية رقمية تعبّر عن أفكارهم ومشاعرهم. يمكن استخدام الرسومات والصور والكتابات لتوصيل الرسائل.
- الفنون النسجية والنسيجية: يمكن للطلبة استخدام الأنسجة والخيوط لإنشاء قطع فنية تعبر عن مشاعرهم وأفكارهم. يمكن تجسيد الألوان والأنماط بشكل فني.
- التصميم العمراني: من خلال إنشاء نماذج وتصاميم للمباني والمدن، يمكن للطلبة تعبير عن رؤيتهم للبيئة المحيطة وكيفية تحسينها.
- الفنون المسرحية والأدائية: يمكن استخدام الفنون المسرحية والأدائية مثل التمثيل والرقص والموسيقى للتعبير عن مشاعر مختلفة وتوصيل رسائل عميقة.
- الكتابة الإبداعية: بالإضافة إلى العمل البصري، يمكن للطلبة استخدام الكتابة للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم من خلال الخواطر أو القصائد أو القصص.
- المشروعات المجتمعية: يمكن للطلبة إنشاء مشروعات فنية تجمع بين التعبير الفني ومشاكل المجتمع. هذه المشروعات قد تساهم في نقاشات مجتمعية أو نشر رسائل إيجابية.
- التعاون الجماعي: التعاون في مشاريع فنية جماعية يمكن أن يكون وسيلة للتعبير عن أفكار ومشاعر مشتركة وتجربة عمل فني مشترك.

بشكل عام، التربية الفنية تمنح الطلبة وسائل متعددة للتعبير عن أنفسهم بشكل إبداعي وفريد. يمكن للطلاب اختيار الوسيلة التي تناسبهم أكثر واستخدامها للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بطريقة فنية وجميلة.

دور التربية الفنية في تعزيز الثقة بالنفس والتقدير الذاتي لدى الطلاب

التربية الفنية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الثقة بالنفس والتقدير الذاتي لدى الطلبة من خلال عدة طرق:

- التعبير الشخصي: من خلال الإبداع الفني، يمكن للطلبة التعبير عن أنفسهم بطرق فريدة ومميزة. يسمح لهم التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم ورؤيتهم الشخصية من خلال الأعمال الفنية التي ينشئونها. هذا التعبير يعزز إحساسهم بالتميز ويعطيهم شعورًا بأهمية ما لديهم ليقدموه للعالم.

- تجربة النجاح والتحسين: عملية إنشاء الأعمال الفنية توفر للطلبة فرصة لتجربة النجاح والتحسين المستمر، عندما يرى الطلاب تقدمهم في مهاراتهم الفنية وتطوير أعمالهم، يزيد ذلك من اعتزازهم بأنفسهم وثقتهم بقدراتهم.
- تجاوز التحديات: عملية إنشاء الأعمال الفنية قد تواجه الطلبة بتحديات تقنية وإبداعية من خلال التعامل مع هذه التحديات وتجاوزها، يتطور الطلبة ليصبحوا أكثر إيجابية وثقة في قدرتهم على التعامل مع التحديات في حياتهم.
- التقدير والإيجابية الذاتية: ذلك عندما يتمكن الطلبة من إنشاء أعمال فنية ورؤية النتائج الملموسة لجهودهم يشعرون بالفخر والرضا عن أنفسهم. هذا التقدير للنجاحات الصغيرة والكبيرة يؤثر إيجابيًا على تصورهم لأنفسهم ويزيد من تقديرهم لقيمتهم الشخصية.
- التعاون والتفاعل الاجتماعي: في بيئة التربية الفنية، يمكن للطلبة العمل معًا على مشاريع فنية مشتركة. هذا التفاعل يعزز من مهارات التواصل والتعاون، مما يساهم في تعزيز الثقة بالنفس من خلال تجربة التفاعل الإيجابي مع الآخرين.

بشكل عام، يمكن للتربية الفنية أن تكون محفزًا قويًا لتعزيز الثقة بالنفس والتقدير الذاتي لدى الطلبة من خلال توفير بيئة تشجع على التعبير الإبداعي والتجربة والتحسن المستمر.

فوائد التربية الفنية للمجتمع ككل

التربية الفنية تقدم مجموعة من الفوائد للمجتمع بشكل عام، حيث تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الثقافة والتواصل والتفاعل الاجتماعي. وسنقوم باستعراض عدد من الفوائد التي يمكن أن تتحقق من خلال التربية الفنية:

- تعزيز التفاهم الثقافي: تعزز التربية الفنية من التفاهم بين مختلف الثقافات والخلفيات. فالفن يعبر عن مظاهر متعددة من الثقافة والهوية، وبالتالي يمكن أن يشجع على التفاهم والاحترام المتبادل.
- تنمية الإبداع والابتكار: يعزز التعلم الفني من قدرة الأفراد على التفكير خارج الصندوق وإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشكلات. هذا يمكن أن ينعكس إيجابيًا على تطوير الابتكار في المجتمع.
- تحسين البيئة المعيشية: يساهم الفن في تحسين البيئة المعيشية من خلال إضافة عناصر جمالية وفنية إلى المساحات العامة والمباني، مما يجعل المجتمع مكانًا أكثر جاذبية وإلهامًا.
- تعزيز التعبير والتواصل: يساهم التعلم الفني في تنمية مهارات التعبير والتواصل بشكل شامل. يمكن للأفراد التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وآرائهم بوسائل فنية مختلفة.
- تعزيز الانخراط المجتمعي: تشجع التربية الفنية على المشاركة في الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية المحلية، مما يساهم في تعزيز الانخراط المجتمعي والانتماء.
- تعزيز الحس الجمالي: تساعد التربية الفنية في تطوير حس الجمال لدى الأفراد، مما يمكنهم من تقدير الجمال في محيطهم وفهم أهمية الفن والثقافة.
- تعزيز التفاعل الاجتماعي: الأنشطة الفنية والثقافية تجمع الناس من مختلف الأعمار والخلفيات في أماكن مشتركة. هذا التفاعل يعزز من التواصل والتفاهم الاجتماعي.
- تعزيز الهوية والهوية الوطنية: يمكن للفن أن يكون وسيلة لتعزيز الهوية الثقافية والوطنية من خلال تعبير الأفراد عن قيمهم وتراثهم الثقافي.

بشكل عام، يمكن أن تسهم التربية الفنية في تحسين الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، وتعزيز تواصل الأجيال وبناء جو مشترك من الإبداع والتعبير.

الفصل الثالث

الأهداف الخاصة بالبحث

الهدف الرئيس الأول: (الخطة الدراسية وتكنولوجيا المعلومات).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. إعداد الخطة – يومية – أسبوعية – شهرية – فصلية – سنوية .
2. تفاصيل ومحتويات الخطة التدريسية–

ربط الأمثلة وبعض الخبرات والاسقاطات على الواقع

وقت الحصة – الهدف الرئيس – الهدف السلوكي والمهاري – المقدمة-

عرض الدرس –الخامات المستخدمة – التقييم النهائي .

3. تفعيل النادي الفني.
4. الاستبانات الطلابية ومشاركة الآراء والأفكار - وضم ولي الأمر للعملية الفنية لمشاركة خبراته.
5. استراتيجيات الصف المعكوس.
6. تناسب وقت الحصة مع موضوع الدرس ... والفئة العمرية للطلبة .

الهدف الرئيس الثاني: (القوانين والأنظمة الخاصة بمدرس مادة التربية الفنية).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. أن يكون المدرس متقنًا لمادة التربية الفنية - شخصية مؤثرة – غني بالمعلومات - ويمتلك الحس الفني.
2. تحضير نماذج فنية مرئية يبرز فيها عنصر الجمال والمهارة وإتقان العمل .
3. تحديد الموضوع على أن يتناسب مع الفئة العمرية للطلبة.
4. التحلي بالأخلاق العالية والمظهر اللائق فهو يعتبر بمثابة قدوة لطلابه .
5. حضور الاجتماعات ومتابعة القرارات الإدارية – تغيير الجدول مثلا – إضافة أنشطة جديدة وبشكل دوري ومنتظم .
6. إ نشاء سجل بأسماء الطلبة لمتابعة نشاطاتهم خلال العام الدراسي وحصر الطلبة الموهوبين والمعلومات التي تخصهم.

الهدف الرئيس الثالث: (الأنظمة والقوانين الخاصة بالطالب).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. التزام حضور الدرس ويبدأ من المتابعة المستمرة للمعلم .
2. تعاون الطلبة لإنتاج الأفكار الإبداعية والتي تشجع على الابتكار .

3. حسن سلوك الطالب داخل الصف واحترام المعلم وأقرانه الطلبة ويأتي من التوجيه المستمر بأسلوب لطيف ولائق .
4. إحضار المستلزمات الفنية المتاحة لضمان تقديم نتاج فني مميز.
5. مشاركة الطلبة في تقييم أعمالهم وانجازاتهم الفنية التي تساهم في خلق وبناء شخصية قوية للطالب في اتخاذ القرارات مستقبلا .
6. الحفاظ على الممتلكات المدرسية ونظافة الصف .

الهدف الرئيس الرابع: (كل ما يخص الأنشطة والمسابقات).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. وضع خطة سنوية لمعرفة مواعيد وأوقات الأنشطة الداخلية والخارجية للمدرسة على أن تكون قابلة للتعديل والإضافة.
2. وضع إعلانات المسابقات في لوحة إرشادية واضحة تكون مخصصة للأنشطة الفنية فقط فيعتاد الطلبة على متابعتها في كل وقت.
3. توثيق الأنشطة بالتقارير وبالصور والفيديوهات ومشاركتها بمواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمدرسة ولوحة النشاطات الخاصة بقسم الأنشطة .
4. تبليغ الطلبة بمواعيد الأنشطة والسقف الزمني لها ليتسنى لهم جمع المعلومات وتحضير الخامات فيكون الإنجاز بدون معوقات ولتجنب حالات التأخير وما ينتج عنها كالأخطاء أو عدم الاتقان في الإنجاز الفني .
5. دعم الطلبة وحثهم على المشاركة بالمسابقات والفعاليات وإبراز مواهبهم الفنية.
6. تكريم الطلبة الموهوبين المشاركين والفائزين بالمسابقات .

الهدف الرئيس الخامس: (رعاية الطلبة الموهوبين – والطلاب الغير منجزين).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. إنشاء بورد (لوحة تعريفية) بأسماء الطلبة الموهوبين ومهاراتهم .
2. تنظيم قائمة أسماء تظم معلومات كاملة للطلبة المنجزين ومهاراتهم الفنية – صورهم ....الخ
3. تقديم الدعم وتوفير الخامات الفنية للمشاركات داخل المدرسة وخارجها .
4. تكريم الطلبة المنجزين (إضافة درجات تقييمات تضاف لنشاطاتهم الفنية - شهادات تقديرية – دروع - هدايا رمزية).
5. عمل بطاقات تعريفية خاصة للطلبة الذين هم أعضاء في النادي الفني المدرسي وذلك لتسهيل مهمة إقامة المعارض وتنسيقها.
6. تقديم فرصة للطلبة الموهوبين بالاشتراك في الفعاليات خارج المدرسة وقد يصل بعض المتميزين منهم إلى الاشتراك بالمعارض على مستوى الدولة – أو حتى على المستوى العالمي

الطلبة غير المنجزين .

1. رصد أسماء وأعداد الطلبة الغير منجزين والكشف عن مواطن الإهمال لديهم وتسجيلها ثم وضع خطط وحلول لهذه المعوقات التي تحول إلى عدم مشاركتهم وتفاعلهم بالأنشطة المختلفة .
2. التواصل مع – إدارة المدرسة – المشرف المختص - ولي الأمر ومتابعة الإنجاز لديهم.

3. منح الطلبة غير المنجزين الثقة وذلك عن طريق تكليفهم بعض المهام الصفية ومساعدة أقرانهم لكسر حاجز اللامبالاة والإهمال .

الهدف الرئيس السادس: (الأمن والسلامة داخل الفصل الدراسي).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. استخدام الخامات والعجائن الطرية والألوان التي تخضع للمواصفات القياسية الآمنة .
2. توفر جهاز إنذار وطفاية الحريق داخل الصف الدراسي.
3. التأكد من سلامة كافة الكيبلات والإنارة والقوابس الكهربائية بعيدًا عن متناول الأيدي .
4. التأكد من سلامة كافة الطاولات والكراسي الخاصة بالطلبة.
5. الابتعاد عن استخدام الآلات الجارحة والأصباغ ذات الروائح النفاذة .
6. توافر المواد المعقمة والمناديل والحرص على نظافة اليدين والمكان.
7. عدم ترك غرفة النشاط مفتوحة لأي سبب كان إلاّ في حالة وجود مشرف - والتأكد من الاحتفاظ بالأدوات في مكان مغلق بعيدًا عن متناول اليد والتأكد من مغادرة جميع الطلاب بعد انتهاء الدرس .

الهدف الرئيس السابع (تنوع الأساليب والوسائل التدريسية و الفنية في الفصل الدراسي).

أهم الأهداف الخاصة (الفرعية) لهذا الهدف :

1. السبورة البيضاء – السبورة التفاعلية الذكية .
2. أداة كلاس بوينت - برنامج تيمز – كلاس دوجو - كوكل كلاسروم – كويزز – كويزلايز .... الخ
3. التطبيقات الفنية للرسم (كيف نرسم – خطوات رسم - تقنيات الرسم والتلوين(..
4. الداتا شو – عروض البوربوينت – فيديوات تعليمية – قصص مصورة.
5. استيراتيجية الصف المعكوس.
6. تنافس المجموعات - تقييم المجاميع .....
7. المهارات التعليمية المرئية (نماذج تم إعدادها مسبقًا ثم عمل نموذج مشابه له أمام الطلبة على أرض الواقع.)
8. العصف الذهني - المناظرة والمناقشة – التقييم الذاتي – العجلة الدوارة – الكلمات المفقودة – تحليل الصور.
9. تجربة المعلم الصغير أي يكون الطالب هو المحور الأساسي لتقديم مادة الدرس (يقوم بدور المعلم) .
10. مشاركة نتاجات الطلبة وعمل البورد النهائي .

الفصل الرابع

المشاكل والمعوقات – التوصيات

المشاكل والمعوقات التي تعيق تحقيق الأهداف:

1. تهميش مادة التربية الفنية داخل المدارس - أحيانا يكون تدريس مادة التربية الفنية بدون تخصص - أي أن المعلم يكون غير ملم بالمعلومات الفنية الكافية في التخصص الفنّي ولا يمتلك المهارات الفنية المطلوبة.
2. غير متمكن من وضع الخطط الفنية للدرس حيث إن لمادة التربية الفنية خططًا خاصة تضم الأهداف العامة والسلوكية وطريقة العرض والتقييم – ونماذج معروضة –أو نماذج يتم تنفيذها أمام الطلبة.
3. عدم تقدير المستوى الفني للطلبة – إذ لا يستطيع أن يقدر احتياجاتهم وميولهم الفنية - عدم معرفة الفروق الفردية فيما بينهم.
4. لا توجد لديه خطط بديلة في حال اضطرت الحاجة إلى تغيير الخطة لظرف ما أو لعدم توافر الخامات في وقت إنجاز الدرس.
5. قد يحتاج المعلم إلى التطلع والبحث والتقصي والتعرف بشكل موسّع على المعارف والفنون المختلفة ليكون مستعدًا لأي سؤال يُطرح عليه.
6. عدم تواصل المعلم مع المشرف الخاص بمادته الفنية لتقويم وتعديل الأخطاء وإبلاغه بالمشاكل والمعوقات ووضع الحلول المشتركة – غير شريك بالعملية التربوية وتبادل الخبرات – منزوٍ – ومتقوقع لا يحب التواصل مع البيئة المحيطية وزملاء العمل.
7. قد يتعرض المعلم إلى بعض المواقف المحرجة كتوجيه بعض الأسئلة من قبل الطلبة وخاصة الأعمار التي تتراوح. مابين 6- 14 سنة حيث تلجأ هذه الفئة العمرية بالتحديد لطرح الكثير الأسئلة والاستفسارات وحب الاستكشاف باللعب أو بالعمل (إبداع – ابتكار).
8. لا يستطيع بناء الفكرة أو توضيحها بشكل جيد - لا يوجد تسلسل لعرض الأفكار- تشتت الأفكار - حينها سيؤدي إلى فقدان وضع التقييم النهائي للدرس ولمخرجات التعلم .
9. طريقة طرح الأسئلة (أما تكون عشوائية أو غير مدروسة أو غيرهادفة) والتي تؤثر بطريقة سلبية على أداء الطلبة وتعيق عملية تقديم الإنجاز الفني – لا يوجد نقد بنّاء لتقييم العمل الفني – عدم استخدام العبارات التشجيعية - عدم توفر الوسائل التوضيحية داخل الصف بما يخدم الحصة.
10. عدم وضع القوانين والأنظمة داخل الحصة الدراسية (وتعتبر هذه واحدة من الثغرات التي تحول دون تحقيق مبادئ الأهداف.
11. عدم دقته في التقييم النهائي لإنجازات الطلبة فتكون النتائج غير دقيقة – غير منصفة - غير مرضية لتوقعات الطلبة للطلبة.
12. فصل البيت عن العمل بما لا يجعل من المشاكل الشخصية عائقًا يؤثر على سير العمل وعلى طريقة الأداء (والمحصلة عملك واجب وأمانة يجب أن يكون على أكمل وجه).
13. لا يمتلك قوة الشخصية – لا يمتلك مقومات الإدارة الصفية – لا يمتلك أسلوب المحاورة الفعّالة – لا يمتلك التنوع في الطرق والأساليب التدريسية – لديه احتكار الرأي و عدم الاستماع لآراء الطلبة – لا يستخدم الاستبانات لمعرفة الآراء وجودة الأداء – غير مطلع على الصعوبات والمعوقات – لا يمتلك حس الفكاهة أحيانا داخل الصف فتكون الحصة مملة لا يستمتع فيها الطلبة - لا يمتلك قوة الإقناع – لا يمتلك الكاريزما – لديه مشكلة في اللزمات الكلامية والحركية .
14. عدم إلمامه في استخدام الخامات والمواد القابلة للتدوير –لا يوجد لديه إبداع في التقنيات الفنية - تكرار واستخدام الأساليب الفنية البعيدة عن التجديد ومواكبة العصر لأنه لا يمتلك المهارة الكافية .

15.لا يوجد عنصر التحفيز والشكر والثناء والتكريم للطلبة المتميزين، مما يؤدي إلى فقدان الشغف وروح الابداع والابتكار والتنافس بين الطلبة.
16. عدم عرض نتاجات الطلبة وأعمالهم يخلق حالة الإحباط والتقليل من شأن الطلبة وخلق جو عدم ثقته لعرض إنجازاته الفنية.
17.لا يسعى إلى تطوير ذاته ..متقوقع.. لا يتشارك مع الآخرين بالأفكار الخلاّقة.
18.لا يمتلك الثقة الكافية لقيادة الصف الدراسي وذلك لوجود فجوة كبيرة في تحصيل المعلومات فتجعل منه شخصًا متذبذبًا لا يمتلك هدفًا يسعى للوصول إليه.
19.عدم توافر الخامات والمواد الفنية والذي يؤثر سلبًا على طبيعة الإنجاز
20.. لا يستخدم أسلوب التقييم الطلابي مما يجعل رؤية الإنجاز النهائي من منظاره الخاص بعيدًا عن آراء الطلبة، وبالتالي لن يستطيع الطلبة تقييم عملهم من وجهة نظرهم. لا يبني علاقات طيبة مع طلابه فيكون مثلا عصبيًا – غير قريب منهم ومن تطلعاتهم.
21.لا يمتلك صفة المربي لصفه – لا يقدم النصائح والتوجيهات – غير مقتنع بما يقدمه. في المهاية : إن عملية التدريس هي عملية تربية وتعليم (التربية الفنية) ولا يمكن فصل المصطلحين عن بعض لأنهما حلقة مكملة للوصول إلى نتائج مرضية هو أن تكون (أبًا أو أمًا) قبل أن تكون مدرسًا، وسيكتب للعملية التعليمية النجاح المؤكد بإذن الله .

الفصل الخامس

الحلول والاستنتاجات (التوصيات)

1. توظيف التخصصات التربوية التعليمية الفنية حسب التخصص والمؤهل العلمي والدراسي.

2. إخضاع المتقدم بطلب وظيفة مدرس التربية الفنية لمقابلة حضورية، تُقيَّمُ فيها قوة الشخصية – الثقة بالنفس–الكفاءة – القيادة الصفية - المهارات الفنيّة – التنوع في الطرق والأساليب المستخدمة – التطوير – التنظيم - صياغة مادة متميزة تناسب الفئة العمرية (في حال عدم توفر منهاج) يستطيع أن يخلق بيئة صفية ممتعة وحصة ناجحة تتوافر فيها كل الشروط (المكان – الإضاءة –جودة الصوت – النظافة والترتيب- تنوع) .. الخ.

3. التعرف على بعض الإنجازات والمهارات التي يتقنها المتقدم لوظيفة التربية الفنية موثقة بالصور أو الفيديوهات، السيرة الذاتية وكتب الشكر والتقدير والدورات التدريبية والورشات التي حضرها التي تخدم التخصص الفني و تجعل منه شخصًا مؤهلًا للوظيفة.

4. إخضاع المتقدم للوظيفة إلى اختبار تقييمي نظري وعملي يُقاس على أثره مجموعةُ المعلومات التي يمتلكها المرشح في جميع مجالات التربية الفنية مثلا:

الإدارة الصفية – وضع الخطط – تقييم الطلاب – مراعاة الفروق الفردية - تقدير الاحتياجات – تنوع الأساليب الفنية في العرض - التقنيات الفنية – طرق التلوين – الخامات المستخدمة – الرسم التخطيط - التظليل – معلومات فنية عامة بالتخصص – فن التعامل مع الآخرين – فنون الرد - يعرف متى يقول لا .... إل .

5. زرعُ معاني حبِ العمل (التدريس) والتفاني به والنيّة الصّادقة والأمانة في توصيل المعلومة الصحيحة والسليمة المدعومة بالأمثلة والشواهد، والإسقاط على الواقع.

6. يتحلى المدرس : الملبس والهندام اللائق - التواضع – يكون متزنًا بكل شي – تشرق منه الطاقة الإيجابية - يكون قريبًا من طلابه – اعتمادُ مبدأ الثناء والتكريم ومكافأةِ طلبته ومتابعة إنجازاتهم وتقييمها أولًا بأولٍ (الابتعاد عن مبدأ التسويف) اعتماد التقييم اليومي أو الأسبوعي.

7. توثيق النشاطات الطلابية – معرفة ميول الطلبة ومهاراتهم الفنية والفروق الفردية بينهم مما يسهل عليه عملية التقييم النهائي لطلبة واكتشاف المبدعين ودعمهم .

8. يخضع المدرس لعملية (التقييم الذاتي) لقياس جودة الأداء على جميع ما ذكر أعلاه لمعرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتقويمها ومعالجتها.

9. يبني علاقات طيبة مع زملائه فمادة التربية الفنية تخدم جميع التخصصات (كما إن الطالب يستخدم مهاراته الفنية لإنتاج مشاريع ولوحات فنية لباقي المواد (التربية الإسلامية – العلوم – الرياضة – اللغة العربية –اللغة الإنكليزية .... الخ.(

10. الاطلاع على بعض الأفكار التي تساعد المعلم على الإبداع والابتكار بالبحث والتقصي -الزيارات الميدانية والرحلات الفنيّة - المعارض- الندوات الفنية وغيرها .

11. للمتقدمين حديثًا : يقوم المرشح بتحضير خطة درس ويكون (ديمو كلاس) ويكون تطبيقها على أصدقائه، أو في البيت أو يقوم بتسجيل فيديوهات - مقاطع صوتية كتطبيق عملي مرئي، ويتم التقييم وكتابة الملاحظات لمعرفة نقاط والقوة وتعزيزها واكتشاف نقاط الضعف وتقويمها مثل

12. التلكؤ الكلامي - اللزمات الكلامية - اللزمات الحركية.

13. تكثيف الزيارات الصفّية، لتوجيه المعلم إلى الطرق التي تساعده على تقديم حصة نموذجية فعّالة يشترك فيها جميع الطلبة بالنشاط المقدم بشكل فردي أو على شكل مجموعات تفاعلية.

14. توافر مكتبة فنية تخدم تخصصه تضم مجموعة كتب تكون كمرجع فني للتزود بالمعلومات والأفكار(للطلبة أو للمعلم ذاته. .(

15. تكثيف الاجتماعات للمدرسين ودراسة الخطة الموضوعة والخطط البديلة للحد من المشاكل والمعوقات وتكون قابلة للتعديل والتجديد.

16. تبادل الخبرات بين المدرسين كحضور الدروس في حالة وجود شواغر للاستفادة من خطط سير الحصص لمعلمي مادة التربية الفنية لباقي المراحل .

17. إجراء التعديلات الدورية للخطط الدرس والخطط البديلة قصيرة وبعيدة المدى واستكشاف المهارات لكل طالب وميوله الفنية وتسجيلها بسجل خاص .

18. إنشاء معرض خاص بنتاجات الطلبة وإنجازاتهم خلال العام الدراسي – وبورد فني خاص يتزين بأسماء الطلبة الموهوبين لتعزيز الثقة بأنفسهم وبإنجازاتهم وأفكارهم الإبداعية ويكون بمثابة عامل محفز لباقي الطلبة.

19. توفر الخامات الفنية (الأدوات وكل ما يحتاجه الطالب لعمل النشاط) و التي تساعد على تقديم الإنجاز المتميز.

20. يكون لديه داتا شاملة يستطيع الرجوع إليها وقت الحاجة توثق جميع ما تم ذكره (الخطط – التطويرات – القوانين الصفية - ملف إنجازاته خلال العام الدراسي – نماذج مصورة من أعمال الطلبة -

فيديوهات لأنشطة الطلبة - ملفات إنجاز الطلبة - الأنشطة الداخلية والخارجية – المسابقات – المعارض- أسماء الموهوبين وميولهم – أسماء غير المنجزين لوضع خطة معالجة وفورية .

21. مقترح حول إدراج خطة فعليّة لدروس التطبيق والمشاهدة لدى طلبة كلية الفنون الجميلة من بداية الدراسة في المرحلة الأولى ومستمرة طول فترة الدراسة الجامعية وتكثيفها للمرحلة الرابعة ، وخاصة للفصل الدراسي الثاني حتى تكون فترة التطبيق مكملة لما تم دراسته خلال السنوات، وليست فترة تجربة أولية لقيادة الفصل الدراسي بكل تفاصيله...

المصادر

1- التربية الفنية وأساليب تدريسها – ألاستاذ الدكتور محمد محمود الحيلة.

2- أسس التربية الفنية – تطبيق أساليب التفكير العلمي في تدريس الفنون – الدكتور محمد البسيوني.

3- مضمون التربية الفنية .

العنف الرقمي ضد المرأة بين القيود المجتمعية والآليات القانونية

م.م مروة عبدالله شغيت
كلية الآداب / جامعة واسط
marwaabd538@gmail.com
009647802638298

الملخص :

يهدف البحث التعرف على اشكال ودوافع العنف الرقمي، والكشف عن الاثار التي يخلفها العنف الرقمي على المرأة تتمثل مشكلة البحث بان للثورة الرقمية وتبادل المعلومات والأفكار بين الملايين حول العالم ممن يستخدم شبكة الانترنت وانعكس هذا الأمر على واقع المرأة ومع انتشار الهواتف المحمولة فقد اصبح استخدام الشبكة امراً متاح للجميع على اختلاف فئاتهم العمرية وبالرغم من مساعدة شبكة الانترنت في تحقيق رفاهية الحياة الانسانية الا انها أصبحت في ذات الوقت مصدر لتهديدها ، حيث يستطيع احد مستخدمي هذه الشبكة ان يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر، أو أن يتسبب في شلل البيئة المعلوماتية وهو ما يلحق اضرار اجتماعية ونفسية. فادحة وقد تأثر المجتمع العراقي بإيجابيات وسلبيات التطور المعلوماتي اذ انتشر الانترنت بنسبة واسعة جدا ووصل عدد مستخدمه الى الملايين من فئات عمرية مختلفة ونتيجة لهذا التزايد في عدد المستخدمين زادت المخاطر المترتبة على زيادة الاستخدام والتي تتمثل بانتهاك الخصوصية والابتزاز الإلكتروني .

آذ تكمن اهمية البحث محاولة لفهم الوضع القانوني المعاصر للمشاكل الأسرية التي تحدث داخل الأسرة وانعكاس هذا القانون على المجتمع في حال إذا شرع وطبق على المجتمع العراقي وقد جعل الانفتاح الذي اثر على الناس في هذه الظاهرة إن تتحرك من الصمت إلى العلن والتكلم به وحماية هذا الفئة التي تتعرض إلى العنف دون رادع. ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على هذه المشكلة, ومحاولة للإسهام في علاجها من خلال بعض الحلول والمقترحات التي تساعد على التقليل منها. أما عن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي ، ولتحقيق هذا البحث حدد الباحث في ثلاث مباحث تضمن المبحث الاولى مشكلة البحث ، اهميته ، واهدافه ، وتحديد المصطلحات الواردة فيه ، وتضمن المبحث الثاني الدراسات السابقة المشابهة لها، مدخل نظري وتناول مفهوم العنف الرقمي ،وتضمن انواع العنف الرقمي ،كما تضمن الاثار المترتبة على العنف الرقمي ضد المراة، وتضمن الحماية القانونية للمراة من العنف

الرقمي ، اما عن المبحث الثالث فتضمن الاجراءات المنهجية المتبعة في البحث ، كذلك شمل المبحث النتائج والاستنتاجات والتوصيات وصولاً الى قائمة المصادر العلمية التي تم استخدامها في البحث.

الكلمات المفتاحية : العنف الرقمي ، المرأة ،القيود المجتمعية، الاليات القانونية ،الدراسات السابقة .

Digital violence against women between societal restrictions and legal mechanisms

Assist. Lect. Marwa Abdullah Shaghit
Wasit University

Abstract
The research aims to identify the forms and motives of digital violence and to reveal the effects of digital violence on women. There was a digital revolution and the exchange of information and ideas among millions around the world who use the Internet, and this matter was reflected in the reality of women, with the spread of mobile phones, the use of the Internet became available to everyone of all ages. Despite the help of the Internet in achieving the well-being of human life, it has Time is a source of threat, as one of the users of this network can inflict heavy losses on the other party, or cause paralysis of the information environment, which causes social and psychological damage. Iraqi society has been affected by the positives and negatives of informational development, as the Internet has spread at a very wide rate, and the number of its users has reached millions of different age groups. Since this study is an attempt to understand the contemporary legal status of family problems that occur within the family and the reflection of this law on society if it was initiated and applied to Iraqi society, the openness that affected people in this phenomenon made it move from silence to publicity and speak with it and protect this category that Unchecked violence. This research aims to shed light on this problem, and an attempt to contribute to its treatment through some solutions and proposals that help to reduce it .
As for the approach followed in this research, it is the descriptive and analytical approach. To achieve this research, the researcher identified three sections. The first section included the research problem, its importance, and its objectives, and defining the terms contained in it. The second section included similar previous studies, a theoretical approach and dealt with the concept of digital violence. It included the characteristics and types of digital violence, as well as the repercussions of digital violence on women, and included indicators of the prevalence of digital violence against women, and, as for the third topic, included the methodological procedures followed in the research.

Keywords: digital violence, women, Societal constraints, legal mechanisms, previous studies.

المقدمة

إن التغييرات السريعة التي شهدها المجتمع العراقي نتيجة التقدم الرقمي والانفتاح الكبير على التكنولوجيا وتقلص المسافات والحواجز خلق حالة من التصادم بين الثقافات والعادات والتقاليد وغيرها، ومن هذه المظاهر هي العنف الرقمي ضد المرأة الذي يعد من المظاهر الخطيرة التي افرزتها تكنولوجيا و الاجهزة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

حيث اصبح العنف الممارس ضد المرأة في عصرنا الراهن، من الامور المنتشرة في نطاق واسع في المجتمعات وبات يشكل تهديدا حقيقيا للكثير من النسوة، فمن خلال هذا العنف تتعرض المرأة للابتزاز، والتحرش، والمراقبة، والتجسس والتهديد وانتهاك خصوصية، ويعد هذا العنف من الظواهر غير الطبيعية في المجتمعات المعاصرة فهو يهدد سلامة الاسرة وتعرضه للخطر و تنشر القلق الاجتماعي و النفسي بين النسوة اللاتي تستخدم من الانترنيت. كما يخلق بيئة معادية لمكانة المرأة ودورها في المجتمع.

الأمر الذي ادى بالعديد من الدوائر الرسمية المختصة بضرورة التصدي لهذه الظاهرة من خلال اطلاق برامج توعوية شاملة وسن تشريعات للحد من خطورتها ومعاقبة مرتكبيها وتعويض ضحاياها و اطلاق حملات التوعية الاجتماعية منه اجل التصدي لهذا النوع من العنف.

ومن خلال ما تم ذكره اصبحت معرفة تداعيات العنف الرقمي ضد المرأة في المجتمع وآليات التصدي له من الضرورات البحثية، لان فهم المخاطر الاجتماعية والنفيسة للعنف الالكتروني ضد المرأة و معرفة اثارها يستدعي الوقوف عليها بشكل علمي وموضوعي، لأن هذا النوع من العنف ضد المرأة يعد جريمة خطيرة تهدد حياة وخصوصية كل فرد من افراد المجتمع .

المبحث الاول : عناصر البحث :

اولا : مشكلة البحث

على الرغم من ان التطورات التكنولوجية تعد حدثاً مهماً وعالمياً, كونها أدت إلى تغيرات كبيرة في كل المجتمعات, الا ان هذه التطورات باتت مع مرور الوقت مشكلة في حد ذاتها, ولا سيما فيما يتعلق بالتكنلوجيا الاتصال الحديثة و شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير الملامح السياسية و الاجتماعية، ورغم الايجابيات التي توفرها، الا انها مرتبطة بالكثير من المشكلات التي تواجه المرأة خاصة في الدول العربية، ومن هنا تتضح مشكلة هذه البحث كونها تتجسد بالوسائل تكنلوجيا الاتصال الحديثة التي اصبحت مصدرا لنشر وبث العنف ضدهن، وتسمى هذا العنف بالعنف الرقمي، ومن هذا المنطلق يمكن تلخيص مشكلة هذا البحث في معرفة نوعية العنف الموجه ضد المرأة من خلال تكنلوجيا الانترنيت و شبكات التواصل الاجتماعي، لان هذه النوعية من العنف التي تواجها المرأة لاتزال تكتنفها الغموض في ظل غياب الدلائل والبراهين الاجرائية، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

1. ماهي اهم انواع العنف التي تتعرض لها المرأة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي
2. ماهي انعكاسات الظاهرة على المراة نفسيا واجتماعيا.
3. ماهي الوسائل الاليات القانونية للحد منه في البيئة المجتمعية.

ثانيا : اهمية البحث :

تأتي اهمية هذا البحث كونه يسلط الضوء حول المشكلات التي تواجه المرأة من خلال تكنولوجيا الحديثة للاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي والعالم الافتراضي هو امتداد و تكريس للعنف الموجه ضدها في الواقع لان مكونات خطاب العنف الرقمي ضد المرأة في المجتمع مكتسبة من الوسط الاجتماعي وهذا يتجسد في العنف اللفظي المبني على لغة انفعالية قائمة على التنافر وعلى التمييز السلبي ضد المرأة. وتهتم هذه الدراسة بتقديم حلولا لكيفية التصدي لهذا النوع من العنف، ومكافحة العنف التي تواجه المرأة بكافة اشكالها من اجل وابراز دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية بكافة اشكالها.

ثالثا : اهداف البحث : يحاول هذا البحث تحقيق الاهداف الاتية :

1. الكشف عن اهم انواع العنف التي تتعرض لها المرأة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
2. التعرف على انعكاسات هذه الظاهرة على المراة نفسيا واجتماعيا.
3. بيان اهم الوسائل الاليات القانونية للحد من العنف الرقمي في البيئة المجتمعية.

رابعا : مفاهيم البحث :

1. العنف الرقمي :

ويقصد به بالعنف التقني أو العنف الرقمي، وهو العنف الذي يمارس من خلال شبكات الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة لاختراق الخصوصيات في العالم الافتراضي، بهدف إيقاع الأذى بالآخرين(شحاته ، 2003،ص47)). كما أنه كل إيذاء مادي أو معنوي يتم عبر ومواقع التواصل الاجتماعي .(حجازي، د.ت، ص191)

وكما يعرف بانه كل السلوكيات المعتمدة والمتكررة ضد المرأة التي تكون على شكل مضايقات أو إهانة و يكون الشخص المعتدي مجهول الهوية قد يكون فرد أو جماعة، وكما لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بسهولة.(بدوي، 1982، ص393)

ويعرف ايضا بانه هو شكل من أشكال العنف التي يستخدم بهدف التهديد والإهانة ،فإن المعتدى في العنف الإلكتروني لديه القدرة على إلغاء هويته(جبارة، 2008، ص14).

2. العنف الرقمي ضد المراة:

ويقصد به هو سلوك عدواني يمارس ضد المرأة ويعتبر كل عمل مقصود او غير مقصود يرتكب باي وسيلة الكترونية ضد المراة ويلحق بها الاذى والإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسلوك غير أخلاقي وغير مسموح ويخلق لديها معاناة نفسية أو جسدية من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش.(العاني، 1991، ص17).

وهذا يؤدي الى تقليل من احترامها وإحجام دورها وحقوقها والنظرة الدونية اليها كالانتقاص من امكانيتها الذهنية والجسدية وانطلاقاً من هذان التعريفان يمكن ان نعد العنف الرقمي من أخطر أنواع العنف اذ انه يمس الحياة الاجتماعية والنفسية للمرأة وتترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية وقانونية مما يؤدي الى تهديد الاستقرار الأمني والاجتماعي مرورا بالأسرة وانتهاء بالمجتمع(غيث، د.ت، ص20) .

المبحث الثاني الاطار النظري للبحث

اولا: الدراسات السابقة :

اميرة الزاهي (2021) اكدت هذه الدراسة إلى فهم ظاهرة العنف الإلكتروني بمختلف أشكالها و أبعادها النفسية والاجتماعية، وبيان أهم العوامل التي ساهمت في انتشارها، وسلطت الدراسة الضوء على الآثار الخطيرة التي يخلفها العنف الإلكتروني على المراهقين وأسرهم، موضحة بذلك سبل التكفل بهم ،وفي ظل الانتشار الواسع للوسائل التكنولوجية الحديثة التي ساعدت على سهولة التردد على العالم الافتراضي والتوغل فيه بكل حرية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإبراز بعض الخصائص التي يتمتع بها ممارس العنف داخل الشبكة وضحاياهم. وتنتهي الدراسة بجملة من التوصيات الحد أو التقليل من انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني والوقاية منها .

الخضر سلامي(2021) هدفت هذه الدراسة الى المعرفة اثارها على المجتمع بصورة عامة والمراة بصروة خاصة ، حيث اعتمدت على المنهج المسحي، من خلال عينة مكونة من ٢٠٠ مبحوث من كلا الجنسين ومن نتائج الدراسة تبين ان النسب كانت متفاوته من حيث الذكور و الاناث في استخدام موقع تواصل الاجتماعي، كما تبين وان الفئة العمرية من 15 إلى 20 سنة هي الفئة الأكثر استخداما لموقع تواصل الاجتماعي، واظهرت نتائج ان غالبا ما يكون الضرر من الأفراد الذين تربطنا معرفة بهم، وتبين ان المستخدمين مواقع التواصل الاجتماعي لا يبلغون عن الابتزاز الالكتروني خوفا من الفضيحة، وأغلب ضحايا يتعاملون مع الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالتستر والكتمان.

ثانيا : اشكال العنف الرقمي ضد المرأة :

يتخذ العنف الرقمي ضد المرأة اشكال عدة، منها اللفظي والمعنوي وعنف ظاهر و اخرى رمزى وايضا عنف مباشر واخر غير مباشر و يمكن تلخيص اشكال هذه (الخولي، 2011، ص354) :

1. تشويه السمعة : ويقصد به تعرض المرأة الى الشائعات أو التلاعب بصورها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتعد تشويه السمعة من الموضوعات المتعلقة بجرائم الاعتداء على الحياة الخاصة بالافراد فهي تشمل حرمة جسم الانسان و المحادثات والمراسلات و الحياة المهنية.
2. التنمر: هو ما يتعرض اليه الافراد بصورة عامة والمرأة خاصة من مظهرها الخارجي نجد من يسخر من صورها لم يعجبه لونها أو شكل أنفها أو ملامح وجهها أو حجابها، وكم شهدنا على حملات الكترونية تشن على المرأة وتطال كرامتها وخصوصيتها وأخلاقياتها(الخالدي، 2009، ص32).
3. التحرش والمطاردة الالكترونية : ويقصد كل فعل غير مرغوب به و ينتهك خصوصية افراد المجتمع والمرأة ويعمل على التهديد و تخويف المرأة وذلك عن طريق المكالمات و الرسائل النصية وباستخدام التكنولوجيا للوصول بصورة غير قانونية أو غير مصرح بها إلى الأنظمة أو الحسابات الشخصية للمرأة لغرض الحصول على المعلومات الشخصية لكي يتم تهديد وتشويه سمعة الضحية المستهدفة. وهو شبيه بالتحرش الواقعي لكنه اشد أذى منه، إذ على خلاف المتحرش العادي الذي يمكن رؤيته ومواجهته او حتى تلافيه، فإن المتحرش الإلكتروني يبقى في كثير من الأحيان مجهول الهوية يتخفى خلف قناع الاسماء المستعارة والهويات المنتحلة وهذا ما يحرره من القيود الاجتماعية والمعايير الأخلاقية مما يزيد من المشكلة(عبادة، 2011، ص16).
4. الابتزاز الالكتروني : وهو عملية تهديد وتخويف يسعى الى ابتزاز المرأة بغية الحصول منها على مكتسبات مادية أو لتشويه صورتها وسمعتها، وكما هو معروف في مجتمعاتنا المحافظة ان أي تهديد يطال سمعة المرأة يتحول فضيحة غلبا ما يؤدي الى الانتحار. فالمرأة التي تتعرض لهذا النوع من الابتزاز لسبب أو لآخر تسعى لإيجاد مخرج منه يحفظ لها سمعتها وكيانها، وقد يكون إما بالاستسلام لمطالب الشخص المبتز مع ما يعنيه ذلك من دخول في دوامة يصعب الخروج منها، أو ما يؤدي الى الانتحار والهروب من الواقع الاجتماعي والكثير من الفتيات يتعرض للتشهير نتيجة سوء الاستخدام المواقع التواصل الاجتماعي هذا ما أشار اليه الباحثين الاجتماعيين في العراق انه نحو ٨٧٪ أن نسبة كبير من المراهقات وقعن ضحية تلك الجرائم نتيجة سوء استخدامهن المواقع التواصل الاجتماعي ولثقتهن بالحسابات الإلكترونية بغض النظر عما إذا كانت حسابات وهمية أو حقيقية، فقد أخذتهن العاطفة وراء ذلك ، كما أن الكثير منهن يجهلن كيفية الحفاظ على حساباتهن الشخصية بشكل صحيح ما يجعل اختراق تلك الحسابات أملا سهل بالنسبة لضعاف النفوس ومرتكبي الجريمة الإلكترونية وتؤكد الدراسات والابحاث ان ٨٨٪ من اسباب الجريمة تقع على الفتاة نفسها، وذكر بعض القضاة أن لولا تجاوب المرأة بتسليم الصور والفيديوهات لما استطاع ضعاف النفوس استغلال ذلك، واشارت الاحصائيات الى ان الفئات العمرية الأكثر تضررا يقمن بين (١٦-٣٩) عاما (صقور، 2012، ص121) .

ثالثا : الاثار المترتبة للعنف الرقمي ضد المرأة :
ان العنف الرقمي ضد المرأة له أثار مادية واقتصادية و نفسية واجتماعية عدة، و يمكن تلخيص على وفق الآتي(محمد، 2012، ص20):
1. القلق : وهو حالة نفسية وفسيولوجية يرتبط بعدم ارتياح من موقف أو شئ محدد وخيالات مقدمة تعنى ان خطبا مروعا سوف يحدث، وكذلك الاعتقاد بان المستقبل مظلم ولارجاء منه وغالبا ما يكون القلق مصحوبا بسلوكيات وأعراض ومشاكل جسدية مثل الحركة بخطوات ثابتة ذهاباً وإياباً وصعوبة في النوم.
2. الاحباط : مصطلح يشير الى اعاقة أو تأجيل اشباع دافع معين أو حاجة معينة لدى الفرد، عندئذ يقال ان الفرد يعاني من الاحباط، كما أنه حالة انفعالية غير سارة ناجمة عن اعاقة لسلوكة الموجه نحو هدف معين.
3. الشعور بعدم الأمان : وهو الاحساس بالضعف والشك في علاقة الفرد مع النفس والآخرين ومن خلاله يختفي اللغة في العديد من الجوانب الحياتية للأفراد، وتعيق بناء العلاقات مع الآخرين، كما ينتج من خلاله الشعور بالخوف من المجهول، اضافة الى الآثار السلبية التي تنتج من خلاله مثل الاكتئاب، وعدم الرضا وانعدام الاطمئنان النفسي التي قد تؤدي احيانا إلى الانتحار .

4. عدم الثقة بالنفس : نوع من الشعور بالنقص يجعل من صاحبها انكار ذاته وعدم احترمه لها، والنظر الى الحياة بطريقة سلبية، اذ ان الاشخاص الذين يعانون من عدم الثقة بالنفس يجدون انفسهم مهزوزين غير قادرين للوصول الى اهدافهم الحياتية، وهم عرضة للإصابة بالعديد من الاضطرابات النفسية، لأن الثقة بالنفس هي الداعم الذي يعطي للأفراد الاحساس بالنجاح و الوثوق بقدراته
5. الغضب : نوع من انواع المشاعر الاساسية عند الانسان يظهر هذا الشعور عندما يواجه الانسان احدا ما يعترض تحقيق اهدافه أو يهدد قيمة ذات اهمية له، فالغضب حالة انفعالية . داخلية يعيشها الانسان فأما ان تبقى داخلية أو انها تتحول الى سلوك سواء لفظي أو جسدي عندها يتحول الغضب الى العدوان والغضب هو العاطفة التي تؤدي في معظم الاحيان الى سلوكيات قد يصفها البعض بالمرعبة.
6. العزلة :هي حالة نفسية تولد من خلال عدم توافق الفرد في علاقاتها الاجتماعية سواء في محيط الأسرة أو خارجها، اذ يفقد الفرد الشعور بالانتماء لجماعته و محيطه، مما يؤدي ذلك الى انسحابه من الفعاليات التي تعود للتفاعل الاجتماعي.
7. الخوف : وهو احساس يخالج الانسان عندما يعتقد بأنه يتعرض للخطر، وقد يكون الخطر حقيقيا او خياليا، كما ان الانسان يشعر بالخوف عندما يتعرض للخطر، وينبع الخوف من ردة فعل جسدية عندما يرى الانسان أو يسمع أو يشعر أو يتذوق أو يشم شيئا ما، وقد يكون ما تخبر حواس الانسان امرا حقيقيا موجود في محيطه، وقد يكون مسألة من نسج خياله ومها كان اساس هذا الشعور، فان الخوف ليس شيئا نملكه بل هو امر نقوم به .

رابعا : أليات القانونية لحماية المرأة من العنف الرقمي :

يعتبر العنف الرقمي ضد المرأة من اخطر الجرائم الالكترونية يعاقب عليها القانون لما فيه من اعتداء على حرية المرأة وخصوصيتها و سمعتها بل من اخطر الجرائم واسعة انتشارها بين الافراد اعتمادا على التقدم في وسائل الاتصال الحديثة فمرتكبها يتخذ من التقنية سبيلا للتشهير الناس والنيل من المرأة حيث يجد ضعفاء النفوس في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة سيما في الفيس بوك مكاناً ومتنفسا لهم كما هروب من الواقع الذي يعيشوا او موت الضمير وغياب الرقيب الدين فيلحقون الضرر بالمرأة والمجتمع(السوداني، 2015، ص179) .

فان حماية المرأة من العنف ووصفه بالحق القانوني وذلك يتطلب اصدار تشريعات وتدابير من شانها تحقيق العدل والمساواة والنظام والأمن لضمان حق المرأة من حياة خالية من العلف وفق منهج قائم على احترام الحقوق والحريات وتحديد الواجبات والمسؤوليات في مختلف المجالات المحاربة العنف ضد المرأة فالقوانين اهمية كبرى في مواجهة هذه الظاهرة لذلك فقد حرصت العديد من التشريعات العربية إلى تضمين تشريعاتها بلصوص قانونية تكتل للمرأة حقها ضد كل من يعترضها والقضاء على كل أشكال الصبير ضدها(الفقيه، 2009، ص115).

اما التشريع العراقي نرى انه عالج الموضوع في نصوص متفرقة ومبعثرة جاء بعضها في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي تضمن بنصوص عامة على الحماية وذلك في المادة ٢٩ التي نصت في الفقرة الأولى على ان الدولة تكفل حماية الأمومة وفي الفقرة الرابعة تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع(ابو النصر، 2018، ص183) .

وكذلك قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ الا انه لم يخصها بنصوص خاصة عن العلف ضدها عموما والعنف الرقمي خصوصا حيث جرم كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه او ماله او نفس او مال غيره او بإسناد امور مخدشه بالشرف او افشائها بعقوبة السجن التي تبلغ سبع سنوات او الحبس وذلك في المادة ٤٣٠ والتي يمكن الاستناد اليها في تحريم انواع العنف الرقمي ضد المرأة(زايد، حجازي، د.ت، ص227).

اما المشروع قانون الجرائم المعلوماتية فهو الآخر لم يخص المرأة بنص خاص بل جاء بنصوص عامة لتجريم الإساءة في استخدام وسائل الاتصال الحديثة ومن اهدائه توفير الحماية القانونية للاستحداث غير المشروع للحاسوب ومعاقبة مرتكبي الأفعال الجرمية ومن ضمنها النص على عقوبة الابتزاز الإلكتروني

في المادة ١١ التي تضمنت عقوبة السجن سبع سنوات مع غرامة تصل الى ٣-٥ مليون دينار وهو ايضا قانون منتقد وعليه مثالب عدة(الاحمر، 2004، ص177) .
ونجد المشروع قانون مناهضة العنف الأسري الذي صوت عليه البرلمان جاء بنصوص خاصة على العنف الواقع على المرأة ولكنه محصورا في داخل الأسرة ولم يتطرق للعنف الرقمي، اما دور القضاء العراقي لقد تصدى للظاهرة بإصدار العديد من الاحكام مثال ذلك ما استرته المحكمة الجنائية المركزية في محكمة استئناف بعدك الرصاف الاتحادية في تموز ٢٠١٩ وذلك بالحكم بالسجن سبع سنوات لمدان قام بابتزاز فتاة الكترونيا من خلال مساومتها على نشر صور شخصية على الفيس بوك مقابل أن تنفع له مبلغ من المال من خلال اختراق حسابها وحصوله على صورها (مصطفى، 2011، ص42). ومع تفشي ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة انطلقت عديد من الآليات لمناهضة هذا النوع من العنف ضد المرأة و ذلك من اجل القضاء عليه وتقليل مخاطر، ومن ضمنها(زهران، 2015، ص153) :

1. الرقابة القانونية : ويقصد به سن قوانين للحد من تلك الظاهرة وتقليل اثارها الاجتماعية، ففي كثير من الدول هناك قوانين خاصة للحد من الجرائم الالكترونية ، ومن ضمنها بمنع اساءة استعمال اجهزة الاتصالات ، ووفقا لهذا القانون يعاقب بالحبس والغرامة كل من أساء استعمال أية أجهزة اتصال سلكية أو لاسلكية أو الانترنيت وذلك عن طريق التهديد أو القذف أو السب أو نشر أخبار مختلفة تثير الرعب وتسريب محادثات أو صور او نشر المعلومات تتصل بأسرار الحياة الخاصة والعائلية التي تهدد امن الاسرة.
2. التربية الرقمية : ويقصد بها تعليم الأفراد مهارة التعامل الواعي مع وسائل الاتصال الحديثة من خلال إدخاله ضمن المناهج الدراسية، ففي بعض من الدول ولقد بدأت التربية الإعلامية الرقمية بهدف أساس يتمثل بحماية الأفراد من الآثار السلبية لتلك الوسائل، وتحويلهم الى منتج فاعل ومؤثر، وكذلك تشجيع الافراد على ضرورة اكتساب المعارف والمهارات الجديدة المطلوبة لاسيما في عصر الثقافة الإعلامية الرقمية التي نعيش فيه والذي غزا كل جانب من جوانب حياتنا في المنزل والمدرسة والجامعة ومكان العمل وحتى أماكن الترفيه .
3. مساهمة الاسرة : وهي العمل على مراقبة سلوك وتصرفات ابنائها من اجل الوقوف على الحلول و علاج هكذا نوع من العنف، لان بعض جرائم العنف الالكتروني ضد المرأة سببها الخلل التربوي في بعض الاسر. لذا فان على الاسرة الانتباه لا بناءها ومتابعة تصرفاتهم، كي لا ينجرفوا نحو السلوك الخاطئ ، ويمكن للأسرة ان تكون وسيطا ايجابيا في تنشئة الابناء بصورة صحيحة كونها هي اللبنة الأساسية التي تقوم بتنشئة الأولاد وتهذيبه وتوجيهه تربويا وأخلاقيا حتى تنتج فردا صالحا وواعيا اجتماعيا بعيدة عن العنف من خلال تهيئة اجواء سليمة تسودها الود والمحبة في العلاقات(زراقة، 2015، ص181) .
4. حملات التوعية : و هي عبارة عن سلسلة من النشاطات والفعاليات الاتصالية التي تهدف إلى إيصال رسائل للجمهور المستهدف، والتأثير على مواقفهم، وتشارك في هذه الحملات دوراً كبيراً في الحد من العادات الضارة وكثير من المشكلات المتأصلة والمستحدثة فحملات التوعية أساسية لتغيير الثقافات السلبية وفرض الإيجابيات بمختلف المجتمعات، وهناك منظومة غنية وواسعة من النماذج الاتصالية ومن الوسائل الاعلامية التي يمكن استخدامها في حملات التوعية، وان التوعية الحديثة الفاعلة هي تلك التي تتنوع وسائلها وتتعدد طرقها، وذلك لأن الناس لا يحتاجون فقط ان يكونوا قادرين على اختيار المعلومات التي يحتاجونها، بل هم يحتاجون ايضا ان يكونوا قادرين على اختبار كيفية توعيتهم بهذا المعلومات و المعارف(مصطفى، 2009، ص143) .

توصيات البحث :

1. نشر التوعية الالكترونية من خلال وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني للتوعية بمخاطر الظاهرة واثارها على المجتمع.
2. تشريع قانون لمكافحة الجرائم الالكترونية بحيث يتضمن مواد خاصة بحماية المراة من العنف الالكتروني.

3. عمل تقارير مفصلة تتحدث عن الاحصائيات والحالات التي تتعرض للعنف الالكتروني كما العمل على اصدار عدة قوانين وضوابط التي تمنع او تحد من الظاهرة.
4. نشر الوعي بالمجتمع وتنظيم انشطة للتوعية بحقوق المراة وانواع العنف الواقع عليها، من قبل المؤسسات الحكومية والاعلامية.

المصادر :

1. د. حسن شحاته واخرون، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص47.
2. د. سمير سعيد حجازي، معجم المصطلحات الحديثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص191.
3. د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص393.
4. د. جبارة عطية جبارة واخرون، المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء للنشر، الاسكندرية، 2008، ص14.
5. عبداللطيف عبد الحميد العاني، المشكلات الاجتماعية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص17.
6. د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، بدون سنة، ص20-21.
7. د. سناء حسنين الخولي، الاسرة والحياة العائلية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011، ص354.
8. د. عطا الله فؤاد الخالدي واخرون، الارشاد الاسري والزوجي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص32.
9. د. مديحة احمد عبادة، علم الاجتماع العائلي المعاصر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2011، ص16.
2. .10د. صالح خليل احمد صقور، الاعلام والتنشئة الاجتماعية، دار اسامة للنشر، عمان، 2012، ص121
3. .11د. محمد عبد الفتاح محمد، ممارسات الخدمة الاجتماعية مع مشكلات الاسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص19-20
4. د. طالب مهدي السوداني، المجتمع العراقي: دراسات وابحاث اجتماعية، دار نيبور والنشر والتوزيع، 2015، ص179.
5. د. شبر الفقيه، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري، دار البحار، بيروت، ط1، 2009، ص115.
6. د. مدحت محمد ابو النصر، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الاسرة والطفولة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2018، ص182-183
7. د. احمد زايد، د. احمد حجازي واخرون، الاسرة المصرية وتحديات العولمة، ، المكتب الجامعي، بدون سنة، ص227.
8. د. احمد سالم الاحمر، علم الاجتماع الاسرة: بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، 2004، ص177.
9. د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1, 2011، ص 42.

10. د. هيام حمدي صابر زهران، واقع اليات الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2015، ص153.
11. د. فيروز مامي زرارقة، مشكلات وقضايا سوسيولوجيا معاصرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015،ص181-182.
12. د. عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، دار العارف، بغداد، 2009، ص143.
13. الخضر سلامي، ضحايا الجريمة الالكترونية عبر مواقع الفايسبوك انموذجا، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، الجزائر، المجلد6، العدد1، 2021.
14. .23اميرة الزاهي ، العنف الالكتروني والمراهق، مجلة الدراسات في سيكولوجية الانحراف، الجزائر، المجلد6، العدد1، 2021.

The four economic dimensions of growth

HAOUAT AMINA
Phd student in economics and management
Faculty of Legal, Economic and Social Sciences. Mohammed First University - -Oujda
Laboratory of Economy Social and Solidarity and Local Development
aminahHaouat @ump.ac.ma
002125 46 19 62 06

ZOHEIR AHMED
Phd Doctor in economics and management
Faculty of Legal, Economic and Social Sciences
-Mohammed First University -Oujda
Laboratory for Economic, Econometric and Managerial Research
a.zoheir@ump.ac.ma
0021256 51 28 43 06

Abstract
The economic sphere (monetary and financial) has evolved throughout the history of economic thought. These evolutions, perceived at the level of the different economic phases, explain the interest in studying and codifying the characteristics of each phase; hence the codification of the shift in the driving forces of the economy via the passage from a material to an immaterial economy.
The specific characteristics of intangible capital enable this wealth to permeate the entire economic sphere (monetary and financial). It generates characteristics. It can be identified with a specific codification (4S) and produces other codification variables. It is an artefact, the final service or product, the object of consumption. It can take on the dimension of an ˝asset˝ as a factor of production; the intermediate product an economy uses to produce a good or service for consumption. The community of economists gives it the name ˝intangible assets. The four dimensions of immaterial capital are called the logic of the dematerialization of the economy: generator, artefact,˝ asset˝ and logic. This article answers the following question:
To what extent do the various economic dimensions of intangible capital enable the codification and creation of wealth?
Keywords: Intangible capital, generating, artefact, ˝assets, logic

الأبعاد الاقتصادية الأربعة للنمو

زهير أحمد
دكتوراه في الاقتصاد والإدارة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول -وجدة-
مختبر البحوث الاقتصادية والاقتصادية القياسية والإدارية

حوات أمينة
طالب دكتوراه في الاقتصاد والإدارة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة محمد الأول -وجدة-
مخبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية المحلية

الملخص :
لقد تطور المجال الاقتصادي (النقدي والمالي) عبر تاريخ الفكر الاقتصادي. وتفسر هذه التطورات على مستوى المراحل الاقتصادية المختلفة الاهتمام بدراسة وتقنين خصائص كل مرحلة؛ ومن هنا جاء تدوين التحول في القوى الدافعة للاقتصاد عبر الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد غير المادي.
إن الخصائص المحددة لرأس المال غير الملموس تمكن هذه الثروة من التغلغل في المجال الاقتصادي بأكمله (النقدي والمالي). يولد الخصائص. ويمكن تحديدها بترميز محدد (4 Sوإنتاج متغيرات تدوين أخرى. إنها قطعة أثرية، خدمة أو منتج نهائي، موضوع للاستهلاك. ويمكن أن يتخذ بُعد «الأصل» كعامل إنتاج؛ المنتج الوسيط الذي يستخدمه الاقتصاد لإنتاج سلعة أو خدمة للاستهلاك. يطلق عليها مجتمع الاقتصاديين الاسم "الأصول غير الملموسة. تسمى الأبعاد الأربعة لرأس المال غير المادي بمنطق تجريد الاقتصاد من المادة: المولد، والقطعة الأثرية، "الأصول" والمنطق. يجيب هذا المقال على السؤال التالي:
إلى أي مدى تمكن الأبعاد الاقتصادية المختلفة لرأس المال غير الملموس من تقنين وتكوين الثروة؟
الكلمات المفتاحية: رأس المال غير الملموس، التوليد، المصنوعات، الأصول، المنطق

I- Introduction

The economic sphere (monetary and financial) has evolved throughout the history of economic thought. These evolutions, perceived at the level of the different economic phases, explain the interest in studying and codifying the characteristics of each phase; hence the codification of the shift in the driving forces of the economy via the passage from a material to an immaterial economy (Zoheir, A., & El arabi, A. 2022a; 2022b; 2023).

The international economy is transforming production, with a shift in the driving forces of the economy. This shift, from tangible to intangible production, explains the growing interest in studying intangible capital to steer long-term development. Intangible capital is an innovative and complex concept. Its multi-dimensional scope and the complexity of identifying, measuring and allocating it in the productive fabric of economies make it hard to pin down using data from traditional accounting systems. The approach based on the concept of intangible capital has the merit of offering a framework for assimilating the dynamics and process of wealth creation at the macroeconomic level, identifying its internal and external drivers and, by extension, optimizing the process of designing and implementing economic and development policies.

For Haskel and Westlake (2018), intangible capital components such as knowledge, social relationships and trust are fundamentally different from physical assets, i.e. machines and buildings.

Immaterial wealth has specific characteristics that differ from material wealth. This difference is explained by the fact that this good is not depleted when it is consumed by an economic agent or when it is allocated in a productive process (ConseilÉconomique, Social et Environnemental, 2019; ConseilÉconomique, Sociale et Environnemental& Bank Al-Maghrib 2016)

As a paradigm, intangible capital is considered a non-rival good, since it can be used by a whole range of economic agents. Consumption of intangible capital does not affect the quantity/quality of this good available to all economic agents. On the other hand, the consumption of a rival good reduces the quantity of the latter's available stock for other economic agents (Corrado& al., 2020).

Recent research has reported disappointing results in international labour productivity growth since the onset of the crisis, from 2008 to 2015 (Van Ark &Jäger, 2017). According to this literature, the low economic wealth creation can be explained by a slower diffusion of technology and innovation due to low growth rates in information and communication technologies (ICT) and complementary intangible capital investments (Van Ark &Jäger, 2017).

The economic policies implemented since the late 1990s have led to new growth mechanisms. The economic growth rate was 3% from 1990 to 1998, fell to 3.9% from 1999 to 2005 and stabilized at 4.6% from 2006 to 2013, but the international environment was difficult. From 1998 to 2013, this proportion

averaged 4.5%2. However, this remains below 6%, a level deemed necessary to initiate a process of autonomous wealth creation capable of raising the population's standard of living (Institut Royal des ÉtudesStratégiques, 2015; 2020).

The specific characteristics of intangible capital enable this wealth to permeate the entire economic sphere (monetary and financial). It generates characteristics. It can be identified with a specific codification (4S) and produces other codification variables. It is an artefact, the final service or product, the object of consumption. It can take on the dimension of an˝asset˝as a factor of production; the intermediate product an economy uses to produce a good or service for consumption. The community of economists gives it the name˝intangible assets˝ (Baculard & Julia, 2011; Cappelletti, 2012). The four dimensions of immaterial capital are called the logic of the dematerialization of the economy: generator, artefact,˝asset˝and logic.

This article answers the following question: To what extent do the various economic dimensions of intangible capital enable the codification and creation of wealth?

To address this issue, this article presents the various specific dimensions of intangible capital. This wealth differs not only from material wealth through the 4S but also on its dimensions namely: generator, logic,˝ assets˝ and artefact. They are the main approaches to differentiating material and immaterial wealth. As a result, we will determine the specific dimensions of intangible capital that would stimulate economic growth.

II- The four economic dimensions of intangible capital

1- The generating effect of intangible capital

One of the dimensions of intangible capital is that the 4S of this form of wealth allow the components of intangible capital to merge, and can produce two other characteristics: uncertainty and contestation.

- Uncertainty and irreversibility

Investment in intangible capital can generate uncertainty. Economic agents cannot be certain of the return on their investment. This is why external financing is more complex (Haskel& Westlake, 2018).

Of course, unlike a choice of factors that is perfectly flexible and adjustable over time, decisions to invest in intangible capital are marked by a certain inertia, and by the fear it generates in the long term (Demmou, 2021).

This fear is the result of the correlation between uncertainty and the irreversibility produced by investment in intangible capital. This irreversibility may well be a source of inertia in the adjustment of intangible capital. Irreversibility results from an asymmetry between the cost of investing in intangible capital and the cost of divesting it: "It may stem as much from the differentiated costs of installing and dismantling equipment as from the sunk

cost of training personnel, the cost of monitoring when a production unit is decommissioned, or from imperfect secondary markets" (Bourdieu, Coeuré&Sédillot, 1997, p. 28).

This irreversibility can take various forms in the adjustment cost function: either we assume that the investment decision induces a fixed cost independent of the volume of capital to be installed, or we consider, which amounts to the same thing, that the purchase cost of each unit of capital differs from its resale cost (Damoah, 2017).

The irreversibility of intangible capital investment occurs when the realization of an investment significantly reduces the choices available for the future. This is the case, for example, of choices whose counterpart is the irremediable destruction of natural resources or immaterial capital (cultural capital) (Polat, 2017).

Similarly, the increase in uncertainty may be due to their risk of sunk cost; investments in intangible capital are worth less if adverse events occur. Recovering their value becomes more complex.

When the economic, financial and social sphere is in a period of crisis, intangible capital could lose its value and the cost of financing would be higher. On the other hand, when the economic structure is running smoothly, the value of intangible capital tends to be appreciated (UNCTAD, 2019).

The decision to invest in intangible capital is, by its very nature, a gamble on the future. It implies a lasting commitment by an economy to production (wealth creation). However, the greater the uncertainty, the bolder the investment. At a time when adapting to uncertainty is increasingly seen as a challenge for economies (Bourdieu, Coeuré&Sédillot, 1997).

It's not a question of replacing a narrow distribution of possible outcomes with a broader one. The tendency of investments in intangible capital to have a spillover effect assesses future returns more complex. Similarly, the absence of markets for certain intangible capital indicators (which increases the risk of recovering their investment and financing costs) makes it more difficult to put forward a more accurate and realistic estimate of their value (Dixit &Pindyck, 1995).

However, the value of investing in intangible capital is potentially beneficial, since it is more likely to be scalable (a modest investment can generate a substantial return). Haskel& Westlake (2018) present the example of an investment in intangible capital whose sunk cost risk progresses in stages. They consider that at each stage, the economic agent learns more about the relevance and feasibility of his investment. When uncertainty persists, and if the opportunity to invest may arise again at a later date, it is more useful for investors to wait.

The authors use the example of a sunk intangible investment project in technological innovation, which is built up in two stages. The first stage has a significant cost; it provides information on the profitability of the second. The

present value calculation in their example reveals that the first stage is unprofitable because of its high sunk costs. But if we also introduce uncertainty resolution, the first step can be profitable, since it creates an option. The possibility of deciding to move on to the second stage and invest in intangible capital proves relevant, even if it doesn't create added value directly as an asset in the first stage, what Corrado and Hulten (2010) call a strategic property.

- Contesting intangible capital

Intangible capital also tends to be contested. Households and institutions are often contested as to who can control, own or benefit from them. This is due in part to their characteristic synergy effect. As we have shown, certain economic agents often seek to exploit the intangible capital investments of other economies. This can be done by mutual consent (for example, when economies engage in open innovation). However, when certain institutions develop a new product on the market, certain competitors in the same sector can produce euphoric behaviour.

This contestation is reinforced by the complexity and ambiguity of the rules governing ownership of intangible capital investments. As a result, economies are in a competitive situation following the patenting of innovations, since ownership of intangible capital goods is less well-established and less clearly defined than that of tangible capital goods (Haskel and Westlake, 2018).

Synergies between intangible capital components can exacerbate contestation between different economic agents in the same or different industries. However, certain mergers, interactions and combinations between the components of intangible capital have a specific value, with economic agents who have in their assets the social, human or knowledge capital needed to forge these relationships.

2- Approaching intangible capital as an artefact

Intangible capital artefacts are flows of images, data, signs, information, knowledge and so on. They can be identified as instruments of a certain complexity. According to Goldfinger (1994), the artefacts of immaterial capital do not represent the necessities of protection, food and so on. Their consumption is discretionary, essentially a matter of free will rather than economic or physiological obligation. The artefacts of intangible capital refer to concepts of different kinds.

We can illustrate this by the fact that artefacts of immaterial capital exploit the added value created by technological innovations and information and communication techniques (ICTs) to produce space-time that frees itself from the bonds of geographical proximity and temporal succession. Trust between institutions and between individuals can now be established at a distance. International financial transactions are carried out virtually, without the need for physical proximity between economic agents. The production, exchange and

consumption of the various components of intangible capital can take place between two agents economic agents, at any time of the day.

Physical quantities and the relationships between them become flexible, freeing us from rigidity and complexity. In this approach, the notion of time and the effect of memory are no longer elusive or irreversible. Following our example, and thanks to the artefacts of immaterial capital, economic agents can store and manipulate physical quantities at will. Immaterial artefacts enable and stimulate gender association. As we demonstrated in the previous section, immaterial capital produces a polarizing characteristic. The artefacts of immaterial capital make it possible to combine notions that the scientific community in different disciplinary fields considers to be opposed and antagonistic. These oppositions and the reconciliation of notions can be presented as follows (Goldfinger, 1994):

- The ephemeral and the lasting
- The unique and repetitive
- The artificial and the natural
- The individual and the collective
- Popular and elitist
- Passive and interactive
- Simultaneity and multiplication

3- Dimension according to an˝assets of the immaterial economy

The dematerialization of consumption is accompanied by a dematerialization of the organization of institutions and states. It is also accompanied by an exponential rise in˝intangible˝assets. Institutional trust, knowledge and social justice represent fundamental assets at the macroeconomic level. For Leadbeater (1990) "Development will no longer depend critically on improving the productivity of tangible and material factors. Competition will increasingly focus on the immaterial. It is a technological innovation that now gives companies and their products a competitive edge". Investment in these˝assets˝ constitutes one of the preferred levers for the creation of intangible wealth, and by ricochet, guarantees a certain level of development for states.

- The preferred levers of˝intangible assets

Imperfectly taken into account by accounting at the level of companies and states,˝ intangible assets˝ nevertheless constitute (much more than˝ tangible assets˝ a privileged lever for action to increase added value. Nevertheless,˝ intangible assets˝ raise controversies. Admittedly, their importance to the economy is recognized by international institutions. In this sense, the Organisation for Economic Co-operation and Development Ėconomique (1992, p. 115) argues that despite the conceptual difficulties and practices in the definition of intangibles and the adaptation of accounting rules that would enable them to be taken into account more adequately, the economic contribution of intangible investment to performance and competitiveness means that they must be progressively absorbed into accounting systems.

The study by the Organisation for Economic Co-operation and Development Économique (1992) suggests two rules for recognizing "intangible" assets:

- Intangible assets must be separable, i.e., the economic agent must be able to dissociate them from all other available assets without creating a risk for economic activities ;
- The value of "intangible asset" must be determined by two methods: either by its purchase cost by the allocation of a share of the overall cost or by the cost of production.

These rules may present ambiguity and complexity in terms of their practical implementations, but also in terms of the relevance of dissociation, since, like intangible artifacts, "intangible assets" constitute linked goods. Their interactions can produce added value, including the reconciliation of human, institutional and technological capital.

This institution further extends the reasoning regarding the relationship between the production of an "intangible asset" and its cost of financing. The dilemma arises between the cost to be borne by economic agents investing in an "intangible asset" and the relationship with its value on the market.

The value of "intangible assets" is often determined externally. The market for the purchase or sale of economic and financial institutions or goods sets the price of the intangible. In the case of patents and licenses, legal arbitration frequently determines their value. In both cases, the valuation of "the intangible asset" is based not on the costs allocated to its production but above all on the anticipation of future returns. In this sense, the difference can be significant.

Physical assets can depreciate over time. The intensive use of these assets can be a factor in diminishing their returns and economic utility as more efficient assets become available. At this level, traditional accounting codifies this depreciation in a simplistic way that reflects economic reality. For "intangible assets, however, the gap between accounting treatment and economic reality proves substantial. Some "assets" can be appreciated with use and duration.

At the institutional level, consumer brands and labels are "assets" whose value would tend to appreciate. As a result, the depreciation of an "intangible asset" is no longer linked to its material wear and tear. The relationship is not always linear and is complex to anticipate.

The balance sheet of a state or institution is not intended to be widely distributed. Some "intangible" assets are not visible and do not appear on the balance sheet until after recognition from the external environment of economies, notably the image of countries and brands, as well as the quality of economic decision-makers, which explains the visibility of the economic sectors that produce or participate in asset management.

- Heterogeneity of "intangible" assets

The complexity of "intangible assets" is essentially due to their heterogeneity. For certain "intangible assets, such as research and development, detailed rules

for accounting treatment exist, even if their arbitrary characters are widely recognized. Some categories" of intangible assets" partially or escape the framework of traditional accounting, but they can be captured, codified, analyzed and valued. This is notably the case for a country's image, its competitiveness, product branding and, intellectual property.

Some" intangible assets" have been bold enough to determine structured approaches to definition, determinations and valuation, namely intellectual property and branding. These two categories"of intangible assets"are based on specific know-how for an institution or for the state. Producing a complementary effect, these two categories"of intangible assets"mutually reinforce each other.

The image of a country or a brand is indeed intended to disseminate and exploit what intellectual property seeks to defend. However, there is some divergence of perceptions as to which, of the country's image and its brand or intellectual property is"the predominant"intangible asset. Aaker (1991) states that within the economics community economic decision-makers, managers and specialists must recognize that brands are a company's most valuable intangible asset [...] the only ways to control markets and control the brands that dominate them.

These two categories"of intangible assets"obey distinct logics. The image of a country or a brand follows a synthetic economic logic whose aim is to arouse the common support of consumers. The creative, the emotional, the behavioural and the subjective play a fundamental role. Intellectual property, on the other hand, calls for cold, precise, analytical reasoning; it is often arid and complex (Goldfinger, 1994). The relationship between them and the media evolves in opposite directions. Specialists in country or brand image aim to make them more tangible and to find more support for them. Intellectual prosperity, on the other hand, is moving further away from material techniques and processes, becoming more generic and abstract to capture concepts and ideas.

4- The logic of immaterial capital: the dematerialization of the economy

The increase in investment in intangible capital transcends sectoral boundaries. Beyond the dimension of artefacts, assets and generation, we find within this paradigm an overall dynamic, notably the logic of the dematerialization of the economy. This dimension of logic is comparable to the industrial logic that structured the economic, financial and global sphere from the end of the 18th century onwards, affecting different fields and areas of activity.

Similarly, the logic of the dematerialization of the economy impacts all economic sectors, including the most traditional. This logic can be defined by a set of structuring characteristics, namely (Goldfinger, 1994):

- Abundance ;
- Entertainment and information;
- Redundancy and obsolescence;
- Improbability and volatility ;
- Personalization and projection;
- Transaction.

Data and images

Within the immaterial economy, there are two categories of flow: images and data. These two categories can be conceived in terms of opposition (Goldfinger, 1994):

- images appeal to the emotional, data to the rational;
- images are often free, with no apparent utility, while data are functional;
- images are relative, but data are absolute;
- images are qualitative, data are quantitative;
- images are ambiguous and complex, data are clear and precise;
- The images are controversial, but the data are indisputable;
- images are based on the communications industry, data are based on the information and R&D industry.

The duality between these two categories of intangible capital is both persistent and outdated. This duality is persistent because it corresponds to specific production logic and consumption patterns. It is outdated because the two flows are becoming increasingly intertwined. At the level of ideas, data and information can be transformed into images. The number of unemployed in an economy, the parity of a currency's purchasing power, and the rate of inflation - these become symbols, with a strong emotional charge.

Abundance and spectacle

In order to reduce these imbalances, economic agents engage in a bidding war even for goods that have no value. As a result, the immaterial economy becomes a spectacle characterized by images punctuated by a succession of events.

The knock-on effect and follow-up dynamics

Like all economic and financial operations, intangible capital has a multiplier effect, creating value, wealth and jobs. This multiplier effect can be induced, accompanying industrial production. Bringing products to market requires the injection of a certain amount of intangible capital. This intangible capital can be as important as the product itself, to ensure that it spreads across markets.

These immaterial activities themselves produce a driving force. The generation of new immaterial activities follows the classic economic dynamic of production subcontracting and the multiplication of services. For example, the evolution and development of the installed base of computer programs generates growth in after-sales service and maintenance.

Similarly, the logic of dematerialization integrates a new dynamic, particularly in terms of monitoring based on informational links. Thus, the proliferation of artifacts and˝intangible assets˝creates both a demand for analysis, monitoring and consulting services.

Unpredictability and volatility

The lifespan of products, whether tangible or intangible, is marked essentially by unpredictability. The economic agent finds himself faced with a certain complexity in predicting the success of his intangible or tangible investment. Volatility is no longer localized and contingent, but structural and general. Changes in tastes and preferences are reflected globally and instantaneously, and ultimately translate into significant differences in price and performance.aracterized by images punctuated by the succession of events (Goldfinger, 1994).

In a dematerialized economy, the linear relationship between expenditure and results is no longer automatic. Substantial investment in research or in the production of other goods does not guarantee the release and success of these products on the market.

From production/consumption to creation/transaction

The new logic of economic dematerialization profoundly disrupts the classic production/consumption process. In this sense, the traditional economic production process is becoming more interactive and participative. This process traces the objective of reducing the rate and probability of failure of a new product launched on the market. To this end, modeling techniques are essentially based on the rapid integration of market information.

According to a traditional economic vision, the acquisition of a good and its consumption are seen as a final stage in the economic process and the first step towards the destruction of value; the value of goods depreciates after purchase and/or after their integration into productive processes. This logic is less relevant to the immaterial economy, where consumption is seen as the first stage in a process of creating or adding value to goods (Goldfinger, 1994).

The classic production/consumption process is replaced and superimposed by a chain of creation/transaction. In the logic of economic dematerialization, the transaction effect can be presented as an exchange of one product/artifact for another product/artifact, or a monetary payment. The transaction is not a one-off act, but a continuous process, which introduces the notion of duration, of recurring relations of interaction between the various economic agents, producers, suppliers and consumers.

Transactions involving intangibles, such as information, data, brand image or a country's image, are far more numerous than commercial transactions involving tangible goods. These immaterial transactions are also more ambiguous and complex.

The logic of the dematerialization of the economy is defining a specific and particular new landscape. New forms of economic and financial relations between producers, suppliers and consumers are emerging, breaking down the traditional links of proximity between different economic agents. In this sense, informed observers are proclaiming the emergence of new forms of organization and structure, such as the network society (social capital), the cognitive institution and the virtual institution.

III. Conclusion

The aim of this article is to determine the codification and dimensions of intangible capital following the shift in economic driving forces. Starting from the observation that intangible investment differs from tangible investment, we have demonstrated the specific characteristics in order to make intangible capital observable. Thus, throughout this article, we have addressed the following problem: To what extent do the various economic dimensions of intangible capital enable the codification and creation of wealth?

Specific characteristics and codifications derive from the dimensions of immaterial capital that differ from material capital. It is a generator (uncertainty and contestation), an artifact, an˝asset˝and a logic.

Intangible capital generates uncertainty because of its sunk cost risk; intangible investments are worth less if they are not efficient. It is complex for an investor to recover its value by selling it on the market (if the market exists). Similarly, the spillover effect of intangible capital makes it complex and uncertain to assess the future profitability of the investing economic agent. Thus, the absence of a market for intangible assets contributes to the sunk cost of these assets, and makes realistic estimates of their value more uncertain. The contestation generated by intangible capital is confirmed: tensions exist between the various economic agents (producer and consumer); each wants to have control over the other, to own it or to profit from it. This contestation is justified by the synergy effect. This contestation is exacerbated by the ambiguity of the rules governing ownership of investments in intangible capital. Institutions find themselves in

contention with each other, since ownership of immaterial wealth is less well established and less clearly identified.

The second dimension of intangible capital relates to the artifact of this wealth. Intangible capital can be represented as an end product of activity. It is represented as an"asset"that an institution can use to create, distribute a product or service for consumption, can be affected in a production process, this is the dimension of an"asset".

Finally, the immaterial takes on the dimension of a development rationale that applies to all economic sectors, enabling new rules of organization, competitiveness and valuation to be defined. This logic is seen as the dematerialization of the economy. It frees the economic sphere from the traditional constraints of the material economy, geography and scarce resources.

IV. References

1. Aaker, D. A. (1991) Managing brand equity. Simon and Schuster.
2. Baculard, H., & Julia, J. (2011) Les immatériels actifs. Cherche midi.
3. Bourdieu, J., Coeuré, B., and Sédillot, B. (1997) 'Investissement, incertitude et irréversibilité Quelques développements récents de la théorie de l'investissement', Revue économique, pp. 23-53.
4. Cappelletti, L. (2012) Le contrôle de gestion de l'immatériel : Une nouvelle approche du capital humain. Dunod.
5. Conseil Économique, Social et Environnemental, (2019). Rapport annuel.
6. Conseil Économique, Sociale et Environnemental and Bank Al-Maghrib, (2016). Richesse globale du Maroc entre 1999 et 2013 : le capital immatériel : facteur de création et de répartition équitable de la richesse nationale.
7. Corrado, C. A., and Hulten, C. R, (2010) 'Measuring intangible capital: How do you measure a. Technological Revolution, American Economic Review, (5), pp. 1-8.
8. Corrado, C. A., Haskel, J., Iommi, M., &Jona-Lasinio, C, (2020). Intangible capital, innovation, and productivity à la Jorgenson evidence from Europe and the United States, Measuring Economic Growth and Productivity, pp. 363-385.
9. Damoah, K.A. (2017). Inward Foreign Direct Investments to Morocco: Competitiveness and Dynamics. IEMed Mediterranean Yearbook 2017.
10. Demmou, L., & Franco, G. (2021). Mind the financing gap: Enhancing the contribution of intangible assets to productivity.
11. Dixit, A. K., and Pindyck, R. S. (1995) The options approach to capital investment. Real Options and Investment under Uncertainty-classical Readings and Recent Contributions. MIT Press, Cambridge.
12. Goldfinger, C. (1994) L'Utile et le Futile : L'économie de l'immatériel. Odile Jacob.
13. Haskel, J., & Westlake, S. (2018). Capitalism Without Capital: The Rise Of The Intangible Economy. Princeton : Princeton UniversityPress.
14. Institut Royal des Ėtudes Stratégiques (2015). Richesse globale et capital immatériel du Maroc. Rapport stratégique.
15. Institut Royale des Ėtudes Stratégiques (2020). Evolution du positionnement international du Maroc. Tableau de bord stratégique.
16. Organisation de Coopération et de Développement Ėconomiques (1992) Technology and the economy : the key relationship.
17. Polat, B. (2017). Determinants Of Reinvested Earnings As A Component Of Foreign Direct Investment. Journal of Economics and Management Research Vol:6 / No:1.
18. UNCTAD. (2019). World Investment Report: Special Economic Zones.
19. Van Ark, B. (2016). The productivity paradox of the new digital economy. International Productivity Monitor, (31), 3.

20. Zoheir, A., & El arabi, A. (2022a). Capital immatériel, outils de pilotage de la croissance économique au Maroc : analyse scientométrique. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 3(4-3), 382-396.
21. Zoheir, A., & El arabi, A. (2022b). Le capital immatériel et création des richesses : entre connaissance scientifique et dédale épistémologique d'un paradigme. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 3(3-1), 158-170.
22. Zoheir, A., & El arabi, A. (2023). Le capital immatériel et la prédiction de l'évolution des exportations au Maroc : modélisation économétrique. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 4(1-2), 520-539.

The Moroccan "neo-liberal" model between ideological dogma, demagoguery and scientific knowledge: For a reprioritization of the issues

Prof. Ghizlane CHOUAY
Faculty of Juridical, Economic and Social Sciences
Mohammed First University
Laboratory of Interdisciplinary Studies and Research in entrepreneurship territory
g.chouay@ump.ac.ma
00212673795778

Prof. Abderahmane EL ARABI
Faculty of Juridical, Economic and Social Sciences
Mohammed First University
Interdisciplinary Laboratory of Economics, Econometrics and Managerial Research
a.arabi@ump.ac.ma
00212670100409

Abstract:
The Report on the New Development Model in Morocco recommends the definition of monetary and banking policies, in particular through the conduct of monetary policy which reconciles in a more balanced manner the objectives of growth and inflation under a dual mandate. These recommendations are inspired by neo-liberal ideals which have found expression (in the prescriptions of organizations such as the IMF, the WTO, the World Bank, and other Central Banks) with the institutionalization of a form of capitalism focused on finance and macro-economic balances. These major trends, by limiting the choices of economic policies, ultimately impose predefined trajectories and determine the orientations of Development Models.
Our idea is to see if it is possible to "neo-liberalize the social order"? To promote social justice in a neo-liberal economic order? In dissecting certain neo-liberal concepts, the objective is twofold:
* Highlight the degree of credibility and the real consequences of what is the basis of the functioning of the neo-liberal model advocated, namely the rule of private appropriation of "utilities" exchanged on the market with a trickle-down economy.
*We will endeavour, moreover, to demonstrate the limits of standardization and financial mimicry, recommended by the Moroccan Central Bank, and more particularly, through its recommended monetary policy. The objective is to see to what extent it would be possible to remedy macroeconomic imbalances with the attenuation of social inequalities, in the case of Morocco. Our starting point

is axis 1 of the National Report on the new development model and in particular strategic choice 4 "a macroeconomic framework at the service of development."

Keywords:
Development model in Morocco, macro-economic framework, inclusive growth.

النموذج "النيوليبرالي" المغربي بين العقيدة الإيديولوجية والديماغوجية والمعرفة العلمية :من أجل إعادة ترتيب أولويات القضايا

البروفيسور عبد الرحمن العربي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول
مختبر متعدد التخصصات للاقتصاد والاقتصاد القياسي والبحوث الإدارية
البروفيسور غزلان الشوي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول
مختبر الدراسات والأبحاث متعددة التخصصات في منطقة ريادة الأعمال

الملخص:
يوصي التقرير حول النموذج التنموي الجديد بالمغرب بتعريف السياسات النقدية والمصرفية، لا سيما من خلال إدارة سياسة نقدية توفق بطريقة أكثر توازنا بين أهداف النمو والتضخم في إطار ولاية مزدوجة.
هذه التوصيات مستوحاة من المثل الليبرالية الجديدة التي وجدت تعبيرا عنها (في وصفات منظمات مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، والبنوك المركزية الأخرى) مع إضفاء الطابع المؤسسي على شكل من أشكال الرأسمالية التي تركز على التمويل والاقتصاد الكلي. التوازنات الاقتصادية. هذه الاتجاهات الرئيسية، من خلال تقييد خيارات السياسات الاقتصادية، تفرض في النهاية مسارات محددة مسبقًا وتحدد توجهات نماذج التنمية.
فكرتنا هي معرفة ما إذا كان من الممكن "تحرير النظام الاجتماعي الجديد"؟ لتعزيز العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد؟ في تشريح بعض المفاهيم الليبرالية الجديدة، يكون الهدف ذو شقين:
*تسليط الضوء على درجة المصداقية والعواقب الحقيقية لما هو أساس عمل النموذج الليبرالي الجديد الذي يدعو إليه، أي قاعدة التملك الخاص لـ "المرافق العامة" المتبادلة في السوق مع الاقتصاد المتدفق.
*علاوة على ذلك، سنسعى إلى توضيح حدود التوحيد والتقليد المالي، الذي أوصى به البنك المركزي المغربي، وبشكل خاص، من خلال سياسته النقدية التي أوصى بها. والهدف هو معرفة إلى أي مدى سيكون من الممكن معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية من خلال تخفيف الفوارق الاجتماعية، في حالة المغرب. نقطة انطلاقنا هي المحور 1 من التقرير الوطني حول النموذج التنموي الجديد وخاصة الخيار الاستراتيجي 4 "إطار اقتصادي كلي في خدمة التنمية".

كلمات المفاتيح:
نموذج التنمية في المغرب، إطار الاقتصاد الكلي، النمو الشامل.

Introduction

A development model is "a frame of reference for those responsible for developing a country's public policies" (UNDP, 2019). Economic policy, which underlies the model, must be a set of coherent decisions which, with the help of various instruments (of knowledge and intervention) aim to achieve a certain number of previously established objectives. So overall consistency (with defined objectives) is essential even if it is a source of intellectual destabilization. A New Development Model (NDM) is not simply an economic system that needs to be adjusted to take account of certain irregularities in the failing functioning of the market; It is a societal model of a fair society. However, the flower does not grow on concrete. The development model has run out of steam, in a context dominated by the shared observation of a "crisis" of confidence in people and political institutions, in progress, in the economy, etc. It is a recognition of the failure of "a model". "Our system" creates inequalities, it is not inclusive through work...

Axis 1 of the National Report on the NDM recommends "a productive, diversified economy that creates added value and quality jobs" and strategic choice 4 specifies that this must be done in "a macroeconomic framework at the service of development".

What macroeconomic framework would then be best able to ensure this inclusive growth?

Knowing that in economics, the new models rarely supplant the old ones, and for the success of this project, can we continue to draw inspiration from the neo-liberal model – i.e., monetarism and related theories – valuing private interest? Recall that the concept of neo-liberalism describes "monetarism which has a strong preference for a State which intervenes in the market only to preserve the market economy with a monetary policy aimed solely at price stability" (Ver Eecke, 1982).

Can the state, by planning for the market and institutionalizing a social order that supports market norms and practices, foster this inclusive economy? What is the effectiveness of the trickle-down policy – the Track Down Economics…- advocated by neoliberals, supposed to improve the standard of living of all individuals in the long term? Does this dynamic of private capital accumulation inevitably lead to an ever-increasing concentration of wealth and power in a few hands, as Marx believed in the 19th century? Or do the balancing forces of growth and competition lead spontaneously to a reduction in inequalities, as Kuznets thought in the 20th century? (Piketty, 2013).

If the remedies proposed by the NDM are numerous, they appear to us - at the level of the axis studied - in harmony with a certain dominant thought in Morocco which consists of:

- to consolidate the stability of the macro-economic framework by favouring balances,
- strengthen the efficiency of the financial sector.

In such a context, how then to reconcile between the stability of the macro-economic framework, a revival of growth and a policy of attenuation of the social deficit?

In terms of methodology, and to clarify our epistemological position, the first part will deal with the neo-liberal economic policy project that has shaped the economic landscape in Morocco since independence and continues to shape it ever since.

At the level of the second part, we will discuss the different levers to initiate the start of the NDM to say that one cannot apply a pattern of standards to a different structure in a specific historical context. The absence of a strategic vision, disharmony, incoherence and the absence of transversality risk disrupting the NDM.

I: The legitimization of a dominant neo-liberal "thought"

Even though it is "impossible to define neoliberalism purely theoretically" (Filho & Johnston, 2005), and across its various articulations, neoliberal regimes are consistent in asserting economic efficiency as the primary calculus of public value (Gide,1898;Cros, 1950). Even integrating a perspective on moral virtue, cases of social inequality and injustice would be morally acceptable insofar as they are considered the consequence of rational choices and decisions freely initiated by individuals. To require the state to regulate the market or to compensate would be morally depraving for an individual in a totalitarian state. Investing in the performance of social systems is seen as non-productive, as a misallocation of resources, as a waste given that these social policies are synonymous with rigid fiscal policies.

Once this postulate is accepted, the conclusions on the factors affecting the development, will be logically accepted (Bourdieu, 1998); Public spending would be responsible for inflation and weak growth. The related economic policies recommended, logically deduced are:

*Reducing the progressivity of income tax systems as a way to stimulate investment and economic activity;

*The allocation of monetary policies (interest rates, etc.) to controlling inflation even at the risk of an acceleration in unemployment; Efficiency and equity are just rhetoric to justify a transfer of resources from the public sector to the private sector;

*The subsidy of the deprived social classes is considered a waste of state resources in non-productive social plans. In the long term, these resources, distributed without counterparts in terms of work effort, will be exhausted in a black hole by sterile behaviours;

* Neo-liberalism is conceptualized with the legitimization of a quasi-monopolistic class dominated by a small number of actors in the market, which obscures the idea of the market and competition. The counterpart of the rule of private appropriation of "utilities" exchanged on the market is the exclusion of all those who do not participate in the exchange.

If we pay attention to the long history of neoliberal thought, as early as the 1920s, neoliberalism was forged in the intellectual atmosphere arguing that the market enables the most optimal form of social order. Von Mises, Hayek, Knight, Polanyi, Friedman and others will formulate, in think tanks such as the Société du Mont Pelerin or the Chicago School of Economics, what was to become the defining issue of neo-liberal thought. For Von Mises (1947), "It is important to understand that Fascism and Nazism were socialist dictatorships". Recall that Stalin's motto was "Everything in the state, nothing against the state, nothing outside the state". For Hayek (1944), market economies have a very efficient coordination mechanism. If the laws of the market are respected, each market constituting the economy (goods and services, labour, capital) is balanced thanks to the free play of supply and demand. With Beveridge (1945), an economy, within the framework of the capitalist system, can be united and efficient. Friedman (1962), advocated that the very role of democracy is to make profits. So, a policy that opposes the interests of the market would be contrary to democracy. The social domain and the distribution of wealth are determined by the sacrosanct market which, moreover, is self-regulating.

With the Washington Consensus crafted in the 1980s, neoliberals would set the global economic and political agenda. Serving the market becomes essential, with a foundation of the State as a facilitator; Facilitating privatization, deregulation, and liberalization… of markets is the determining principle of State policy.

Since Ronald Reagan launched in 1980: "Government is not the solution, government is the problem" (Harvey, 2005), flexible regimes (in the determination of prices on the various markets) have become the norm; In the labor market, it is the productivity of the labor factor that is supposed to determine remuneration. The practical implementation of "neo-liberal" economic ideology implicitly and explicitly assumes that power and wealth are, to an ever-greater extent, concentrated within an elite group; the trickle-down effect is supposed to mitigate the impact of this unequal distribution of wealth.

For Rosanvallon (1981), the State has suffered a crisis of legitimacy: social values have changed... Merit or freedom are more important values than solidarity. More and more individuals are reluctant to pay the price for this compulsory solidarity, the foundation of the welfare state. To incite to be productive, not to waste production goods and not to sacrifice quality; the market stimulation system would be more effective. For Debreu (1984) "The superiority of liberalism has been scientifically demonstrated" (Declaration in the Figaro Magazine).

We cannot, however, be more royalist than the king (or more liberal than the liberals); Hayek and many liberals like Friedman recognize that freedom is zero for those who cannot "have a minimum subsistence level, [to] feel free from elementary physical deprivations" (Hayek, 1944).

II: From Eurythmy to an unjust social state: what levers to initiate the start

Growth strategies will therefore preoccupy economists, as illustrated by the famous controversy between the proponents of balanced growth and those of unbalanced growth. (Brasseul&Lavrard-Meyer, 2016).

"Balanced" growth vs. "unbalanced" growth:

Our reluctance to balanced growth is first reinforced by an observation: The problem of Morocco today is that of poverty, precariousness, unemployment, insecurity... This generates such a feeling of injustice. social that it is necessary to carry out a critical reflection on the manners of managing and allaying the concerns.

Is it still necessary to recall that in Morocco, different scenarios have been "tested" to clean up the economy by the logic of stability of macro-economic aggregates: first a three-year austerity plan (1978-1980), an adjustment program (September 1983), a structural adjustment program, an enhanced structural adjustment program. Then, a consolidation of the structural adjustment program (1992-1994), upgrading policies (from urban upgrading to tax upgrading, etc.), and a human development program… were implemented. And for what result? A moribund rentier and informal economy with disastrous social consequences. In 1995, a report by the World Bank pointed to an inefficient administration, subservient and corrupt justice and a bankrupt education system. In 1997, in a speech by the late Hassan II, "The cuts in social spending will be accentuated…. It is excluded that we can increase our social expenditure... So, let's remove from our reflection and our programs the idea of wanting to solve the problem of employment by hiring civil servants. In the public service, there is no room for adventure or imagination, just as there is no freedom" (July 8, 1997, on the occasion of Youth Day).

These "strategies" have jeopardized growth prospects (failing public service, unstructured informal sector, erosion of confidence in institutions, etc.). The Gini index of 0.4 shows us that Moroccan society is the most unequal in North Africa.

New "problems" have since appeared. They constitute so many realities to which the legacy of the past does not provide an answer. They require new developments of thought. In 2017, HM King Mohammed IV noted "…We have identified the difficulties that are preventing the evolution of our development model and noted the dysfunctions that are rife at all levels…". (October 13,

---

Already in 1978, with a population of 19 million, 68 individuals or families controlled 55% of private industrial capital, a third of which was in the hands of only ten groups.

Funded by the World Bank to the tune of $100 million.

One of the objectives was to contribute to greater social justice (?!) through "the elaboration of a social development strategy for low-income households

and redirecting credits for the benefit of the social sectors to further reduce social inequalities…"

2017, on the occasion of the opening of the session of the 2nd legislative year of the 10th legislative). In 2019, nearly 45% of Moroccans considered themselves subjectively poor (38.6% in urban areas and 58.4% in rural areas (National Observatory on Human Development, 2021))while Forbes magazine revealed to us that in 2020, the 15th and 17th rich Africans in particular with 1.7 billion dollars are Moroccans. The Mendras spinning top shows us that in Morocco the richest 10% have a standard of living on average 12 times higher than that of the poorest 10%; Still, no trickle-down effect. "… the progress recorded in Morocco does not benefit all citizens…". According to the High Commission for Planning, the wealthiest 20% of Moroccans hold more than half (53.3%) of household income; the bottom 20% hold 5.6% (High Commission for Planning, 2021). The wealthiest 20% of households have an expenditure equivalent to 8.8 times that of the poorest 20% of households; a gap that has hardly diminished since the 1990s. In 1985, the richest 20% were responsible for 47% of consumption. In 1999, these 20% were responsible for 47% of consumption; the bottom 20% were only responsible for 6.5% (Pennell, 2000). Under these conditions, income inequality, estimated by the GINI index, is 46.4% exceeding the socially tolerable threshold (42%).

"… We note with annoyance that in certain social sectors, the balance sheet and the reality of the achievements are below expectations… Human and territorial development projects which have a direct impact on improving the living conditions of citizens do not do us any honour. This state of affairs is essentially due ... to the absence of a national and strategic vision, but also to the fact that disharmony prevails over coherence and transversality, that passivity and procrastination replace the spirit of initiative and concrete action. …" (Royal speech on the occasion of the 18th anniversary of the accession to the throne).

The break between the social and the economic has gradually been consumed and there is a risk of a social fracture. "The participants, all categories combined, express concerns amplified by a feeling of economic, social and legal insecurity" (NDM Report; 24). With such a diagnosis, and instead of persisting, in a neo-liberal logic, in preserving the balance, it seems obvious that it is necessary to put in the crosshairs precariousness, poverty, unemployment and social exclusion.

12.6% of Moroccans approach the multifaceted poverty line and 4.9% live in extreme multidimensional poverty…

Exclusion in Morocco refers to a process of social disqualification and social disaffiliation that can lead (which leads) to a crack in the relationship between the individual and society. We have about 250,000 graduates every year while, at the same time, the labour market provides only 100,000 jobs. Data collected by the High Commission for Planning indicates that between the 1st quarter of

2019 and the 1st quarter of 2020 (not including the effect of the pandemic), the national economy created 77,000 jobs; the unemployment rate thus worsened from 9.1% to 10.5%.

Under these conditions, it is "normal" for a vicious circle of exclusion to be triggered; More than nine out of ten Moroccans (91%) would not hesitate for a second, if given the opportunity, to go and work abroad, according to the latest survey by Jobboard Rekrute.com (2018) (the survey was carried out among holders of a Bac + 3). Furthermore, the NTIC Federation estimates that 8,000 senior executives in the private and public sectors emigrate annually (El Yazami & Jamid, 2021). According to the report of the World Labor Organization, Morocco occupies the 3rd place in the world in terms of brain emigration. 80% of Moroccan workers would like to work outside Morocco according to the Global Talent Survey, which covered a sample of more than 360,000 people in 198 countries, including 6,721 Moroccans (Mseffer, 2020). This percentage is well above the world average, which is 57%. "More than 600 engineers leave the country every year as part of the scourge now known as the brain drain" (Saïd Amzazi, former Minister of National Education, Vocational Training, Higher Education and Scientific Research (January 2019) at the level ofthe House of Representatives). At the same time, the Association of Engineers of the National School of Computer Science and Systems Analysis claimed that, of recent promotions, up to 80% of the winners have been hired by European companies. For its part, the Moroccan Federation of Information Technologies, Telecommunications and Offshoring announces that the IT sector in Morocco is losing 50 engineers every month and that three foreign companies come every two weeks to recruit around ten engineers. Their priorities: access to a more comfortable quality of life, a better work environment… This voting by the foot actually expresses a social malaise.

Citizenship is above all the result of social integration. Precariousness and social disintegration develop a feeling of exclusion: The individual, in a situation of exclusion, does not have the feeling of contributing to the development of the collective heritage (wealth), of contributing to the creation of value … He does not benefit from any share in the distribution of this heritage. However, everyone is convinced that they contribute to social peace and this peace is a source of progress (wealth). Finally, there is no reciprocity of gains; this develops a feeling of injustice which will be a trigger for all forms of violence.

In such circumstances, how then to develop capacities, inclusiveness, solidarity and equal opportunities? We need policies that quell the latent anger that can erupt and explode anywhere, anyhow. It is difficult to ignore and even less rebuke the feeling of injustice reinforced by stories of embezzlement, corruption, situation of rent … for considerations of macroeconomic balance.

, in Morocco, reconcile macroeconomic balances and a proactive investment policy (???)? For the sake of accommodation, the NDM Report recommends

"the definition of monetary and banking policies, in particular through the conduct of monetary policy which reconciles in a more balanced manner the objectives of growth and inflation within the framework of a dual mandate (?!). Reading the Report does not reveal how to stabilize the macroeconomic aggregates within the framework of a policy to revive growth and reduce the social deficit. Unwilling (perhaps) not to endorse one or the other of these choices in this confused and conflicting debate, the report translates as "a gesture of compromise", which, in our view, presents a double threat of a theory cut off from any practical perspective and a practice cut off from any theoretical reflection.

However, the messages of King Mohammed VI (2014) are, however, totally contradictory; "What matters to Me is not so much the balance sheet and the figures, but above all and above all the direct and qualitative impact that the achievements may have had on the improvement of the living conditions of all citizens... I note, during My information tours, certain manifestations of poverty and precariousness, as I note the extent of the social disparities between Moroccans".

f – among neo-liberals who advocate stability – that the economy has a requirement of performance while the society has a requirement of justice. This belief, that "economic action" and "social justice" would be an oxymoron, anchored the idea that social justice goes against economic efficiency and that the notion of social justice is only an artifice of language with the sole purpose of laying a modest veil over certain practices. Fortunately, one of the main functions of Social Sciences is undoubtedly to flush out false evidence.

Today, - with the defenders of the NDM - the question is no longer whether to reduce the economic deficit or the social deficit; but rather how to achieve growth that reduces the social divide and consolidates the stability of the macro-economic framework.

The following observations attempt to express concern and pose several questions. This contribution does not aim to provide an exhaustive answer to these questions, but rather from observations to stimulate reflection and discussion. Of course, such a reflection goes beyond our capacities alone, and it also goes beyond the available space of this publication.

on would increase in such a situation. Freezing wages would then be necessary to avoid a resurgence of demand-driven inflation and to avoid weighing on wage costs. "The combination of growing central government debt and household indebtedness is structurally weakening the external accounts" (World Bank, 2017). According to the World Bank (2019), "Fiscal adjustment leads to an improvement in fiscal and external balances, reducing Morocco’s financing needs and strengthening the outlook for public debt". With strong central bank oversight, the financial sector might be healthy; but how to reconcile this objective of reducing financing needs with the objective of a proactive investment policy (recommended by Lekjaa). Bank al-Maghrib would have

leeway to contain inflationary expectations as well as a comfortable foreign exchange reserve to protect itself from fluctuations in currency rates; but what about insecurity, poverty and social exclusion? We recognize here the sophism of the free fox in a free henhouse. In our view, the intellectual edifice of such a construction is fragile. The decrease in public finances has had its share in the measures recommended in the education and health sectors; the Covid crisis has revealed glaring shortcomings. These instruments of intervention can support an effort, not replace it. It has been widely abused. We will have to stop focusing on financial games and deluding ourselves to tackle the real problems of our society. An economic policy can only be a trickle-down economy if it is designed to improve the standard of living of all individuals in the long term. "A nation cannot prosper for long when it favours only the haves"(Barack Obama,2009). We will endeavour to highlight the limits of the very theoretical foundations and philosophical underpinnings of such a conceptualization.

First, financial stability is difficult to define and assess. This is due to the complex and cross-cutting interdependencies and interactions that characterize the financial system itself and its links with the real economy (Bank Al-Maghrib, 2016). From a technical point of view, the main difficulties in constructing a financial stability index lie in the choice of economic and financial indicators, in the method of standardizing these indicators to make their aggregation and interpretation consistent and finally in the game of weighting to be used for the calculation of the aggregate index.

Then, growth is reduced only to the progression of economic indicators. Can development only be commercial? To be inclusive, growth must be a global, economic, social, political, and cultural process... which tends to improve the well-being and quality of life of all or most of the population and to the development of the individual. Contrary to what we want to believe, the perceptions and opinions that potential investors have of a country that persists, in all circumstances, in stabilizing, are negative. The proof? At the end of the adjustment programs, investors were not rushing to the door. A reputation based on the growth indicator has a greater economic value than the stability of the aggregates associated with a flagrant social deficit.

Moreover, the question to be asked in the Moroccan context is more complex: How effective can a policy of balancing macro-economic aggregates be in the context of:

* an increasingly strong polarization,
* a lack of transparency and accountability which leads to an erosion of trust in institutions. “…the lack of visibility creates mistrust and a wait-and-see attitude

Several techniques have emerged to assess financial stability; three are widely used in the literature and by central banks, namely macro-stress tests, early warning systems, and financial stability indices. An aggregate financial stability index (IASF) is an aggregate index calculated as a weighted average of 25 macroeconomic and financial indicators, classified into five sub-indices:

*Macroeconomic development,
*Financial development,
*Banking vulnerability,
*The vulnerability of the non-financial sector and
*Systemic risk

that handicaps investment and growth…by creating a discouragement effect among potential new entrepreneurs. This observation is very visible when examining the "fear of failure" indicator of the "Global Entrepreneurship Monitor", which stands at more than 47% on average over the period 2015-2019 in Morocco, against an average of 37% out of a sample of 50 countries" (Economic, Social and Environmental Council, 2019).
* The questioning of the legitimacy of intermediary bodies,
* an informal economy; the formalization of employment in Morocco is quite a project. The proportion of formally salaried workers has certainly increased, from 29% in 2000 to 45% in 2019; But this means that more than half of salaried workers are still working in the informal sector with, in particular, what this implies as a drop in state tax revenues,
* of a rentier economy,
* an economy of corruption and embezzlement leading to a weakening of social ties,
* an economy of frustration with its physical and moral harm resulting from an unequal distribution of wealth...
There are other economic objectives than the balance of the aggregates. Sustainable development, ethics and even politics thus become economic objectives. Ethical risk cannot be apprehended solely from analyses and economic and financial variables, nor can it be managed solely from insurance contracts or financial products. The human being is not exclusively a resource or a means, a factor of production that must be combined with other inputs in a productive process to generate an output. We cannot approach it exclusively as an abundant factor; his remuneration would therefore be nil.
Moreover, the theories on which the decisions of central banks are based are rejected. "All the theories that underpin monetary policy choices are rejected by the facts and by economic thinking. Central banks cannot rely on any of the usual theories to make their decisions" (Artus, 2021). The absence of a link, in the short term, between the economic situation and inflation calls into question the adoption of restrictive monetary policies when the economy returns to full employment. The absence of a long-term link between monetary policy and inflation calls into question the medium-term inflation objective.
"Monetary policies do not only have macroeconomic effects, on inflation or the economic cycle, but also redistributive effects. They impact inequalities" (Cartapanis, 2021). The question of the inclusion of a new objective, relating to inequalities, in the mandate of central banks must be prescribed.

There will be no social justice and even less inclusion and resilience without a complete overhaul of the way of conceiving society, of conceiving man, of conceiving the economy (Stiglitz, 2010). It is the rejection of "great inequalities" that pushes us to reflect on the basis of standards of justice. It is necessary to reverse a certain number of sequential series. Individualism is not democracy, is not individual freedom. We must reconcile man with wealth.

The Elementary Neo-Classical Theory makes a simple assumption: the sole source of satisfaction is profit and the goal is therefore profit maximization. Therefore, a policy that opposes the interests of the market would be prohibited. The social realm, wealth and distribution of wealth are determined by the market. We are not against the market; it is still necessary to check whether the conditions of "self-regulation" are verified. We are coming to the end of a process in which democracy is increasingly reduced to representative democracy to the detriment of deliberative democracy and participatory democracy, most often emptied of their meaning. However, democracy will only be rehabilitated if these three levers are held at the same time.

Can the Market show solidarity and fight against inequalities, precariousness, poverty and social exclusion? Economist Wittmann (2007) says: "Financial markets have decoupled from the real economy and run their business on their own. The goal is to make as much profit as possible without work...". According to Alan Greenspan (former Chairman of the US Federal Reserve), … the neoliberal system is a bitter failure because the market cannot regulate itself without state intervention. We talk about Killerkapitalismus. Giulio Tremonti (former Berlusconi's economy minister from 2001 to 2006), bitterly repented of having served liberalism: "The totalitarian ideology market invented to govern the 21st century, has demonized the State and almost everything public or community, by putting the sovereign market in a position to dominate all the rest".

The interest of corporate profit is overvalued. For Stiglitz (2002), the so-called “benefits of the effects of growth and economic development on the poor” theory is wrong. Robinson argues for "inclusive" development that corrects this asymmetry (Ignacy Sachs Encyclopedia of Sustainable Development). The "trickle-down" theory would be unacceptable from an ethical point of view. In a society of inequalities, it is absurd to claim that the rich must be even more so that the poor can be "a little" less poor. Moreover, there is nothing to deny that the sum of the profits made by certain agents is not offset by the sum of the losses suffered by other agents. This transfer is therefore a zero-sum game. The economist cannot be this predator of mercantilism. The economy must not forget its human purpose. This obsession risks ruining the economy by emptying this discipline of its meaning and consistency.

In our view, this monomania of stabilizing economic deficits to the detriment of social deficits is "a pathology of reason" which reverses the hierarchy of values, putting society at the service of the economy, itself subordinated to money,

when you should do the exact opposite. To persist in stabilizing economic deficits to the detriment of social deficits is a "blind intelligence" which can only widen the social divide when Morocco has the highest level of social inequality in North Africa and … it doesn't drop. It is a threat to social cohesion. The rupture of the social link is a source of delinquency, violence, and ideological excesses. We are not only creating an injustice; we are creating real problems for the future. It is the social balance that is threatened. Imagine that collective social protests are organized… In the discourse urging balance, there is no requirement or possibility for the concrete promotion of justice in the economic order (Antoine, 1970). No projection towards a "just" society. We ask ourselves in the name of what this model claims to be able to be normative. The current crisis has demonstrated the limits of standardization and financial mimicry. What bothers us in this standardization is this remarkable alliance between disinterestedness and indifference to social distress.

In summary, contrary to this recommended single thought, the man animated by the scientific spirit wishes (without doubt) to know, but it is immediately to better question. It is necessary to specify, to rectify; these are types of dynamic thinking that escape from certainty. In all the rigorous sciences, we are wary of more or less apparent identities, and we constantly demand more precision. Objectively, how does the NDM mark a break with the old development model, able to ensure a certain social justice?

You cannot apply a schema of norms to a different structure in a specific historical context:

The crisis will undoubtedly be a blessing (in disguise) if the world succeeds in transforming the conventional reading grids, the dominant frameworks of thought and the intellectual blockages which have contributed to the collapse of whole sections of the world economy. "Humanity today is in great need of complex ways of thinking to shed light on an almost obscured world through simplistic and simplified approaches. The dangers of the standardization of models and the impasses generated by the consanguinity of ideas, attributable to the complicity, the abstention of the elites... to give a human face to the mutations at work"(HM Mohammed VI, 2009).

Are the indicators used to stabilize the aggregates suited to our economy? These indicators refer exclusively to the monetary and financial situation of the Member States of the European Union for the adoption of the single currency. These are called "convergence criteria".

a- The public deficit/GDP ratio ≤ 3% (including not only the current budget deficit but also the social accounts and local authorities deficit),

b- Inflation rate: ≤ 1.5%,

c- Debt/GDP ratio ≤ 60%…

Why these numbers? These postulates and axioms serve exclusively to facilitate the formulation and manipulation of models, making logical reasoning or the application of mathematics simpler or simply possible. Let us say right away

that the inability of the Stability and Growth Pact to enforce these criteria established in Maastricht necessitated the adoption of the "Fiscal Compact" in March 2012.

a- Public deficit/GDP ratio ≤ 3%

The story of the "3% rule" is comical to say the least (Pommiers, 2018 ;Ecalle, 2019). Originally, it is a French rule created under François Mitterrand. When he came to power in 1981, the first socialist president of the Fifth Republic inherited a public deficit well above what the outgoing majority had announced. However, an increasing deficit (with the State budget registering more expenditure than income), it is a debt that swells. And… an indebted State is a State dependent on the moods of the markets from which it must obtain financing (?!).

François Mitterrand needs a mathematical rule to limit the deficit and justify budget refusals to his ministers. This is the mission given to some senior officials of the Ministry of Finance. One of them, Guy Abeille, wrote in La Tribune in 2010 that no "economic theory [was] there to support [their] constructions, or even to guide [their] thinking". The ministry decides, for convenience, to create a "deficit/GDP" ratio and determines a rate not to be exceeded. G. Abeille explains as follows: "We look at the most recent GDP forecast projected by INSEE for 1982. We enter into our calculator the spectre of the 100 billion deficit that moves on our desk for the budget in preparation. The ratio of the two is not far from giving 3%".

Eleven years later, European states are adopting this standard and making it one of the convergence criteria. At the time, economists calculated that with a growth rate of 5% (which they believe could be achieved in the EU), 2% inflation and 3% deficit, the maximum debt is 60 %. These are therefore the objectives that they set for all countries to guarantee the stability of the European economy.

b- Inflation rate: ≤ 1.5%?

Olivier Blanchard, Chief Economist and Director of Studies at the International Monetary Fund, proposed that the benchmark inflation index currently at 2% be increased to 4% i.e., that central banks should only start worrying when this new limit is reached. We would then admit a maximum loss of value of the currency over 10 years of 48% and not more than 22% (Blanchard & Leigh, 2013).

c- Debt/GDP ratio ≤ 60%?

With public deficits, debts have also increased considerably. Contrary to the public deficit, there are few countries that today respect the norm of a debt of less than 60% of GDP; Until the end of the 1990s, excessive external indebtedness was rather confined to certain emerging economies. Since 2001, the pursuit of very accommodating monetary policies, the very low level of global interest rates combined with the abundance of liquidity, have favored the continuation of debt dynamics at historically high levels. Governments, like economies, have thus been able to delay the adjustment of their own spending,

allowing their debt ratios to spiral to potentially unsustainable levels. Let's take two illustrations: the case of France and the United States:

According to the basic scenario of a study by the Congressional Budget Office, the federal debt of the United States could exceed 250% of GDP by 2050. In 2020, the public debt amounts to 28.529 billion dollars for the States United States, or the equivalent of 125% of its GDP and 113% of GDP for Belgium during the same year. On the outlook for French public debt "The continuation of current trends would lead to astronomical public debt ratios: 130% in 2020, 200% in 2030, 300% in 2040 and nearly 400% in 2050. […]" (Pébereau, 2006). During the second half of 2020, the average in the European Union was 98%.

Weight of public debt (within the meaning of the Maastricht Treaty) in the European Union as a % of GDP.

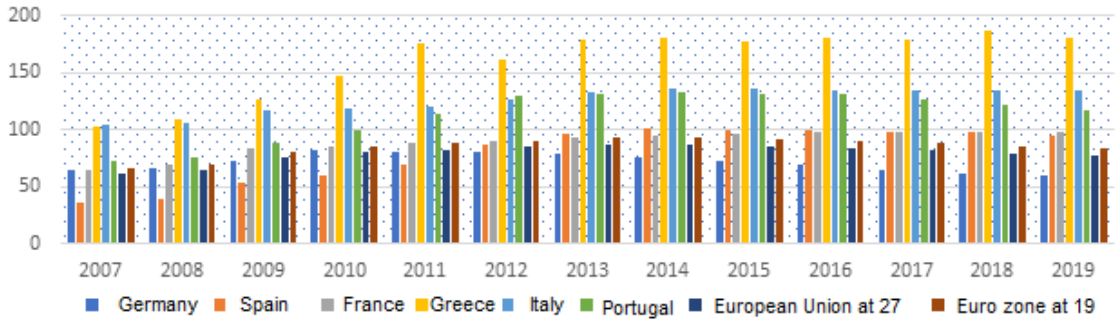

Representation made from data collected from Eurostat

Japan has a debt of 259% of GDP in 2020 which does not worry, in particular because it is held by Japanese.

Admittedly, public debt has a cost; the payment of interest representing, for example, 12.3% of the ordinary expenditure of the Moroccan State in 2020. But it is not only useful, and even essential, when the market is unable to ensure the necessary adjustments; in particular, the market will not be able to finance the generalization of preschool for children.

Why do we criticize these standards?

First, there are criticisms of the very possibility of achieving these goals. In Morocco, the downward revisions of growth forecasts and the high volume of unemployment make additional budgetary adjustments particularly delicate. Morocco does not need another austerity cure. We need a policy of growth and a

policy of effort and not a policy of sacrifice; a policy of increasing purchasing power.

For a long time, Morocco has sought to restore its balance by reducing its investment expenditure instead of reducing its current expenditure. Current expenditure can be financed in particular by taxes; investment spending through borrowing.

It is necessary to cut in the unproductive expenses; eliminate waste, combat fraud; increase the productivity of public services … instead of persisting in trying to convince that the stability of macroeconomic aggregates is a source of wealth.

Then the numbers can't say anything by themselves. It is necessary to wonder about the “structure” of the deficit to know if the imbalance of public finances is due to long-term investments, to operating expenses of the State not covered by the receipts or to embezzlement. It is the same dilemma that arises for a bank: should it rather lend to a company that is self-financing or to another that is already in debt and wishes to take on more debt. As a first approximation, we may be tempted to believe that a self-financing company is a healthy company... We still have to analyze the structure of its debt (from the bottom or from the top of the balance sheet). In national accounts, the main function of a non-financial corporation and quasi-corporation is production. This requires investments and possibly debt if the company masters the market. However, self-financing can come from savings, which is the main function of households; this may suggest that the company is not taking any risks because it does not understand the market well

Furthermore, the implementation of the NDM over the next five years must begin with strong signals that will make the change perceptible, thus making it possible to strengthen the confidence of all the components of the nation. Some recommended actions will require a substantial budgetary effort. The aim will be to give credibility to the approach and to encourage support by taking the first

significant decisions and achieving the first rapid successes, demonstrating the evidence of a new inclusive model, directly impacting citizens in their daily lives.

In addition, reducing deficits simultaneously in all countries is the guarantee of a new recession, which can only fuel… deficits and public debts. When the state spends less, the first losers are businesses. The fight against deficits is breaking the recovery and the measures recommended are always the same:

➔reduce the cost of labor by reducing labor income,

➔facilitate dismissals,

➔reduce corporate tax, etc.

According to Abdellatif Jouahri (Governor of the Central Bank of Morocco), stability/austerity policies could prove favorable to growth, thanks to the confidence they would generate. However, as Krugman (2010) points out, the "confidence fairy", which must make it possible to make stability/austerity compatible with growth, which would contradict all the basic teachings of macroeconomics, does not exist anymore than the other fairies. Krugman criticized this return to "this form of stability/austerity". There would be no contradiction between the fact that the state spends more during a recession and then reduces public spending when employment and activity return to their normal level. A stability/austerity policy is incapable of achieving its objectives, since the deep recession it creates reduces public revenues, thereby fueling the deficit and the debt. Since then, the IMF has recognized its error and calls, like the OECD, for an increase in public investment. In a contribution to the debate on the impact of fiscal stability/austerity policies, Olivier Blanchard and Daniel Leigh show that most macroeconomic forecasting models (including that of the IMF) have underestimated the value of fiscal multipliers in Europe (Blanchard & Leigh, 2013).

According to their estimates, the negative effects of stability/austerity policies on GDP, employment, consumption and investment have been largely

underestimated by most of the major forecasting institutes (IMF, European Commission, OECD, …).

Conclusion:

The NDM report established a diagnosis; however, the remedies formulated are often imperceptible because it does not decide on the level of economic policies to be adopted.

The challenge for Morocco today is to make a real break not only with the old development model which has shown its limits, but above all with the bad practices of a dominant thought which undermine, until then (and since independence), the rise of the country. Neoliberalism is not only an economic system but also sets itself up as a political and social dogma based on selfishness, individualism and hedonism incompatible with the concerns of Morocco. It generates poverty; exacerbator of precariousness and trigger of exclusion).

*In Morocco, the market is "sterilized" and the "invisible hand" is handicapped. A "neo-liberal" economic policy is not – and cannot be – a trickle-down economy; it does not have an equitable "economic" and social impact by reducing inequalities in terms of distribution. The "inconsistencies" (and resistance) of the equilibrium policies of the aggregates (which have already in the past mortgaged the prospects for development) risk hindering the initiation of the start-up of the operational levers and reserving the same fate for the NDM as the previous reports (Cosef 2000, Cinquentenaire 2005): intense media consumption and selective application of recommendations, depending on the interests of the moment.

*An economic policy can only be a trickle-down economy if it is designed to improve the standard of living of all individuals in the long run. A nation cannot prosper for long when it favors only the haves.

*The definition of "monetary and banking policies, in particular through the conduct of monetary policy which reconciles growth and inflation objectives in

a more balanced manner within the framework of a dual mandate" ... makes it an approximate discourse. There can be no inclusive growth, social justice and even less inclusion and resilience without a complete overhaul of the way of conceiving society, of conceiving Man, of conceiving the economy.

We have already been given the opportunity, in 2005, to take an introspective break, embodied by the fiftieth anniversary report, which has (in principle) made it possible to evaluate the achievements, identify the dysfunctions and define the aspirations since the beginnings of independence. In 2014, we engaged in a new exercise in introspection, in an examination of conscience (speech from the throne in 2014). This encourages us to be more vigilant so that in 2030, we do not have to repeat the same break because of pandemic poverty.

The question of the inclusion of new objectives, in particular relating to inequalities, in the mandate of central banks must be prescribed. Serious reflection must be undertaken to engage the trickle-down effect economy.

References:

- Antoine, P. (1970). *Morale sans anthropologie*. Editions de l'Epi,99-110.
- Artus, P. (2021). *Il n'y a plus de théorie derrière le choix de politique monétaire*. Chronique du cercle des économistes Boursorama.com.
- **Beveridge, W., H. (1944).*Full Employment in a Free Society*. A report. London, Allen and Unwin.**
- Blanchard, O., J. & Leigh, D. (2013). *Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers*. American Economic Review, vol. 103, No. 3, 117-120, May.
- Bourdieu, P. (1998). *Contre-feux : propos pour servir à la résistance contre l'invasion néo-libérale*. Éditions Liber.
- Brasseul, J. &Lavrard-Meyer, C. (2016). *Économie du développement : les enjeux d'un développement à visage humain*. Armand Colin.

- Cartapanis, A. (2021). *Politique monétaire et inégalités : les banques centrales au four et au moulin ?*. Chronique du Cercle des économistes Boursorama.com.
- Chauffour, J-P. (2018). *Morocco 2040 Emerging by Investing in Intangible Capital*. World Bank Group.
- Clerc, D(2005/6). *Les trois modèles de développement*. Alternatives économiques, N° 237, 56-57.
- Colletis, G. (2013/4). *Pour un nouveau modèle de développement centré sur l'essor des activités productives*.Géo-économie.
- **Ecalle, F. (2019).*Pourquoi le déficit public doit-il être inférieur à 3% du PIB ?.*Capital.**
- https://www.capital.fr/economie-politique/pourquoi-le-deficit-public-doit-il-etre-inferieur-a-3-du-pib-1336384
- EL Ghouari, T. (2018). *Employabilité : les leviers à actionner d'urgence.* Edition N°: 5372. 16 Octobre. L'Economiste.
- https://www.leconomiste.com/article/1035132-employabilite-les-leviers-actionner-d-urgence?page=3
- Filho, A-S & Johnston, D. (2005). *Neoliberalism, a critical reader*. Pluto Press.
- Friedman, M. (1962).*Capitalism and freedom.*University of Chicago Press.
- Harvey, D. (2005). *A brief history of neoliberalism*. Oxford University Press.
- Hayek, F. (1944). *La Route de la servitude.*Réédition PUF 2002.
- Krugman, P. (2010). *Myths of Austerity.*The New York Times, 1st of July, https://lc.cx/APbF.
- Malouche,M. &Partow,Z. (2019). *Creating Markets in Morocco a Second Generation of Reforms: Boosting Private Sector Growth, Job Creation,*

and Skills Upgrading.Country PrivateSector Diagnostic. World Bank Group.

- Pébereau,M. (2006).*La France face à sa dette*.Rapport de la commission Pébereau ; Robert Laffont.
- Pennell R., C. (2000). *Morocco since 1830: a history*. New York Universty Press.
- Pommiers, E. (2018). *Pourquoi doit-on garder un déficit public inférieur à 3 % du PIB ?*.Le Monde.
- https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2017/04/18/pourquoi-doit-on-garder-un-deficit-public-inferieur-a-3-du-pib_5113056_4355770.html

Rosanvallon,P. (1981). *La crise de l'État-providence.* Seuil. -

- Séroussi, R. (2012). *La remise en cause du modèle actuel de développement*.Dunod.
- Ver Eecke, W. (1982). *Ethics in economics: from classical economics to néo-liberalism*. Philosophy and social criticism N° 9.
- Von Mises, L. (1947). *Le Chaos du planisme*. éd. Génin, 1956.
- Wittmann, W. (2007). *Le prochain krach aura certainement lieu*.Edition Orell Fuessli Verlag.
- Wresinski, J. (1987). *Grande pauvreté et précarité économique et sociale*. Report presented on behalf of the Economic and Social Council.
- Bank Al-Maghrib (2016). *Stabilité financière : définitions, fondements théoriques et politique macro prudentiell*. Rouiessi.
- Economic, Social and Environmental Council (2019). *Les corps intermédiaires vont des syndicats aux associations et incluent également des institutions*. Annual Report.
- High Commission for Planning (2021). "Revenus des ménages. Niveaux, sources et distribution sociale.Survey carried out from December 1, 2019 to the end of March 2020.

- High Commission for Planning, The United Nations system in Morocco and the World Bank (2020). *Note stratégique : impact social et économique de la crise du covid-19 au Maroc*. https://reurl.cc/A8qKG3.
- National Observatory on Human Development (2021). The Dynamics of Poverty in Morocco", webinar, on June 08.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2018).*Examen multidimensionnel du Maroc.*
- Special Commission on the Development Model (Avril 2021). *Le nouveau modèle de développement : libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous.* General report.
- United Nations Development Program (UNDP) (2019). *Au-delà des revenus, des moyennes et du temps présent : les inégalités de développement humain au XXIe siècle*.Human Development Report.
- World Bank (2020). *Morocco's Economic Update*. October.
- World Bank Group (2018). *Kingdom of Morocco, governing towards efficiency, equity, education and endurance, a systematic country diagnostic.*
- World Bank (2017). *Le Maroc à 2040 : investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique.*
- Royal speech on the occasion of the 18th anniversary of the accession to the throne.
- Royal Speech, Feast of the Throne, 2014.
- Royal Message to participants in the 2nd «World Policy Conference » (2009).

Issue - Sixteenth - Part III - September - 2023 - Third Year

Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

Special Issue of Articles